كلية الدراسات العليا – الآداب
دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية

التغير في البناء الإجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000

The Change in The Social Construction Of The Palestinian Political Prisoners In Israeli Prisons Post 2000

رسالة ماجستير مقدمة من:

نهاية محمود أبوريان

إشراف:

د. ريما حمامي

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع برنامج العلوم الاجتماعية والسلوكية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين."

2014

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا – الآداب

دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية

التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000

Change in The Social Construction Of The Palestinian Political Prisoners In Israeli Prisons After 2000

نهاية محمود أبو ريان

تاريخ المناقشة 21.6.2014

لجنة النقاش

الدكتورة ريما حمامي، رئيسة اللجنة

الدكتورة رندة ناصر، عضواً

الدكتورة لينا ميعاري، عضواً

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع برنامج العلوم الاجتماعية والسلوكية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين."

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا – الآداب

دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية

رسالة بعنوان:

التغير في البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000

Change in The Social Construction Of The Palestinian Political Prisoners In Israeli Prisons After 2000

الطالبة: نهاية محمود أبو ريان (1095130)

نوقشت بتاريخ 21.6.2014

اللجنة المشرفة

التوقيع

الدكتورة ريما حمامي، رئيسة اللجنة

الدكتورة رندة ناصر، عضواً

الدكتورة لينا ميعاري، عضواً

ا

الإهداء

إلى أولئك الذين يشحذون الهمم بالعزيمة ويقرعون فجر الحياة بصمودهم .. إلى الأسرى جميعاً من استنشق منهم أنفاس الحرية ووطأت قدمه الأرض خارج عتبات السجن، ومن لا يزال في شغف إليها.

إلى أولئك الذين أنحني لهم احتراماً وأضعهم فوق رأسي تاجاً، الكادحون الذين انتزعوا الحياة من فم الصخر بإراداتهم .. أمي وأبي .. أخواتي وأخوتي

إلى ذاك المتفاني من هو دائماً يقبع خلف العطاء ويفضل البقاء في الظل، ويخجل إذا ما أثنى عليه أحد .. ومن أحسن بي إذ دفعني إلى التشبث بالعلم والمعرفة .. الإنسان صديقي خالد "أبا بشار"

إلى سر استمراري ومن يشدد أزري ويؤمن بإراداتي وقدرتي ويسعى إلى أن أكون - ذات يوم- ما أريد .. ويرافقني كظلي وينتشلني من عتمة هزائمي .. إلى ذاتي .. إليّ "أنا"

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله دوماً، من أعانني على ضعف قوتي وقلة حيلتي وأكرمني ووفقني لإنهاء هذه الدراسة.

إلى مشرفتي التي لم تتوانى عن دعمي ومساندتي وتوجيهي في كل خطوة في هذه الدراسة .. الإنسانة التي أبجل كرمها وعلمها د. ريما حمامي لكِ مني كل التقدير والعرفان.

إلى من بسطن لي كرم علمهن وعطائهن .. لجنة الإشراف د. رندة ناصر ود. لينا ميعاري .. لكُن مني كل الشكر والتقدير.

إلى الأسرى الذين ابيضت رؤوسهم خلف سنوات السجن .. أصحاب القلوب الدافئة والمعطاءة، الذين كان لي شرف مقابلتهم لهذه الدراسة .. لكم مني انحناءة شكر وامتنان.

إلى أولئك الأوفياء الذين يحلو معهم شظف العيش .. صديقاتي وأصدقائي .. أجمل باقات الشكر لكم أحبتي.

إلى عضدي الإنسانة المثابرة .. قنديل الليل .. رفيقتي في النور والظلمات هناء مسعود .. شكراً عزيزتي.

إلى الفقيرة التي صنعتني كبواتها الجمّة .. من تعجز مفردات الشكر عن شكرها .. تلك التي ما توانت عن صدع إرادتي وكبح جماح همتي وتهشيم أضلع طموحي .. وإعدام أنفاسي حتى الرمق الأخير .. "شكراً مقادير حياتي" لقد انتشلت نفسي من غيابة الجُب التي ألقيتني بها ..

إلى كل من شارك وأسهم وأثرى هذه الدراسة وأعانني على العمل لأجلها

إليكم جميعاً كل العرفان والشكر

المقدمة

"على المرء قبل كل شيء أن يتجنّب إقامة "المجتمع" مرة أخرى بوصفه تجريدا مضاداً للفرد؛ فالفرد هو ذاته الكيّان الاجتماعي، ومن ثم فإن التعبير عن حياته ... هو تعبير عن حياة المجتمع وتحقيق لها."

شهدت الانتفاضة الثانية عام 2000 زيادة مضطردة في أعداد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والذين صدرت وتصدر بحق عدد لا يستهان به منهم أحكاماً جائرةً بالسجن مدى الحياة، ولا سبيل لهم إلا أن يتعايشوا مع هذا الواقع الأليم. وفي ظل تحول قضية الأسرى من قضيةٍ تتمتع بالأولويةِ لحلها إلى قضيةٍ يتمُ ركنها جانباً في كثيرٍ من الأحيان؛ بسبب تضعضعِ الحالةِ السياسية للصراع القائم مع إسرائيل، التي ما تفتأ إلا أن تنقض عهودها أو تضع الاتفاقيات ضمن الشروط التي ترتئيها وتحلها من أي التزام حقيقي باتفاقيات التبادل وصفقات الإفراج المشروطة التي تحنث بها. كلُ هذا وغيرهِ من التراكماتِ ولّد حالة من خيبة الأمل لدى الأسرى داخل السجون، وأوجد شعوراً لديهم بعدم جدوى الوعود السياسية بشأن متابعة قضيتهم، وهذا يدفعهم إلى التعاطي مع واقعهم في ظل التغيرات التي حدثت على صعيد الحياة الداخلية اليومية للأسرى في واقع السجن.

فالسجن ليس بناء إسمنتيا فحسب، بل هو نظاماُ ابستيمولوجياً سيميائياً وجودياً يتجاوز حدود البناء المادي له والأهداف التي صمم لأجلها. فخلف جدرانه تكمن ديناميكيات تتحرك، وتحفر في سماء الأمل حياة وحرية وكرامة. فهو محاولة للنجاة من الطغيان والاستبداد، والنضال من أجل البقاء؛ فالحتميات تفرض على الكيان الأسير أن يكون أو لا يكون؛ من خلال خلق ممارسات المقاومة للواقع المفروض عليه الامتثال له، فإما أن يكون روبوتاً بيد السجان، وإما أن يكون نداً له.

وعليه، فقد سعى الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية في مسيرتهم النضالية التاريخية التي مرت بعمليات بناء المجتمع خلال العقد الأول والثاني للاحتلال، بأن شكلوا جسد أسير أطلقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية مسمى الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة تحت مظلة الحركة الوطنية الثورية، والتي بدورها قامت بوضع النظام الداخلي للأسرى لينظم ويدير كل الجوانب المتعلقة بحياتهم داخل السجن، والذي أفرز فترة الثمانينات نتيجة حتمية للنضال ومواجهة هيمنة نظام السجن المفروض على الأسرى، وهذه الحتمية

هي خلق "نظام مضاد"(Rosenfeld, 2014) لنظام السجن الذي تنفذه إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في أقبية السجن. وقد ناضلت الحركة الأسيرة من أجل تحقيق الانجازات والحقوق والمقومات التي شكلت بنيتها ك"نظام مضاد"[1] في المجتمع الأسير المقاوم لمجتمع السجن الإسرائيلي الكولونيالي.

وانطلاقاً من ضرورة البحث في بنية المجتمع الأسير من منظور انثروبولوجي ستركز هذه الدراسة على التغير الذي طرأ على البناء الاجتماعي للأسرى عقب الانتفاضة الثانية عام 2000، وذلك من خلال البحث في البنية الأيديولوجية التي يتم ممارستها والالتزام بها في أجندة التفاعل الاجتماعي، إضافة إلى تعقب طبيعة الإنتاج الثقافي والمعرفي والممارسات التعليمية للأسرى داخل السجن الإسرائيلي بعد عام 2000. كما تتضمن الدراسة استكشاف الظروف والتقلبات التي حدثت في الديناميكيات السياسية في المجتمع الأسير، ومعرفة ماهية التغيير الذي أحدثته هذه التقلبات على كيَان الحركة الأسيرة كجسم ثوري ثقافي مقاوم.

فالأسرى يشكلون مجتمع مقاوم داخل مجتمع السجن الأوسع. مجتمع له نسق محدد من العلاقات الاجتماعية، وتسوده سمات ثقافية وقواعد سلوكية وأنظمة. وهذه "الثقافة"[2] بشقيها المادي و"البيداغوجي التعليمي الثوري" (Nashif, 2008) هي نتاج للتفاعل ما بين "النظام المضاد" ونظام السجن في سياق الأنظمة الثقافية ل"نظام الهيمنة" لنظام السجن و"الهيمنة المضادة" باستخدام الخطاب الثقافي للسيطرة الرمزية على جسد وروح وهوية الأسير الفلسطيني. والتي بدورها، تخلق جهازاً أيديولوجياً تاريخياً لمقاومة أشكال وممارسات الهيمنة المفروضة عليه. بحيث تولد هذه الثقافة رواية للصمود لتؤكد على فلسطينية هوية الأسير

---

[1] **النظام المضاد:** هو النظام البديل الذي قام ببنائه الأسرى ضمن عمليات بناء مجتمع تاريخية، وهو نظام شمولي مضاد مقاوم لسياسات وإجراءات ومعايير نظام السلطة في السجون الإسرائيلية الاستعمارية، ويعمل على توفير تحليل سياسي ويشكل انتماء وتضامن عالمي للأسير في سياق مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين. ويقوم بتشكيل النظام الداخلي للأسرى الذي يقوم على أساس علاقات سياسية–وحدوية وأيديولوجية–سياسية مشتركة، والذي يغطي جميع جوانب الحياة للأسير، مثل: التنظيف، الأكل، الدراسة، الحياة الاجتماعية. ويهدف إلى النضال ضد ظروف السجن القاسية ومقاومتها. ويعمل على تنظيم الحياة الداخلية للأسرى الفلسطينيين في السجن الإسرائيلي الاستعماري. (Rosenfeld, 2014)

[2] **الثقافة:** وهي الثقافة المادية التي تمثل الجانب الفعال للممارسة الاجتماعية لكل من بُنى ومُنتج الوكالة الاجتماعية في سياقات ثقافية جادة ذات معنى وهدف. بمعنى؛ الممارسات الاجتماعية المتبادلة في التفاعل ما بين الوكالة الإنسانية والظروف المادية للسجن، ويتم وصفها والتعبير عنها من خلال ممارسات وروايات الاحتياج والحرمان من المادة، والتي تعكس علاقات السلطة وأشكال الهيمنة. بالإضافة إلى الثقافة اللامادية المتمثلة في النظام البيداغوجي – الثوري الفلسطيني. وهو النظام التعليمي التربوي، وممارسات القراءة والكتابة، وتفسير وشرح النصوص، وإنتاج وإعادة إنتاج نسيج المجتمع الفلسطيني الأسير. (Nashif, 2008)

داخل السجن الإسرائيلي الاستعماري. والتي أفترض أنها قد تغيرت من حيث الدلالة الرمزية والمنهج الأيديولوجي الخاص بمجتمع المقاومة للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجن الإسرائيلي الاستعماري. وأن شكل العلاقات تغير من وحدوي اشتراكي جمعي إلى فرداني يرتبط بحس جماعي غير حقيقي من حيث المضمون والانجاز، وهذه إشارة لوجود ملامح انهيار "للنظام المضاد"؛ بسبب التفكك والتفسخ الذي تأثر به هذا النسق الثقافي نتيجة للديناميكيات السياسية المتأرجحة وغير المستقرة، فيما يتعلق بالسياسات الخارجية للصراع، وبالسياسات والممارسات التي انتهجتها سلطات السجن داخل السجون، والإرهاصات التي اجتاحت الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج الفلسطيني والانشقاق والتمزق في الجسد السيوجغرافي[3] الفلسطيني، وكيف انعكس على تشظي العلاقات المتبادلة بين التنظيمات الأيديولوجية–السياسية في النظام الداخلي للأسرى من جهة أخرى. والتي تصب جميعها في نهاية المطاف على إحداث خلخلة في الوحدة السياسية المشتركة التي من خلالها فقط يستطيع الأسرى أن يحافظوا على استمرا يتهم وبقائهم ككيان "نظام مضاد" مقاوم لنظام السجن، وهذا يلقي الضوء على المرحلة التاريخية الحرجة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في ظل شيوع الفراغ السياسي، بسبب تهميش التعبئة والتوعية الأيديولوجية الوطنية الوحدوية والتنظيمية السياسية في نظام ثقافي أيديولوجي شمولي وهادف ومشترك.

وإذا ما تتبعنا الدراسات التي تناولت تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي نجدها تركز على قضايا توثيقية بخصوص انتهاكات يومية بحق الأسرى، ووصف التعذيب الممارس ضدهم في السجون، والتقارير والمتابعات لقضية الأسرى نجدها تتعمق في التقارير الإحصائية أو السير النضالية والحقوقية. بالإضافة إلى الباحثين الذين ركزوا في دراستهم المتعلقة بمجتمع السجون على عمليات بناء مجتمع السجن والنظام المضاد في فترات تاريخية محددة. أي رصدوا ملامح صعود "مجتمع السجن المقاوم" (Nashif، 2008) و"النظام المضاد" (Rosenfeld، 2014). في حين أنني سأعمل على دراسة وتعقب انهيار "النظام المضاد" وتفكك البنية الأيديولوجية والحياة المشتركة في إطار البناء الاجتماعي للأسرى في

[3] والمقصود بالانشقاق في الجسد **السيوجغرافي** الفلسطيني هو الانقسام الذي حدث عام 2007 في داخل السلطة الوطنية الفلسطينية على السيادة على الأرض جغرافياً والهيمنة سياسياً ما بين التنظيمين الفلسطينيين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والذي نتج عنه تشرذم وتفسخ العلاقات السياسية بين التنظيمين السياسيين المذكورين، ووجود انقسام جغرافي ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، والذي انعكس سلباً على المجتمع الفلسطيني ككل من حيث الإرادة والمفهوم الوطني الجامع.

مجتمع السجن المقاوم، وما هي الممارسات والآثار التي ترتبت على هذا الانهيار للتكيف مع واقع الحياة اليومية في بناء السجن الرمادي القاسي الأجش، الذي ينسج الأسرى من عتمته بقعة للحياة – قدر الإمكان – يمكن أن تُحتمل ويتم التغلب عليها، رغم الأحداث الخارجية في الواقع السياسي الداخلي والإقليمي والعالمي على حياتهم، وما هو اللون الثقافي الذي تنتجه البنية الأيديولوجية ل"النظام المضاد" للكل الأسير في مجتمع السجن.

إذ ناقشت مايا روزنفيلد في دراستها التي حملت عنوان، مواجهة الاحتلال: العمل، والتعليم، والنشاط السياسي للعائلات الفلسطينية في مخيم الدهيشة. المنشورة عام 2014، الجهود لمواجهة السجن في الفترة الزمنية 196 ولغاية 1987 من خلال تأسيس "نظام شمولي بديل" والذي يتعلق بجميع جوانب الحياة في السجن. فكل أسير يخضع لالتزامين: الأول، للتنظيم المظلة المشترك لجميع الأسرى، وعلى وجه التحديد لجميع رفاقه في الزنزانة والقسم. والثاني، للتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه. وبالتالي، فإن تطبيق النظام الداخلي للأسرى جنباً إلى جنب لمحورين داعمين متبادلين: الأول، الأيديولوجي–سياسي، والثاني، سياسي–وحدوي. وعملياً، فإن تنفيذ وممارسة الالتزام لأحد التنظيمات السياسية كان مشروطاً بالالتزام الوحدوي نحو جماعة الأسرى ككل. كم أن فرض الانضباط الداخلي كان واحداً من الأسس البارزة التي عملت على تسهيل الحفاظ على "النظام المضاد" للأسرى وبقائه. حيث كان هنالك فعالية وشمولية لتقسيم الوقت ويسود النمط الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية فيما بين الأسرى. حيث أن النظام الداخلي للأسرى كان عرضة للمثالية؛ بسبب الصعوبات في الإمساك بديناميكيات التقلبات المستمرة وقلة الاستقرار في واقع السجن. وهنالك أهمية بالغة يجب أن تحدد أيضا بالاختلافات في ظروف الاعتقال في السجون المتنوعة، في ظل تغيير السلطة أو الإدارة في كل منها، وتغيير سياسة مفوضي السجن ووزراء الشرطة. ومثل هذه التقلبات عادة ما تجلب نتائج مدمرة وهدامة لقدرة الأسرى على الحفاظ على نظامهم المضاد.

كما أشارت الباحثة إلى أن الظروف القاسية في السجن، سياسة "فرق تسد" أو "أنقل تسد"، واستخدام العنف للرد على الأنشطة الاحتجاجية للأسرى، جميعها تكبح وتعيق احتمالات التنظيم، وتخلق تذبذب متواصل بين المستويين: أحدهما يمثل "النظام المضاد"، والآخر، النضال من اجل الحقوق الأساسية للبقاء. وهنالك

أهمية مزدوجة ل"النظام الشمولي البديل"، من جهة، جدول يومي منتظم أو جدول زمني قسري، ومن جهة أخرى، جدول عمل بأهداف محددة ومحتوى محدد. وبالتالي، فإن عوامل مثل غياب القيادة القوية، والنكسات الدورية في ظروف السجن، وثورات وإضرابات الأسرى، والقمع الذي يحتجون عليه، جميعها حالت دون التنفيذ المنتظم لنظام الأسرى البديل، وتحول التركيز مرة أخرى من ميدان الدراسات إلى ميدان النضال من أجل الحقوق. وبالنسبة للأسير قوة النظرية الاشتراكية الماركسية تعود إلى بعدين وجوديين لوجوده: الأول، نضاله كجزء من النضال التنظيمي الجماعي ضد السجن، والثاني، انتمائه لحركة تحرر وطني. فأصالة وتميز "النظام الداخلي" للأسرى يستند على تطوره بالمعنى الشمولي للنضال ضد طبيعة السجن، كما أن العلاقات المتشابكة الداعمة لتكوين محاور النشاط الذي ولدت علاقات الالتزام، السلطة، القيادة، ونادي الرفاق داخل المجموعة وتزويد الأعضاء من قبل النظام الداخلي بالأهداف والمعاني، علاوة على ذلك كان له الدور المركزي للدراسات والتعليم في "النظام المضاد" للأسرى الذي يعمل على تنظيم حياة السجن من حيث بعد العملية التنموية التربوية طويلة الأمد.

وقد تناول الناشف في دراسته بعنوان، الأسرى السياسيين الفلسطينيين: المجتمع والهوية، المنشور عام 2008، مجتمع السجناء السياسيين الفلسطينيين في نظام السجن الإسرائيلي. حيث يوضح الناشف العمليات التي حولت هذا النظام الاستعماري إلى موقع توليدي لبناء الهويات الوطنية والاجتماعية والثقافية في الفترة 1967 – 1993. واستكشف الظروف المادية للسجن، والنظام التعليمي، والبنية التنظيمية، والأبعاد الفكرية والثقافية والجمالية لعمليات بناء المجتمع. وقد أصبح هذا المجتمع واحداً من المواقع الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية. كما سعى لاستكشاف التاريخ الاجتماعي لمجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خلال الانتاجات الأدبية لهذا المجتمع. وبعض الممارسات الاستعمارية قوت وعززت وجود الهويات الفلسطينية وأضعفت الأخرى، حيث بدأ الأسرى بإعادة تنظيم علاقاتهم الاشتراكية، وموقفهم تجاه سلطات السجن وتجاه العالم الخارجي، وذلك من خلال شبكات الاتصال المادية والرمزية، التي تم تطويرها وممارستها من قبل المجتمع. حيث تتشابك كل من الوكالة الإنسانية والظروف المادية من خلال الممارسات الاجتماعية. استناداً إلى الأنظمة الثقافية للأيديولوجية الوطنية الفلسطينية التي وجدت وصف تعبيري وجمالي

يتضمن جدل المقاومة، والوقوف بحزم، والصمود لحماية الهوية الوطنية، حيث أن ديناميكيات الهيمنة والهيمنة المضادة شكلت جوهر العلاقات الجماعية التي قام عليها مجتمع الأسرى الفلسطينيين الذي تم بناؤه.

ويشير الباحث إلى أهمية تطوير قنوات الاتصال في عملية بناء المجتمع، مثل"الكبسولة" وعلى عكس أهداف وغايات الإسرائيليين، فإن الأسرى الفلسطينيين تمكنوا تدريجياً من تأسيس علاقاتهم الاشتراكية الخاصة داخل هذه السجون الاستعمارية. وقد تطرق الناشف إلى ثلاث مستويات من العلاقات لتوضيح عمليات بناء المجتمع: الظروف المادية، وقنوات الاتصال، والجسد الأسير. إذ أن بنى الهيمنة، وعملياتها البنيوية من قبل سلطات السجن، قادت إلى عمليات بنيوية للهيمنة المضادة. فعلاقات الهيمنة هذه والهيمنة المضادة في السجن الاستعماري تمتاز بسمتين أساسيتين: عدم شرعية الهيمنة المستعمِرة، والظروف المادية المنظمة بقسوة وبشدة والمفروضة من قبلهم. في حين أن ممارسات الهيمنة المضادة للأسرى السياسيين هي على مستوى بنى المضمون والتعبير عن المراد والممارسات ذات الصلة بها.

وفي سياق النضال الوطني، فلا يمكن ل"مجتمع الأسرى المقاوم" أن يبقي على ذاته بدون "الثقافة" والبيداغوجيا الذاتية، فخطاب الثقافة أصبح موقعاً للأسرى لمقاومة تأثير السجن عن طريق البناء والتطبيق العملي للكتابة/ القراءة، ومناهضة ومكافحة الهيمنة الرمزية والحقول المادية للفعل. وفي حالة الأسير السياسي الفلسطيني، أصبحت القراءة/ الكتابة التطبيق والممارسة العملية لمقاومة نظام السجن الاستعماري الإسرائيلي، ليس داخله ومن خلاله نفسه، ولكن، وبأهمية بالغة، كجزء من عملية بناء المجتمع.

وبهذا ستركز هذه الرسالة على تفكك وانهيار "النظام المضاد" في صفوف الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، من خلال التعقب التاريخي لوجود فعالية هذا "النظام المضاد" والذي يتمثل في أربعة مراحل: مرحلة عملية بناء المجتمع (1967 – 1987)، ومرحلة الانتفاضة الأولى/العقد الذهبي (1987 – 1993)، ومرحلة أوسلو: العملية السياسية السلمية (1993 – 2000)، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية/ الانهيار (2000+).

بحيث يتم الاهتمام بالعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على هذا النظام، مثل: التغير في سياسات وإجراءات إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية؛ وزيادة القطبية السياسية بين حركتي فتح وحماس؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة في السجون الإسرائيلية. وذلك بالاستناد إلى منظومة المنظور التحليلي الذي استخدمته مايا روزنفيلد لمفهوم "النظام المضاد" الذي يوضح أن استمراريته والحفاظ على بقائه تأتي من الالتزام بالنضال الوحدوي والأيديولوجي في مقاومة إرهاصات السجن. بالاعتماد على محورين هما: المحور الأيديولوجي والمحور السياسي الوحدوي للحركة الوطنية الفلسطينية الموحدة من جهة وللنظام الداخلي للحركة الأسيرة في مجتمع السجن من جهة أخرى. بالإضافة إلى الاستناد جنباً إلى جنب إلى ما أطلق عليه إسماعيل الناشف ""ثقافة السجن" (Nashif، 2008) التي سعت إلى تعزيز مجتمع المقاومة في داخل السجون الإسرائيلية، والممارسات الاجتماعية. حيث تركز الرسالة على العمليات والميكانزيمات في العلاقات السياسية والاجتماعية التي ولدت ظاهرة اقتصاد السجون والتي أصبحت مكشوفة بعد عام 2000. بحيث يتم التركيز على تحليل الأثر لفقدان الوحدة السياسية في الوكالة الفردانية والجماعية للأسرى، وكذلك، جلب معاني وممارسات ثقافية جديدة ذات علاقة وصلة بنزعة المجتمع الاستهلاكي داخل السجون.

وهذا البناء الاجتماعي الذي يرسخه "النظام المضاد" الذي طوره الأسرى داخل السجون الإسرائيلية قد طرأ عليه تغير عقب الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث ساهمت العديد من التغيرات في خلق فجوة في البناء الاجتماعي للحركة الأسيرة في السجن، والتحول من الحالة الثقافية الوطنية الموحدة إلى الثقافة التنظيمية الأيديولوجية المختلفة. حيث أن مجتمع السجن والعلاقات فيه تعتبر من أعقد العلاقات الاجتماعية؛ وذلك لوجود تجمع من الإيديولوجيات المختلفة في نفس المكان، وتعددية ثقافية وأيديولوجية يتبناها الأسرى داخل السجون. فهنالك ثقافة وبناء اجتماعي خاص بكل تنظيم سياسي على حدا، ولم تعد هنالك ثقافة وبناء اجتماعي عام لكل الأسرى. حيث قامت إدارة السجون بعد عام 2007 بعزل، أو – أن صح القول – بفصل كل أبناء تنظيم سياسي في قسم مستقل ومنعتهم من التفاعل مع أبناء الفصيل الآخر، وأصبح التفاعل الاجتماعي في الغالب يقتصر على أبناء الفصيل فقط؛ حتى أن إدارة السجن أضحت تسأل كل أسير أول دخوله السجن السؤال التالي: "أنت تحب الفول وإلا الحمص" والمقصود هنا بالفول حركة فتح، والحمص حركة حماس،

ليقوموا بترسيخ ثقافة الفصل والعنصرية ما بين الأسرى. وبرزت هذه الحالة بصورة أكبر بعد أحداث الانقسام الداخلي الفلسطيني. وفي هذا الإطار يتبين لنا أن لكل تنظيم أو جماعة قوانينها ومعاييرها ونظمها وبنائها الاجتماعي المختلف عن الفصيل الآخر أو الجماعة الأخرى، كما لعب اقتناء التلفاز دورا في صقل المعايير والقيم الخاصة بكل تنظيم؛ إذ نجد أن أسرى الحركات الإسلامية يتعاملون بحذر مع هذا الأمر ويفرضون قوانين ضابطة ومراقبة لآلية استخدامها، أما الحركات اليسارية وحركة فتح فلا تضع قوانين لاستخدام التلفاز الذي يُعد امتيازاً بالنسبة للأسرى.

كما أن وجود وسيلة اتصال داخل بعض السجون مثل الهاتف الخلوي، على الرغم من أنه اقتناء فيه مخاطرة في السجون ويكون عرضة بشكل مستمر للمصادرة من قبل إدارة السجن، سمح للأسرى بأن يتواصلوا مع المجتمع خارج السجن بصورة يومية، وهذا النوع من التواصل قد جعل الأسير ينخرط في تفاعله مع الحياة خارج السجن، مما أوقع الأسير في حالة من الصراع الداخلي ما بين واقع الحياة داخل السجن وخارجه، فانعكس ذلك عليه بشكل كبير، وما يترتب على ذلك من سلوك في الحياة الاجتماعية اليومية، حيث أن التواصل مع المجتمع خارج السجن لم يعد مقتصرا فقط على الرسائل أو زيارة الأهل، بل أصبح بعد عام 2003 يشمل الهاتف الخلوي ورسائل عبر التلفاز والإذاعة أيضاً، وكل هذه المستحدثات لها أثرها على طبيعة استجابات وردود فعل الأسير في التعامل مع كل ما يحيط به داخل السجن.

حيث سأستند إلى الإطار المفاهيمي الذي يستخدمه كل من الناشف و روزنفيلد في رؤيتهم لبنية النظام ومجتمع السجن والثقافة في إطار التحليل التاريخي، بحيث يتم عمليات تفكيك لتاريخ كل من "النظام المضاد" والعلاقات داخله، ومؤسسة البنية الثقافية التي تحكم سلوك وممارسات وضوابط وقواعد ونظم تم بثها في مجتمع وجسد ونفس ومعرفة الأسرى السياسيين الفلسطينيين، بشكل وأنماط مختلفة عقب العام 2000. وفقاً للإطار التحليلي الفوكوي لمجتمع السجن، وتفكيك البناء الاجتماعي بين الفاعل وبنية الحركة الأسيرة إلى مجموعة مجالات وعلاقات قوة بها، بحيث يتم التعامل مع حقول اجتماعية وليس مع بناء اجتماعي كلي، ولها سمّت "هابيتوس" مختلف من اجل فهم العلاقة بين الأسير السياسي وبنية "النظام المضاد" في مجتمع السجن،

والتي بدورها تنعكس على البناء الاجتماعي ككل، ولاستكشاف العلاقة التأثيرية المتبادلة بين كل من "النظام المضاد" والثقافة والمقاومة في مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، ولفهم بنية العلاقات فيه.

وتتكون الرسالة من ستة فصول تبحث في قضية البناء الاجتماعي ل"النظام المضاد"، الأول مراجعة الأدبيات والدراسات والأطر النظرية، والثاني منهجية الدراسة، والثالث يعرض خلفية تاريخية لتأريخ وتطور مجتمع السجن الاستعماري الإسرائيلي (1967 – 2000)، فيما يتطرق الفصل الرابع إلى التغير في بنية "النظام المضاد" للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، إذ يشتمل على مرحلتين زمنيتين، الأولى: مرحلة صعود تنظيم الحركة الأسيرة في الفترة ما بين (1987–1993)، والثانية: اتفاقية أوسلو مرحلة الترويض والحكم الذاتي، عهد الهدنة وزمن التراخي (1993–2000)، والفصل الخامس حول التغير في بنية "النظام المضاد" للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000 وهو موضوع الدراسة، أما الفصل السادس يحتوي على استنتاجات ومخرجات الدراسة، وتنهي الدراسة بالتوصيات.

وهذا التفكك والتزعزع الذي تسعى الرسالة إلى الكشف عنه في كيان الحركة الأسيرة في مجتمع السجن يحول الأسرى من فاعل اجتماعي موحد إلى فاعل اجتماعي فرداني ممزق الأنسجة والأوصال يولد حقائق اجتماعية متنازعة تساهم في إعادة تشكيل الحقائق عن المفهوم الوحدوي الجماعي لهذا الكيان المناضل في مجتمع تسوده أيديولوجية الفئوية التنظيمية الاجتماعية وليس الوطنية السياسية الوحدوية، وما تبع ذلك من ممارسات ثقافية هجينة تحكم حياة الأسرى داخل مجتمع السجن المقاوم، والسؤال هنا: ما هو شكل هذا "النظام المضاد" الجديد؟ وما هي سماته وممارساته الثقافية بعد العام 2000؟

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
المقدمة	III
الملخص باللغة العربية	XIV
الملخص باللغة الانجليزية	XVII
الفصل الأول: مراجعة الأدبيات والدراسات والأطر النظرية	1
القسم الأول: السجن الإسرائيلي كولونيا الحرية ونهج الاستثناء	1
القسم الثاني: مجتمع السجن: البنية والنظام	9
القسم الثالث: الثقافة والمقاومة: ثقافة السجن، رأسمال رقابي ونظام سلوكي	13
الفصل الثاني: منهجية الدراسة	21
القسم الأول: أهداف وإشكالية الدراسة	21
القسم الثاني: عينة الدراسة	27
القسم الثالث: منهجية الدراسة	32
الفصل الثالث: خلفية تاريخية: تأريخ التغير في سياسات وممارسات السجن الاستعماري الإسرائيلي (1967 – 2000)	38
الفصل الرابع: التغير في بنية النظام المضاد للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (1967 – 2000)	63
القسم الأول: صعود تنظيم الحركة الأسيرة في الفترة ما بين (1967 – 1993)	63

البناء الثقافي الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى – لبنات البناء (1990s – 1980s)	88
القسم الثاني: اتفاقية أوسلو: مرحلة الترويض والحكم الذاتي، عهد الهدنة وزمن التراخي (2000 – 1993)	99
البناء الثقافي الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى – زمن التراجع والثبات (2000 – 1993)	113
الفصل الخامس: التغير في بنية النظام المضاد للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000	120
القسم الأول: انتفاضة الأقصى: زمن الترهل والانحدار على شفا الانهيار (2013 – 2000)	120
القسم الثاني: البناء الثقافي الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى – زمن الترهل والانحدار، تفكك البنية (2013 – 2000)	158
الفصل السادس: الاستنتاجات والمخرجات	193
التوصيات	204
الملاحق	205
قائمة المراجع والمصادر	207

الملخص باللغة العربية

سعت هذه الدراسة إلى البحث في البنية التاريخية للبناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، ومعرفة ماهية التغير الذي طرأ على البنية الأيديولوجية والثقافية لمجتمع الأسرى، وذلك من خلال التفكيك التاريخي لبنية "النظام المضاد" و"النظام البيداغوجي الثوري" الثقافي للأسرى، ومن خلال تفكيك البناء الاجتماعي، وتسليط الضوء على التفكك في البناء الاجتماعي والعلاقات التنظيمية التي يتفاعل بها الأسرى فيما بينهم، في بنية نظامهم المضاد بعد عام 2000. حيث تم الاستناد إلى منظور مايا روزنفيلد في فهم البنية المضادة للأسرى في السجون الإسرائيلية. وهذه الدراسة الكيفية اعتمدت على المقابلات الفردية المعمقة كأداة لجمع البيانات من خلال استخدام الأسئلة المفتوحة، واستشفاف الإجابة على تساؤلات البحث.

بحيث جاءت الدراسة في ستة فصول، الأول عرض مراجعة الأدبيات والدراسات والأطر النظرية، فيما احتوى الثاني منهجية الدراسة، والثالث يعرض خلفية تاريخية لتأريخ وتطور مجتمع السجن الاستعماري الإسرائيلي (1967 – 2000)، فيما يتطرق الفصل الرابع إلى التغير في بنية "النظام المضاد" للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، إذ يشتمل على مرحلتين زمنيتين، الأولى: مرحلة صعود تنظيم الحركة الاسيرة في الفترة ما بين (1987–1993)، والثانية: اتفاقية أوسلو مرحلة الترويض والحكم الذاتي، عهد الهدنة وزمن التراخي (1993–2000)، والفصل الخامس حول التغير في بنية "النظام المضاد" للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، أما الفصل السادس يحتوي على استنتاجات ومخرجات الدراسة، ويختتمها بالتوصيات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البناء الاجتماعي للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000 تعرض إلى العديد من النكسات في بنية "النظام المضاد" التي أدت إلى حدوث تفكك وانهيار في البنية المضادة للأسرى نراها من خلال ضعف وتراخي وهامشية دور "اللجنة الوطنية النضالية العليا" باعتبارها الجسم الوحدودي للحركة الأسيرة، الذي أصبح لا يمثل الأسرى وإنما تفكك وتشظى إلى "أنظمة تنظيمية فئوية داخلية" بحيث أصبح كل تنظيم سياسي يمثل نفسه وله أجندة "نظام بديل" فئوي يفتقد إلى الشمولية والحياة

الاشتراكية، وان نظام العلاقات الاجتماعية هو نظام شخصي شللي تنظيمي فئوي يعزز "حياة العزلة" في صفوف الأسرى الفلسطينيين، وهذا أدى إلى التباين والترهل في المنظومة الثقافية والتعليمية التي يتم إنتاجها داخل السجون، والتي أصبح بنية ثقافية تنظيمية فئوية تختلف في إنتاجها من تنظيم لأخر، أقواها لدى حركة حماس من حيث التماسك التنظيمي، ومن ثم حركة الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي وأكثرها هشاشة لدى حركة فتح في الترهل الثقافي ووجود وتوليد التجمعات الشللية التي غلبت على القوة التنظيمية لهم، والتي لا تشكل نظام ثقافي "بيداغوجي ثوري" يعزز فلسطينية الهوية ويطور الوعي بالانتماء للقضية الوطنية، وإنما يعزز التعصب التنظيمي الفئوي ويرسخ ثقافة الانفصال والتعبئة التنظيمية السلبية.

وهذا التفكك والانهيار جاء على 3 فترات زمنية، الأولى (2000–2004) بداية الانتفاضة ودخول أعداد كبيرة من الأسرى الجدد الذين بحاجة إلى تعبئة تنظيمية وفقاً للوائح والأعراف الاعتقالية، وفشل الأسرى القدامى في تحقيق ذلك. والثانية (2004–2007) حيث هزمت وحدودية جسم الحركة الأسيرة نتيجة فشل الإضراب عن الطعام عام 2004 وتفشت حالة من الإحباط في صفوف الأسرى وتراجع في الأداء التنظيمي والوطني. أما الثالثة فكانت (2007–2012) التي ترسخ فيها الانقسام والفصل لجسم الحركة الأسيرة وتعززت بنية وثقافة التفكك التنظيمي في صفوف الأسرى، مع وجود بعض ملامح للنهضة الوحدودية بعد عام 2011. وعليه فقد كان هذا التراجع التدريجي المتدحرج في البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، وقد رافق هذه التحولات تقلبات وعدم استقرار في واقع السجن، منها غياب وضعف القيادة التنظيمية القوية للأسرى في السجون، إضافة إلى إجراءات وممارسات "نظام السجن" الإسرائيلي التي انتهجت سياسة سحب الانجازات وترسيخ ثقافة الانفصال وافرغ المحتوى الوطني للأسرى من خلال زيادة استخدامها للعنف بحق الأسرى في حياتهم اليومية. والإضافة التي خرجت بها هذه الدراسة، أن زمن السجن الذي يتم إهدار وقته وعدم الاستفادة منه من قبل الأسرى وسيادة الفراغ فيه، قد أدى إلى تفكك البناء الاجتماعي للأسرى بعد عام 2000، ووجود بنية جديدة للالتزام الأيديولوجي ل"النظام التنظيمي الفئوي الداخلي"، ليشمل أربعة محاور، الأول: المحور الأيديولوجي – الذاتي الفردي، والثاني: المحور الأيديولوجي المناطقي/البلدي – الشللي، والثالث: المحور الأيديولوجي التنظيمي السياسي – الفئوي، والرابع: المحور

السياسي – الوحدوي، وهذا يؤكد أن البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية هو بناء فردي تنظيمي فئوي في ظل علاقات شخصية تنظيمية فئوية وليس بناء جمعي وحدوي في ظل علاقات اشتراكية وحياة مشتركة.

Abstract

This study sought to look at the historical structure of the social construction of Palestinian political prisoners in Israeli prisons post 2000, and to know what the change in the ideological and cultural structure of prisoners community, through the historical de-constructing of the structure of "Counter-Order"" and of the culture structure "Revolutionary Pedagogical System" for Captives Community, through the de-constructing of social construction, to highlight the disintegration of the social construction and organizational relationships that the captives interact with each other in their "Counter-Order" post 2000. where it was invoked to Maya Rosenfeld perspective in understanding the structure of the "Counter-Order" for Captives in Israeli prisons. This qualitative study was based on depth individual interviews as a tool to collect data through the use of open-ended questions, to tracers answer research questions.

The study came in Six chapters, the first show review of the literature, studies and theoretical frameworks, while the second contains the methodology of the study, and the third presents a historical background of the history and evolution of the colonial Israeli "Prison Community" in terms of each of the "Prison System" (1967 – 2000), while the fourth chapter address the change in the structure of the "Counter-Order" of Palestinian political prisoners in Israeli prisons (1967 – 2000), as includes two time phases, the first phase about the rise of the Prisoners movement organization (1987-1993), and the second stage: Oslo agreement dressage phase of self-governance, the era of the truce and the time of inaction (1993-2000). Moreover, the Fifth chapter is about the change in the structure of the "Counter-Order" of Palestinian political prisoners in Israeli prisons post 2000. Whilst chapter six, contains the conclusions and the outputs of the study, and conclude the study with the recommendations.

The study concluded that the social construction of political prisoners in Israeli prisons post 2000 subjected to numerous setbacks in the "Counter-Order" structure, which led to the de-construction and collapse of the "Counter-Order" of the prisoners, which we see through weakness, inaction and the marginal role of "Supreme Struggle Of The National Committee" as unionist body for the Captive

movement, which became does not represent the prisoners, but deconstructed and fragmented to "Internal Factional Regulatory Orders", so that each political organization representing itself and has its own agenda, "Alternative Order" categorical lacks comprehensiveness and the life of socialism, and that the system of social relations is a paralytic regulatory categorical personal system enhances the "Life of Isolation" in the ranks of the Palestinian prisoners, and this led to the discrepancy and slack in the cultural and educational system that are produced inside the prison, which has become a cultural structure of the regulatory factional differ in their production of the organization to another, which the most powerful among Hamas movement in terms of organizational coherence, and then Popular Front movement ,the Islamic Jihad and the most fragile among Fatah movement in the cultural sag and the presence and generate clannish gatherings overcome the regulatory power to them, which does not constitute a cultural system "Pedagogical Revolutionary" that promotes Palestinian identity and develop the awareness of belonging to national issue, but rather it promotes intolerance organizational factional, entrench a culture of separation and packaging negative regulatory.

This de-construction and collapse came on three time periods, the first (2000-2004) the beginning of the Second Intifada with entry of large numbers of new prisoners who need to fill in regulatory according to the regulations and norms of arrest, and the failure of former prisoners in achieving this. And the second (2004-2007) where the Captive Movement body was defeated as a result of a hunger strike failure in 2004 and the outbreak of the failure of a state of frustration in the ranks of the prisoners and the decline in the national and organizational performance. The third was (2007-2012) that reinforce the division and separation of the body of the Captive Movement and strengthened the structure and culture of organizational disintegration in the ranks of the prisoners, with the presence of some of the features of the Renaissance Unionist after 2011. Accordingly, this has been a gradual decline rolling in the social construction of prisoners in Israeli prisons post 2000, these transitions has accompanied by fluctuations and instability in the reality of the prison, including the absence, weak of the strong organizational leadership of the prisoners in the prisons, in addition to the procedures and practices of the Israeli "Prison System", which has pursued the withdrawal of the achievements and entrench a culture of

separation and emptied the national content of the prisoners through the increased use of violence policy against the prisoners in their daily lives.

The addition that came out of this study, that the prison time, which is wasting time and not take advantage of it by the prisoners and the rule of the vacuum in which time, has led to the de-construction of the social construction of prisoners post 2000, with the existence of a new structure for the commitment of the ideological "Internal Factional Regulatory Order", to include four axes, first axis: ideological - self individuality, and the second: the ideological regional / municipal - paralytic, the third: ideological organizational and political - factional, and fourth: the political – Unionist axis, this confirms that the social construction of prisoners in Israeli prisons is build a single regulatory categorical under the regulatory factional personal relationships rather than building a collective unitary under the socialist relations and common life.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات والدراسات والأطر النظرية

يكتسب السجن الإسرائيلي الاستعماري دلالة الاستثناء؛ وذلك لأنه يتعدى العزل المكاني والزماني لمكان مغلق على ذاته وتقنيته ضد "النظام المضاد" تتجلى في الحرمان من الحرية. كما أنه مكاناً للتفاعل ضمن حياة وهوية فلسطينية ثقافية تتجسد في كيان الحركة الوطنية الأسيرة، بالإضافة إلى أن هذا الفضاء التمثيلي ينكر على الأسرى السياسيين صفتهم السياسية ويتعامل معهم في إطار ما يسميه "نظام السجن" الإسرائيلي "الأسرى الأمنيين"، الذين تنفذ بحقهم العديد من المعاملات العقابية التطويعية الرمزية لروح وجسد الأسير. وهذا البناء الهندسي "الحلزوني "البانوبتيك" يستمر أثره في حياة الأسير السياسي الفلسطيني إلى ما بعد الخروج من السجن، وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم الانضباط ضمن نسق أيديولوجي بنيوي ذات معنى، وهذه العقوبة وفن التعذيب الممارس ضد بنية "النظام المضاد"، هي بنية جدلية يعمل الأسير السياسي الفلسطيني فيها على انتشال ملامح للحياة والأمل من ركام وجع لا يطاق يصيبه في العمق لقلبه وفكره وإراداته واستعداداته للبقاء والمقاومة ضمن نظام حياة ثقافي وحدودي جماعي مشترك. إذ تقوم إسرائيل بممارسة نظم قمعية هجينة في سياسة "نظام السجن" الممارسة من أجل استنزاف مقومات "النظام المضاد". وبالتالي، تغييب دوره والحد من فعاليته كنظام أيديولوجي وطني ثوري موحد في ظل علاقات شمولية مشتركة، ويسعى إلى هندسة المقاومة ضد "نظام السجن" الإسرائيلي الاستعماري والإطاحة به، وفي الصفحات القادمة سألقي الضوء على جدلية الاستثناء للسجن الاستعماري الإسرائيلي.

القسم الأول

السجن الإسرائيلي كولونيا الحرية ونهج الاستثناء

تنتهج السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية نفس نهج السجون البريطانية، والتي تميل إلى الاسمنت الرمادي وتحت حراسة مشددة من قبل الأجهزة التكنولوجية الحديثة. حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بافتتاح السجون التي ورثها عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني بعد الخامس من حزيران لعام 1967، وعمل على توسيعها لتصبح أكثر قسوة كمعتقلات جماعية في سبعينات القرن العشرين. ويتوزع المعتقلين

الفلسطينيين على 25 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، حيث يواجه الأسرى والمعتقلون في كافة السجون والمعتقلات الإسرائيلية شروط حياتية قاسية وظروف لا إنسانية وأوضاع لا تطاق، تتنافى وأبسط الحقوق الإنسانية، وتتجاوز أبسط وأدنى القيم والأعراف الإنسانية في العالم التي تنص عليها مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

وبهذا الخصوص، عرض الباحث فراس جابر السجن الإسرائيلي كونه "سجناً استعمارياً له أربعة أبعاد، الأول: الحرمان من الحرية واستلابها في عقاب فوري على فعل الأسير المقاوم للاحتلال، والثاني: البعد الزماني وهو مركب من زمن العقوبة ومن الزمن المتخيل من قبل الأسير، والثالث: هو المكان كهندسة وفضاء عقابي يحاول ضبط الفرد والجماعة من خلال بنية هندسية مكثفة تحمل عوامل الضبط والعقاب في آنٍ واحد وتتيح السيطرة على المعتقلين، ويتجلى البعد الرابع: في الإجراءات والممارسات العقابية داخل السجن بحق الأسرى الفردية منها والجماعية." (جابر، 2010)

كذلك، فإن للسجن الكولونيالي الإسرائيلي خصوصية الاستثناء عن مفهوم السجن بحد ذاته، فبنية نظام السجن وبنيته المضادة المتمثلة في الحركة الأسيرة، تعمل أيديولوجياً ومؤسساتياً على الأسير والمجتمع في الوقت ذاته، وتحاول تفتيت الجماعة إلى أفراد "مستقلين" بغرض ضمان التحكم والسيطرة الدائمة عليهم، وإنهاك قوى كينونتهم. إذ أن السجن الإسرائيلي الكولونيالي يتعدى الرتابة الانضباطية والعزل المكاني، لمكان منغلق على ذاته، أداته الأولى والأخيرة الحرمان من الحرية، إنه مكاناً للحياة المشتركة وللهوية المشتركة التي تتجسد في جسم الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية، ويُنسج من خلاله المقاومة لهذه السيطرة القمعية من خلال التفاعل والتواصل مع حيز الزمان والمكان والأشخاص المتاح له التفاعل معهم. (Nashif, 2008)

ومن معالم الاستثناء الأخرى للسجن الإسرائيلي أنه يتعامل مع الأسرى الفلسطينيين على أنهم أسرى أمنيين وليسوا سياسيين، وهم الذين حسب القانون الإسرائيلي، الأشخاص الذين يرتكبون مخالفة قانونية أو ذنباً قانونياً أو خالف قانونياً بسبب نشاطات أخرى تعود أو لا تعود للاتهام أو الإدانة، والذي فعله، أو أن نشاطه كان مدفوعاً لاعتبارات أخلاقية أو أيديولوجية. حيث تتم رؤية الأسرى السياسيين كطليعة حركة النضال الوطني للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال. وكان تجاهل أوسلو لتحديد الوضع القانوني للأسرى، وخلوها من التأكيد على أن الأسرى الفلسطينيين يجب معاملتهم كأسرى حرب، يتعارض كلية مع

اتفاقيات جنيف التي تنطبق معاييرها وشروطها، على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. (Rosenfeld, 2014)

السجن جهاز عقاب وتحكم رقابي مغلق

يعتبر السجن مكاناً أيديولوجيا داخل المجتمع يساهم في استمراره ضمن توجهات ومسارات معينة، يعاقب الخروج عنها بالسجن. وبما أن السجن مؤسسة ذات تاريخ، فقد ركز فوكو على عمليات التفكيك، تفكيك التاريخ، بمعنى تفكيك تاريخ المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والممارسات كمعايير وضوابط وقواعد ونظم وسلوك وقوانين مبثوثة في الجسد والمجتمع والمعرفة والنفس. والواقع أن هذه المؤسسات التي تنظم وتقنن وتضبط وتهيكل حبل العلاقات الاجتماعية، هي في ذات الوقت أفكار ومعارف تعج بالاضطراب والفوضى والخلل، فوضى الروح والجسد التي يكشف عنها عالم السجون وكل حالات التيه والضياع والاغتراب والتشرد في الواقع الاجتماعي.(Foucault, 1979)

فالسجن يجب أن يكون جهازاً انضباطياً شاملاً، وبعدة معان: يجب أن يتكفل بكل أوجه الفرد وحالاته: تقويمه الجسدي، واستعداده للعمل، وسلوكه اليومي، وموقفه الأخلاقي، وكفاءاته. ويمارس سلطة شبه كاملة على الموقوفين، وهو له آلياته للقمع وللقصاص: انضباط استبدادي. في السجن تستطيع الحكومة أن تتحكم بحرية الشخص وبوقت المعتقل. وانطلاقاً من هذا يمكن تصوّر سلطة التربية التي يمكنها، ليس فقط في يوم، بل في تتالي الأيام، بل السنين أن تنظم للإنسان وقت يقظته ووقت منامه، ووقت نشاطه وراحته، وعدد ومدة وجباته، ونوعية ومقدار أطعمته، وطبيعة ونتاج العمل، ووقت الصلاة، واستعمال الكلام، وبالتالي حق استعمال فكره، هذه التربية التي تنظم خلال المسافات البسيطة والقصيرة بين المشغل إلى الزنزانة، وحركات الجسم، وحتى في لحظات الراحة تحدد استعمال الوقت؛ هذه التربية التي بكلمة واحدة، تتملك الإنسان بأكمله، وتتملك كل ملكاته الجسدية والمعنوية الموجودة فيه والوقت الذي يكون فيه هو ذات، فهذا المجتمع الذي يتوجب فيه اليوم تشتيت أعضائه، فما أن يقذف بالمحكوم في العزلة حتى يشرع في التفكير. (فوكو، 1990: 239)

حيث أن السجن فضاء بصري تتناسب فيه هندسة البناء مع "هندسة القمع" وتشريح الأجساد وتصنيفها. (العروسي، 2010) والدلالة البصرية للسجن مدرجة في المكان، وتتمتع بمكانية خاصة يسميها

فوكو "البانوبتيك"، أي أن السجن نظام بصري مرئي قبل أن يكون صورة حجرية، بحيث تشتغل في إنتاج الجسد الانضباطي، بمعنى كيف تنشط وأنت مراقب وممنوع عليك الحرية الشخصية. (فوكو، 1990: 36)

حيث يرى الباحث إسماعيل الناشف أن السجن مؤسسة كاملة وقاسية وبسيطة جداً، يخبرنا عنه فوكو بشكل متعمق وعن ديناميكية المجتمع فيه، وبأنه من الصعب التفكير بالمجتمع بدون التفكير بمؤسسة السجن. "فمن البديهي" أن شخصية السجن، ترتكز قبل أي شيء في شكلها البسيط على "الحرمان من الحرية". فكيف لا يكون السجن عقوبة بامتياز في مجتمع حيث تكون الحرية ولانتماء للكل بنفس الطريقة ومرتبطة بكل فرد، وبالتالي فإن خسارتها لها نفس القيمة لدى الجميع؛ فعلى خلاف الغرامة، إلا أنها عقاب "متساوٍ." (Nashif, 2008: 44)

وقد قدم مروان البرغوثي وزملائه الأسرى معه في كتاب "مقاومة الاعتقال" شرحاً واضحاً، عن وسائل وأساليب المخابرات الإسرائيلية في جمع المعلومات، وفي مراقبة وملاحقة المناضلين والمجاهدين، وفي اعتقالهم. وسلط الضوء على أساليب التحقيق التي تمارسها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، مع المعتقلين، لانتزاع الاعترافات منهم، والإيقاع بهم وخداعهم. مبرزاً بذلك ممارسات التعذيب والتنكيل، ومدى الضرر البالغ، الذي يلحق بالمقاومة وفصائلها ومناضليها من جراء الاعتقالات. وكيف "أن التعذيب الموجه ضد الأسرى تحول إلى التعذيب الهادئ نفسياً، واستهداف الجانب المعنوي للأسرى لهدم الذات لديهم، وذلك من خلال الأحكام المجحفة التي صدرت بحق الأسرى، والتي تهدف إلى تحطيم الأسير الفلسطيني المقاوم، من الناحية النفسية والجسدية والمعنوية، وإفراغه من محتواه النضالي، ليخرج، وان خرج، إنسانا آخر لا يهتدي ولا يقوى على مواصلة كفاحه المشروع." (البرغوثي، 2010: 161)

كما تطرقت Maya Rosenfeld إلى أن تعرض المعتقل للضرب والاهانة يشكل الأساس للتحول في الهوية والوعي بحقه الخاص. وبالتالي فإن أي شخص يمر بالتحقيق ويخرج منه دون أن يقوم بالاعتراف فانه يفوز بتقدير وإعجاب الآخرين له، ولكن الاعتقال والتحقيق من الصعب أن يسمح للشخص ممارسة السيطرة على ذاته وجسده ووقته وأفعاله. فقضية أن تكون أكثر أو اقل شجاعة وقوة أو قادرا على المقاومة تحت هذه الظروف، كانت تحظى على أهمية خاصة من قبل الفرد، ولكنها لا تحمل نتيجة متسلسلة أو نتيجة ذات أهمية بالنسبة للجماعة. فعندما يدخل شخص ما إلى السجن فانه يفقد هويته الشخصية ويبدأ بالبحث

والتفكير بقدرته على النضال مع هذا الواقع الجديد، ويفكر كيف له أن يتأقلم مع هذا الواقع، وكيف يعرف نفسه من حيث صحته وتعليمه، فلا احد يستطيع أن يصمد أمام كل هذه التحديات لوحده وإنما كجزء من المجموعة. (Rosenfeld, 2014: 243)

ويتطرق الناشف إلى أن العزل كفكرة عبارة عن عقاب وانفرادي. ويرتكز على فهم أن مرور الوقت في السجن يستطيع أن يعيد تعريف وتشكيل العلاقات بين الفرد ومجتمعه. حيث يعمل العزل بنوعيه الفردي والجماعي على إحداث حالة من عدم الاستقرار بين صفوف الأسرى، بهدف تشويش حياتهم الداخلية وبرامجهم. فإذا كان السّجن يجسّد مكان تنفيذ العقوبة، فإنّه في نفس الوقت مكان معاقبة المعاقبين. (Nashif, 2008)

التنظيم السياسي للأسرى: بُنى التنظيمات الفلسطينية وإرهاصات السياق السياسي

"التنظيم" هو حركة أيديولوجية في السياق السياسي، و"الايدولوجيا" مفهوم اجتماعي تاريخي. وبالتالي، يحمل في ذاته آثار تطورات وصراعات ومناظرات اجتماعية وسياسية عديدة. كما أن الصراعات السياسية تقوم بتوظيف "التنبؤ الاجتماعي" كما يرى فوكو. (فوكو، 1990) فقد مرت علاقة التنظيمات الفلسطينية في الأسر بالعديد من المراحل التي حملت معها الكثير من المتغيرات على مستوى البنية التنظيمية، بما فيها العلاقات الفصائلية. وأوجدت هذه التنظيمات في كل مراحل التجربة المؤسسة التي حافظت على وحدة الأسرى الفلسطينيين، وشكلت هذه المؤسسة حالة إجماع، وان حُرم البعض من التمثيل فيها لبعض الوقت، فإن هذا ما تجاوزته التجربة لاحقا، حيث مثل الجميع فيها.

وقد تطرق الباحث خالد الهندي إلى وصف وتحليل للتجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة بنجاحاتها وايجابياتها، ولإخفاقاتها وسلبياتها. وأظهرت دراسته أن مجتمع الأسرى مَثّل مجتمعاً تواجدت فيه سلطة سياسية، تطلبت الضرورة وجودها، وتمتعت بصلاحية اتخاذ قرارات تمس بمصالح المجموع. فقد عاشت الحركة الفلسطينية الأسيرة ظروفاً خاصة، وكان لهذه الظروف التي تلبست بالحركة الأسيرة تأثير هام على أنماط التفكير والممارسة، ولعبت جملة من المؤثرات مثل (ظروف الاعتقال، وطبيعة والمكان، وفقدان الاستقرار، والعملاء، والحفاظ على الذات التنظيمية، والضوابط الإدارية والتنظيمية وضوابط على الحركة، وعلى الفكر وحرية الرأي، وعلى العلاقات الاجتماعية والشخصية، وعلى حرية التملك، والعلاقة مع الفصائل

بالخارج) دورا في تشكيل الحركة الأسيرة وتطورها ومستوى ممارستها الديمقراطية. فقد أنتج الأسرى الفلسطينيون تراثاً ثقافياً وفكرياً عبّر عن أنماط تفكيرهم وألوان ثقافتهم. (الهندي، 2000)

كما تحدث الباحث إياد الرياحي بشكل مفصل عن التغيرات التي حدثت على البنى التنظيمية في الفترة ما بين 1988 – 2004 ومكانتها في حياة الأسرى بأدواتها، وما هي طبيعة العلاقات بين الفصائل والتغيرات التي طرأت عليها خلال المراحل المختلفة، والآلية التي تعاملت فيها وتتعامل معها الحركة الأسيرة في الجانب الأمني. حيث أثبتت اللجنة النضالية العامة في السجون حضورها عبر تصديها لحل الإشكالات التي تنشأ بين التنظيمات، وفي نضال الأسرى ضد إدارات السجون، وعبر قيادتها للنشاط اليومي للأسرى، وحتى مع تسلم الحركات الإسلامية لقيادة الحركة الأسيرة، بقيت هذه المؤسسة حاضرة وموجودة في حياة المعتقلين، ومثل فيها أفراد اليسار ومن تبقى من فتح داخل السجون في فترة التسعينات بعد اتفاقيات أوسلو. (الرياحي، 2007)

وأكدت Maya Rosenfeld[1] في دراستها ل"مركزية الحركة الأسيرة في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي من منظور تاريخي" على أن تنظيم الأسرى أو كما يطلق عليه الاسم البديل، الحركة الأسيرة، فرشت أرضيتها في العقد الثاني من الاحتلال، وقد وصلت ذروتها في منتصف وأواخر الثمانينات وقليلا قبل أوسلو في أوائل التسعينات. والذي جعل "النظام المضاد" أكثر فاعلية وقوة؛ أنه كان شمولياُ للجميع. وبالتالي، فإن طبيعتها "الكلية"، والتي تتجسد في محاولتها وفي قدرتها تطويق وشمول وتحديد كل المجالات المتعلقة بالحياة اليومية للأسير، بدءاً من الظروف المادية، والتسهيلات الأساسية في زنزانة السجن، والضروريات الأساسية الجوهرية لهؤلاء المأسورين، وإكمال التعليم (الرسمي وغير الرسمي والسياسي)، قد بلغت ذروتها في استمرارية مشاركة الأسير قدماً (يوميا) في النقاش السياسي وصناعة القرار الديمقراطي. وهذه الطبيعة الفريدة لتنظيم الأسرى وجدت مظاهر وافرة في عدد الأسرى القدامى، والذين ساهموا في سلوك العديد من التشكيلات التحولية النوعية، من خلال مشاركتهم في تنظيم الأسرى وفي تنظيم برنامج الدراسات على وجه الخصوص. وظهر من قبل المحاربين القدامى من الأسرى، أن محاولة بناء منظمة للأسرى من

[1] Rosenfeld, Maya. 2011. **The centrality of prisoners' movement to the Palestinian struggle against the Israeli occupation**. 1st published. London: Pluto Press.

أجل مكافحة النظام المفروض عليهم من قبل إدارة سجون الاحتلال "مضادة للنظام" خلال السنوات المبكرة الأولى من عمر الحركة الأسيرة، قد تمركزت بشكل رئيسي على النضال من أجل تحسين ظروف السجن. (Rosenfeld, 2011: 6–9)

وفي الانتفاضة الأولى كان هنالك القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية. فالقيادة الوطنية الموحدة التي تشتمل على جميع الفصائل المنتمية والمعترفة والممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت توجه وتضع جدولا وبرنامجا لكل يوم بيومه من الانتفاضة من خلال اجتماعات تنسيقية بينهم على مدار كل أسبوعين مرة، وكتابة وصياغة البيانات السياسية والرسائل الثورية. وقد كثرت قاعدة قطاع اللجان الشعبية المحلية والإقليمية في منتصف الثمانينات وامتدت على مستوى القاعدة كفروع للتنظيمات السياسية. كذلك فإن المعالم الأساسية للقيادة وللهيئة التنظيمية (البنية التنظيمية) للحركة الأسيرة، تشغل منصب لتطوير وتنمية التشكيلات الرئيسية التي تمكن الانتفاضة وتقودها. ليتم استخلاص أن وجودها عبارة عن تقوية وتمكين للعلاقة الجدلية، حيث التنظيم أو المأسسة التي أقامها الأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية كانت حيوية من اجل تشكيل البنى الرئيسية التي قادت وحافظت على بقاء واستمرارية واستدامة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأنه في نفس الوقت كان السجن الجماعي على مستوى قاعدة الناشطون قد قاد إلى تعزيز وتقوية تنظيم الأسرى. (Rosenfeld, 2011: 12–13)

وكان للناشف في دراسته "حول قراءة مادية للسجن السياسي في فلسطين"[2] أن أوضح أن التنظيم يتم لغاية إعادة الترميز الكلي للظروف المادية كما يبدو مشروط من قبل الأحداث السياسية المختلفة. ويبدو من هذا المنظور، بأن التنظيم كان سلوك التنظيم الذي هو جزء من السلطات الإسرائيلية المسئولة عن نظام السجن. وهذا يشير إلى هيمنة وسيطرة الظروف المادية والمادية كقوة رئيسية في تشكيل القطب المضاد للنظام، حيث أن الإدراك الأساسي ما بين صفوف الأسرى هو فقط على مستوى العودة الجماعية، وهو عودة النظام حيث يمكن لهم أن يفاوضوا مجدداً، ويمكن لهم إعادة التوجيه لعمليات التنظيم المفروضة عليهم من قبل سلطات السجن. ومن منطلق هذا الفهم، فقد قاموا باستثمار جميع هذه المصادر في تشكيل مجتمع معين مبني

[2] Nashif, Ismail. 2011.**Towards a Materialist reading of political imprisonment in Palestine**. 1st published. London: Pluto Press.

على عملية التنظيم المزدوج، الذي يتكون من: (أ) تنظيم المجتمع بنيوياً (ب) وتطوير وتنمية أنماط بنيوية للعودة إلى الظروف المادية من أجل تحويل عمليات التنظيم المفروضة لسلطات السجن. إذ أن تاريخ النظام المجتمعي تم روايته وكتابته من قبل الأسرى بشكل جماعي عن طريق محطات مختلفة للعودة للظروف المادية. (Nashif, 2011: 27–28)

فالظروف القاسية في السجن، سياسة "فرق تسد" أو "أنقل تسد"، واستخدام العنف للرد على الأنشطة الاحتجاجية للأسرى، جميعها تكبح وتعيق احتمالات التنظيم، وتخلق تذبذب متواصل بين المستويين: أحدهما يمثل النظام المضاد، والآخر، النضال من أجل الحقوق الأساسية للبقاء. ويجد الأسرى أنهم قبل الدخول للسجن كانوا مرتبطون عاطفياً بالنضال الوطني، ولكن في السجن، أصبحوا مرتبطون به أيديولوجيا وفكرياً وثقافياً؛ حيث أنهم قرءوا في السجن النظرية، وأصبح حب الوطن أكثر تجذراً؛ لسببن: النقاشات مع أشخاص آخرين، وقراءة الكتيبات والكراسات والكتب. فعندما يدخل الأسير السجن يكون "مسجل" مع التنظيم السياسي على خلفية انتمائه قبل فترة دخوله للسجن، وإذا لم يكن عضواً رسمياً في تنظيم (كما هو الحال في العديد من الحالات) يكون فاعلاُ في واحد أو أكثر من الجماعات التابعة لها (اللجان الطلابية، اللجان التطوعية)، حيث يعطى إمكانية الانضمام للتنظيم وفقاً لاختياره. فالإنتماء السياسي ملزم للأسير، من بين الأشياء الأخرى، وأن يشارك في البرنامج التنظيمي الدراسي، وأن يأخذ جزءاً من النقاشات السياسية الجارية واللقاءات، وأن يمتثل لأولئك الذين يمثلون التنظيم وقيادته. وبالتالي، هنالك أهمية مزدوجة للنظام البديل: من جهة، جدول يومي منتظم أو جدول زمني قسري، ومن جهة أخرى، جدول عمل بأهداف محددة ومحتوى محدد. وتكمن الأهمية في وجود نظام منظم ودائم يدور حول الدراسة، والتعليم، ونقاش المجموع، ويشمل النظام كل الأسرى من خلال مشاركة البعض التي قد تكون مكثفة أكثر من الآخرين. وعليه، فإن عوامل مثل غياب القيادة القوية، والنكسات الدورية في ظروف السجن، وثورات وإضرابات الأسرى، والقمع الذي يحتجون عليه، جميعها حالت دون التنفيذ المنتظم لنظام الأسرى البديل، وتحول التركيز مرة أخرى من ميدان الدراسات إلى ميدان النضال من أجل الحقوق. (Rosenfeld, 2014: 252–256)

القسم الثاني

مجتمع السجن: البنية والنظام

يعمل هذا القسم على نقاش مجتمع السجن باعتباره بنية ثقافية وحقل للتفاعل المشترك، ونظام أيديولوجي مقاوم، ويسعى إلى هندسة الحياة في ظل الواقع التنظيمي للحركة الأسيرة. حيث أن الدراسات السابقة والنظريات التي تناولت مفهوم الثقافة والبنية في التفاعل الاجتماعي، أكدت أن السجن مجال لجدلية العلاقات التي تعتمد على "الهابيتوس"[3] الفردي والجماعي، والهابيتوس السياسي والاجتماعي. فالسجن حقل اجتماعي سياسي فيه كل الرساميل الثقافية والاجتماعية والرمزية والاقتصادية أيضاً، وأنه مجتمع لا يمكن عزله عن تأثره بالمجتمع الخارجي وتأثيره على الأخير. وفي ظل التضعضع الذي مرت وتمر به الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في السجون الإسرائيلية، يأتي نقاش البنى التنظيمية والعلاقات التي تربطها معاً في التفاعل المشترك في ظل بروز التفاعل المبني على أساس ومنطلق الفرد لا الجماعة، والأيديولوجية التنظيمية الفئوية بدلاً من الأيديولوجيا السياسية الوحدودية، وما لهذا أثر على مجمل القضية الأسيرة، باعتبارها نقطة حاسمة في الثبات والوجود الفلسطيني المقاوم في كافة الحقول.

يرى الكاتب المصري عبد الله غانم أن "السجن ليس مجرد مجتمع صغير مغلق، مؤلف من جماعة من النزلاء، وليس مجرد مكان أو مؤسسة للعقاب والتقويم والإصلاح، بل إنه مكان وجدت به جماعة من الناس لأفرادها مصالح متضاربة ولهم متطلبات يجب إشباعها. فالسجن عالم مستقل يقضي فيه النزيل حياة كاملة قد تصل مدى الحياة، فلا بد أن يتوفر له فيها متطلبات المعيشة النفسية والمادية والترفيهية، ولا بد أن تقوم به حياة اجتماعية كاملة. ومن اجل ذلك يخلق النزلاء نظما اجتماعيا تعمل على إشباع هذه الحاجات، وتعمل أيضا على التوفيق بين المصالح المتضاربة للنزلاء، وتعمل على أحداث التكيف والتواؤم بين مستويات النزلاء المتباينة، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وتعمل كذلك على تكيف النزيل لنمط المعيشة الجديد الذي يصبح مضطراً أن يتواءم معه، وإلا أصيب بأمراض ونكسات نفسية خطيرة، إذ أن النزلاء يعيشون في ظل نظم اجتماعية مختلفة عما ألفوه في المجتمع خارج السجن؛ حيث يوجد نظام اقتصادي خاص بهذا المجتمع، كما

[3] بورديو، بيير، وج.د. فاكونت. (1997). أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الانعكاسي. ترجمة عبد الجليل الكوز، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ص93.

يوجد نظام خاص لبناء القوة، ونمطاً خاصاً من أنماط العلاقات الاجتماعية، وغير ذلك مما يؤلف في مجموعه نسقاً اجتماعياً كلياً، أو مجتمعاً متميزاً. ويرتبط النزلاء بالمجتمع الخارجي أي المجتمع المحلي، بروابط لها تأثير هام في تشكيل سلوكهم داخل السجن، ولها دوراً أساسيا في دخولهم السجن، أي أن دخولهم السجن يعود إلى طبيعة المجتمع المحلي السائد، وبهذا عند دراسة مجتمع السجن يجب دراسة جميع العوامل التي تؤثر على هذا النظام وتشكيل أنماطه وسلوكياته." (غانم، 1985: 41 – 261)

ف"النظام الاجتماعي" هو نتاجُ الأفعال التي يصنعُها أفراد المجتمع، ويُشير ذلك إلى أن المعنى ليس مفروضاً عليهم، وإنما هو موضوعٌ خاضع للتفاوض والتداولِ بين الأفراد، إذ أن عملية بناء المجتمع يمكن تحليلها من زوايا مختلفة، من أجل فهم ما يبدو من أبعاد المعارضة مثل الأدوات والثقافة لمجتمع الأسرى السياسيين، فمن الضروري أن يتم نهج تحليل بناء المجتمع من كلا الزاويتين المادية (الأدوات) والجوانب الثقافية وترابطاتها المتعددة. فالسياق الاستعماري للسجن في فلسطين منذ عام 1967 عبارة عن كوكبة تاريخية–اجتماعية خاصة جداً، الذي يتم فيه الاندماج والتفاوض للحوارات والتناقضات المتعددة للهياكل الاجتماعية، والأنظمة الاجتماعية والاشتباكات الممارسة، من خلال أفعال كلا الجانبين – المستعِمر والأسرى المستعمَرون – لتشكيل مجتمع الأسرى السياسيين، فقد تمت رواية تاريخ مجتمع الأسرى السياسيين في قصص شفوية ومكتوبة من قبل الأسرى أنفسهم، كسلسلة متصلة الوقت/ الفضاء تتخللها معالم الأهمية النسبية لها. (Nashif, 2008: 40 – 41)

وقام الناشف بدراسة مجتمع السجناء السياسيين الفلسطينيين في نظام السجن الإسرائيلي، حيث يوضح العمليات التي حولت هذا النظام الاستعماري إلى موقع توليدي لبناء الهويات الوطنية والاجتماعية والثقافية. ويستكشف الظروف المادية للسجن، والنظام التعليمي، والبنية التنظيمية، والأبعاد الفكرية والثقافية والجمالية لعمليات بناء المجتمع. ومثل أي سجناء سياسيين في الحقبة الاستعمارية الأخيرة في الوطن العربي وجنوب أفريقيا، فإن السجناء الفلسطينيين أفرطوا في الاستثمار في إنتاج المعنى والتقنيات ذات الصلة بالقراءة، والكتابة والتفسير من أجل استرداد قوة وكالتهم الذاتية "الهابيتوس." وقد أصبح هذا المجتمع واحداً من المواقع الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك أعاد تشكيل الوقائع للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على مستويات متعددة، والتي تشكل تحدياً لكل من الحركة الوطنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، وسعى

لاستكشاف التاريخ الاجتماعي لمجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خلال الانتاجات الأدبية لهذا المجتمع. وقد لعبت العلاقات المتنازعة للمجتمع الأسير جزءاً من عمليات بناء المجتمع، حيث تم بناؤه وبلورته داخل السجون الإسرائيلية، واقتفى أثر عمليات بناء المجتمع، بينما يتم التركيز على الظروف المادية للسجون ولشبكات الاتصال التي تم تطويرها من قبل الأسرى"الكبسولة." إذ أن عمليات بناء المجتمع يمكن أن يتم تحليلها من زوايا مختلفة، ومن أجل فهم الأبعاد التي تبدو معارضة (مثل: الثقافية والمادية) لمجتمع الأسرى السياسيين، فمن الضروري تطبيق تحليلها من كل الجوانب المادية والثقافية والعلاقات المتبادلة المتعددة. وفي محاولة لإعادة تعريف وإعادة موقف العلاقات الثقافية الاجتماعية، وفقاً ل"هبيتوس" بورديو يرى الناشف أن: "الثقافة المادية هي الجانب التأسيسي الفعّال للممارسة الاجتماعية، حيث أن كل من بُنى الوكالة الإنسانية منتج لهذه الوكالة ... حيث شاركت كل من الممارسات الاجتماعية والبنى الاجتماعية في هذا الإنتاج، كما أن استخدام واستهلاك الثقافة المادية أصبح متجسداً بها؛ لأن مثل هذه العمليات يحدث في سياقات ثقافية جادة معبرة ذات معنى وهدف." (Nashif, 2008: 37-40)

إذ أن الأنظمة الثقافية للأيديولوجية الوطنية الفلسطينية التي وجدت وصف تعبيري وجمالي يتضمن جدل المقاومة، والوقوف بحزم، والصمود لحماية الهوية الوطنية. من هنا، فإن بنى السلطة- المضادة بأشكالها المضادة لهيمنة نظام السجن في السجن الاستعماري الإسرائيلي تم ممارستها من خلال ظروف الاحتياج والحرمان. حيث أن ديناميكيات الهيمنة والهيمنة المضادة شكلت جوهر العلاقات الجماعية التي قام عليها مجتمع الأسرى الفلسطينيين الذي تم بناؤه. فبنى الهيمنة، وعملياتها البنيوية من قبل سلطات السجن، قادت إلى عمليات بنيوية للهيمنة المضادة، وعلاقات الهيمنة هذه والهيمنة المضادة في السجن الاستعماري تمتاز بسمتين أساسيتين: عدم شرعية الهيمنة المستعمِرة، والظروف المادية المنظمة بقسوة وبشدة والمفروضة من قبلهم، في حين أن ممارسات الهيمنة المضادة للأسرى السياسيين هي على مستوى بنى المضمون والتعبير عن المراد والممارسات ذات الصلة بها. حيث أن الاحتجاجات مثل الإضراب عن الطعام، وقنوات الاتصال، مثل "الكبسولة"، هي ممارسات للتعبير عن المراد والتي قد استخدمت ظروف الوجود المفروض من قبل سلطات السجن، من أجل فقط أن تشكل تحدي لهم من خلال إعادة التعريف. (Nashif, 2008: 41 -71)

وأشارت Maya Rosenfeld أن انتشار الأنماط المنظمة للمقاومة، ما بين صفوف السجن وطبقاته الاجتماعية وما بين العائلات والمجتمع الذي ينتمون له. فالأنماط المختلفة للمشاركة بهذه المقاومة المادية، والأيديولوجية– السياسية والاجتماعية تقع في قلب عملية التسييس، وبدوها تقدم العملية مجموعات من التغييرات الاجتماعية المحتملة. فتفسير التسييس ك "تطبيق عملي" كأنماط انخراط ومشاركة في الفعل السياسي ذات المغزى، والذي يظهر في الاستجابة والتعامل مع السجن وينتج تغييرات في الوعي والسلوك، وتتبع الدراسة الجهود لمواجهة السجن من خلال تأسيس "نظام شمولي بديل"والذي يتعلق بجميع جوانب الحياة في السجن. أي أن العالم الداخلي للأسرى السياسيين لم يقتصر على ارض السجن، وإنما تم اقتراحه من الهيبة التي كان يتمتع بها الأسرى وقادتهم في الخارج. (Rosenfeld, 2014: 197–198)

فقد خلق الأسرى في السجن "نظام داخلي" والذي يغطي جميع جوانب الحياة: التنظيف، والأكل، والسياسة، الدراسة، الحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من الظروف القاسية وعلى الرغم من الوسائل المتواضعة التي تحت تصرف الأسرى، فقد نجحوا، كنتيجة لنشاطهم الواعي الذاتي، في إنشاء هذا النظام، والذي هدف إلى النضال ضد ظروف السجن القاسية ومقاومتها. فمنذ عام 1967 ولغاية 1987 كان يطلق على السجن تسمية "الجامعة"؛ وهذه التسمية تعود إلى دور التنظيم الداخلي للأسرى السياسيين الذين تطورت سياستهم في خارج السجن ضمن بنى وحركات سياسية، واستجابة للتجارب الجماعية والفردية المتنوعة، إلى أن وصلت إلى نقطة تحول أحدثت نقلة نوعية داخل السجن، وهي بناء "النظام المضاد" الذي أسسه الأسرى وعملوا على استمراريته. وهنا يتم إدراك أن نظام السجن ليس تحليلا ممأسسا، وإنما هو تحليلاً يستند إلى بنية تنظيمية، والموظفين والعاملين، والقوانين والممارسات لكلاهما. (Rosenfeld, 2014: 238 – 239)

وضمن منظومة التفاعل المشترك هذه في ظل النظام الداخلي فإن كل أسير يخضع لالتزامين: الأول، للتنظيم المظلة المشترك لجميع الأسرى، وعلى وجه التحديد لجميع رفاقه في الزنزانة والقسم، والثاني، للتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه. وبالتالي، فإن تطبيق النظام الداخلي للأسرى جنباً إلى جنب لمحورين داعمين متبادلين: الأول، الأيديولوجي–السياسي، والثاني، سياسي– وحدوي. وعملياً، فإن تنفيذ وممارسة الالتزام لأحد التنظيمات السياسية كان مشروطاً بالالتزام الوحدوي نحو جماعة الأسرى ككل، والعكس كذلك

صحيح، ففرض الانضباط الداخلي كان واحداً من الأسس البارزة التي عملت على تسهيل الحفاظ على النظام المضاد للأسرى وبقائه. (Rosenfeld, 2014: 247)

القسم الثالث

الثقافة والمقاومة: ثقافة السجن رأسمال رقابي ونظام سلوكي

وقد حاول الباحث إياد الرياحي أن يبحث في مجتمع الأسرى عن التقارب الاجتماعي والحياة المشتركة في الفترة التاريخية 1988 – 2004. وتبين في دراسته "أنه كان صراع قوى اليسار على من هو الأكثر أيديولوجية ومبدئية في الصراع السياسي، وهي ثقافة الخارج التي حملها الأفراد معهم إلى داخل السجون والمعتقلات في العقدين الأوليين للاستعمار الإسرائيلي. فلا يمكن الفصل بين الحالة الوطنية التي تعيشها الساحة الفلسطينية وحالة الأزمة التي تعيشها القوى السياسية، وبين حال الحركة الأسيرة، فهي امتداد طبيعي لهذه القوى." (الرياحي، 2007)

وإحدى المواقع الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية هو السجن الإسرائيلي في هذا الموقع من العلاقات المكثفة والمتوترة، حيث أن كل من السجن و"البيداغوجيا"، والثورة، تتشابك كي تخلق ثقافة "نظام بيداغوجي– ثوري فلسطيني"[4] في الفترة الممتدة ما بين 1967 – 1993. وبهذه الطريقة، جاء الأسرى، ومجتمعهم، والثقافة ليشكلوا العملاء/ الأدوات، والموقع والمنتجات، على التوالي، للبيداغوجيا الثورية. وعلاوة على ذلك، فإن النظام التعليمي الذي تم بناؤه من قبل الأسرى السياسيين تطور كأحد المواقع الديناميكية الرئيسية لإعادة إنتاج الموضوعات الفلسطينية ذات الصلة بالمجتمع الفلسطيني بشكل عام، وتشكل هذه الأفعال والممارسات والطقوس العناصر الأساسية التي قامت الأجهزة الأيديولوجية ببنائها وبلورتها. ومن وجهة النظر هذه، ومن أجل فهم النظام التعليمي للمجتمع الأسير، على الفرد أن يقوم بتعريف الأفعال والممارسات للأسير

[4] عمليات بناء ومأسسة نظام تعليمي يرتكز على ممارسات القراءة والكتابة، للمعرفة بالسياق التاريخ الوطني الثوري، لإنتاج ثقافة ندية خاصة بالأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية ولها أنظمتها الثقافية التي تستند على أرضية أيديولوجية سياسية ثورية لمقاومة نظام السجن، وهذه الثقافة تسمى "النظام البيداغوجي – الثوري الفلسطيني." كبيئة التعبير عن المراد الأبرز لمجتمع الأسرى السياسي وحياتهم. حيث عرف الأسرى السياسيين ممارسة القراءة/ الكتابة بأنها المكان الأبرز لتفسيرات وشرح النصوص و(إعادة) الإنتاج لنسيج المجتمع السياسي الأسير، باعتباره انجاز رئيسي للحركة الوطنية الأسيرة. وفي سياق النضال الوطني، فإن الافتراض هو أن هذا المجتمع لا يمكن له أن يبقى على ذاته بدون البيداغوجيا الذاتية الذي يقود إلى حاجة ملحة وإلزامية حتمية وواجبة لتكشف عن المبنى والمقدمات المنطقية الاجتماعية والتاريخية لعمليات بناء المجتمع والنظام المضاد. لتصبح بحد ذاتها "الأجهزة الأيديولوجية" للمقاومة والبقاء للأسرى السياسيين الفلسطينيين داخل السجن الإسرائيلي الاستعماري.

السياسي الفرد كموضوع متموضع في هذه "الأجهزة الأيديولوجية"، كما هو الحال فيما يخص الطقوس على المستويات الجماعية. (Nashif, 2008: 72–75)

وعليه، فإن النظام التعليمي أكثر ما يستثمر في القراءة والكتابة كمهارات أساسية في توليد الثقافة؛ والصمود هو الحجب الكلي للمعلومات، أي أن المعنى والثقافة تفتح آفاق جديدة للمعنى البديل؛ والمخططات الجمالية الهرمية للمعنى من خلال تحويل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والاستعمارية والمقاومة إلى رواية فلسطينية تتمثل استراتيجياتها بنحت موضوع يدخل مسرح التاريخ كممثل فلسطيني، ناضل وقاوم وفاوض وفي الوقت ذاته اندمج مع المستعمِر من أجل أن يبني الدولة القومية/ الوطنية على أرضه. (Nashif, 2008: 202 – 207)

وفي السجن تتضمن الثقافة جوانب الحياة المختلفة داخل السجن (الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) إلى جانب سمات قيمية ومعيارية وأعراف وتقاليد وقوى الضبط، والسجانين. وتكمن الخطورة في التحول في ثقافة السجن أنها ستورث للأجيال القادمة، وهذا ما له من عواقب تنعكس على القضية الوطنية الأساسية لنا، وهي الروح والهوية الوطنية قبل العمل الوطني، فهي الدافع، والسجن هو احد أدواتها. فقد يستسلم السجين إلى الأمر الواقع وهذا يولد حالة من القبول لكثير من الأمور التي تتفق مع قيم المجتمع الكبير وأخلاقياته التي تصبح جزءا لا يتجزأ من مجتمع السجن في واقع الحياة اليومية. (وصفي، 1977: 47 – 333)

ويقول الكاتب مصطفى حجازي أن التمسك بالتقليد، ليست فقط خاصية بنائية اجتماعية، بل في الوقت نفسه آلية دفاعية نفسية. ففي حين تشكل اجتماعيا، وموجها للسلوك، وقانون يضبطه، نرى الإنسان المقهور، من الناحية النفسية، يتخذها معيارا لحياته ونظرته إلى الوجود، وهكذا يتلاقى ويتضافر الاجتماعي والذاتي على الدوام. وعلى المستوى الفردي، فالوظائف الدفاعية للتمسك بالتقاليد متعددة؛ فهي أولا تؤمن نوعا ما من الاستقرار الحياتي، وباعتبارها كذلك، تعطي الإنسان شيئا من الطمأنينة للوضع الراهن ذي الأبعاد المعروفة والتحديات المألوفة التي يمكن التكيف بحسبها، كما أنها تؤمن المادية الذاتية، وهي تبعد عن الإنسان المقهور خطر مجابهة قلق المجهول، وقلق التغيير، فمن تمسك بالتقاليد لا ضير عليه ولا خطر يتهدده في الظروف العادية، فهكذا يبدو الأمر على المستوى المعاش. كذلك فإن الولاء هو "ثقافة الهدر" ذاته، والهدر

حالة كفيلة بأن تحرق الإمكانات ذاتها التي توظف في إتقان النفوس في آلة الإحساس باللاجدوى، بدلا من أن توظّف في الانجاز والبناء والنماء. (حجازي، 2005)

ويؤكد غرامشي في كراسات السجن أن الثقافة توحِّد على اختلاف مستوياتها، عددا من الأفراد في مجموعات من الشرائح، وذلك بقدر اتصال بعضهم ببعض، وفهم كل منهم لطريقة الآخر في التعبير. ف"الإنسان الجماعي" هو وحده القادر على القيام بعمل تاريخي، وهذا يفترض وحدة "ثقافية – جماعية"، حيث تتلاءم الإرادات الكثيرة المشتتة، المتباينة الأهداف حول هدف واحد، على أساس رؤية واحدة متجانسة للعالم، رؤية عامة وخاصة معاً، تفعل فعلها، سواء في أوقات الانفجاريات الطارئة "بطريقة انفعالية" أو بصورة دائمة (عندما تكون القاعدة الفكرية راسخة الجذور، تمثلها الناس وأحسوا بها لدرجة أنها أصبحت عاطفة متّقِدة، ومن هنا كانت الأهمية البالغة للمشكلة العامة للغة، مشكلة توصل الجماعة إلى خلق مناخ ثقافي واحد. (غرامشي، 1994)

وقد وضح الباحث إياد الرياحي أن ثقافة الخارج يحملها الأسرى معهم إلى داخل السجون، فإغداق الأموال على فصائل الأسرى من قبل الفصائل المختلفة، المقصود من هذه الرفاهية المادية، وطمس ثقافة السجون، وحرف اهتمام الأسرى عن القضايا الوطنية. إذ أصبح ما تحتاجه الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية هو وجود "ثقافة داعمة"، بحيث لا تظل رهينة التراجع في البنى التنظيمية. (الرياحي، 2007)

ويجد الباحث فراس جابر أن تخلي الأسير عن السجن يؤدي إلى رجوع الفرد إلى وضعه الطبيعي، ويقابل هذا ضبط وتثقيف من نوع آخر من قبل الحركة الأسيرة، حيث يحدد للمعتقلين قائمة طويلة من الممنوعات والمحظورات داخل السجن، وبالتالي تحاول قيادة الحركة ضبط المعتقلين عن طريق علاقات مساءلة ورقابة، تهدف بالنهاية إلى تثويرهم على قرارات إدارات السجون، وتوازي عملية الضبط عملية أخرى هي عملية التثقيف، والمتابعة، بحيث يتم المحافظة على وعي ثوري مرتفع لدى المعتقل مع التزامه وانضباطه بقرارات وإجراءات الحركة الأسيرة وقيادتها. (جابر، 2010)

وقد يحدث تشظي ثقافي ناتج عن "اليوتيوبيا الاجتماعية" التي يتصور فيها المثقفون أنهم "مستقلون" ومتميزون، وأن لهم شخصيتهم الخاصة كما أشار إليهم غرامشي. والتشظي الثقافي الذي قسم البلاد إلى

أطياف عدة، إذ أنه من مصلحة الطبقة المسيطرة الإبقاء على حالة التشظي اللغوي والثقافي في المجتمع لضمان عدم حدوث تحالف مطلقا. (القزاز، 2009: 18 – 19)

أساليب وتكتيكات المقاومة

في حين أن النظام السياسي هو شكل من أشكال مقاومة، فإن هذا النظام عمل على تمكين أشكال واستراتيجيات أخرى من المقاومة، بما في ذلك الإضراب عن الطعام. وقد أشار الناشف إلى أن مجتمع الأسرى السياسيين يحاول من خلال التواصل وتدوير المعرفة إعادة تعريف التدابير المضادة (مثل إضراب الأمعاء الخاوية)، حيث يقول الأسير للسجان: "أنا سوف أقلب اللعبة رأساً على عقب." (Nashif, 2008: 65)

وقد حاول مروان البرغوثي[5] تسليط الضوء على جريمة الاعتقال، وكشف مدى خطورتها على الشعب الفلسطيني، وعلى مقاومته. وكشف أساليب ووسائل وأهداف الاحتلال من وراء سياسة الاعتقال الواسعة. كما يقدم رؤية لأفضل الوسائل والأساليب الناجعة لمقاومة الاعتقال، كجزء مهم في مسيرة مقاومة الاحتلال، وحماية بنية فصائل ومجموعات المقاومة. وفي النهاية يقدم سبل واليات تحرير الأسرى، وتعزيز ثقافة تحرير الأسرى لدى القيادة السياسية وفي المجتمع، وهو بمثابة دليل ومرشد لمقاومة الاعتقال. (البرغوثي، 2010)

كما أن العنف عبارة عن جزء روتيني وتكاملي لعملية القضاء في السجن، والتحقيق والسجن في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، والتي ولدت نوع من المقاومة على المستوى المحلي بطريقة ثقافية معينة. بصورة مختصرة، فإن عواقب ونتائج الطقوس يمكن إن تتجلى في محاولات عكس "النظام الاجتماعي" لهرمية علاقات السيطرة. (Peteet: 1–2) حيث أنها محاولة لجدولة ردود الفعل ولوضع الخطوط العريضة ل"عملية المقاومة" من خلال ما هو غير شرعي والعنف المستثمر بالمعنى، وداخليا وتعاونيا كمكونات لأسلوب مقاومة، حيث أن هذه العمليات تعتبر استراتيجيات ثقافية من اجل البقاء، والوكالة

[5] **البرغوثي، مروان، وآخرون. (2010). مقاومة الاعتقال. رام الله: شركة مؤسسة الأيام.**

(القوة) وإعادة بناء الذات. فمصادر الحقيقة للمقاومة ليست ابستيمولوجية، بقدر ما هي اجتماعية كيفما يؤكد فاكان.

كذلك أوضح البرغوثي أن الأسير كفرد قد لجأ إلى الوسائل الفردية في مواجهة ظروف وقسوة الاعتقال، وهي وسائل ساهمت في الحفاظ على قوة ومعنويات الأسير، والحفاظ على توازنه طيلة فترة اعتقاله. مع الإشارة إلى أن هامش الحرية الفردية قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة في السجون، ومن هذه الوسائل: التعليم والقراءة: حيث أن الجهد الفردي هو الأهم والأكثر فعالية في الحفاظ على عقل وروح الأسير سليمة ومعافاة، من ظروف السجن القاهرة، بل هو الكفيل بالمساهمة في تطوير عقل وروح الأسير. ويقصد بالجهد الفردي إرادة وإصرار وجهد الأسير كفرد للقراءة والمطالعة ضمن برنامج يضعه لنفسه، يعلم نفسه ويعلم الآخرين (الثقافة الذاتية)، وتنمية الروح المعنوية؛ وذلك من خلال تقوية الإيمان والتدين والمحافظة على الغرائز والفرائض الدينية، كالصلاة والصيام وغيرها من الأذكار التي تقرب الإنسان من ربه، وترفع الروح المعنوية في مواجهة روح اليأس، التي تحاول إدارة السجون بثها في نفوس الأسرى. (البرغوثي، 2010)

ف "إعادة البناء" و"الترميم" يمكن أن يتم رؤيتها على "أنها فعل مقاومة واحتجاج ضد تدمير الهوية الثقافية للأشخاص." فلقد شكل الفلسطينيون واقع نضالهم/صراعهم من خلال نضالهم السياسي والمدني والعسكري، كما أن مقاومتهم كانت قوية وفعالة ومؤثرة. (Abu Jidi, 2009: 289 – 290)

وفي ايرلندا الشمالية كان الإضراب عن الطعام ورفض ارتداء الزي البريطاني للسجن عام 1981، فعل مقاومة ضد استبداد السجان، حيث أن قضية إدراك الهرمية تعود كأنها جماعات اجتماعية فيما يتعلق بالمساجين الآخرين، والعديد من التدابير ذات العلاقة بديناميكية المقاومة. (Feldman, 1991)

وتعتبر سياسة الإضرابات كفعل احتجاجي، أنها "مقاومة" أيضاً وإن كانت مقاومة أداتها الجسد الذي يملكه الأسير وعزيمة وإيمان قوي بهذه الأداة بقدرتها على التحمل. فالسجن هو مركز التقدم الأيديولوجي والثقافة الفرعية للمقاومة والتي تنتج باستمرار رموز جماعية لتأسيس مجتمعات المتمردين السياسيين خارج السجن. (Bornstein, 2001: 565)

الاستنتاجات: العملية التفاعلية والديناميكية بين النظام المضاد والثقافة للمجتمع الأسير

وفيما يتعلق بكل ما هو جمعيا بالنسبة للأسرى السياسيين، على الأقل في عمر الشباب للمرحلة الوطنية وذروتها، كان لتشكيل الأدوات/الأجهزة للنظام ديناميكيتين مترابطتين رئيسيتين. في علاقتها بالمادية – الاجتماعية الفلسطينية، فإن التعطش للنظام كان باتجاه واحد من خصوصيات النظام، بمعنى، من الهويات المحلية إلى الهويات الوطنية. وبعلاقاتها بسلطات الاستعمار، فقد نظمت العودة إلى الخصوصيات من أجل إعادة هيكلة بنيوية علاقات السلطة داخل السجن الاستعماري. هذين النمطين للنظام حاصرت فكرة كل ما هو جمعيا (الوكالة الجماعية) في ميدان التاريخ الاجتماعي الرسمي لنظام السجن الذي هو "بديهيا" مهيمن ومسيطر عليه من قبل المستعمِر وهيكلته البنيوية تقتصر حصرياً نحو المستعمَر. (Nashif, 2011: 34)

وعلى الرغم من عدم وجود الاعتراف الرسمي داخل جداران السجن بالحالة السياسية للأسرى، فإن "التنظيم" "والانتماء/ العضوية" هي المصطلحات الشائعة المتداولة ليس فقط بين الأسرى أنفسهم، وإنما أيضا في اتصالهم المباشر مع سلطات السجون. وقد ركب الأسرى أجندتهم الخاصة وجدول توزيع وقتهم وفقاً لقوانين السجن وبرنامجه، وهو مجال قواعد العمل والسلوك. ومن بين سمات النظام الداخلي، أن الأسرى القدامى سلطوا الضوء على فعالية وشمولية تقسيم الوقت والنمط الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية. حيث لاحظ الأسرى أن موقفهم تجاه مفهوم الوقت قد تغير كلياً في السجن، إلى درجة أنهم بدءوا بقياس أحكامهم من حيث قراءة المواد التي سعوا إلى إنهائها قبل الإفراج عنهم. (Rosenfeld, 2014: 246–248)

فعندما نأتي لعمليات التعلم والمجموعات/ الحلقات الدراسية، فإن إنتاج المواد الدراسية ونشرها لا يقل أهمية عن "الإنتاج" الفكري الثقافي؛ فتحضير وتوزيع الكراسات يتطلب العديد من المهام والمسؤوليات. حيث أن أصالة وتميز النظام الداخلي للأسرى تستند على تطوره بالمعنى الشمولي لنضال ضد طبيعة السجن، كما أن الطبقات الملتفة المتشابكة الداعمة لتكوين محاور النشاط الذي ولد علاقات الالتزام، السلطة، القيادة، ونادي الرفاق داخل المجموعة وتزويد الأعضاء من قبل النظام الداخلي بالأهداف والمعاني، علاوة على ذلك كان الدور المركزي للدراسات والتعليم في نظام المضاد للأسرى يعمل على تنظيم حياة السجن من حيث بعد العملية التنموية التربوية طويلة الأمد. فهناك دمج خاص بين النظرية والممارسة وبين النشاط الجماعي وتقدم الحالة الفردية تم خلقها من خلال مواجهة الطالب الأسير ولقاءه مع الأدب الاجتماعي والسياسي الممتد، من خلال اكتسابه أدوات ومفاهيم نظرية جديدة وبصورة متزامنة من خلال التغير التدريجي بحالته حيث يمر

بمرحلة مبتدئة ليصل إلى أن يأخذ مهمة الأستاذ والمرشد المسئول، فعملية التسييس لصغار السن التي خضعت لتحول نوعي خلال فترات اعتقالهم الزمنية. (Rosenfeld, 2014: 254-258)

كما أن الطبيعة التكوينية ل"سنوات السجن"[6] ضمن مصطلح المساهمة في التعليم السياسي ونضج الفرد لم تكن مشتقة من سنوات طويلة للنشاط السياسي التي قضاها الأسرى في السجون الإسرائيلية، ولكنها عرفت على أنها العملية التي ينجح فيها الأسرى الفلسطينيون في تنظيم أنفسهم في داخل السجون الإسرائيلية وبناء ما يطلق عليه "النظام الداخلي" باعتباره هيئة الحكم الذاتي الداخلي للأسرى الذي يحتوي التركيبة البنيوية للأسرى، والذي يكون ضد نظام السجن المفروض ويعمل على تحديه. حيث أن بناء ودعم والتمسك والإقدام على التعليم داخل السجون الإسرائيلية يستند على 3 محاور: الأول: ما يشبه الاتحاد الضيق جدا، التعاون بين الفصائل السياسية والتي تشمل الحركة الأسيرة إلى ذلك التعاون على مستوى ما بين السجن/ السجون. والثاني: ما بين كل فصيل، الحيوي والمتحرك بصورة عاليا، والمقنع للغاية لحياة المجموعة المتمركزة حول النقاش الدائر المستمر، المناظرة والنقاش الديمقراطي لصناعة القرار. والثالث: عملية التعليم ذاتها (تسليط الضوء على أثر بناء المعرفة) وعلى النتائج التحولية في الوعي لدى الأسرى. وقد كان سند وإعالة التعليم جزء لا يتجزأ من كل احتضان ل"النظام الداخلي" الذي يعمل على تمكين وتقوية الوكالة والقوة الجماعية للأسرى، وهذا يعطي بشكل مستمر ارتفاعا للتقدير العالي للقادة وللقيادة من داخل صفوفها.(Rosenfeld, 2011: 6-12)

وأحد أهداف "النظام المضاد" هي الإبقاء على الوحدة فيما بين الأسرى،ليقاوموا نظام السجن الإسرائيلي الذي يعمل على تقسيمهم وإضعاف صفهم. فالولاء في المجموعة تم التعبير عنه، من خلال مشاركة الأوقات الصعبة، والعقاب الجماعي، والممارسات العادية المشتركة، والمسؤولية المتبادلة، حيث يتولى الأسرى القدامى تبادل الأدوار في توزيع المؤن والسجائر والطبخ، والوحدة مهمة بشكل خاص، لإيقاف تجنيد المتعاونين من بين الشبان الصغار في السجون؛ فقد يلعب المتعاونين دور رفيق الأسرى، ويحاولون

[6] Rosenfeld, Maya. 2011. **The centrality of prisoners' movement to the Palestinian struggle against the Israeli occupation**. 1st published. London: Pluto Press.

انتزاع المعلومات، أو زرع الانشقاق فيما بينهم. ويحاول القادة أن يحققوا من هم الأشخاص الذين وقعوا في شباك العمالة، ولكن هذا يحتاج إلى التواصل مع الخارج. (Bornstein, 2010:466)

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

يستعرض هذا الفصل الدراسة من حيث أهميتها وأهدافها، والمفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة بالاستناد إلى النظريات والدراسات السابقة التي تم نقاشها في الفصول السابقة، كما يطرح تساؤلات الدراسة ومجتمع الدراسة وطريقة اختيار المبحوثين.

القسم الأول

أهداف وإشكالية الدراسة

أهمية الدراسة

تكمنُ أهمية هذه الدراسة في كونها إنتاجا معرفيا في حقل قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين، بحيث تساهم في تعريف القارئ والأجيال الناشئة بتجربة الأسر تحت الاحتلال، لتبقى حية في أذهانهم. وتتجلى أهمية الدراسة في كونها ترصد الإرث التاريخي للنظام الداخلي في مجتمع السجن المقاوم، منذ فترات بنائه وصعوده إلى فترات انحداره وانهياره ما بين المرحلة التاريخية 1967 – 2013. وما هو التغير الذي طرأ على هذا الكيان في المراحل المختلفة من حيث الأيديولوجيات الوطنية السياسية والتنظيمية، التي بدورها تنعكس على بلورة مفاهيم وممارسات ثقافية جديدة لإدارة الحياة اليومية في التفاعل ما بين نظام السجن والنظام الداخلي في مجتمع السجن الأوسع ببنيته المادية والإنسانية على حد سواء في سياق السجن الإسرائيلي الاستعماري. إذ ناضل الأسرى عبر المراحل التاريخية المختلفة منذ العام 1967 لتحقيقها واثبات كيانهم الأسير في مجتمع السجن، من خلال سياسية وأفعال المقاومة والمواجهة لسياسات وممارسات نظام السجن الذي يمثل المنظومة السياسية الإسرائيلية العامة الأوسع ضد المجتمع الفلسطيني، والتي هدفت وتهدف إلى محو هذا الكيان وتفريغه من محتواه الوطني الواعي، والتي لا بُد وأنها تغيرت في فترات زمنية ما بين المد والجزر في كيانهم الأسير المتمثل في الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة الموحدة، وعلى وجه الخصوص، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. حيث انتهج نظام السجن ممارسات وسياسات لعبت دوراً في إجهاض بعض الانجازات التي حققها "النظام المضاد" عبر نضالهم التاريخي على الصعيدين المطلبي لتحسين الظروف المادية من أجل توفير الاحتياج المادي للبقاء، والسياسي الوطني الذي يعبر عن الهوية الفلسطينية للأسير

ويؤكد عليها في السجن الإسرائيلي الاستعماري. إضافة إلى الديناميكيات السياسية والاجتماعية خارج السجن والتي انعكست على هذا المجتمع وأنظمته وثقافته داخل السجن، ليأتي عام 2007 حينما حدث الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين حركتي فتح وحماس، وما له من أثر وانعكاس على النظام الاجتماعي والأيديولوجية السياسية والوطنية الوحدوية في السجون، وبالتالي فإن لهذه الدراسة أهمية في رصد التحول في مفاهيم وأشكال المقاومة داخل السجن، لتكون دراسة تكميلية لما أرّخه الباحثون في مجال قضايا الأسرى.

وهذا التعقب الأنثروبولوجي لتفكك وانهيار النظام المضاد في مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، يجعل المهتمين بقضايا وشؤون الحركة الأسيرة يضعون هذه التغيرات في البنى الأيديولوجية السياسية الاجتماعية والأنظمة الثقافية للنظام الداخلي داخل السجن الإسرائيلي الاستعماري نُصبّ أعينهم ويلتفتون إليها في سياساتهم وفي أيةِ خطوة يسعون إليها أو في أي برنامجٍ خدماتي يُعنى بالأسرى، فلا يغفلون عنها أو يغيبونها عن ذاكرتهم. وبالتالي، لتعود الحركة الوطنية الأسيرة إلى فعالية دورها في قيادة المسيرة الوطنية والنضالية في القضية الفلسطينية خارج وداخل الأسر، التي تبعث على إحياء الهمة ورفع المعنوية لمجتمع السجن المقاوم من جهة والمجتمع الفلسطيني ككل من جهة أخرى، باعتبار الحركة الأسيرة هي العمود الفقري للصمود والنضال الوطني ضد سياسات الاستعمار الإسرائيلي وتفشي وجوده.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التفكك والشرخ في البناء الاجتماعي والعلاقات التنظيمية التي يتفاعل بها الأسرى فيما بينهم، وفي بنية نظامهم الداخلي بعد عام 2000، من خلال التطبيق والتنفيذ للنظام الداخلي للأسرى الذي ينظم ويدير شؤون حياتهم اليومية، ويعمل على توليد ثقافة نضالية مقاومة لهيمنة وسيطرة نظام السجن على حياتهم في السجن الإسرائيلي الاستعماري. حيث ترصد الدراسة التغيرات في علاقات بنية النظام المضاد، وملامح الممارسات الثقافية التي تعكس هذه التغيرات في التأرجح والتفاوت والاختلاف في تنظيم حياة الأسرى من خلال النظام الداخلي لهم حسب الفئوية التنظيمية لكل تنظيم أيديولوجي–سياسي، والبحث عن ملامح الممارسات الجماعية الوطنية الموحدة أو تراجعها. وتركز الدراسة على العوامل السياسية ذات الصلة بنظام السجن والسياسة الإسرائيلية العامة، والديناميكيات السياسية

الفلسطينية مثل حالة الانشقاق السيوجغرافي بين حركتي فتح وحماس، وما دور مساهمتها في التفكك والانهيار في بُنى "النظام المضاد" لمجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، والآثار التي تبعت هذا الانهيار على العلاقات الاجتماعية والسياسية في النظام الداخلي.

إشكالية الدراسة

عملت الدراسات السابقة على التركيز على تناول السجن كمكان عقابي وتطويعي لجسد الأسير وميكانيكا الروح لديه. وتتجسد إشكالية الدراسة في استشفاف ومعرفة التغير في البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، كنظام مضاد له ثقافته الخاصة، وأنظمة وممارسات ثقافية وطنية وأيديولوجية وسياسية واجتماعية تساعد على بقائه وقدرته على الاستمرارية ليقاوم سياسات وممارسات نظام السجن، في جملة من الإجراءات والتدابير القمعية والاضطهادية الاستثنائية المستخدمة ضد مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وذلك من أجل الكشف عن الآثار التي ترتبت على مجتمع السجن كحركة أسيرة جمعية وحدودية إثر تعاقب الأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية في الديناميكيات السياسية في السياق المجتمعي الفلسطيني الأوسع على الصعيدين الاجتماعي والسياسي الداخلي من جانب، والسياسات الإسرائيلية من جانب آخر. وعليه تسعى الدراسة إلى رصد شكل التغير الذي طرأ على البناء الاجتماعي للأسرى، وما هي العوامل التي قادت إلى حدوثه، وإذا ما كان هذا التحول والتغير في البنية الاجتماعية له دور في استمرارية فعالية النظام المضاد والإنتاج الثقافي للأسرى.

تساؤلات الدراسة

تركز الدراسة بشكل أساسي على التغيرات في النظام السياسي الداخلي للأسرى بعد العام 2000، بحيث ينصب التركيز على:

1. ما هي مكونات النظام السياسي الداخلي للأسرى ما قبل عام 2000؟ من حيث:
   - أ- التنظيم السياسي الفئوي
   - ب- تقاطع التنظيمات السياسية الفئوية مع النظام السياسي الوطني الوحدوي.
   - ت- دور الممارسات الأيديولوجية الثقافية والتعليمية.

2. كيف تفكك وانهار الاندماج والتكامل والتقاطع ما بين التنظيمات السياسية الفئوية مع النظام السياسي الوطني الوحدوي والثقافة (أساس النظام المضاد للأسرى) بعد العام 2000؟
3. ما هي مؤشرات هذا الانهيار؟
4. ما هي القوى الخارجية والداخلية التي قادت إلى هذا الانهيار في النظام المضاد للأسرى؟
5. ما هو الأثر الذي تركه هذا الانهيار في النظام المضاد، على كل من:
   أ- قدرة الأسرى على مقاومة نظام السجن الإسرائيلي وحماية حقوقهم.
   ب- قدرة الأسرى على اكتساب الحقوق والمطالب.
   ت- الوكالة والقوة الجماعية والفردية للأسرى.

مصطلحات الدراسة

الأسير السياسي الفلسطيني: هو الفرد الفلسطيني الذي تعرض للسجن وعاش في السجون الإسرائيلية الاستعمارية، على خلفية سياسية ومقاومة ضد الاستعمار الإسرائيلي، وينتمي إلى أيديولوجية سياسية وطنية وتنظيمية.

مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين: هو المجتمع السياسي الأسير، وهو عبارة عن العلاقات والتفاعلات من بنى وأنظمة وممارسات اجتماعية ما بين المستعمِر (نظام السجن) والمستعمَر (النظام الداخلي)، والذي عملت على انجازه الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، ومرّ في عمليات بناء المجتمع التاريخية التي قام بها الأسرى السياسيون الفلسطينيون داخل السجن الإسرائيلي الاستعماري المستمر إلى يومنا هذا. (Nashif, 2008)

النظام السياسي الداخلي للأسرى: هو النظام الذي أنشأه الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ عام 1967، لينظم ويغطي جميع جوانب الحياة الداخلية لهم من حيث التنظيف، والأكل، والسياسة، والدراسة، والحياة الاجتماعية. وهدف إنشاء هذا النظام إلى النضال ضد ظروف السجن القاسية ومقاومتها. حيث شارك الأسرى السياسيين الفلسطينيين من كافة الأيديولوجيات التنظيمية الفئوية في بنية بنى النظام الداخلي الذي طوروه. ويشتمل على تنظيم الأجندة الخاصة بالأسرى وجدول مواعيدهم لساعات العمل وفقاً لقوانين السجن وبرنامجه ومجال قواعد العمل والسلوك. وتقوم بتنفيذه هذه الأجندة ومتابعتها العديد من

اللجان المسئولة عن متابعة الشؤون اليومية يوماً بيوم، حيث يتعامل هؤلاء مع قضايا تمتد ما بين عمل المطبخ، وتقسيم المواد الغذائية، والتنظيف، والانضباط والنظام والتنظيم ساعات للدراسات الأكاديمية واللقاءات السياسية، ولتمثيل الأسرى وإنابتهم في التعامل مع نظام السجن. ويتم وضع بعض المهام ضمن تدوير أسبوعي أو شهري، في حين تحدد مهام أخرى وفقاً لمعايير مثل الأقدمية والخبرة، والمنزلة والمكانة والخاصية القيادية، والكفاءة الشخصية. بحيث يغطي الميول الثقافية والفكرية المختلفة ويحث على استغلال الوقت للدراسة المنهجية، فهو نظام منظم ودائم يدور حول الدراسة، والتعليم، ونقاش المجموعة وخلق نسيج اجتماعي في المجتمع السياسي الأسير من خلال الأفعال والممارسات والطقوس التي قامت الأجهزة الأيديولوجية ببنائها وبلورتها على المستوى الفئوي والمستوى الجمعي، ويشمل النظام كل الأسرى من خلال مشاركة البعض التي قد تكون مكثفة أكثر من الآخرين. ويركز على فعالية وشمولية تقسيم الوقت والنمط الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية. كما ويتأثر بديناميكيات التقلبات المستمرة وقلة الاستقرار في واقع السجن. ويتم في تطبيقه وتنفيذه مراعاة الاختلافات في ظروف الاعتقال في السجون المتنوعة، في ظل تغيير السلطة أو الإدارة في كل منها، وتغيير سياسة مفوضي السجن ووزراء الشرطة. ومثل هذه التقلبات عادة ما تجلب نتائج مدمرو وهدامة لقدرة الأسرى للحفاظ على نظامهم المضاد؛ حيث أن تطبيق الأجندات الشمولية البديلة أو عدم تطبيقها يلعب دوراً مهماً في قدرة الأسرى على المقاومة. وبالتالي، فإن عوامل مثل غياب القيادة القوية، والنكسات الدورية في ظروف السجن، وثورات وإضرابات الأسرى، والقمع الذي يحتجون عليه، جميعها تحول دون التنفيذ المنتظم لنظام الأسرى الشمولي البديل، وتحول التركيز مرة أخرى من ميدان الدراسات إلى ميدان النضال من أجل الحقوق. (Rosenfeld: 2014)

النظام السياسي الوطني الوحدوي: هو النظام السياسي الشمولي الذي يشكل التنظيم المظلة المشترك لجميع الأسرى من الأيديولوجيات التنظيمية المختلفة، وهو الجسم الوطني الموحد الذي يمثل جميع التنظيمات والفصائل الوطنية الفلسطينية، والذي يتوجب الالتزام به والانضباط له كتنظيم وحدوي لجماعة الأسرى ككل، بحيث يعمل على ترسيخ التعاون الوثيق بين الأسرى من كافة التنظيمات الفلسطينية الفئوية وفي كافة السجون الإسرائيلية. (Rosenfeld: 2014)

النظام المضاد: هو البنية التي تتكون من محورين أساسيين للنظام السياسي الداخلي للأسرى، وفيه يخضع كل أسير لالتزامين: الأول، للتنظيم المظلة المشترك لجميع الأسرى، وعلى وجه التحديد لجميع رفاقه في الزنزانة والقسم. والثاني، للتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه، جنباً إلى جنب لمحورين داعمين متبادلين: الأول، المحور الأيديولوجي– السياسي، والثاني، المحور السياسي– الوحدوي. وعليه، فإن تنفيذ وممارسة الالتزام لأحد التنظيمات السياسية مشروطاً بالالتزام الوحدوي نحو جماعة الأسرى ككل، وكذلك فإن تنفيذ وممارسة الالتزام الوحدودي نحو جماعة الأسرى ككل مشروطاً بالالتزام لأحد التنظيمات الأيديولوجية. وقد استمد هذا النظام شرعيته من التعاون الوثيق بين فروع قاعدة السجن للتنظيمات الفلسطينية المختلفة، ويتم الحفاظ عليه وإبقائه من خلال فرض الانضباط الداخلي للأسرى. حيث ينضبط ويلتزم الأسير بالتنظيم الفئوي الفصائلي الذي ينتمي له، ومن ثم يتم تمثيل التنظيمات المختلفة في البنية الوطنية الموحدة. وعليه، عندما يتحد الأسير بتنظيمه الفئوي، ومن ثم تتحد وتتكامل التنظيمات مع بعضها البعض في البنية الوطنية الموحدة، وقتها فقط يكونوا قادرين على خلق "النظام المضاد لنظام السجن الإسرائيلي داخل السجن ." وعندما تنهار وتتفكك أي من هذه الأجزاء (الأسرى لا ينتظمون في التنظيم، أو أن التنظيمات لا تعمل معاً بطريقة موحدة، فإن النظام المضاد وقتها لا يمكن أن يتحقق.) كما أن الديناميكيات والتقلبات المستمرة وقلة الاستقرار في واقع السجن تخلق حالة من التوتر الداخلي للأسرى فيما يتعلق بقضية مقاومة نظام السجن، ما بين تحقيق وانجاز النظام المضاد، والنضال من أجل تحسين الظروف، بدءاً بالظروف الجسمية والمادية والصحية، المطلوبة للحفاظ على النظام المضاد، حيث أن رفض وإنكار الظروف القاسية للسجن ولدّت نضالات لتحقيها، وهذه النضالات تلتقي مع التدابير المضادة من قبل سلطات نظام السجن، والتي تتضمن فرض المزيد من القوانين القاسية. وبالتالي، يصبح أداء وتنفيذ الأجندة الشمولية البديلة أكثر صعوبة. فالظروف القاسية في السجن، وسياسة "فرق تسد" أو "أنقل تسد"، واستخدام العنف من قبل نظام السجن للرد على الأنشطة الاحتجاجية للأسرى، جميعها تكبح وتعيق احتمالات التنظيم، وتخلق تذبذب متواصل بين المستويين: أحدهما يمثل النظام المضاد، والأخر، النضال من أجل الحقوق الأساسية للبقاء. (Rosenfeld: 2014)

الثقافة: وهي الثقافة المادية التي تمثل الجانب الفعال للممارسة الاجتماعية لكل من بُنى ومُنتج الوكالة الاجتماعية في سياقات ثقافية جادة ذات معنى وهدف. بمعنى؛ الممارسات الاجتماعية المتبادلة في التفاعل ما بين الوكالة الإنسانية والظروف المادية للسجن، ويتم وصفها والتعبير عنها من خلال ممارسات وروايات الاحتياج والحرمان من المادة، والتي تعكس علاقات السلطة وأشكال الهيمنة. بالإضافة إلى الثقافة اللامادية

المتمثلة في النظام البيداغوجي – الثوري الفلسطيني، وهو النظام التعليمي التربوي، وممارسات القراءة والكتابة، وتفسير وشرح النصوص، وإنتاج وإعادة إنتاج نسيج المجتمع الفلسطيني الأسير. (Nashif, 2008)

القسم الثاني

عينة الدراسة

طريقة اختيار العينة

العينة هي عينة كيفية نظرية Qualitative Theoretical Sample، وهي الإستراتيجية الأقرب للحياة اليومية، ضمن عينة قصدية تمثيلية نموذجية تمثل غالبية المجتمع المدروس في نجاحها وإخفاقها، بحيث تم اختيار المشاركين في الدراسة عن قصد؛ لأنهم كانوا الأكثر ملائمة للإجابة على الأسئلة الرئيسية للدراسة، وبناء على المخرجات من مقابلة إلى أخرى، لتحقق العينة التباين الأقصى بحيث تكشف التباينات والاختلافات في مجتمع الدراسة، وتتفاوت كثافتها من حيث الخبرة والمعرفة الابستيمولوجية البنيوية التراكمية التاريخية في رؤيتها، بحيث توفر تفسير ورؤيا لموضوع الدراسة بناء على وجهة نظر أعين الأشخاص المبحوثين. حيث شملت العينة المتغيرات التالية:

- ☒ متغير التنظيم.
- ☒ متغير اللجنة الوطنية النضالية العامة الوحدوية.
- ☒ متغير الأيديولوجية الثقافية والتعليمية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة الضفة الغربية بتقسيمها مناطقياً إلى ثلاث مناطق، من حيث المكان الجغرافي، شمال (جنين ونابلس)، ووسط (رام الله)، وجنوب (الخليل وبيت لحم) لاعتمادها على المقابلات المعمقة مع الأسرى المحررين من سجون مختلفة.

الحدود الزمانية: هو الحد الزماني الذي تم فيه إجراء المقابلات مع الأسرى المبحوثين وهو في الفترة الواقعة ما بين (2012/3/26 – 2012/9/28) للمراحل الزمنية المدروسة منذ عام 1987 وحتى عام 2013.

الأفراد المشاركين: تتحدث هذه الدراسة عن الأسرى المحررين من مختلف التنظيمات السياسية والفئات العمرية المختلفة التي تشمل الأسرى من الجيل القدامى ما قبل أوسلو، والأسرى من الجيل الجديد ما بعد انتفاضة الأقصى، وقضوا فترات حكم متفاوتة، بحيث شملت أشبال، وأسرى مخضرمين عايشوا الفترات التاريخية لمجتمع السجن منذ السبعينات ولغاية 2011، من المتزوجين وغير المتزوجين. وكانت الغالبية منهم ممن قضوا أكثر من 10 سنوات داخل السجن، بحيث كانوا قادرين على رصد وملاحظة التحول في البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية. وهم موزعين حسب المراحل التاريخية المدروسة، كالتالي:

- ☒ عدد الأسرى المبحوثين الذين تم أسرهم ما قبل أوسلو بلغ 8 أسرى، منهم: (2) عام 1978 وأسير واحد عام 1980 وأسير واحد عام 1984 و(2) عام 1988 و(2) عام 1992.
- ☒ عدد الأسرى المبحوثين الذين تم أسرهم بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بلغ (9) أسرى، منهم: (4) في الأعوام ما بين 2001 – 2004، و(3) في عامي 2005 – 2006، و(2) في الأعوام 2010 – 2011.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الأسرى السياسيين الفلسطينيين المحررين المتاح إجراء المقابلات المفتوحة معهم والمستهدفون لغرض الدراسة، والذين خاضوا تجربة الأسر في السجون الإسرائيلية الاستعمارية، ممن عاصروا تجربة الأسر بعد عام 1993 وواكبوا الانتفاضة الثانية العام 2000 وتم الإفراج عنهم بعد العام 2007، من ذوو التجربة، وممن لديهم القدرة على التعبير عن التجربة، ومن مختلف التنظيمات الأيديولوجية – السياسية، والذين يتواجدون داخل حدود الضفة الغربية.

وقد تم إجراء 17 مقابلة في الفترة الواقعة ما بين (2012/3/26 – 2012/9/28)، مع الأسرى المحررين من سجون ومعتقلات الاستعمار الإسرائيلي، والذين قضوا فترات متفاوتة في السجن تتراوح ما بين فترة زمنية أدناها أشهر وأقصاها يصل إلى 33.5 سنة. وعايشوا بناء وتفكك وقوة وضعف مجتمع الأسرى المقاوم، والنظام المضاد، والمنظومة الثقافية للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية الاستعمارية، ومن مختلف فئات التنظيمات الأيديولوجية السياسية، وممثلين عن تجربة الأسر للأسرى ممن هم من القيادة والقاعدة في الحركة الوطنية الأسيرة، وهم عينة ممثلة من المخيمات والقرى والمدن في محافظات الضفة

الغربية، بحيث تم تصنيفهم على أساس 3 محاور في الدراسة: شمال، ووسط، وجنوب. حيث أن لديهم خبرة مشبعة وواضحة في الكيفية التي تحول فيها النظام المضاد من نظام جمعي وطني وحدوي أيديولوجي سياسي إلى نظام فئوي تنظيمي فرداني، وكيف تغيرت الثقافة والأنظمة الثقافية باعتبارها جزء أساسي وفاعل في عملية بناء المجتمع والنظام المضاد، كما كان لدى المبحوثين وعي موضوعي في الطرح والاستجابات لموضوع الدراسة. وبهذا الصدد تم إجراء عدد من اللقاءات غير الرسمية مع بعض الأسرى والتي شدد أصحابها بعدم الإدلاء أو التنويه إليهم كشخصيات وأسماء، وإنما فقط الاستفادة مما يقدموه من معلومات في حقل الدراسة، وبعض هذه المقابلات كانت محادثات عبر الهاتف لأسرى من داخل السجون الإسرائيلية، وهي مقابلات ثانوية تهدف إلى اغناء تطوير الدراسة.

الأسرى المشاركين في الدراسة

شملت الدراسة 17 أسير محرر من السجون الإسرائيلية، كما تم توضيحه سابقاً، وهم في سطور:

فراس القيق، 16 عاما في 2012 شبل من سكان مخيم العروب قضاء الخليل، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قضى شهرين داخل السجن حينما اعتقل على عمر 14 سنة، في الفترة الواقعة ما بين آب وتشرين أول عام 2010 قضاها في سجون عصيون وعوفر ورومونيم، وتم الإفراج عنه لانتهاء محكوميته من نفس العام، وهو من جيل الانتفاضة الثانية للسجن، جرت مقابلته يوم الاثنين بتاريخ 2012/3/26 في منزله ما بين الساعة 1:00 ظهراً ولغاية الساعة 5:00 مساء.

مجد حجاجرة، 17 سنة في 2012 من سكان مخيم العروب قضاء محافظة الخليل، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، من جيل الانتفاضة الثانية، قضى 5 شهور في معتقل عوفر ورومونيم الإسرائيلي، في الفترة الواقعة ما بين تموز 2011 ولغاية كانون أول 2011، بحكم 5 شهور. حيث تم اعتقاله على عمر 16 سنة. تمت مقابلته في منزله يوم الثلاثاء بتاريخ 2012/3/27 ما بين الساعة 2:00 ظهراً ولغاية الساعة 6:30 مساء.

عامر القواسمي، 43 عاما في 2012 من سكان مدينة الخليل، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قضى 24 عاماً داخل السجون الإسرائيلية المختلفة، المسكوبية ومخفر عسقلان الشرطة وجنيد وعسقلان والرملة والسبع وجلبوع ونفحة ورامون والنقب، حينما اعتقل على عمر 19 سنة، هو من جيل الانتفاضة الأولى، في الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني لعام 1988 ولغاية تشرين أول عام 2011، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى بتاريخ 2011/10/18، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مدى الحياة، تمت مقابلته الأولى في منزله يوم الثلاثاء بتاريخ 2012/3/27 ما بين الساعة 10:00 صباحاً ولغاية الساعة ظهراً 1:00، والمقابلة الثانية يوم الأربعاء بتاريخ 2012/3/28 ما بين الساعة 11:00 صباحاً ولغاية الساعة 3:30 عصراً.

محمد الجواريش، 23 سنة في 2012، من سكان مخيم عايدة قضاء مدينة بيت لحم، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، هو من جيل الانتفاضة الثانية، وتم اعتقاله الأول على عمر 15 سنة، قضى داخل السجون الإسرائيلية 5 سنوات وشهرين ما بين حكم وإداري على عدد مرات اعتقال مرتين، في السجون عسقلان والرملة ومجدو وعوفر والنقب، في الفترة الواقعة ما بين شباط 2004 وآب 2010، حيث جرت المقابلة معه يوم الاثنين بتاريخ 2012/4/2 في منزله ما بين الساعة 11:00 صباحاً ولغاية الساعة 4:30 عصراً.

عباس شبانة، 41 عام في 2012 من سكان مدينة الخليل، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، قضى 20 عاماً في السجون الإسرائيلية، اعتقل على عمر 21 سنة، هو من جيل الانتفاضة الأولى للسجن، قضاها في سجن هداريم، نفحة، وغيرها، في الفترة الواقعة ما بين كانون أول 1992 ولغاية تشرين أول 2011، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى، حيث كان الحكم الصادر بحقه 22.5 سنة، وقد تمت مقابلته يوم الأربعاء بتاريخ 2012/4/4 في منزله ما بين الساعة 12:30 ظهراً ولغاية 5:20 مساء.

محمود عبيدي، 54 عاما في 2012 من سكان سيلة الحارثية في محافظة جنين، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، من جيل الثمانينات والانتفاضة الأولى للسجن، قضى داخل السجون الإسرائيلية 22 سنة على مدار اعتقالين الأول لمدة عام على عمر 27 سنة من 1983 – 1988 ولأكثر من مرة تم توقيفه ومطاردته، والثاني ما بين تشرين أول 1989 ولغاية تشرين أول 2011، في السجون جنين ونابلس ورام الله– وطولكرم– عسقلان وبئر السبع وجلبوع والرملة ونفحة والجلمة وشطة، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى، حيث كان يقضى حكما بالسجن المؤبد مدى الحياة، وقد تمت مقابلته يوم السبت بتاريخ 2012/4/7 في منزله ما بين الساعة 10:00 صباحا ولغاية 3:00 عصراً.

نزار التميمي، 38 سنة في 2012 من سكان مدينة البيرة في محافظة رام الله والبيرة، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، قضى داخل السجون الإسرائيلية 19 عام في الفترة الواقعة ما بين شباط 1992 ولغاية تشرين أول 2011، اعتقل على عمر 19 سنة، وكان أول المعتقلين من بعد إبرام اتفاقية أوسلو، قضاها في سجن عسقلان وريمون وآيشل وجلبوع وشطة وهوليكدار، حيث صدر بحقه السجن مؤبد مدى الحياة، وهو زوج الأسيرة أحلام التميمي التي كانت محكومة 17 مؤبد وتم الإفراج عنها معه في صفقة وفاء الأحرار الأولى، حيث أبعدت هي إلى الأردن وهو عاد الى منزله في البيرة، ومن ثم انتقل كلاهما للعيش في قطر بعد ترتيب مع الكيان الإسرائيلي للإبعاد، وقد تمت مقابلته في منزله يوم الأربعاء بتاريخ 2012/4/11 ما بين الساعة 2:00 ظهراً ولغاية الساعة 7:30 مساء.

علاء شحادة، 26 عاما في 2012 من سكان عوريف قضاء نابلس، من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من جيل الانتفاضة الثانية للسجن، قضى داخل السجن 4 سنوات، في الفترة الواقعة ما بين تموز 2006 ولغاية آذار 2010 قضاها في سجني مجدو والنقب، وتم الإفراج عنه لانتهاء محكوميته عام 2010، وتمت مقابلته يوم الاثنين بتاريخ 2012/4/16 في منزله من الساعة 11:00 صباحاً ولغاية 1:50 ظهراً.

إحسان مدينة، 36 عاما في 2012 من سكان قرية جماعين قضاء نابلس، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، قضى 10 أعوام في السجون الإسرائيلية اثر اعتقاله في الانتفاضة الثانية، وهي نفحة وعسقلان وهداريم وجلبوع وشطة وآيشل ورامون والرملة ونتيسان، في الفترة الواقعة ما بين آب 2001 ولغاية تشرين أول 2011، حيث تم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى بتاريخ 2011/10/18، إذ كان الحكم الصادر بحقه مؤبد عسكري و15 سنة، وقد تمت مقابلته يوم الاثنين بتاريخ 2012/4/16 في منزله من الساعة 2:30 ظهراً ولغاية 7:00 مساء.

محمد أبو علي، المعروف ب" أبو علي يطا"، من جيل الثمانينات للسجن، 53 عام في 2012، من سكان قرية يطا قضاء محافظة الخليل، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، يتقلد بعد الإفراج منصب عضو مجلس تشريعي، اعتقل على عمر 25 سنة، وقضى داخل السجون الإسرائيلية 28 عام، في السجون نفحة والخليل ورام الله ونابلس القديم وجنيد والسبع وعسقلان ومستشفى الرملة وشطة، في الفترة الواقعة ما بين آب 1980 ولغاية آب 2008، وتم الإفراج عنه في صفقة تبادل للأسرى ما بين السلطة "أبو مازن" والإسرائيليين كبادرة حسن نية للمفاوضات، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مؤبدين مدى الحياة، وقد تمت مقابلته يوم الأربعاء بتاريخ 2012/4/18 في مكتبه في مكان عمله في مدينة الخليل ما بين الساعة 10:30 صباحاً ولغاية 4:00 عصراً.

نائل البرغوثي، 54 عاما في 2012 من سكان قرية كوبر قضاء مدينة رام الله، كان من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وحول إلى حركة المقاومة الإسلامية حماس، ويفضل أن يقدم نفسه على أنه مستقل تنظيمياً وأنه فقط أسير فلسطيني، اعتقل على عمر 21 سنة، وهو من جيل السبعينات للسجن، قضى داخل السجون الإسرائيلية 33 سنة ونصف، في سجن رام الله، السبع، عسقلان، هداريم، نفحة، رامون، الرملة، هشارون، نابلس، في الفترة الواقعة ما بين 1978 ولغاية تشرين أول 2011، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مدى الحياة، وتم اجراء المقابلة معه يوم الأحد بتاريخ 2012/4/22 في منزله من بين الساعة 3:00 عصراً ولغاية 7:30 مساء.

خالد بطراوي، 52 سنة في 2010 من سكان مدينة الطيرة قضاء محافظة رام الله، من حزب الشعب الفلسطيني، من جيل السبعينيات والثمانينات للسجن، قضى فترات تصل إلى ما يقارب العامين داخل السجون الإسرائيلية ما بين السبعينات والثمانينات، في سجن رام الله، بالإضافة إلى تعرضه للأسر في السجون السورية والأردنية، وهو ناشط حقوقي وإنساني واجتماعي، تمت مقابلته يوم السبت بتاريخ 2012/5/5 في منزله ما بين الساعة 4:30 عصراً ولغاية 8:00 مساء.

سيف المشايخ، 22 عام في 2012 من سكان مخيم عايدة قضاء بيت لحم، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، اعتقاله الأول على عمر 15 سنة، وهو من جيل الانتفاضة الثانية، قضى ما مجموعه 3 سنوات في السجون الإسرائيلية على فترات اعتقالية متعددة من الاعتقال الإداري، في معتقل عوفر والنقب، في الفترة الواقعة ما بين 2005 ولغاية 2009، تمت المقابلة معه يوم الخميس بتاريخ 2012/6/7 في مركز شباب مخيم عايدة ما بين الساعة 12:00 ظهراً ولغاية 3:00 عصراً.

محمد أبو ريان، 41 سنة في 2012، اعتقل على عمر 15 سنة، من سكان قرية حلحول قضاء الخليل، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، من جيل الثمانينات للسجن، قضى 6 سنوات داخل السجون الإسرائيلية، جنيد، رام الله، ونابلس المركزي، في الفترة الواقعة ما بين 1984 ولغاية 1990، وقد تمت المقابلة معه يوم الجمعة بتاريخ 2012/6/15 في منزله ما بين الساعة 5:30 ولغاية 8:00 مساء.

مصطفى الأعرج، 22 سنة في 2012، من سكان مخيم عايدة قضاء بيت لحم، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، اعتقل على عمر 13 سنة، هو من جيل الانتفاضة الثانية، قضى ما مجموعه 4 سنوات ونصف في السجون الإسرائيلية، عوفر، النقب، ما بين حكم واعتقال إداري لأكثر من مرة، في الفترة الواقعة ما بين 2003 ولغاية 2008، تمت مقابلته يوم الخميس بتاريخ 2012/7/5 في مركز شباب مخيم عايدة ما بين الساعة 11:30 صباحاً ولغاية الساعة 3:00 عصراً.

هاني خمايسة، 36 سنة في 2012، من قرية طمون قضاء جنين، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ضابط في جهاز الاستخبارات العسكرية، هو من جيل الانتفاضة الثانية، يتواجد الآن داخل سجن ريمون ليقضي حكما بالمؤبد مدى الحياة، منذ أن تم أسره عام 2002، قضى 12 سنة إلى يومنا هذا، حيث تم إجراء المقابلة معه هاتفيا على 3 اتصالات هاتفية من داخل سجن ريمون، الأول يوم الجمعة بتاريخ 2012/8/10 ما بين الساعة 11:00 مساء ولغاية الساعة 12:30 بعد منتصف الليل، والثاني يوم السبت بتاريخ 2012/8/18 ما بين الساعة 3:15 عصراً ولغاية 4:20 عصراً، والثالث يوم الجمعة بتاريخ 2012/8/24 ما بين الساعة 11:15 مساء ولغاية الساعة 1:00 بعد منتصف الليل، حيث كانت الاتصالات حسب الفرصة التي تتاح له من البعد الأمني داخل السجن، وفقاً للإمكانيات الزمانية والمكانية المتاحة له في ذلك الوقت.

رائد العملة، 26 عاما في 2012 من سكان بيت أولا قضاء الخليل، من حركة الجهاد الإسلامي، قضى ما مجموعه 6 سنوات داخل السجون الإسرائيلية، في الفترة الواقعة ما بين حزيران عام 2006 ولغاية آب عام 2012 قضاها في سجون عوفر والنقب ومجدو ونفحة وريمون وهداريم، على ثلاث فترات اعتقالية، منها مرتين اعتقال إداري، وتم الإفراج عنه عام 2012 بعدم تجديد الاعتقال الإداري له، وهو من جيل الانتفاضة الثانية للسجن، وتمت مقابلته يوم الأحد بتاريخ 2012/9/16 في مركز علاج تأهيل ضحايا التعذيب في مدينة الخليل، ما بين الساعة 11:00 صباحاً ولغاية 3:55 عصراً.

القسم الثالث

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

تم إتباع المنهج الكيفي في هذه الدراسة؛ حيث أنه له طبيعة غير بنيوية، وهذا يوفر مساحة من المرونة، ويعمل على كسب الوصول إلى عالم من وجهات نظر الأشخاص المبحوثين. ونظراً لوجود تعددية أيديولوجية تنظيمية للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، تم الارتكاز على المقابلات المعمقة كأداة لجمع البيانات وللحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتوفرة لدى المبحوث، وذلك من خلال استخدام الأسئلة المفتوحة، واستشفاف الإجابة على تساؤل البحث في ظل العديد من الاستثناءات في أنماط البناء الاجتماعي للنظام الداخلي، وتباينات في الفترة الزمنية التي قضوها داخل السجن، وبالتالي تباين الخبرات التاريخية حول النظام الداخلي من حيث الإلمام بالمعرفة حول التغيرات التي شهدها النظام الداخلي، ضمن تفسيرات ووجهات نظر مختلفة، تتفاوت كثافتها من أسير لأخر، مما أغنى الفهم الشمولي للدراسة والحصول على وصف واستكشاف لحقائق من وجهات نظر مختلفة، بحيث تكون الحقيقة في هذه الدراسة أنها ذاتية تعلق

بالسياق الاجتماعي وتستخدم الوصف الغني لصورة الحال في واقع السجن وبنائه الاجتماعي بالنسبة لوجهة نظر المشاركين في الدراسة.

والذي يتضح في الرؤية التحليلية التي أتبناها لكل من مايا روزنفيلد في فهم البنية المضادة للأسرى في السجون الإسرائيلية في الفترة 1967–1987 في دراستها حول مواجهة الاحتلال عام 2014، والرؤية التحليلية للنظام الثقافي التعليمي "البيداغوجي الثوري" بالاستناد إلى مفهوم إسماعيل الناشف للثقافة ومجتمع السجن في الفترة 1967–1993، في دراسته حول مجتمع وهوية الأسرى السياسيين الفلسطينيين عام 2008، بحيث يتم فهم العلاقة بين الأسير السياسي وبنية النظام المضاد في مجتمع السجن، والتي بدورها تنعكس على البناء الاجتماعي ككل. ولاستكشاف العلاقة التأثيرية المتبادلة بين كل من النظام المضاد والثقافة المضادة والمقاومة في مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، والتي تشكل معاً النظام الاجتماعي والحياتي للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية الاستعمارية.

أداة الدراسة: المقابلات

تم استخدام المقابلة الفردية المعمقة وبشكل وجهاً لوجه مع الأسرى المبحوثين، من خلال الأسئلة المفتوحة التي أعددتها مسبقاً، وفي سياق الحديث قمت باستخدام أسئلة أخرى تم استنباطها من إجابات الأسرى أثناء المقابلات. حيث أن المقابلة كأداة للدراسة عملت على توفير مساحة للتجارب المختلفة والخبرات المتنوعة للأسرى المبحوثين، كما أنها الأنسب؛ لأنها تسمح بجمع وفهم البيانات بالملاحظة من خلال إجراء المقابلة في السياق الاجتماعي الذي يعيش فيها المبحوث، ومن خلال التواصل البصري ونبرة صوت المبحوث ولغة جسده في الإجابة عن كل سؤال، وبالتالي كانت الأداة الأنسب نظراً لاختلاف كل حالة دراسية عن الأخرى من المشاركين في الدراسة.

وقد تكونت أسئلة الدراسة من (5 أسئلة) رئيسية، تخللها أسئلة تفصيلية أثناء المقابلة، وهي أسئلة بنائية متدرجة، تناولت مفهوم البنية الأيديولوجية التي يخضع لها ويلتزم بها النظام الداخلي للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ومكونات ومقومات النظام الداخلي للأسرى، ومكونات ومقومات البناء الاجتماعي للأسرى قبل عام 2000 من حيث التنظيمات السياسية الفئوية من جهة، وتقاطعها مع النظام

السياسي الوطني الوحدوي من جهة ثانية، ودور الممارسات الأيديولوجية الثقافية والتعليمية فيه من جهة ثالثة. وكيف تم التفكك والانهيار في التكامل والتقاطع ما بين التنظيمات السياسية الفئوية مع النظام السياسي الوطني الوحدوي والثقافي ما بعد عام 2000، وما هي المؤشرات والعوامل والديناميكيات السياسية التي ساعدت على تفكك وانهيار النظام المضاد والتغيرات والتحولات في العلاقات في المجتمع الأسير، وما هي القوى الداخلية والخارجية التي قادت إلى هذا الانهيار، وما هي الآثار التي ترتبت على مجتمع الأسرى السياسيين الفلسطينيين نتيجة لانعكاس التغيرات والتحولات في الديناميكيات السياسية، من حيث قدرة الأسرى على مقاومة نظام السجن الإسرائيلي وحماية حقوقهم واكتسابها واكتساب مطالبهم، وقدرتهم على تحقيق الوكالة والقوة الجمعية والفردية لهم من خلال معرفة التدابير والمعايير المضادة للنظام المضاد بعد عام 2000، من حيث أنماط المقاومة وآلياتها واستراتيجياتها ضد نظام السجن الإسرائيلي. وجميع هذه الأبعاد تم تناولها من حيث التغيرات التي نشأت في الفترة التاريخية ما بعد العام 2000، بحيث شملت سجون مختلفة وأسرى من كافة التنظيمات الفلسطينية المختلفة.

أما إجراءات الدراسة قد تمت بعد أن كنت قد حددت موضوع الدراسة ومن ضمن واقع عملي كأخصائية اجتماعية نفسية وروائية مع الأسرى المحررين وعائلاتهم في مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب آنذاك، فقد كان لي علاقات ضمن المؤسسة وعلاقات تشبيك مع المؤسسات العاملة مع الأسرى المحررين، بحيث توجهت الى نادي الأسير الفلسطيني وحصلت على قائمة بأسماء الأسرى الذين تحرروا خلال ما بعد عام 2007، وكان تركيزي على الأسرى المحررين ضمن صفقة "وفاء الأحرار" شاليط. حيث اجتمعت مع مدير نادي الأسير في الخليل السيد أمجد النجار، الذي بدوره عمل على تزويدي بقائمة الأسرى وهواتفهم الخلوية للتواصل معهم واحتوت القائمة على أماكن سكناهم، وتاريخ الاعتقال والإفراج ومدة المحكم، ومن هنا بدأت المشوار. حيث قمت بالتواصل أولاً مع الأسرى المحررين من مدينة الخليل، ومن ضمنهم "عامر القواسمي" حيث كان اللقاء الأول به بتاريخ 2012/3/27، وقمت بالتعريف بنفسي وبالدراسة التي أعمل عليها، وكانت معي ورقة الموافقة على رسالة الماجستير وهويتي الجامعية وذلك كخطوات من بناء الثقة وعقد اتفاق المقابلة، وكانت منه بداية السلسلة حيث قام بتزويدي بأرقام الأسرى المحررين زملائه في صفقة شاليط وأعطى توصياته بموضوعية حول بعض الأسماء المثقفة المتحدثة والمتعاونة لموضوع الدراسة، وأخذت بعين

الاعتبار توصياته، وقمت بالتواصل معهم الواحد تلو الآخر، والتعريف بنفسي وشـــرح الدراســـة وأهميتهـــا، واطلاع الأسير على مصدر حصولي على هاتفه، وفحص إمكانية مشاركته في الدراسة من خـــلال الهـــاتف، منهم من وافق ومنهم من لم يحبذ المشاركة في موضوع الدراسة لظروف وأسباب خاصة بهم.

وفيما يتعلق بالإجراءات مع الأسرى الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في الدراسة، تم الاتفاق معهـــم على الموعد المناسب لكل منهم، وعليه تم الالتزام بالمواعيد التي تم تحديدها من قبل الباحـــث والمبحـــوث، وكنت أقوم بالتواصل الهاتفي معهم والتأكيد على الموعد قبل بيوم من يوم المقابلة، وكذلك التواصـــل معهـــم خلال طريق الوصول إليهم، من أجل التأكد من تواجدهم وتذكيرهم بالموعد من جهة، وليقوموا بتوجيهي إلى بيوتهم في أماكن سكناهم المختلفة من جهة أخرى، ولم تواجهني صعوبة في تحديد الموعد ولا المكان الـــذي ستتم فيه المقابلة، لأن غالبية المقابلات تمت في بيوتهم ما عدا "محمد أبو علي" تمت المقابلة في مكتبه الكائن في مدينة الخليل، "سيف المشايخ ومصطفى الأعرج" في مركز شباب مخيم عايدة، رائد العملة فـــي مركـــز علاج وتأهيل ضحايا الخليل في مدينة الخليل، وهاني خمايسة عبر الاتصال الهـــاتفي مـــن ســـجن ريمـــون الاحتلالي، حيث كانوا على درجة من اللطف والتعاون فمنهم من كان يرافقني إلى مجمع السيارات العمـــومي بعد إنهاء المقابلة؛ كي يطمئن على تأمين وصولي إلى مكان سكناي، وخاصة الأسرى من محـــافظتي جنـــين ورام الله وبيت لحم، حيث استشعرت اهتمامهم وعنايتهم وأخلاقهم الرفيعة التي هم عليها.

تحليل البيانات

لقد قمت بتحليل البيانات يدوياً لعدم معرفتي وإلمامي ببرامج الحاسوب الخاصة بتحليل البيانات للبحوث الكيفية (إن وجدت)، حيث قمت بتفريغ المقابلات وتنظيمها وترميزها حسب ثلاث مراحل تاريخية وهي مرحلة العصر الذهبي (الانتفاضة الأولى وما قبلها)، ومرحلة أوسلو، ومرحلة الانتفاضة الثانية بعد العام 2000. إذ تمت مراعاة البيانات التالية في تقديم الحالات الدراسية: الاسم، السنوات التي قضاها في السجن، تاريخ الخروج من السجن (مؤشر صفقة شاليط) والميول السياسية؛ وذلك من خلال تناول الحالة الدراسية وتقسيم الحوار حسب الفترات الزمنية للدراسة، بحيث تم وضع المعلومات المحددة ولكن غير الواضحة فيها

الفترة الزمنية ضمن بند معلومات عامة، وإذا كانت المعلومة تنطبق على أكثر من مرحلة وضعتها في المراحل التي تنطبق عليه؛ لأنه قد يكون الفصل ليس سهلا للمقارنة.

حيث قمت بأخذ كل الاقتباسات للحالة الدراسية للفترات الزمنية المختلفة، وتم التعامل مع كل حالة دراسية على حدا على نفس الغرار حسب الفترات الزمنية المختلفة، ومن ثم قمت بتفنيد بيانات المقابلة للحالة الدراسية حسب معايير المقارنة للدراسة وهي اللجنة الوطنية النضالية العامة (الموحدة) والثقافة والتعليم. وهي البيانات التي يقدمها الأسير عن اللجنة الوطنية العامة، والتنظيم، والثقافة، واللجان التنظيمية والإدارية، والنظام الداخلي للتنظيم، والسجن بشكل عام، والعلاقات ما بين التنظيمات المختلفة. بمعنى تصنيف المعلومة حسب معايير المقارنة: العلاقات بين التنظيم السياسي والآخر في إطار اللجنة الوطنية النضالية العامة ضمن مفهوم الإجماع والوحدة، والنظام الداخلي وممارسات الثقافة والتعليم للأسرى في السجن.

وقد عملت في التحليل على مراعاة: استخدام ملاحظات ولغة الأسرى، وعمل مقارنة من خلال رؤية التشابه وعدم الاتفاق، والبحث عن إشارات وتلميحات تدل على قوة النظام الداخلي والنظام المضاد أو ضعفهما، فقد يتحدث الأسرى في بعض المواقع عن قدرة وقوة التنظيمات وقدرتهم على الانجاز، أو الإشارة إلى الوحدة وآلياتها بين الأسرى في التنظيمات المختلفة.

فقد تم العمل على نفس المعايير التحليلية للمراحل المختلفة، مع مراعاة بعض الإضافات لكل مرحلة، مثل، القوة والفعالية للعصر الذهبي وتلميحات مؤشرات وجود الذهبية والوحدة الكل الأسير والتفسير لها، وفي أوسلو ما هي إشارات وأسباب التفكيك للبناء الاجتماعي، وفي الانتفاضة الثانية ملامح وعوامل التفكك والانهيار والتغير الذي طرا على البناء الاجتماعي للأسرى في السجون. فلكل فترة خصوصيتها وقضايا إضافية مثل ملامح الضعف أو القوة والفاعلية. بحيث لم يكن هنالك إجماع من كل التنظيمات أو الأفراد على السبب الذي أدى إلى السمّت للمرحلة أو للتحول الذي حدث من القوة والضعف أو الانهيار والتفكك، وعملت بعض المقابلات على سد الفراغ للمعايير التي لم يتم التطرق إليها في مقابلات أخرى. كما اعتبرت الإضرابات التي ينظمها ويخوضها الأسرى مؤشر للتغيير من حيث قوة أو ضعف النظام المضاد وتفككه، من حيث طبيعة الإضراب والقدرة على ترتيبه وتنفيذه وشموليته التنظيمية الفئوية التي تغطي متطلبات الأسرى

والمتطلبات الوطنية وهل يشمل كل التنظيمات وكل السجون من حيث الالتزام به أيديولوجيا وجيوغرافيا أم لا.

محددات الدراسة

لقد كانت هذه الدراسة ملغومة بالعديد من العثرات التي شكلت تحدياً بالنسبة لي، كان أولها كثرة المراجع والأدبيات التي تناولت قضية الأسرى الفلسطينيين بشكل خاص، وموضوع السجن بشكل عام، مما سبب لي حالة من التشتت والغرق في محيط من وفرة المعلومات التي كان لها دور في ضياع خطاي في بداية الدراسة، وثانيها أن غالبية الدراسات والأدبيات والمراجع التي تصب بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة في حقل موضوع دراستي كانت باللغة الانجليزية، وعليه كان لا بد لي من تحمل ترجمة كم هائل من المعلومات التي تتضمنها هذه الدراسات إلى اللغة العربية كي أتمكن من استخدامها في دراستي، وهذه الترجمة قمت بها بنفسي مما شكل عبئاً على وقت الدراسة من جهة، واستلزم جهداً دقيقاُ وكبيراُ مني من جهة أخرى. كما شكلت الحدود المكانية هماً آخر نظراُ للتنقل في محافظات الضفة الغربية من جنوبها إلى شمالها ووسطها في ظل إقامتي في الجنوب، ليستغرق وقت المقابلة يوم كامل ما بين السفر وإجراء المقابلة. وأنا كباحثة قد شعرت بالقلق والرهبة والمسؤولية من دراسة الأسرى، لأنني شعرت بصغري أمام تضحياتهم ودرب الآلام التي خاضوا غمارها في السجن. ولكن، في النهاية، كانت تجربة دراسية وإنسانية استمتعت بإجرائها وشعرت بالامتنان وغمرتني مشاعر كثيرة وأنا أستمع إلى رواياتهم التي كان يقودني لها فضولي العلمي، وكان هؤلاء الأسرى في غاية اللطف والتعاون لمنحي مساحة وقتهم وخبرتهم، وأكدوا على أهمية موضوع الدراسة بالنسبة لهم، مما رفع عني حرج وثقل التجربة.

الفصل الثالث

خلفية تاريخية: تأريخ التغير في سياسات وممارسات السجن الاستعماري الإسرائيلي (2000 – 1967)

"إسرائيل دولة ليست ديمقراطية، ويوميا يوجد محكمة عقاب من الضابط والشرطة ومدير السجن ضد الأسرى ورش غاز ومنع الزيارة ونقل من سجن لآخر ومحاكمات احتلال يومية قهرية على الأسير الفلسطيني. هذا الشي جعل الأسير يستوقف للحظة ولا بد من المقاومة للاحتلال داخل الأسر، فهو ما زال في حالة نضالية، تختلف عن الفعل العسكري، في الأسر نناضل بأسلوب آخر هو صراع الإرادة الإنسانية والقوة النفسية من اجل البقاء."

محمود عبيدي

يتمثل نظام السجن الإسرائيلي بسلطة خدمات إدارة مصلحة السجون التي تتولى ديناميكيات الهيمنة والإدارة لفضاء السجن والسيطرة على زمنه. حيث يتسم بالتأرجح الحلزوني بين الآليات والاستراتيجيات والإجراءات التي تستخدمها بحق الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وفقاً لأهواء الأشخاص المخولين بالسلطة فيه، وللسياسات العامة في السياق الإسرائيلي وحرج زمنيتها؛ باعتبار السجن إحدى تقنيات العقاب في هذا الكيان الاستعماري. وما يكمن خلف هذه الأدوار في الأزمنة المختلفة ضمن الخارطة السياسية الزمنية بالتواتر مع العالم الخارجي والداخلي في السجون؛ حيث أنها كانت تتغير من حيث الشدة وصرامة التطبيق من فترة لأخرى. فالسياسات والإجراءات الإدارية لمصلحة السجون ثابتة ولا تتغير وهذا المعلن رسمياً، وإنما الطريقة التي يتم فيها التنفيذ هي شيئا مختلفاً، ويعتمد على توجه سياسي استعماري مستبد من منظور إسرائيلي خاص ناتج عن الحقل السياسي الأوسع في إسرائيل من جهة والتأثير للصراع الفلسطيني مع بعض التأثير من التوجهات الفردية لإدارة مصلحة السجون من جهة أخرى. كما أنها تتكئ على سنّ وإصدار المراسيم والقوانين في ظل التلاعب القانوني والتحايل والالتفاف على المواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأسرى بشكل خاص. فالسجن الإسرائيلي الاستعماري يتعدى الرتابة الانضباطية والعزل المكاني، لمكان منغلق على ذاته، من خلال هندسة الفضاء البنائي والممارسات الإشرافية على الأسرى السياسيين الفلسطينيين.

وعليه، فقد انتهك الكيان الإسرائيلي ممثلاً بحكومته حقوق الأسرى السياسيين الفلسطينيين وتعامل معهم على أساس أنهم لا تنطبق عليها المواثيق والعهود الدولية؛ وذلك على وجهة الخصوص، من خلال تعريف القانون الإسرائيلي للأسرى، وسنّها وتطبيقها للسياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخرى تجاه الأسرى السياسيين التي هي مبنية على أساس هذه التعريفات، والتي تسعى لإظهار الأسرى السياسيين الفلسطينيين على أنهم خارجون عن إطار الحقوق والحماية القانونية التي يقدمها القانون الدولي للأسرى السياسيين في كل مكان أينما تواجدوا؛ حيث أن تعريف القانون الإسرائيلي للأسرى الفلسطينيين هو جانب أساسي ومستمر لنظام السجن الاستعماري الإسرائيلي. وبهذا نجد أن تقنيات الهيمنة ثابتة، والمعاملة التطبيقية والممارسة للسياسات هي التي تختلف، أما السياسات فلا تختلف ولا تتغير إلا نحو الأسوأ، بحيث أن قوتها القمعية تزداد ضراوة وقسوة وشدة عبر مرور الوقت ووفقاً للمرحلة السياسية العامة في الحقل السياسي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والحقل العالمي.

السجون الإسرائيلية: الإرث الاستعماري ما بين فكي الإدارة الأمنية والعسكرية

إن جهاز نظام السجن الإسرائيلي الاستعماري المتمثل بإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية أو ما يطلق عليه الشاباص "**Shabas**"؛ هو إحدى أدوات التنفيذ بيد السياسات الإسرائيلية العامة ويمثل توجهاتها في ممارساته مع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، تم تأسيسه عام 1949، وهو مسئول السجون المنتشرة في الأراضي الفلسطينية وما يسمى إسرائيل، التي قبع ويقبع خلف أسوارها الأسرى السياسيين الفلسطينيين. استلمت إسرائيل عام 1949 السجون التي كانت تابعة آنذاك للانتداب البريطاني واستمرت بإنشاء السجون وإدارتها، ومع احتلال الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة عام 1967 تولت السجون الأردنية في الضفة الغربية، والسجون المصرية في قطاع غزة. (Korn, 2011: 71 – 72) وعليه فقد خضعت السجون الإسرائيلية لسيطرة إدارة مصلحة السجون منذ عام 1949، وازدادت توسعاً في سيطرتها في الفترة ما بين العام 1967 ولغاية العام 1978 بعد نكسة عام 1967.

الأسرى الفلسطينيين ما بين المحاكم المدنية مقابل المحاكم العسكرية الإسرائيلية

إن المتتبع لتاريخ الفصل العنصري يجد أنه مليء بالمحاكمات السياسية، التي أعلت مكانة المدعى عليهم وألقت الضوء على القمع والتمييز. ولكن السجناء السياسيين الفلسطينيين فيما يسمى إسرائيل يحرمون من هذه الفرصة؛ حيث أن معظم المقاتلين تحاكمهم محاكم عسكرية رغم تفضيل القانون الإنساني الدولي لمحاكم مدنية محايدة وفقا لأحكام المادتين 64 و 66 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمقصود بها أن تكون المحاكم العسكرية الاستثناء لا القاعدة، وحيثما تنشأ يجب أن تشكل حسب الأصول، وأن تكون غير سياسية، وأن تقع في البلد المحتل. وتقع هذه المحاكم المزودة بقضاة عسكريين تعوزهم الاستقلالية، في أماكن يتعذر الوصول إليها، أحياناً وراء أبواب مغلقة، وتطبق قانوناً عسكرياً لا يمكن الاطلاع عليه، دون الاكتراث كثيراً بقواعد الأصول القانونية الواجبة. وعليه، فإن المقاتلين الفلسطينيين لا يحظون بالفرصة لمواجهة السلطة القائمة بالاستعمار في محكمة علنية مفتوحة أمام قضاة محايدين يطبقون قواعد الأصول القانونية الواجبة. (دوغارد، 2012: 6-7)

الأسرى السياسيين و"القانون": التعريفات الإسرائيلية في الفترة ما بين (1967-1987)

تعد قضية الاعتقال والأسر من أكثر القضايا التي يمكنها أن تعكس سياسة الاحتلال في توظيف القانون لأغراض سياسية، فبعد الاحتلال عام 1967 رفضت إسرائيل تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع على الأرض المحتلة بحجة أنها لم تقم باحتلال هذه الأرض من دولة ذات سيادة، وإنما باشرت بإصدار أوامر عسكرية ترتب إجراءات الاعتقال والمحاكمة وتعريف المخالفات والجرائم وفقاً للأوامر العسكرية، وكان ذلك بالأساس من خلال الأمر العسكري "الأمر بشأن تعليمات الأمن" رقم 378 للعام 1970. والأوامر الأخرى كأنظمة الدفاع، حالة الطوارئ 1945، وغيرها العديد، التي عرفت كافة الأنشطة السياسية أعمالا محظورة وأعلنت عن كافة الفصائل والأحزاب الفلسطينية كخارجة على القانون. (فرنسيس، 2013)

فقد أسست إسرائيل في الأراضي الفلسطينية نظاما قانونياً مزدوجاً بعد عام 1967؛ بحيث يمكنها من تعريض السكان الفلسطينيين لنظام قانوني مختلف عن ذلك الذي تطبقه للمدنيين الإسرائيليين. وفي محاولة لوصف نظام السجن الإسرائيلي، نجد أن جزءا كبيرا من المعايير المؤسساتية والقانونية المستخدمة من قبل ما

يسمى دولة إسرائيل من الواضح أنها تركة بريطانية: من "قانون الطوارئ والاعتقال الإداري"، مع إجراء بعض التغييرات في الإجراءات القضائية الاعتيادية لبنية نظام السجن. فالقانون المستخدم في السجون هو جزء من السياسة الأوسع والإستراتيجية العسكرية المصممة لإنكار أي اعتراف بالطابع السياسي للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. (Korn, 2011: 69–70)

وتم التعامل مع الأسرى المقاتلين الفلسطينيين من قبل إسرائيل، منذ السنوات الأولى للاستعمار الإسرائيلي على ارض فلسطين، على أنهم أسرى "أمنيين"؛ بمعنى، يشكلون خطراً على أمن دولة الاستعمار. حيث تم اعتقالهم ووضعهم في مراكز الاعتقال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدد قليل منهم فقط، تم أسرهم في سجون داخل إسرائيل. وهؤلاء الثلة من الأسرى المقاتلين الفلسطينيين تم دمجهم مع الأسرى الجنائيين في السجون الإسرائيلية. وفي العام عام 1970 تم فصل الأسرى الفلسطينيين عن الجنائيين الإسرائيليين في السجون الإسرائيلية. ومنذ ذلك الوقت، تم أسر الأسرى السياسيين الفلسطينيين في سجون منفصلة أو في أجنحة العزل. (Koran, 2011: 72)

وهكذا نرى أن نظام السجن الإسرائيلي هو إرث بريطاني من حيث هندسة البناء والقانون، إلا أنها على خلاف ايرلندا الشمالية، لم تفترض إسرائيل تعريض الأسرى السياسيين الفلسطينيين إلى سياسة سجن موحدة من حيث المعايير القانونية، بل وفي مرحلة متقدمة جدا، تم تصنيف الأسرى الفلسطينيين بشكل مختلف، منفصلين عن السجناء الجنائيين، ومحجوزين في أقسام العزل أو سجون مختلفة، كما ذكر سابقاً. وتمت المعاملة العنصرية والتمييز ضدهم، ووصف مجموعتهم على أنهم "جماعات إرهابية خطيرة"، وجعلت من الممكن تعريضهم لقيود شديدة شاملة. ولغاية بدايات التسعينات لم يكن هنالك سياسة موحدة، فقد كانت السياسة براغماتية نفعية واقعية. (Koran, 72–74)

وعلى غرار الحال في ايرلندا الشمالية، فإن إسرائيل تقوم بأسر الأشخاص لارتكابهم جرائم على خلفية سياسية أو دوافع سياسية، حيث وتقوم بتعريفهم على أساس أنهم "إرهابيون." كذلك فهي لا تعترف رسميا باعتقال "أسرى سياسيين" داخل نظام سجونها الاستعمارية البيروقراطية. وبالنسبة لإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية الاستعمارية، فإنه يتم اعتقال الأشخاص للاشتباه بهم، وإدانتهم وعقوبتهم بالسجن

لارتكابهم جرائم تمس أمن الدولة، ويتم تصنيفهم على أساس أنهم أسرى أمنيين لأهداف إدارية، ولكن إدارة مصلحة السجون لم تصنف قطعيا أي أسير على أساس انه "أسير سياسي." (Koran, 2011: 68)

إذ يلعب نظام السجن دوراً مهماً، ليس تماماُ كوسيلة لمحاربة "الإرهاب." ولكن أكثر على أنها جزء من تطبيع (جعله امرأ طبيعيا) نظام السجن المفروض على الجوانب المتزايدة للسكان الفلسطينيين. حيث أن الاختلافات الكبيرة في معدلات الاعتقال والأسر في صفوف الفلسطينيين، ينبغي النظر إليها فيما يتعلق بتلك العمليات، لأسر الشعب الفلسطيني برمته. (Koran, 2011: 72-73)

كما ويصنف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ضمن فئتين: السجناء "الجنائيين"، و"الأسرى الأمنيين." وبموجب الصيغة الجديدة للوائح مصلحة السجون الإسرائيلية، تحل على كل واحد من هذه التصنيفات للأسرى لوائح خاصة تبين حقوقهم وواجباتهم والقواعد الانضباطية الخاصة بهم على النحو التالي: تطلق مصلحة السجون الإسرائيلية صفة "الأسير الأمني" على كل من أدين وحكم عليه جراء ارتكاب جنحة، أو أنه معتقل جراء الاشتباه بتنفيذه لجنحة، التي بناء على ماهيتها أو ظروفها، صنفت على إنها جنحة أمنية واضحة، أو أن الدافع لارتكابها كان على خلفية قومية. (جاد الله، 2013)

وعليه، فإن هذه التعريفات الاستعمارية تتعارض مع النصوص القانونية للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف فيما يتعلق بالتعامل مع الأسرى السياسيين. وهكذا، فإن الدور الخدماتي للوائح إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة بها، باعتبارها مخالفة لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية، يجعلها أداة طيعة في يد مختلف أجهزة مصلحة السجون، من حيث الاستمرار في التنكر لحقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين السياسيين، وارتكاب الجرائم بحقهم، وقيامها بتوفير الغطاء القانوني الحاجب لأي عملية محاسبة قانونية ضمن النظام القضائي لدولة الاستعمار. حيث أنه، على سبيل المثال لا الحصر، لوائح مصلحة السجون هذه، لا توضح الأسس القانونية والإجرائية الخاصة بسياسة نقل الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وهو ما يشكل بحد ذاته، غطاء لممارسات هذه الأجهزة، وما تقترفه من جرائم بحق الأسرى، وما توفره لها من حصانة من أي محاسبة قانونية ذات معنى. (جاد الله، 2013)

ظروف الاحتجاز

احتجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعتقلين الفلسطينيين والعرب في ظروف وأمكنة مختلف، وداخل سجون ومعتقلات ومراكز توقيف متعددة الأسماء، كانت قد ورثتها عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني، وأجرت توسيعات على بعضها عام 1970 م، ومن ثم شيدت لاحقاً سجون ومعتقلات جديدة بمواصفات خاصة أكثر قسوة من مما كان قائماً كسجون بئر السبع، نفحة، ريمون، جلبوع أو معسكرات اعتقال النقب وعوفر ومجدو وغيرها، حتى وصل عددها الإجمالي إلى ما يقارب من الخمسة والعشرين سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، وهي بالمناسبة منتشرة جغرافياً على طول الوطن وعرضه، ولم تعد هناك بقعة في فلسطين التاريخية إلاَّ وأن أقيم عليها سجن أو معتقل أو مركز توقيف، وغالبيتها العظمى تقع في أراضي عام 1948، وجميعها تفتقر لأدنى مقومات الحياة البشرية وتتناقض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية، وليس هناك من أوجه تشابه بين ما يجري بداخلها وما بين النصوص الجميلة التي تناولتها تلك المواثيق والإتفاقيات فيما يتعلق بالأسرى والمعتقلين. ورغم تعدد أسماء السجون والمعتقلات واختلاف الأمكنة، إلا أن جوهرها واحد وتقودها عقلية واحدة، لتحقيق أهداف واحدة. (فراونة، 2010: 5)

التحقيق واستخدام التعذيب

كانت السجون في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان التركيز يتم على تفاقم استخدام التعذيب الجسمي للضغط على الأسرى المقاتلين الفلسطينيين، وكانت تسود حالة من الندية ما بين المستعمر والأسير، حيث كانت هذه المرحلة هي اختبار لفرض الهيمنة وبسط السيطرة على الكيان الفلسطيني. وبما أن الجيش كان هو من يدير هذه السجون، فلا بد وأن كان النهج كعادته اللاحقة، نهج إدارة معسكر وليس مؤسسة تأديبية عقابية كالسجن. كذلك كان من تقنيات السلطة كثرة بث المتعاونين ما بين الأسرى في السجون، في ظل ارتفاع في معدل الاعتقالات والأسر والذي استدعاها لفتح أقسام للعزل، كي تمارس التعذيب والتحقيق مع الأسرى. (Barsella, 2011:203)

العزل

وقد خضع الأسرى الفلسطينيين ما بين الأعوام 1975 – 1982 لعقوبات طويلة الأمد في السجن؛ لإدانات تمس بأمن الدولة حسب المنظور الإسرائيلي، ومن ضمن هذه العقوبات المنهجية المنظمة ضد الأسرى الفلسطينيين، تم افتتاح أقسام خاصة بالعزل في الفترة الواقعة ما بين 1980 – 1996، حيث يقسم العزل في سجون الاحتلال إلى ثلاث أنواع هي: العزل الجماعي، والانفرادي، والعزل لأسباب صحية ونفسية. ولغاية منتصف الثمانينات، أكثر من 3000 من الفلسطينيين تم اعتقالهم في السجون الإسرائيلية. (Korn, 2011: 72)

سياسة نقل الأسرى

يعد نقل المعتقلين من منشآت الحجز خارج الأراضي الفلسطينية المستعمرة يقطع – بضربة واحدة – تواصلهم مع المجتمع، وعائلاتهم، ويقتلعهم من بيئتهم الأصلية. ومثل هذا النقل القسري يجعل الحقوق الأساسية للأسرى والمعتقلين لا يمكن تنفيذها، أو يحولها إلى موضوع امتيازات تخضع لأهواء الدولة المضيفة. وسواء رأينا هذا الفعل عبارة عن انتهاك جمعي للمجتمع الفلسطيني، أو كانتهاك للحقوق الفردية لكل فرد أسير، وكحرمان من عضويتهم في الجماعة الجمعية، يتضمن هذا الانتهاك يتضمن انتهاك إضافي بالإضافة إلى الانتهاكات المذكورة لحق أساسي لكل أسير بالاتصال مع عائلته. حيث يتضمن النقل الجماعي القسري للأسرى خارج الضفة الغربية يشتمل على انتهاكات لحقهم بالعيش في وطنهم، والعيش مع ناسهم، حتى وإن كانوا سجناء. (Sfard, 2011: 189)

الزيارات العائلية

إن الحق بالزيارات العائلية والحياة الأسرية يمس بشدة في إطار الترتيبات التقييدات المفروضة على الزيارات العائلية للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة لأحبائهم في السجون الإسرائيلية. وأساس هذا المساس الشديد هو حقيقة إن الأسرى الفلسطينيين محتجزين داخل إسرائيل، مما يخالف القانون الدولي العام. إذ تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف النقل القسري للمدنيين المحميين خارج الأراضي المحتلة: "النقل القسري للأفراد أو الجماعات، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى سلطة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، محظور، أيا كانت دواعيه." كما تنص الاتفاقية في المادة 76،

بوضوح أن: "يجوز احتجاز الأشخاص المحميين المتهمين بارتكاب جرائم في البلد المُحتل، وإذا أدين يجوز له قضاء عقوبته فيه." فإذا تم احتجاز الأسرى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فيجب على الأقل منع بعض الصعوبات والتقييدات الراهنة المفروضة على الزيارات العائلية – وفي المقام الأول، منع الحاجة إلى تصاريح لدخول إسرائيل، والمصاعب والمعاناة التي يواجهها الزائرون في يوم الزيارة لأحبائهم الأسرى في السجون الإسرائيلية. (Barsella, 2011:203)

السجن الإسرائيلي: مرحلة الانتفاضة الأولى (1987 – 1993)

نتج عن الهبة الشعبية عام 1987، اعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية في الضفة الغربية وعمل على افتتاح أقسام جديدة داخل إسرائيل، كي يتمكن نظام السجن من استيعاب المعتقلين الذين تستقبلهم إدارة مصلحة السجون. والتي، أعتقد أنها كانت أيضا في مأزق، فلم تكون متحضرة لهذا الكم المتواتر من الاعتقالات التي تستقبلها بشكل يومي. وعليه، فقد كان هنالك نقلاً قسرياً للأسرى إلى السجون داخل إسرائيل، واستخدام سياسة العزل، والتعذيب وقامت بمنع أهالي الأسرى من زيارة أبنائهم في الأسر، في ظل سياسة ممنهجة تم إتباعها بشكل صارم وممنهج بحق الأسرى.

حيث سجلت سنوات الانتفاضة الشعبية الأولى (1987 – 1993) ارتفاعاً مذهلاُ في أعداد الأسرى الفلسطينيين، إذ تعرض الشعب الفلسطيني لعمليات اعتقال عشوائية، لتقدر بما يقارب 500 – 700 حالة اعتقال شهرياً. (الموقع الالكتروني لشبكة راية الإعلامية، 2013) حيث لم يعد بمقدور عشرات السجون القائمة استيعاب عشرات الآلاف من المعتقلين الجدد، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى افتتاح عدد جديد من المعتقلات العسكرية، كان من بينها معتقل النقب الصحراوي والذي افتتح عام 1988. (جرادات، 2012)

وكان تصلب سياسة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية واضحا في عام 1991؛ المتزامن مع تعيين "جابي عمير" كمفوض لإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية؛ حيث قدم سياسة صعبة واتخذ معايير ومقاييس للحد من حرية الأسرى. (Koran, 2011: 75)

إضافة إلى زيادة في استخدام سياسة العزل والتحقيق بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، واستخدام الاعتقال الإداري بحق مجموعة من الأسرى. بالإضافة إلى، استخدام متفاقم العنف الجسمي والنفسي في التعذيب لنزع الاعترافات من الأسرى في السجون الإسرائيلية، ناهيك عن ارتفاع معدلات الاعتقال بحق

الفلسطينيين ما بين الأعوام 1986 – 1992، حيث وصل عدد الفلسطينيين المأسورين إلى ما يزيد على 4000 أسير. (Koran, 2011: 72)

السجن الإسرائيلي: مرحلة أوسلو: (1993 – 2000)

كان عدد الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في اتفاق إعلان المبادئ بتاريخ 13 سبتمبر 1993 في أوسلو (12500) معتقل.، وقد أصر الكيان الإسرائيلي على موقفه من رفض الاعتراف بالدوافع السياسية الفلسطينية وراء ما تسميه مخالفات "أمنية". وبدل من تحديد صلاحيات الاعتقال بعد أوسلو، قامت بإجراء تعديلات على الأوامر العسكرية لإعطاء الصلاحية للقائد العسكري باعتقال أي فلسطيني من مناطق (A) الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا ما كان هناك شك أنه قام بارتكاب ما يهدد أمن دولة الاحتلال أو أمن المنطقة. وعادة ما كان يتم اعتقال العشرات بل المئات خلال فترات قصية جداً من عمليات إطلاق السراح "مبادرات حسن النية"، وهذا ما أطلق عليه "سياسة الباب الدوّار." (فرنسيس، 2013)

فليس سراً أن اتفاق أوسلو (1) لم يتطرق أبداً لقضية الأسرى بشكل مباشر، ولكن الحكومة الإسرائيلية أعلنت بيان صدر عنها أنها ستقوم بإطلاق سراح أسرى، وحددت يوم 1993/9/13 كتاريخ فاصل لمن سيشمله القرار، وأعلنت أنها لن تشمل من عارضوا اتفاق أوسلو. وتم إدراج قضية الأسرى في كل من اتفاق غزة أريحا 1994، وأوسلو (2)/ اتفاق طابا، وواي ريفر 1998، وشرم الشيخ 1999، ولكن، في هذه الاتفاقيات حددت إسرائيل المعايير والشروط لعمليات إطلاق السراح، وفرضت التوقيع على التعهد لدعم عملية السلام وهناك البعض ممن وقع ولم يطلق سراحه. وقامت بتقسيم الأسرى لفئات مختلفة جغرافية وموضوعية، أسرى القدس، مواطني أل 48، كبار السن، النساء، المرضى، الأطفال، ومن لهم علاقة بالقتل أو الجرح لإسرائيلي وقد أطلق عليهم "الأيدي الملطخة بالدماء." وقد حددت شروط لكل فئة وفئة، ولم تلتزم إسرائيل بالعدد المتفق عليه للأسرى أو تم إلغاء الإفراج تماما كما حدث للمرحلة الثالثة في اتفاق أوسلو. (فرنسيس، 2013)

إذ تعتبر هذه المرحلة هي "المرحلة الذهبية" بالنسبة للكيان الإسرائيلي الاستعماري؛ فقد تسلمت زمام الأمور في العملية السياسة لعمليات السلام، وعملت على تجاهل طرح بنود تتعلق بشكل مباشر بالأسرى

الفلسطينيين، وأخذت تتنصل من الاتفاقيات بالإفراج عن الأسرى والتلاعب في الأسماء المفرج عنهم وشروط الإفراج والياته وفقاً لأهوائها ومصالحها السياسة، مخترقة بذلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية، من خلال تجزئة الأسرى وإضافة المزيد من التصنيفات الأمنية بحقهم، وتجميد المفاوضات فيما يتعلق بالأسرى والعملية السياسية تبعاً لاغتيال "رابين". وأصبحت هنالك افراجات تحت مسمى "حسن النوايا" وكأنها تغدق الفضيلة بالحرية على أصحابها. ورغم كل ذلك استمرت بالاعتقال للفلسطينيين، وتم سن قوانين بتشديد التعذيب الجسمي والنفسي بحق الأسرى. وعليه فقد كانت هذه فرصتها، لتتحكم بالمزيد من القضايا المتعلقة بالأسرى، مستغلة هذه المرحلة كي تجني قطافها، من أجل إلحاق المزيد من الإجحاف والتضييق على الأسرى في المستقبل.

معايير الإفراجات

وقعت كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاق أوسلو في أيلول عام 1993 والذي كان من المفترض أن يبدأ من خلاله عملية السلام. وعلى الرغم من أن قضية الأسرى لم يتم نقاشها بشكل مباشر في بنود الاتفاقية، وتم اقتراح تصريحات وبيانات متنوعة من قبل الحكومة الإسرائيلية انه سيكون هنالك إفراج مهول للأسرى الفلسطينيين في ظل شروط معينة. ولم تلتزم إسرائيل بالإفراج عن العدد المتفق عليه وأجبرت المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة تعهد بالامتناع عن كل أعمال "الإرهاب" والعنف. كما استخدمت السلطات الإسرائيلية من قضية التوقيع على هذا التعهد وسيلة للاستهزاء بعدد من المعتقلين؛ وذلك عندما رفضت الإفراج عنهم بالرغم من توقيعهم على هذا التعهد. فهذا التعهد يعتبر خرقاً واضحاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنح الفرد حرية الرأي والتفكير والمعتقد السياسي وخاصة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل." ولقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تجزئة قضية الأسرى وقسمت عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً، مما ترك الباب واسعاً للتلاعب فيها. كما لم يرد أي ذكر لأسرى الداخل "الخط الأخضر" مناطق الـــ"48" وأسرى القدس وتعاملت الحكومة الإسرائيلية مع تنفيذ الاتفاقات من جانب واحد حيث كانت هي الجهة الوحيدة المخولة بتحديد وضع كشوف الأسماء للأسرى المفرج عنهم دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في ذلك. (وفا، 2012)

وتم تقويض عمليات الإفراج بشكل ممنهج من قبل الحكومات الإسرائيلية. ونصت اتفاقية القاهرة التي تم توقيعها في أيار عام 1994 على الإفراج أو تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية 5000 أسير. ومع نهاية تموز تم الإفراج الفعلي عن 4500 أسير، وفي نهاية المطاف، اقتصر "إطلاق سراح" 550 أسير إلى حدود محافظة أريحا. وأوجزت اتفاقية أوسلو الثانية لعام 1995 التي تم التوقيع عليها من قبل كل من "إسحاق رابين" و"ياسر عرفات" في واشنطن، إجراءات افراجات مستقبلية إضافية للأسرى الأسرى المحكومين والمعتقلين الإداريين. كذلك، فإن اغتيال "رابين" ومع استمرار التصعيد في العنف عطل عملية الإفراج. وفي بدايات عام 1996، جمدت الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد أية محادثات ومفاوضات ذات صلة بالإفراج عن الأسرى. (Koran, 2011: 78)

"حسن النوايا": قانون الاستثناء والتفريق بين الأسرى

على الرغم من أن الآلاف من الأسرى الفلسطينيين تم الإفراج عنهم ما بعد أوسلو، كجزء من اتفاقية سياسية أو كمعيار لبناء الثقة "حسن النوايا"، استمرت إسرائيل باعتقال الآلاف من الفلسطينيين شهرياً. ورفضت إسرائيل الإفراج، كجزء من الاتفاقيات، عن المئات من الأسرى الذين تم أسرهم قبل اتفاقيات أوسلو وتمت إدانتهم بقتل وجرح اليهود، واستمرت بالرفض للإفراج عن العشرات ممن تم الحكم عليهم بالسجن مدى الحياة وقد أمضوا تلقائياً 25 إلى 30 سنة في السجن، وجميعهم من كبار السن، والبعض منهم مريض جداً. (Korn, 2011: 78 – 79)

حيث أن افراجات أوسلو التي وإن شملت عدداً كبيراً من الأسرى، غير أنها تمت في إطار سياسة "حسن النوايا." وكانت إسرائيل وأجهزتها الأمنية وقتها، هي من حدد عدد ونوعية الأسرى المُفرج عنهم، ولم يشمل الإفراج ذوي الأحكام العالية والمؤبدة، أو ذوي "الأيدي المُلطخة بالدم" وفقاً للتصنيف الأمني الإسرائيلي، الذي يضمر التحريض وتبرير القمع، وحال دون اشتمال افراجات أوسلو على ما يُعرف ب"الأسرى القدامى." (جردات، 2012)

تعريفات وتصنيفات جديدة

أجرى توقيع اتفاق أوسلو تصنيفات وتقسيمات للأسرى السياسيين الفلسطينيين حسب وصفه وإدعاءاته، هناك من هم "أيديهم ملطخة بدماء" الإسرائيليين، وهؤلاء غير مشمولين بالمطلق بصفقات الإفراج، ومن أيديهم غير ملطخة بالدماء، وأسرى الضفة الغربية، وأسرى غزة، وأسرى القدس، وأسرى الداخل. (عبيدات، 2014) وحسب إدارة مصلحة السجون يشكل الأسرى الذين هم مدانين بالقتل "الأيدي الملطخة بالدماء"، كما أطلق عليهم في اتفاقية أوسلو عام 1994، الخطر الأكبر، من الأسرى المدانين بإدانات أو تهم اقل خطورة. (Harel, 2011: 40)

استخدام التعذيب

سمحت الحكومة الإسرائيلية في منتصف تشرين ثاني 1994 للشرطة الإسرائيلية وجهاز الأمن العام "الشاباك" باستخدام أساليب صارمة لنزع الاعترافات من المعتقلين وأخذت الشرعية القانونية من خلال قرارات محكمة العدل العليا التي أجازت استخدام الضغط الجسدي ضد العديد من المعتقلين. وقد استشهد عددا من الأسرى جراء التعذيب، ونتيجة الإهمال الطبي، والإعدام العمد ومع سبق الإصرار، بعد اعتقالهم والسيطرة عليهم، ونتيجة استخدام القوة المفرطة بحقهم وإصابتهم بأعيرة نارية حية. (وفا، 2013)

وتم تأسيس وحدة العمليات الاستخباراتية المسماة (درور) عام 1994، التي أنشئت لمحاربة والتعامل مع الحالات التي تهدد حالة السلم في السجن جنبا إلى جنب مع وحدة (المسادا)، وتكون برفقتها الكلاب البوليسية الخاصة. (جردات، 2012)

فرض الأحكام العالية والعزل والتحقيق

تم إصدار إطلاق أحكام بالسجن مدى الحياة على الأسرى. واستخدام سياسة العزل، وفي عام 1999 أصبح استخدام الطرق غير الجسمية للاستجواب والتحقيق بصورة متواترة أكثر. وهذه الطرق تشمل العزل الانفرادي، منع الاستشارة القانونية، الشتائم واللعنات، التهديد بإلحاق الأذى بالأسير أو بأحد من أفراد عائلته، التهديد بالسجن لفترة غير محددة من الزمن، الزعم باعتقال أو أسر احد أفراد العائلة، التهديد بإلغاء دراسة الأسير أو عمله، والتهديد بأن الأسير سيتم الاعتداء عليه جنسياً، التهديد بهجوم كلب على الأسير، أو التهديد بهدم منزل عائلة الأسير. (Francis, 2011: 218)

وبهذا نجد أن نظام السجن الإسرائيلي أو ما يعرف بخدمات إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية – التي من المفترض حسب دورها الذي تدعيه أمام العالم أن تخلق للأسرى حياة يمكن احتمالها قدر الإمكان داخل جدران السجن – قد تفننت في التفريق والتمييز ما بين الأسرى على أساس مدى تشكيلهم الخطر على أمن ما يسمى إسرائيل. وصادرت منهم الامتيازات التي تمنحها للسجناء الجنائيين الإسرائيليين، واعتدت على امتيازات الأسرى السياسيين الفلسطينيين بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة. حيث تم حرمان جميع الأسرى من الامتيازات التي يتم نكرانها إلى حد أن "الأسرى السياسيين" يشكلون مخاطر خاصة. ولكنه، من الجائر من جهة سلطات السجون أن تقوم بحرمانهم من امتيازات معينة من أجل معالجة هذه المخاطر. (Harel, 2011: 38-39)

حيث أن هذه الصلابة والجمود واللاإنسانية في التعامل مع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، هدفها الأول والأخير تقويض الكيان الأسير وضعضعته وهدر إنسانيته والتحقير في هويته وعزله عن الحياة كلياً، من خلال العمل على انتهاج ممارسات وإجراءات تتعارض مع مفاهيم الحق والعدالة وتهدد الأمن والسلام الروحي والجسمي، وتسعر لنهب الأمل من الأنفس في ظل إجراءات تقنيات رقابية عقابية تصادر الحق بالحرية والحياة والأمل بمستقبل أفضل، في ظل سياق استعماري همه – الأول والأخير– بسط هيمنته على هذه الأرض.

الاعتقال سلوك ثابت في إطار سياسة ممنهجة

لم يكن "الاعتقال" يوماً عفوياً، أو مرتبطاً بحقبة زمنية معين، أو نتيجة للأوضاع الأمنية كما تدعي سلطات الاحتلال، أو تزامناً مع المناسبات الوطنية، كما لم يأخذ شكلاً واحداً، وإنما مورس بأشكال عدة جماعية وفردية، في إطار سياسة ممنهجة، لها أبعادها وأهدافها الآنية والمستقبلية على حياة الأسير وعائلته ومحيطه الاجتماعي، بل وعلى مجتمعه ككل .وأضحت "الاعتقالات" ظاهرة يومية، وباتت جزءاً أساسياً من ثقافة كل من يعمل في مؤسسة الاحتلال الأمنية، و تقليداً ثابتاً في سلوكهم وعملهم، حيث لا يمضي يوم واحد إلا ويُسجل فيه اعتقالات، دون وجه حق أو مبرر، أو حتى دون ضرورة أمنية تذكر وفقاً لقوانين الاحتلال الظالمة إلا ما ندر.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مجمل الاعتقالات بأشكالها المختلفة وما يصاحبها ويتبعها، وظروف ومكان أماكن الاحتجاز وطبيعة المعاملة فيها، إنما تتم بشكل مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني وما تنص عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة بهذا الخصوص، فيما الإحصائيات الرسمية تفيد بأن هناك تلازماً ما بين الاعتقالات والتعذيب، وأن جميع من مروا بتجربة الاعتقال قد تعرضوا لأحد أشكال التعذيب النفسي والإيذاء المعنوي أو الجسدي أو الإهانة، وأن ممارسة التعذيب بأشكاله المختلفة، شكلت ظاهرة وسياسة ثابتة في التعامل مع من تم احتجازهم واعتقالهم . (فراونة، 2010: 4-5)

الأسرى السياسيين و"القانون" بعد عام 2000

تبجحت إسرائيل في تجزئة التصنيفات القانونية وفقاً لأهوائها في التعامل مع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، حيث أدرجت "المعتقلون الإداريون" والمعتقلون بموجب "قانون المقاتل غير الشرعي" ضمن فئة "الأسرى الأمنيين." حيث لا تعرف الأوامر الصادرة عن إدارة مصلحة السجون ولوائحها من هو "السجين الجنائي" ولكنها، تعرف "الأسير الأمني" في الأمر المسّن عام 2000 بتعليمات رقم (00/02/03). وفيما يخص المعتقلين الإداريين، يعرف "الاعتقال الإداري" استناداً إلى القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة تحديداً، بأنه "حرمان شخص ما من حريته بناء على أمر من السلطة التنفيذية، وليس القضائية، دون توجيه تهم جنائية أو أمنية ضد المحتجز أو المعتقل ادريا." وتعرف لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية "المقاتل غير الشرعي" بأنه "كل إنسان محتجز في السجن بقوة أمر اعتقال موقع من قبل رئيس الأركان، ولا يستحق مكان "أسير حرب." (جاد الله، 2013) ولا تكتفي لوائح مصلحة السجون بنزع الشرعية عن نضال الأسرى الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، بل تذهب إلى حد هدر إنسانيتهم وكرامتهم. (دقة، 2006)

فحينما اندلعت الانتفاضة الثانية/ انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 ، لم يكن في السجون والمعتقلات الإسرائيلية سوى (1250) أسير. (فراونة، 2010: 2625-) وقد قامت دولة الاحتلال باعتقال أكثر من 450 ناشط سياسي أو مرشح للانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في أيلول لعام 2005، واعتقال العشرات من أعضاء المجلس التشريعي لاحقاً وعلى وجه الخصوص ممن تم انتخابهم ضمن قائمة الإصلاح والتغيير، كرد فعل على اسر الجندي "جلعاط شاليط" في حزيران 2006. بحيث تم تحويل البعض

منهم مباشرة للاعتقال الإداري، والبعض الآخر تم تقديم لائحة اتهام بحقه، تضمنت غالباً مخالفتين، انتمائه لتنظيم محظور في شرعها وتقديم المساعدة لهذا التنظيم وهو حركة حماس. فمن الضروري التأكيد على أن بعض القرارات والإجراءات التي اتخذت بعد اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، تثبت أن القرار باعتقالهم ومحاكمتهم كان قراراً سياسياً أصلاً وتم تعديل الأوامر العسكرية لتطابق هذا القرار، إذ أن العديد منهم تعرض للاعتقال الإداري أكثر من مرة بعد إنهاء مدة عقوبتهم، وبعضهم تعرض للإبعاد عن مدينة القدس. (فرنسيس، 2013)

وفيما يتعلق بالاتفاقيات السياسية، لم تشمل اتفاقية خارطة الطريق عام 2002 أي حديث عن الأسرى، وكذلك فإن مؤتمر انابوليس بتاريخ 2007/1/27 لم يتطرق لقضية الأسرى. حيث أن كافة هذه الاتفاقات لم تستند لاشتراطات القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، فالمادة 77 من الاتفاقية تنص: "أن بانسحاب المحتل عليه أن يقوم بتسليم كافة من أعتقل أو أدين من الأشخاص المحميين لسلطات الإقليم المحرر"، لكن دولة الاحتلال لم تعترف بهذا الشرط لا في اتفاق أوسلو ولا عندما انسحبت بشكل أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005. (فرنسيس، 2013)

سياسات أخرى لانتهاك القانون الدولي الإنساني بحق الأسرى السياسيين الفلسطينيين

ظروف الاحتجاز

انتهاك آخر لقواعد القانون الإنساني الدولي التي تحكم الأسرى السياسيين الفلسطينيين فيما يتعلق بمكان احتجازهم. فالمادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على احتجازهم في البلد المحتل. وفي الواقع، أن معظم الأسرى الفلسطينيين يحتجزون في إسرائيل نفسها. وثمة فئة أخرى من السجناء السياسيين تستدعي اهتماماً خاصاً، وهي فئة المحتجزين احتجازاً إداريا، حيث يتم احتجازهم دونما محاكمة ودون أن يتمتعوا بوضع "أسرى حرب"، لفترات من ثلاثة أشهر، ويمكن تمديدها إلى ما لانهاية. وهذا الاحتجاز التعسفي يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني ولقانون حقوق الإنسان. (دوغان، 2012: 7)

الحرمان من المحاكمة العلنية

انتهاك آخر فيما يتعلق بحقوق الإجراءات القانونية الواجبة – والمستمد من حجز المعتقلين داخل إسرائيل في واقع الإغلاق – هو الانتهاك الفعلي للمحاكم لحق جلسة محاكمة علنية. وهذا نتيجة لحقيقة أن إسرائيل لا تحجز الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في أرضها. ولكنها أيضا، تعقد بعض جلسات الاحتجاز في مرافق وملحقات للمحاكم العسكرية، والتي تم نقلها أيضاً إلى داخل إسرائيل. إذ أن أهمية مبدأ المحاكمة العلنية مستمد من فكرة، أنه بدون العلنية لا يتم التدقيق العلني في الإجراءات القانونية، وفي ظل هذا الغياب، تنمو المخاوف من إساءة تطبيق أحكام العدالة. وهذا أحد المبادئ المهمة من ضمن مجموعة الإجراءات القانونية الواجبة. ومع ذلك، فإن بعض الجلسات التي تتعلق بتجديد الاعتقال والتمديدات للفلسطينيين المشتبه بهم، يتم عقدها في ملحقات فروع المحاكم العسكرية داخل إسرائيل. حيث تم إنشاء ملحقات المحاكم العسكرية في إسرائيل لأغراض تسهيل عملية الاستجواب: وبما أن مراكز الاعتقال والاحتجاز موجودة داخل إسرائيل، فإن نقل المعتقلين للمحاكم في الضفة الغربية لجلسات تمديد الاعتقال والحبس الاحتياطي لن "يضيع" وقت الاستجواب، ولن يكون عبئاً على السلطات اللوجستية. وبالتالي، تم تأسيس ملحقات المحاكم العسكرية في الضفة الغربية داخل إسرائيل، من أجل عقد جلسات إجراءات التجديد والحبس الاحتياطي على مقربة من مراكز التحقيق. (Sfard, 2011: 192)

استخدام التعذيب

منذ بداية سنوات الاحتلال إلى يومنا هذا، شكل التعذيب ظاهرة في التعامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. حيث أن جميع من اعتقلوا تعرضوا لأحد أشكال التعذيب النفسي والإيذاء المعنوي، أو الجسدي، أو الإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة، وأن الغالبية تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب، وأن ممارسة التعذيب بأشكاله المختلفة، شكل ظاهرة وسياسة ثابتة في التعامل مع مَن تم احتجازهم واعتقالهم، وأن كل من عمل في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وشارك بشكل مباشر في عمليات الاستعمار، قد شارك بممارسة تعذيب الأسرى. (فراونة، 2009)

العزل

فيما يخص سياسة العزل، فإن الأسرى والمعتقلين الذين يتم احتجازهم في العزل الانفرادي ينقطعون كلياً عن العالم. ويتم احتجازهم في زنزانة فارغة، يوجد فيها فرشة وبطانية فقط، ويحظر عليهم أخذ أي شيء معهم غير ملابسهم، بما في ذلك مواد مقروءة أو مشاهدة التلفزيون. كما أنه لا يوجد فيها حمام، وعندما يرغب الأسير أو المعتقل باستخدام الحمام يتوجب عليه مناداة احد الحراس وينتظر إلى أن يوافق أن يأتي أحدهم ويأخذه للحمام. (Francis, 2011: 213)

ووفقاً للمراسيم القانونية الإسرائيلية المتعلقة بخدمات السجون، فإنه يحق لكل من يتمتع بموقع سلطة وقرار في السجن أن يتخذ قرار بإقرار فعل تأديبي ضد الأسير، من خلال فرض عقوبة العزل الانفرادي التي تصل إلى 7 أيام. ومن هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة هذا القرار، مفوض السجن، ومدير السجن، وضباط السجن برتبة الكابتن أو الأعلى منها ممن أعطوا الصلاحيات من قبل مفوض السجن. كما أن مدير السجن ممنوح سلطة بأن يقرر ب 14 يوم تأديبي في العزل الانفرادي؛ مع العلم أنه، أي فترة عزل انفرادي يجب أن لا تتجاوز 7 أيام حسب ما ورد. (Francis, 2011: 213)

كما ويمكن أن يكون العزل وفقاً لقرار من المحكمة، ومن السلطات الأمنية، مثل جهاز الأمن العام "الشاباك" Shabak. ولكنه في الغالب، يتم فرضه من قبل مسئولي السجن، ومدة العزل التي يصدرها مسئولي السجن التي تعتمد على رتبتهم، قد تصل إلى 12 ساعة، أو لفترات أطول تتجاوز مدتها 6 – 12 شهر، بقرار موافق عليه من المحكمة. وقد تقضي المحاكم بتمديد العزل الاحتياطي للأسير لمدة تتجاوز 12 شهر. وكذلك فيما يخص قرار العزل الصادر عن جهاز الأمن العام، وعلى وجه الخصوص، عندما يكون هنالك أي دواعي أمنية من وجهة نظرهم. (Francis, 2011: 215)

ويتم استخدام العزل طويل الأمد بحق عدد من الأسرى الفلسطينيين. ومثل هذه التدابير الصارمة، يمكن أن يتم إصدار أمر بها لحالات محددة، مثل، عزل الأسير بسبب حالة صحته النفسية، والعزل طويل الأمد يسبب إصابات نفسية فظيعة للأسرى. ومن الجدير ذكره، أن خدمات الصحة النفسية الإسرائيلية غير متوفرة كلياُ، والخدمات الطبية العلاجية المتوفرة محدودة وتقتصر على المسكنات، ولا تتضمن جلسات علاج دعم نفسي. وفي معظم الحالات، فإن الأطباء النفسيين في السجن لا يتحدثون العربية، ويتفاعلون مع الأسرى

المنتفعين عن طريق مترجم من طاقم العاملين في السجن، وطاقم العاملين في الصحة النفسية للسجن، هم بشكل عام غرباء عن الثقافة والأعراف الاجتماعية الفلسطينية، مما يخلق حواجز إضافية لتوفير العلاج النفسي الأمثل. (Francis, 2011: 219–221)

العقاب الجماعي

تتعامل أوامر إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية مع الأسرى السياسيين وفق "منطق جمعي" دون أي اعتبار للاختلافات العمرية، أو الظروف الصحية، ودرجة خطورة الأسير. حيث أن مصلحة السجون لا تقوم بترجمة اللوائح ولا نشرها في الأقسام، وبذلك فإن الأسرى والمعتقلين يعاقبون بموجب "قواعد انضباطية" لم يطلعوا عليها، وبذلك فهم لا يعرفون ما هو مسموح، وما هو محظور بموجبها. وتنتهج المصلحة فرض غرامات مالية باهظة وتعسفية على الأسرى والمعتقلين، بحجة مخالفتهم لما يعرف بلوائح إدارة مصلحة السجون الخاصة بالأسرى الأمنيين، بالإضافة إلى أنه منذ عام 2006 حرمانهم من إكمال التعليم سواء التوجيهي أو الدراسة في الجامعة العبرية المفتوحة كعقاب طال جميع الأسرى. (بكر، 2009)

زيارات عائلية

على عكس أي سجناء آخرين داخل السجن، فإن التواصل بين الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم تحت رحمة قوات الاحتلال، والتغيرات في الوضع الأمني، وتحولات المصالح السياسية، فحق هذا التواصل العائلي من التواصل مع أقرب الأقارب – الأزواج والأطفال والوالدين، وغيرهم من الأقارب، غالباً ما يتم رفضه ومنعه والحرمان منه أحياناً لسنوات في حين كانت الزيارات مفتوحة دون تقييد لصلة القرابة فقط. (Barsella, 2011:201) وزيارة هؤلاء السجناء تقتصر على أقارب العائلة من الدرجة الأولى، وتمنع منعاً كاملا زيارات الأصدقاء وأقارب العائلة الآخرين. كما ترفض في حالات كثيرة زيارات الأقارب من الدرجة الأولى، وذلك حتى في الحالات الخاصة كوفاة قريب من الدرجة الأولى، أو يحصلون على الإذن بتصريح الزيارة في فترات متباعدة، بادعاء وجود "مانع أمني" أو كما يسمونه "رفض أمني." (وفا، 2012) وفي وقت الزيارات، يفصل حائط زجاجي بين السجين وزائريه سواء كانوا من أهله أم محاميه في حين كان في السابق يفصل بينهم حاجز عبارة عن شبك من حديد يتمكن الأسير وأهله من ملامسة بعضهم ورؤية بعضهم بوضوح.(مجلة الدراسات الفلسطينية، 2012)

التحقيق

في الكثير من حالات التحقيق يتم عزل المعتقلين الفلسطينيين لفترات متفاوتة. ووفقاُ للقانون العسكري الإسرائيلي، يمكن للسلطات الأمنية أن تحتجز المعتقل في التحقيق بدون أي تهمة موجهة له لمدة تصل إلى 188 يوم، ويمكن لها أن تمنع الأسير من اللقاء بالمحامي لمدة تصل إلى 90 يوم. وكذلك، تأخير زيارات ووصول ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولي للأسير واللقاء به. وبالتالي، يتم الفصل التام للمعتقل عن العالم الخارجي. (Francis, 2011: 217)

وعادة، ما يتم نقل المعتقل بعد الزعم بأنه قد تم إنهاء التحقيق معه على قسم يبدو انه قسم طبيعي من السجن. ولكنه، في حقيقة الأمر وحدة وجهاز مصمم من قبل المحققين الإسرائيليين. حيث يتواجد في هذه الوحدة ما يطلق عليهم مصطلح "العصافير" – وهم أشخاص يتم حجزهم ويبدون على أنهم معتقلين، ليتتبعوا المعتقلين الفلسطينيين، وهم في الواقع، متعاونين يعملون لصالح المحققين – وبعد فترة زمنية، يقنع هؤلاء المتعاونين المعتقل بأن يكشف عن معلومات ذات صلة بالتهمة المدان بها. فيعود مجدداً لوحدة التحقيق الأساسية حيث يستكمل إجراء الاستجواب معه. والفترة الزمنية التي تتعلق بعزل المعتقل تم وضعها من أجل "كسر" المعتقل، ولمفاقمة استخدام إحدى عناصر وطرق المعاملة اللاانسانية المطبقة بحق المعتقلين والأسرى السياسيين الفلسطينيين. (Francis, 2011: 218)

سياسات القمع الممارسة من قبل نظام السجن الإسرائيلي بعد عام 2000

- ☒ تكثيف الهجمة والاقتحامات الليلية وحملات التفتيش والقمع والعنف والضغط النفسي ضد الأسرى منذ عام 2003 ولغاية يومنا هذا.
- ☒ شن حرب بلا هوادة على الأسرى من أجل مصادرة الهواتف الخلوية.
- ☒ فرض غرامات ومخالفات مالية على أي خرق لنظام السجن من قبل الأسرى، إضافة إلى زيادة الاعتمادية على الكنتين للمشتريات من خلال تقليل كمية أكل الأسير إلى اقل من النصف عام 2011 من اجل أن لا يجد مفر غير الكنتين لتلبية احتياجاته وبالتالي زيادة دخل وأرباح الكنتين.
- ☒ إعاقة عمل المحامين ومنع دخولهم للسجن، وزيادة الإهمال الطبي بحق الأسرى.

- ☒ استخدام الوسائل التكنولوجية والهواتف الخلوية لفرض المزيد من المراقبة على الأسرى.
- ☒ اشتراك بعض موظفي طاقم إدارة مصلحة السجون بتوفير الهواتف الخلوية للأسرى واستنزافهم ماديا لهذا الغرض، وبعد فترة وجيزة يتم اقتحام السجن والهجوم على الأسرى ومصادرة الأجهزة منهم، وهكذا دواليك.
- ☒ قرار بعدم السماح للأهل بإدخال أدوات الأعمال اليدوية منذ عام 2004.
- ☒ التحكم في القنوات التلفزيونية ووضع بعض القنوات التي تعمل على زعزعة المنظومة الأخلاقية للأسرى مثل قنوات تابعة لروسيا، والقنوات العبرية، وإلغاء قناة الجزيرة.

حيث تطرق الأسير المبحوث فراس القيق إلى الدور التخريبي والعنيف لإدارة مصلحة السجون في نهجها ضد الأسرى، حيث قال:

"إدارة السجن بعذبونا تفتيش واقتحامات ليلية مباغتة، وبتتدخل بالعنف والقمع والضغط النفسي ..."

وتوقف **عباس شبانة** على المزيد من الممارسات والإجراءات التي تمارسها إدارة مصلحة السجون[7]، قائلاً:

"صارت الإدارة تطحن فينا بأوامر من الشاباك والحكومة، تفتيش عاري وعقوبات جماعية، زاد توتر العلاقة مع الإدارة. ومن سنة ال2000 إدارة السجون عزلت ناس على اثر التلفونات والعمل العسكري، ونقلوا الأسرى من سجن لسجن ... حتى لما أفوت ع الحمام مش مرتاح، تخريب حياتنا وغرفنا للتفتيش في كل وقت ..."

حرمان آخر

ومن ضمن الحقوق التي يُحرمون منها، الحق في المكالمات الهاتفية والحق في الاختلاء بزوجاتهم أو أزواجهم والحق في الإجازة. (وفا، 2012) كما يُحرم الأسرى الأمنيين من معالجة مشاكلهم الاجتماعية؛ ولا يحصلون على خدمات التأهيل، ولا يستطيعون حتى المشاركة في النشاطات التعليمية والتثقيفية التي

---

[7] وتناول هذه القضية **نزار التميمي**، بقوله: مكانة الأسير ورمزيته اختلفت، وأصبح غير مدرك نفسه كرمز، ولا احترام مكانة الشخص، واحترام المدة المقضية، نتج عنه فقدان للقيمة مع القدامى، وزادت حدة التمايزات بين القدامى والجدد من الأسرى، قبل أواخر التسعينات كان اعتقاد الناس حول الأسير انه إنسان فهمان ومثقف وصاحب مبادئ وطنية ثابتة، وللأسف هذه القناعات تخلخلت وبدا يفقدها الناس، بسبب نماذج أسرى السجون، فأفرزت واقع مشوه للنضال."

وقد تطرق **هاني خمايسة** إلى جملة من القرارات التي أصدرتها إدارة مصلحة السجون والمزيد من التقييدات وانتهاك الحريات للأسرى، حيث قال: "في ال2004 منعت الإدارة الأدوات اليدوية من الدخول على السجن، وفي شهر 2006/2 أصدرت قرار بتحديد الزيارة لدرجة القرابة الأولى فقط، وكان عدة ناس يدخلوا يزوروا ويرجعوهم بحجة المنع الأمني، بس شباك صغير بفتح لحظة الزيارة ويغلق معها، وبتتحكم في القنوات تاعت التلفزيون زي الأردن وال MBC والعربية وفلسطين ومصر، وقناتين روسيات و3 قنوات عبرية هذول القنوات بهدف استهداف أخلاق الأسرى وتشويه قيمهم. بالإضافة إلى انه الاستئناف في المحاكم العسكرية أصبح لزيادة العقوبة وليس للتخفيف منها، كان حكمي 18 سنة رفعته المحكمة إلى مؤبد في الاستئناف، مع العلم أنني عسكري ابن جهاز الاستخبارات العسكرية وأنفذ أوامر القائد في الميدان في وقت الاجتياح يعني يجب أن يتم المعاملة معنا معاملة أسرى الحرب، جيش ضد جيش ولكن لم يتم التعامل معنا بهذه الطريقة."

تمنحها سلطة السجون للسجناء الجنائيين. بالإضافة لذلك، لا يحظى الأسرى المصنفون كأمنيين بعفو من رئيس الدولة ولا يحظى المحكومون بالسجن المؤبد منهم بتحديد مدة محكوميتهم. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2012)

تاريخ صفقات التبادل للأسرى (1967 – 2013)

هنالك افراجات تجُبر الحكومات الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية على تنفيذها، مقابل الإفراج عن جنود إسرائيليين، وقعوا في الأسر أثناء الحروب، أو تعرضوا للأسر جراء عمليات مقاومة خاصة تستهدفهم. إزاء هذه السياسة الإسرائيلية الثابتة تجاه الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب، أصبح أسرُ جنود إسرائيليين واختطافهم، الإمكانية الوحيدة لإجبار الحكومات الإسرائيلية على الإفراج عن آلاف الأسرى العرب والفلسطينيين، خاصة من ذوي الأحكام المؤبدة. فمنذ العام 1948، اضطرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى إبرام قرابة 37 صفقة تبادل للأسرى، إن كان مع الدول العربية أو مع فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية. (جرادات، 2012)

وإن كان هناك ثمة مجال ثبت فيه خضوع إسرائيل لخيار القوة والمقاومة، فمما لا شك فيه أنه قضية الأسرى، فبقدر ما عبر قادة إسرائيل عن تشبثهم عن مواقفهم المتطرفة والمتشددة بشأن قضية الأسرى بقدر ما تبين أن النخب الحاكمة في إسرائيل تعرف إبداء التنازلات الكبيرة في هذه القضية وبشكل يتنافى تماماً مع أدبيات الخطاب الإسرائيلي الرسمي. ودلت التجربة على أن هناك كان تدرجاً في استعداد الإسرائيليين لتقديم تنازلات في صفقات التبادل المختلفة. وهنا نستعرض تاريخ صفقات تبادل الأسرى التي تعكس هذا الأمر:

- 5 أيار 1971: صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل وحركة "فتح" تم فيها إطلاق سراح حارس ليلي إسرائيل اختطف من مدينة المطلة مقابل الإفراج عن فلسطيني واحد يدعى محمود حجازي.
- 14 آذار 1979: صفقة تبادل أسرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني القيادة العامة، تم فيها إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي أبراهام عميرام مقابل 76 أسير، 20 منهم أدينوا بقتل وجرح جنود ومستوطنين.
- 22 أيار 1985: صفقة تبادل الأسرى مع الجبهة الشعبية القيادة العامة تم فيها إطلاق سراح 1150 مقابل ثلاثة جنود.

- ❖ نيسان 2004: صفقة تبادل أسرى مع حزب الله يتم فيها إطلاق سراح 445 معتقل لبناني وفلسطيني مقابل العقيد المتقاعد تننباوم.
- ❖ تموز 2008: الإفراج عن خمسة معتقلين لبنانيين من ضمنهم سمير القنطار وعشرات الأسرى الفلسطينيين مقابل تسليم رفات جثتي جنديين إسرائيليين.
- ❖ صفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل 2011 أو "صفقة شاليط"، ويسميها الفلسطينيون صفقة "وفاء الأحرار" فيما تدعوها إسرائيل"إغلاق الزمن"، وإطلاق سراح الأسرى" القدامى" الذين يطلق عليهم ما ورد سالفاً في اتفاقية أوسلو "الأسرى الملطخة أيديهم بالدماء"، وهم الذين كانت إسرائيل متصلبة في الإفراج عنهم ولم تدرجهم في أي من عمليات الإفراج السابقة. استمرت المفاوضات بشأن عقد صفقة شاليط عدة سنوات، وقد أعلنت حماس أنها ستغير من الشروط التي فرضتها دولة الاحتلال في الإفراجات السابقة تحديدا خلال فترة اتفاق أوسلو، خاصة في موضوع من شارك في عمليات عسكرية، وأسرى القدس وأل 48. (فراونة، 2010: 18–19) وقد ماطل الإسرائيليون وخططوا للالتفاف على هذه المعايير، وهذا ما يعكس إجراء تعديل على الأمر العسكري ذات العلاقة بإعادة اعتقال من تم إطلاق سراحهم من خلال صفقة سياسية. حيث قاموا بتضمين الأمر العسكري 1651 والذي أصبح أمرا جامعاً لمعظم إجراءات الاعتقال وأصول المحاكمات، المادة 186 والتي أقرت تشكيل لجنة عسكرية خاصة لها صلاحية أن تقرر إعادة اعتقال أي شخص تم إطلاق سراحه قبل إنهاء مده حكمه، استناداً لمعلومات سرية بها ما يشير أن هذا الشخص أخل بأحد شروط إطلاق سراحه، دون الحاجة لإثبات هذا الأمر بموجب أصول البينات عادة في المحاكم العسكرية أو المدنية، ودون الحاجة لإثبات أن الشخص ارتكب أي مخالفة جديدة. ومن صلاحية هذه اللجنة احتجاز الشخص حتى إصدار قرار بحقه دون إعطائه أي إمكانية للطعن في قرار الاحتجاز، ولها صلاحية أن تقر إعادة الحكم السابق المتبقي بحق المعتقل قبل الإفراج المبكر عنه. وقد تم في صفقة التبادل هذه فرض شروط قاسية منافية للقانون الدولي الإنساني كالإبعاد القسري لقطاع غزة أو خارج الأراضي المحتلة بشكل منهجي وقاطع، وهذا ما يثبت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم وبشكل ممنهج دائماً بخرق معايير القانون الدولي الإنساني لأغراض سياسية بحتة. (فرنسيس، 2013)

كما يتضح من خلال هذا العرض أنه قد تراجع وتآكل مطرد على الموقف الإسرائيلي كما يتضح بلغة الأرقام. (النعامي، لا يوجد تاريخ نشر) إذ أن إخفاقات الفصائل في تحرير الأسرى تكمن في أجندة الفصائل الفلسطينية في الداخل والخارج فما عجزت أو ستعجز عن تحقيقه" المفاوضات"، يجب أن تحققه "المقاومة." ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تلك الإفراجات لم تكن مجرد أرقام فحسب، بل شملت المئات ممن كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة أو لمرات عدة، وعدد من الأسرى ممن أمضوا فترات طويلة في الأسر، كما وشملت عدداً محدوداً من أسرى القدس ومناطق 48 رغم أن الاتفاقيات تجاهلتهم ولم ترِد نصوص واضحة بخصوصهم. وامتدت لتشمل العشرات من أسرى "الدوريات" والعرب، فمنهم من عاد لوطنه الأصلي، ومنهم من فضل البقاء والإقامة في غزة، بالإضافة لأسرى من الضفة والقطاع. وفي أغسطس عام 2008 وبعد جهود مضنية بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية تمكنت من كسر المعايير الإسرائيلية وإطلاق سراح عميد الأسرى" سعيد العتبة "الذي كان معتقل منذ أكثر من واحد وثلاثين عاماً، و"أبو علي يطا" المعتقل منذ ثمانية وعشرين عاماً. (فراونة،2625- 2010:)

وبهذا، نرى أن سياسة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية تجاه الأسرى الأمنيين الفلسطينيين قد تأثرت بالتطورات السياسية، وكذلك بالنسبة للتغييرات في أفراد طاقم العاملين في نظام السجن، مثل، تغيير الوزراء والمفوضين والمفتشين، والتحرر .وان القانون هو جزء من السياسة الأوسع والإستراتيجية العسكرية المصممة لإنكار أي اعتراف بالطابع السياسي لحالة الصراع. (Korn, 2011: 70-7)

الخلاصة

اتسم نظام السجن الإسرائيلي كنظام سجن استعماري منذ 1948 ولغاية 2013 (وعلى وجه الخصوص بعد احتلال عام 1967) بالعديد من التغيرات والاستمرارية في سماته، وتشمل الاستمرارية:

☒ رفض الاعتراف بالأسرى السياسيين الفلسطينيين كأسرى سياسيين والتعنت في تعريفهم على أنهم "سجناء أمنيين"، ولاحقاً بعد عام 2000 ك"إرهابيين"، حيث استمر هذا التصلب والنكران حتى أثناء "عملية السلام."

- ☒ استمر استخدام التعذيب، والعقاب الجماعي، والعزل كأساليب وطرق أساسية للسيطرة على الأسرى وهدم وكالتهم/ هويتهم عبر المراحل المختلفة، ولكن بشكل أقل خلال فترة عملية السلام. وفي أواخر التسعينات تم إعطاء التعذيب شرعية "قانونية" من قبل محكمة العدل العليا الإسرائيلية.
- ☒ استخدام الأسرى ك"رهائن سياسيين"، ومنذ السبعينات فاوضت إسرائيل حول العديد من صفقات تبادل الأسرى التي تم من خلالها الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين لمبادلة عسكريين إسرائيليين وغيرهم من الأشخاص الإسرائيليين المحتجزين لدى قوات المقاومة المختلفة. كذلك، فإن إسرائيل على الدوام لديها دافعية للاحتفاظ بالأسرى السياسيين الفلسطينيين ك"رهائن سياسيين." وشكل آخر من أشكال هذا الوضع، أن الأسرى الفلسطينيين في ظل أوسلو كانوا مثالاً أيضا، على كيفية احتفاظ إسرائيل للأسرى ك"رهائن سياسيين" من أجل الحصول على المزيد من التنازلات من القيادة الفلسطينية.
- ☒ التغييرات في نظام السجن الإسرائيلي خلال نفس المرحلة التاريخية الواحدة، تتضمن:

1. ازدياد عدد السجون وتطوير نظام السجن بالمجمل بعد عام 1967 التي اتسعت لدرجة كبيرة جداً مع الاحتلال.
2. "التحرر" النسب لنظام الحياة اليومية للأسرى خلال الانتفاضة الأولى وخلال مرحلة أوسلو من قبل نظام السجن الإسرائيلي، الأول: يرجع إلى قوة الحركة الأسيرة، والثاني: يرجع جزئيا إلى البيئة السياسية الخارجية لعملية السلام.
3. زيادة قسوة ووحشية نظام السجن بعد عام 2000، ويرجع ذلك إلى تفكك وضعف الحركة الأسيرة، بالإضافة إلى تفكك وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية. فالحقوق الأساسية التي حققها الأسرى خلال الثمانينات وما قبلها، تم نكرانها ومصادرتها حالياً (مثل الحق في التعليم، والحق في التنظيم الذاتي، كذلك الحقوق الأساسية للزيارات العائلية. بالإضافة إلى أن كثف نظام السجن من قدرة الحرمان والقمع لتنظيم الأسرى من خلال الأساليب الإدارية، مثل، نقل الأسرى، وضعهم كواد الحركة الأسيرة القادرة علة التنظيم في زنازين أو سجون مختلفة.)
4. لا يمكن فصل زيادة سلطة نظام السجن بعد العام 2000 عن زيادة سلطة وسطوة دولة إسرائيل، وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية (فضلاً عن افتقارها للوحدة). والمؤشر الرئيسي على هذا صفقة

تبادل شاليط "وفاء الأحرار"، التي على الرغم من أن عدد الأسرى الذين تم الإفراج عنهم مرتفع بالمقارنة مع الفترات السابقة، فإن شروط التبادل، والاتفاقيات وقدرة إسرائيل للتراجع عنها، تظهر الاختلال الكبير في ميزان القوة في يد إسرائيل بالمقارنة مع الفترات السابقة.

متر مربع في السجن
هو البابُ،
ما خلفه جنّةُ القلب
أشياؤنا – كُلّ شيء لنا – تتماهى
... لا بابَ للبابِ، لكنني
أستطيع الدخول إلى خارجي عاشقاً ما
أراهُ وما لا أراهُ
... زنزانتي لا تضيء سوى داخلي
وسلامٌ عليّ، سلامٌ على حائط الصوت
... وألّفتُ عشرين أغنيةً في
هجاء المكان الذي لا مكان لنا فيهِ
حُرّيتي: أن أكونَ كما لا يريدون لي
أن أكونَ
وحريتي: أن أوسّع زنزانتي
أن أُواصلَ أغنيةَ البابِ
بابٌ هو البابُ
لا بابَ للبابِ
لكنني أستطيع الخروج إلى داخلي

قصيدة "أربعة عناوين شخصية"
للشاعر الفلسطيني محمود درويش

الفصل الرابع
التغير في بنية النظام المضاد
للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية
(2000 – 1967)

القسم الأول
صعود تنظيم الحركة الأسيرة
في الفترة ما بين 1967 – 1993

منذ السنوات الأولى للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي افتتح السجون وحاول أن يطبق فيها نهج المراقبة حسب مفهوم السجن الحديث من أجل إصلاح الأسير الفلسطيني حسب مفهومه وتحييده عن هويته الوطنية من خلال ممارسة العنف ضد الأسرى. ولكن الأسرى الفلسطينيين تحملوا مشقة بداية المسيرة النضالية وأدركوا السياسة الاستعمارية الموجهة ضدهم، وقاموا بتجنيد أرواحهم من أجل استعادة السيطرة على أجسادهم، وتنظيم حياتهم داخل السجن وخلق نسيج اجتماعي وطني في إطار الكل الموحد ضمن تنظيم وبنية الحركة الأسيرة الفلسطينية؛ ليحافظوا على حالة المقاومة من أجل البقاء ومن أجل تشكيل الكيان الأسير، الذي لا ينطبق عليه بأنه بحاجة إلى السجن كمؤسسة إصلاحية لسلوكه الشاذ في سعيه ونضاله من أجل الحرية ومقاومة الاحتلال، وهل يشفى ثائر من حبه لحرية وطنه وأرضه؟ وهل يحق للمعتدي أن يقاضي المعتدى عليه؟ ولأن القضية الوطنية هي الأساس فقد تم تأسيس الكيان الأيديولوجي – الوحدوي للأسرى ممثلاً ب"اللجنة الوطنية النضالية العليا" وتنظيم الحياة اليومية والاجتماعية والعلاقات ما بين التنظيمات المختلفة ومع نظام السجن الإسرائيلي من خلال "النظام الداخلي" وأجندة تنفيذه من خلال "النظام الشمولي البديل" الذي وظف التدابير الأمنية والثقافية واستثمر كل زمن السجن والتزم وانضبط به، من أجل النهوض بالوعي الوطني السياسي للأسرى، وبالتالي شكلوا كيان "النظام المضاد" الذي حققوا من خلال وحدتهم في إطاره الانجازات المعيشية والسياسية في مقاومتهم لنظام السجن. فكانت

مرحلة البحث عن الذات والبناء والصمود والانجاز منذ 1967 – 1993 هي الفجر الذي بزغ على الحركة الوطنية الموحدة للحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن رؤيتها ضمن ثلاث حقب بنيوية مختلفة، مرحلة الضياع 1967 – 1970، ومرحلة البحث عن الذات 1970 – 1974، ومرحلة تأسيس "النظام المضاد" 1974 – 1992، كما سيتضح في الصفحات القادمة من هذا القسم.

مرحلة الضياع: ما قبل بناء المجتمع وتأسيس الحركة الأسيرة (1967–1970)

أكد الأسرى المبحوثين أن لديهم شعور قوي بتاريخ حركاتهم السياسية الوطنية، فقد تحدث العديد منهم عن المراحل المبكرة بعد عام 1967 باعتبارها الفترة الأكثر صعوبة، وأطلقوا عليها "مرحلة الضياع" للحركة الأسيرة" والتي سيتم العروج على حيثيات ظروفها وبنيتها في هذا القسم.

بنية الحركة الأسيرة: نظرة إلى "النظام الداخلي" في مجتمع السجن

لا يمكن التغاضي عن الجذور التاريخية أو تخطيها أو المرور عنها مرور الكرام، فهي الأرضية الأساسية والبناء التراكمي لنضالات أشخاص يستحقون الوقوف ولو بالإيجاز على محطات عطائهم وتضحياتهم تقديراً لمسيرة عطائهم. فقد أجمع الأسرى المبحوثين على أن للأسرى وجود تاريخي في السياق السياسي الفلسطيني. حيث أنه منذ الانتداب البريطاني ما قبل الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية عامي 1948 وعام 1967، خاض الشعب الفلسطيني الثورات في الثلاثينات والأربعينات من القرن المنصرم. ووجد الأسرى من خلال اعتقال الناشطين في الخلايا الفدائية للثورة. فالأجيال الفلسطينية المتعاقبة محفور في ذاكرتها ثورة عام 1936 وأسر وإعدام كل من "محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير" ويتغنون بأمجادهم إلى يومنا هذا. حيث بدأت الحركة الأسيرة تتبلور بصورة علنية ككوكبة أسيرة بعد العام 1967. وعن هذا يتحدث عامر القواسمي[8]:

"الحديث عن الأسرى حديث له مقدمة تاريخية، فالأسرى موجودين من قبل سنة 67 في العهد البريطاني، وثورة 36 أسر فيها محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الله الزير، من المجموعات الفدائية الناشطة في هداك الوقت."

[8] عامر القواسمي، 43 عاما في 2012، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قضى 24 عاماً داخل السجون الإسرائيلية المختلفة، اعتقل على عمر 19 سنة عام 1988، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط الأولى "وفاء الأحرار" بتاريخ 2011/10/18، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مدى الحياة.

كما وأكد المبحوثين أن الاعتقال والأسر هو حالة مستمرة للنضال ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وما يختلف فيه عن النضال خارج السجن، أنه ليس نضالا عسكريا، وإنما يتجسد في مقومات الدفاع عن الوجود والصمود من خلال الإرادة والإيمان وطاقة التحمل التي يمتلكها الأسرى في مواجهة السجان الذي يمتلك كل الإمكانيات والصلاحيات لقهر الأسير الفلسطيني المناضل من خلال سياسة تهدف إلى إفراغ محتواه الوطني وقتله المعنوي وانتزاع الأمل من جوف قلبه بالأساليب القمعية المختلفة ضد الكل الفلسطيني الأسير. إذ أن الأسرى السياسيين الفلسطيني في السجون الإسرائيلية هم امتداد وتمثيل للتنظيمات الوطنية المختلفة التي تقاوم الاحتلال وتناضل من أجل الحرية وكرامة الشعب.[9]

ونظرا لأن مجتمع السجن يختلف من سجن لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى، بدأ الأسرى بتنظيم أنفسهم والبناء الأيديولوجي لكيانهم منذ عام 1967، فقد خاض الأسرى البدايات الصعبة لتنظيم أنفسهم وتشكيل ذاتهم ككيان ونظام مضاد ضد المستعمر الإسرائيلي منذ السبعينات؛ حيث أسسوا لمنهج تنظيمي ثقافي وطني واجتماعي قوي يشكل الحاضنة والممثل لهم، ضمن عمليات بناء المجتمع للأسرى في السجن.

فقد مر الأسرى في العديد من المراحل النضالية من أجل المقاومة والارتقاء بالحالة المعيشية لهم في سجون الاحتلال. فكانت المرحلة من عام 1967 – 1987 من أصعب المحطات في تحدي نظام السجن وبناء الجسم الأسير المنظم والموحد في الإطار النضالي الوطني؛ حيث أنه في الفترة ما بين 1967 – 1970 كان معظم الأسرى في سجون الاحتلال هم "أسرى الدوريات" وعددهم قليل ولا يوجد لهم جسم يمثلهم ويحافظ عليهم، مما جعلهم فريسة سهلة أمام غطرسة السجان الذي مارس بحقهم الإيذاء والاعتداء الجسمي بمختلف أشكاله الوحشية. وهذه المرحلة تمثل "مرحلة الضياع" للكيان الأسير. حيث تحدث نزار التميمي[10]:

"... كل مرحلة مرت عبر محطات تحمل الكثير من الأحداث والظروف الصعبة للغاية ... والمرحلة الأولى هي الأصعب 1967 لغاية 1993 أصعبها كان من 1967 – 1987، إذ كانت أصعب محطة تحدي حقيقي مع السجان

---

[9] وعن هذا التاريخ يقول محمد أبو علي "يطا"، 53] عام في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، يتقلد بعد الإفراج منصب عضو مجلس تشريعي، اعتقل على عمر 25 سنة عام 1980، وقضى داخل السجون الإسرائيلية 28 عام، وتم الإفراج عنه في صفقة التبادل في 25 آب 2008، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مؤبدين مدى الحياة: "إن اعتقال المناضل الفلسطيني من قبل الكيان الإسرائيلي ووضعه في السجن، تبدأ معه مرحلة صراع بين عدوين يتشابكون بالإرادات وليس بقوة السلاح ... في ظل افتقار المواطن الفلسطيني لكل مقومات الدفاع، سوى إرادته وإيمانه وطاقة تحمله. في حين لدى السجان كل الإمكانيات والصلاحيات لقهر المناضل الفلسطيني، ويستخدم السجان أساليب همجية تهدف إلى قتل معنويات الأسير وابتزازه وإفراغه من محتواه الوطني، تارة بالعنف والتنكيل، وتارة بالحرمان من الأكل والنوم، وتارة بالإغراء والترغيب، والمساومة على امتيازات في إعطاء الأسير حرية حركة، وامتيازات عن بقية الأسرى إذا تعاون معهم ..."

[10] نزار التميمي، 38 سنة في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، قضى داخل السجون الإسرائيلية 19 عام، اعتقل على عمر 19 سنة عام 1992، وكان أول المعتقلين من بعد اتفاقية أوسلو، حيث صدر بحقه السجن مؤبد مدى الحياة، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط "وفاء الأحرار" الأولى 2011.

وإدارة السجون والتي كانت من اجل بناء الجسم الأسير بكل أنظمته وقوانينه ولوائحه الإدارية والتنظيمية وشكلوا جسم واحد ومنظم. ففي السنوات الأولى ما بين 1967 – 1970 كان الاعتقال لأسرى الدوريات ، وموروس ضدهم شتى أنواع التعذيب الجسدي. حيث أن قلة العدد، وعدم وجود جسم يشكل حصانة وضمانة للأسير للحفاظ عليه، ترك الأسير فريسة سهلة للسجان. وبداية كانت مرحلة ضياع 67 – 70 ..."

وعليه، فإن الفترة ما بين 1967 – 1985 كانت مرحلة من "الدفاع والصمود واثبات الذات" ككيان وتأسيس حركة أسيرة موحدة، قادرة على إدارة شؤونها الداخلية بالتنسيق مع إدارة السجن.

مرحلة البحث عن الذات والهوية للكل الأسير "1970-1974"

أطلق الأسرى مسمى "مرحلة البحث عن الذات" في الفترة ما بين 1970 – 1974، حيث سعوا فيها جاهدون للبحث عن ذاتهم الأسيرة ككل منظم يمثلهم في مواجهة ومقاومة نظام السجن. ومن جانبها سعت سلطات الاحتلال وإدارة مصلحة السجن في فترة السبعينات إلى استخدام وتشغيل الأسرى في السجون الإسرائيلية في مصانع خاصة بالكيان المحتل، بهدف تفريغ الأسير من المحتوى الوطني. فأدرك الأسرى هذا المخطط ونظموا ذاتهم لتأسيس الحركة الأسيرة ككيان تنظيمي منظم وموحد ويضعوا حد لهذه السياسة الممارسة ضدهم. حيث أن نظام السجن الممثل في إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية لا يختلف عن أي جهاز أمني إسرائيلي آخر؛ إذ يتعاملون مع الأسرى الفلسطينيين كمجرمين يعملون على القضاء على الأمن والوجود للكيان الإسرائيلي، لذا يضعون مخططات لتطويع الذات الأسيرة وتفريغها من محتواها الوطني وتجريدها من هويتها النضالية. وتمارس إجراءاتها ضد الأسرى من خلال التنسيق مع "الشاباك" لقهر الأسرى وفصلهم عن بعضهم منعا لوحدة صفهم في مواجهة سياسة السجن الإسرائيلي العقابية ضدهم.

هذه السياسة والمخططات دفعت الأسرى إلى مقاومة الاحتلال داخل السجن، لأنه في حالة نضالية مستمرة في خلية السجن. حيث تبذل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية كجهاز أمني إسرائيلي قصارى جهدها لتطويع الأسرى في السجن من خلال العقوبات الجماعية، ونقل الأسرى من سجن لأخر، والمحاكمات العسكرية غير العادلة. هذه السياسات والإجراءات ساعدت الأسرى على إدراك أنهم في السجن يحتاجون إلى النضال والمقاومة ضد الاحتلال من خلال الأدوات النفسية والإنسانية للثبات والبقاء وليس من خلال الأسلحة العسكرية.

مكونات نظام الأسرى – البنية التحتية للحياة الاجتماعية

على صعيد الحياة الاجتماعية، فإن الحياة المشتركة في الحيز المكاني للسجن والوقت القسري الذي يقضيه الأسرى معاً في زمن السجن، هو إحدى المكونات التي دفعت نحو خلق "النظام الداخلي" للأسرى في السجون الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد يشير محمود العبيدي[11] إلى مقاومة الأسرى ونضالهم داخل السجن ضد سياسات نظام السجن الإسرائيلي، من خلال التنظيم وخلق مساحة اجتماعية تساعدهم على التكيف مع الواقع المفروض عليهم، بأن يخلقوا حياة اجتماعية فاعلة، وعدم الاستسلام وعدم قبول روتين الانضباط والعزلة المكرر، الذي يجهض حياة الأسرى من قبل إدارة مصلحة السجن، فيقول:

"إن السجن يفرض على الإنسان رغما عن إرادته، عشان هيك بحاول يتشربه ويتوافق معه، من خلال انه يخلق لنفسه جو اجتماعي يلائمه ويعيش فيه. وهذا ما يحدث مع الأسرى كل أدوات وشؤون الحياة مفروضة علينا مش باختيارنا بس مجبورين نتعامل معها في حياتنا اليومية، لأنه يوميا في روتين والروتين قاتل. الروتين اليومي مكرر والبرنامج موحد ومكرر من الإدارة لا يتغير عليه شي، ويتخلله استفزازات من الإدارة، فش استقرارا ... حياة السجن كلها تصعيد بتصعيد، نكد بنكد، لا يحتملها إلا الإنسان اللي عنده صبر وإرادة ونفس طويل، مش الاستسلام لها، لأ مقاومتها وردعها."

الحياة في السجن نتيجة هذا الواقع حياة جماعية مشتركة في السبعينات، الكل يعيش في سجن واحد، وفي كل غرفة ما يقارب 8 – 12 أسير يحيون حياة كاملة معا، ويقضون كل احتياجاتهم اليومية معا على مدار 24 ساعة، فحالة الازدحام هذه خلقت ريبة في قلوب الأسرى من أن يحدث انحرف خلقي أو سلوك شاذ فيما بينهم نتيجة اصطفافهم ومبيتهم عل الأرض معا، مما دعا الأسرى للدخول في إضراب لتحسين الظروف

[11] محمود عبيدي، 54 عاما في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، قضى داخل السجون الإسرائيلية 22 سنة على مدار اعتقالين، الأول لمدة عام على عمر 27 سنة في عام 1983، ولأكثر من مرة تم توقيفه ومطاردته مدة 5 سنوات، وجاء اعتقاله الثاني عام 1989، إلى أن تم الإفراج عنه في صفقة شاليط "وفاء الأحرار" الأولى، حيث كان يقضى حكما بالسجن المؤبد مدى الحياة[، يتحدث عن دور مصلحة السجون في الدفع نحو التنظيم والبناء للحركة الأسيرة من خلال إجراءاتها القمعية ومخططاتها الممنهجة ضد الأسرى، حيث قال: "في السبعينات فرضت إدارة السجون بالتنسيق مع الشاباك بفتح مصانع للأسرى، والمقولة الشهيرة ل"موشيه ديان": "الأيدي التي قتلت إسرائيليين سنجعلها تصنع اللعب للأطفال الإسرائيليين." وكان هذا الموقف مرفوض من الأسرى، وكان بداية تأسيس الحركة التنظيمية للسجون، وقاموا إضرابات أولها في بيت ليد ووضعوا حد لهذه السياسة ... بحاولوا يفرغونا من محتوانا النضالي والتنظيمي ونكون أداة طيعة لهم، وتحييدنا عن الصف الوطني. كمان إدارة السجون بتنسيق مع الشاباك لا تتوانى على أنها تتخذ إجراءات ضد الأسير الفلسطيني ... هذا الشي جعل الأسير يستوقف للحظة ولا بد من المقاومة للاحتلال داخل الأسر، هو ما زال في حالة نضالية، تختلف عن الفعل العسكري، في الأسر نناضل بأسلوب آخر هو صراع الإرادة الإنسانية والقوة النفسية من اجل البقاء."

المعيشية للأسرى والحصول على أسرة للمبيت وفصل الأسرى عن بعضهم البعض في المنام، ومن أجل تحسين شروط التهوية في غرفة السجن.[12]

بدايات "النظام الداخلي" للأسرى فترة السبعينات

تعتبر الوحدة والاجتماع على قلب رجل واحد ضمن جسم موحد يشكل الكيان الأسير، هو ركيزة نضاله وديمومة قدرته على المقاومة وخلق حالة من الصمود والثبات تشكل خط الدفاع الأول ضد هجمة السجان الذي يهدف إلى انتزاع الحياة من الأسرى وطمس هويتهم الوطنية والثقافية، هو ما حرص الأسرى على خلقه وبناءه منذ بداياتهم التاريخية وعلى وجه الخصوص منذ السبعينات، من خلال عمليات بناء المجتمع وإرساء "النظام الداخلي" واللوائح الاعتقالية المتفق عليها من جميع التنظيمات لتكون الجسم التنظيمي الشامل المنظم الذي يمثل المرجعية النضالية الوحدوية للتأكيد على الذات الوطنية للكل الأسير في السجون الإسرائيلية، ويصنعوا من خلالها حياة اجتماعية مشتركة تتخطى عتبات السجن وتفترس عزلته.

دور منظمة التحرير الفلسطينية ومن ضمنها حركات اليسار الفلسطيني

ففي المقابلات أكد الأسرى المبحوثين على أن الحركة الأسيرة مرت عبر محطات من الصعود والهبوط في مسيرتها من النضال والمقاومة ضد نظام السجن الإسرائيلي، والتأرجح بين هدفي النضال في السجن ما بين الانجاز وتحسين الظروف المعيشية في السجن، إلى وضع البرامج التنظيمية الاعتقالية للأسرى، حتى تمكنوا من بناء وخلق جسم منظم يمثلهم ويعيشون في ظله. حيث سعت إلى خلق ثقافة تزخر بالهوية الوطنية الموحدة، وتحظى باعتراف ودعم من القوى الوطنية والثورية العالمية، من خلال تبنيهم لدور منظمة التحرير الفلسطينية كحركة وطنية تمثل الشعب الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير. حيث أن أيديولوجية التحرير التي تبنتها "فتح" في منظمة التحرير الفلسطينية في سنوات السبعينات كانت تعتمد على أن تحرير الأرض يأتي من الخارج، في حين يرى اليسار الفلسطيني الذي يتبنى الفكر

[12] عن هذا يتحدث محمد أبو علي بقوله: "الحياة داخل غرفة السجن هي كالحياة داخل شقة كاملة يعيش في الغرفة 8 – 12 أسير، يقضون كل حاجاتهم اليومية على مدار 24 ساعة فيها ... عاش الأسرى في البداية وهم ينامون على الأرض اصطفاف، ونتيجة الازدحام خلق نوع من الريبة لدى قادة السجون بأن هذا الوضع أدى وسيؤدي إلى احتكاك سيفضي إلى جرائم لا نريدها، كالانحراف الخلقي وخلق سلوك شاذ داخل السجن، لذلك قرر الأسرى الإضراب عن الطعام مطالبين بتركيب أسرة منفردة أسوة بالأسرى الجنائيين وأسرى العالم للفصل بين الأسير والأسير في المنام، وتحقق ذلك ..."

الماركسي الاشتراكي أن الأرض الأساسية للنضال هي الأرض المحتلة، وأن النضال ذات بعد جماهيري وأن التحرير يأتي من الداخل.

ومع تبلور النظام الداخلي في مطلع السبعينات بدأ الأسرى بتأسيس برامج تنظيمية لإدارة حياتهم اليومية وتثقيف أنفسهم وتنظيم العلاقة فيما بينهم من جهة، وما بينهم وما بين نظام السجن من جهة أخرى. حيث نظموا عدة إضرابات بحس جماعي؛ لوقف إجراءات وممارسات نظام السجن التي تسعى إلى تطويع وتسخير الأسرى وصهر هويتهم الوطنية. وهذا يبين أن للأسرى ميول الفعل الجماعي الموحد في مواجهة السجان منذ بدأ مسيرتهم، ولكن تجلت حالة الوحدوية مع البنية التنظيمية الوحدوية ككيان موحد وجامع ومتفق عليه من الكل الأسير. ويشير محمد أبو علي[13] إلى هذه الروح التعاونية الجمعية، بقوله:

"قبل السبعينات كان الأسرى يتصرفون بشكل فردي وفي أحسن الحالات كأبناء مجموعة أو أبناء بلد من أجل حماية أنفسهم، وتعاونهم ضد السجان وضد أنفسهم في بعض الأحيان. إلى أن تبلورت فكرة إنشاء تنظيم داخل السجون يتبع للتنظيمات في الخارج تحت إطار م. ت. ف. وبدءوا يؤسسون برامج تنظيمية تتمثل في إدارة حياتهم اليومية وتثقيف أنفسهم وبرمجة العلاقة ما بينهم والعلاقة مع السجان."

وكانت قد نشبت في المراحل الأولى بعض المشاحنات الأيديولوجية المتعصبة فترة السبعينات ما بين أتباع الفكر الماركسي وما بين التابعين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح." حيث كان نهج التعصب يعود إلى قلة الوعي في صفوف الأسرى. ومنذ تلك الفترة إلى يومنا هذا، نرى استمرار الخلافات الأيديولوجية ما بين الأحزاب والحركات الفلسطينية المختلفة ولكن في سياق الوعي وليس كما البدايات.

مرحلة تأسيس "النظام المضاد" (1974 – 1987)

تكللت المرحلة ما بين 1974 1987 التي وصفها الأسرى ب "مرحلة التأسيس والبناء" بتحقيق الانجازات وبناء المؤسسة الاعتقالية والتنظيمية على أسس وطنية وتنظيمية موحدة تمثل جميع الأسرى في جميع السجون. ويتضح من خلال حديث خالد بطراوي[14]، أن الجسم الوطني كان يجمع الأيديولوجيات الوطنية المختلفة ضمن إطار موحد إذ يقول:

---

[13] محمد أبو علي "يطا"، 53 عام في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، يتقلد بعد الإفراج منصب عضو مجلس تشريعي، اعتقل على عمر 25 سنة عام 1980، وقضى داخل السجون الإسرائيلية 28 عام، وتم الإفراج عنه في صفقة التبادل في 25 آب 2008، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مؤبدين مدى الحياة.

[14] خالد بطراوي، 52 سنة في 2012، من حزب الشعب الفلسطيني، من جيل السبعينيات والثمانينات للسجن، وهو ناشط حقوقي واجتماعي وإنساني.

"اليسار الفلسطيني جسم ضمن منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، ولكن يوجد اختلاف في أيديولوجية التنظيم واضح الذي يعتقد أن تحرير فلسطين يأتي من الخارج، في حين نرى نحن الشيوعيون أن الأرض الأساسية للنضال هي الأرض المحتلة، وان النضال ذات بعد جماهيري، وان الوطن والقضية تجمعنا مهما اختلفت أيديولوجياتنا الثورية."

ورغم أن الإنسان في اللاوعي يعيش في عقلية القبيلة، أي ينتمي الإنسان إلى مجموعته من خلال الوراثة والتعصب الأيديولوجي، إلا أن الانتماء للتنظيم الوطني الثوري لدى الأسرى كان انتماء بفعل دافع داخلي قوي. فالإنسان المنتمي ارتكز على فكرة تحرير الوطن ولم تكن قضايا الحياة الأخرى تهمه، فترك مدرسته وجامعته وعمله، وسار خلف وعيه الوطني.

إضراب سجن عسقلان (1976)

كان إضراب عسقلان بمثابة الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل بالنسبة للأسرى كما وصفه محمد أبو ريان؛ حيث تمكن الأسرى من الظهور موحدين، وقادرين على فرض مواقف الأسرى على نظام السجن بعد إضرابهم عام 1976 والذي استمر 65 يوم على مرحلتين. بحيث استطاعوا انتزاع انجازات من نظام السجن لتحسين واقعهم المعيشي، حيث كان إضرابا يعكس التعاون والتفاهم والإجماع بين الأسرى وموحدي الصف أمام السجان. وعلى اثر هذه الوحدة الوجدانية والأيديولوجية، فقد خاضت التنظيمات معاً إضرابات عديدة ضد ممارسات وإجراءات وسياسات نظام السجن، حققت من خلالها انجازات تراكمية كثيرة، تماما كطفل يحبو إلى أن تمكن من المشي على قدميه، حسبما وصفها نائل البرغوثي.[15]

توحيد الحركة الأسيرة في الثمانينات

كان الأسرى يتابعون التطورات الاجتماعية والسياسية بوعي وطني، إلى حرب عام 1982 حيث أن أسطورة الفدائي التي تم بنائها في حرب عام 1967 تغيرت في حرب عام 1982؛ وذلك بسبب الإرهاصات التنظيمية والانشقاقات التي حدثت آنذاك ما بين كل من تنظيمي حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وما بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث لم يتقبل تنظيم فتح النقد ونشبت بينهما الخلافات وأفرزت

[15] وعن هذه الركيزة الوحدوية تحدث محمد أبو علي: "اضرب الأسرى في سجن عسقلان تمكنوا من الظهور ككيان موحد وقادر على فرض مواقفه بشكل واضح وجلي عام 1976، حيث استمر الإضراب 65 يوم على مرحلتين، وفي ظل تفاهم وتعاون واتفاق الأسرى في وجه السجان ووحدة الصف الأسير تم انجاز الحصول على فرشة إسفنج بدل من النوم على بطانية أو جلدة بلاستيك بسمك 1 سم."

الانشقاقات حتى داخل الجبهة الشعبية التي انشق عنها تنظيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وعلى الرغم من هذه الصدمة في مفهوم الفدائي، وفي التنظيم، إلا أن العلاقات ما بين الأسرى في التنظيمات المختلفة بقيت قوية داخل الأسر؛ لآن التنظيمات آنذاك كانت قوية ولديها أجهزة انضباطية قوية، وتستند إلى الفكر الاشتراكي والمشاركة في كل شيء ما بين الأسرى.[16]

إضرابات الأسرى (1984 – 1987)

خاض الأسرى غمار الإضرابات عن الطعام والمطالبة باعتبارهم أسرى حرية وليسوا مجرمين أو جنائيين يخضعون لسياسات نظام السجن، وإنما هم أسرى حرب يمثلون تنظيمات وطنية تناضل وتقاوم من أجل الحرية ودحر الاحتلال. وعبد القادر أبو الفحم هو أول أسير أثار الإضراب في السبعينات، ومن ثم توالت الإضرابات الموحدة تباعا لتحقيق الانجازات التدريجية. وعن هذه التدابير يتحدث محمد أبو علي:

"الأسرى تمردوا على منطق الإذلال والضرب ... وخاضوا ونظموا الإضراب الموحد عن الطعام والمطالبة باعتبارهم أسرى حرية وحرب ومش مجرمين أو جنائيين بخضعوا لمنطق مديرية السجون وحدها ... وفي كل إضراب يتحقق شيء لغاية فرشة نوم ايطالي الجلدة، والبطانيات، كنا نحط 5 بطانيات فوق بعض عشان نعمل منهم فرشة نقدر ننام عليها."

ففي السبعينات والثمانينات كانت الإضرابات التي يخوضها الأسرى من ضمن الخطوات النضالية التي انتهجوها في مقاومة السجن، حيث كانت حالة الضبط والالتزام عالية في صفوف الأسرى ضمن التنظيم الوطني الموحد. وقد أجمع الأسرى على الإضرابات التي خاضوها، هي إضرابات في نهج تراكمي وأهداف نضالية موحدة، كالاعتراف بأنهم أسرى حرب، ولتحسين الظروف الحياتية اليومية لهم من ظروف إنسانية وصحية.

16 نائل البرغوثي، 54 عاما في 2012، من الأسرى القدامى، كان من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وحول إلى حركة المقاومة الإسلامية حماس، ويفضل أن يقدم نفسه على أنه مستقل تنظيمياً وأنه فقط أسير فلسطيني، اعتقل على عمر 21 سنة عام 1978، قضى داخل السجون الإسرائيلية 33 سنة ونصف، إلى أن تم الإفراج عنه في صفقة شاليط "وفاء الأحرار" الأولى عام 2011، حيث كان الحكم الصادر بحقه السجن مدى الحياة، يتحدث عن الوحدة رغم الاختلاف الأيديولوجي نظرا لقوة التنظيم وقوة الانضباط في صفوف الكادر الأسير في البدايات، بقوله: "في البداية كان في مشاحنات في السبعينات كان الفكر الماركسي هو الدارج نتيجة قوة الاتحاد السوفيتي والثورات ذات الطابع اليساري هظاك الوقت ... وكانت الصراعات الحزبية موجودة اعنف من اليوم، وبتاخذ طابع التعصب بسبب قلة الوعي، ولليوم بنلاقي بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية حساسية عالية،لأن الشعبية ما استوعبت يتشكل شي منها ... وعلى الأكيد هاذي الصراعات كلها ناتجة عن عدم تقبل الآخر ... أنا أول ما انسجنت كان انتمائي لفتح، انتماء بدافع قوي داخلي، لأن الإنسان المنتمي، ترك مدرسته، وجامعته، وشغله، وارتكز ع فكرة تحرير الوطن، وأمور الحياة الثانية مش مهمة عنده. وفي السجن كنا نتابع التطورات الاجتماعية والسياسية عن كثب لغاية 1982 لما صارت حرب لبنان، وأسطورة الفدائي اللي انبنت في حرب 67، انصدمنا فيها بحرب 1982 ... وبرغم كل هالخلافات هاذي بس ظلت العلاقات قوية بين الأسرى من التنظيمات المختلفة، لأن التنظيم كان قوي وعنده أجهزة وانضباط قوي ... كنا نتشارك في كل شيء."

وكانت تتم جميعها في ظل التنظيم الوحدوي للأسرى الذي تنسقه "اللجنة الوطنية النضالية العليا" لكل التنظيمات جامعة الكل الأسير، بحيث كانت الانجازات تدريجية وتراكمية تاريخية للإضرابات المتعاقبة. وأبرز الانجازات في إضراب عام 1984 الذي استمر 14 يوما، وهو من انجح الإضرابات في تاريخ الحركة الأسيرة، لأنه جاء بعد فصل سجون الضفة الغربية عن سجون الداخل المحتل لأراضي عام 1948 وتخصيص سجون غزة فقط ل"أسرى الدوريات" من الخارج وأبناء سكان القدس وسكان أراضي 48.

وعلى الرغم من تقطيع الأوصال هذا، إلا أن الأسرى استطاعوا التنسيق فيما بينهم في السجون المختلفة وكانت نقطة الالتقاء مستشفى الرملة والمعبار. وأعلنوا إضرابهم عن الطعام وحققوا جملة من الانجازات على الصعيد المعيشي والحقوقي للحياة اليومية في واقع السجن، ونتيجة هذا الإضراب الموحد وقف الأهل والعالم وقفة تضامنية داعمة مع أبنائهم الأسرى مما ساهم في إنجاحه أيضا. حيث كان إضرابا موحدا للكل الأسير في جميع السجون ومنظم، بحيث كان 7 أسرى فقط يتحدثون باسم 4000 أسير بالإجماع الذي يمثل القوة التنظيمية في السجون المختلفة. وأجمع الأسرى المبحوثين على الإشادة بدور الإضرابات في ترسيخ الأيديولوجيا الوطنية الوحدوية والتمثيل التنظيمي الموحد.[17]

في حين أن إضراب عام 1987 لم يحقق شيئا نتيجة السياسة التي اتبعتها إدارة مصلحة السجون في التعامل مع الأسرى ومحاولة سحب الانجازات منهم واستمر هذا الإضراب 20 يوما، وبهذا لم يحققوا انجازات معيشية أخرى، ولكنهم استطاعوا الإبقاء والحفاظ على المنجزات التي حققوها في الإضرابات السابقة. واعتبر الكيان الإسرائيلي آنذاك أن مديرية مصلحة السجون فشلت في إخضاع الكل الأسير وقاموا بإقالة مدير مصلحة السجون في ذلك الوقت. وعلى هذا أجمع الأسرى، حيث قال محمد أبو علي:

"وإضراب 1987 استمر 20 يوم ولم يحقق انجازات وتم وقفه نتيجة سياسة شنت على الأسرى قادها "ديفيد ميمون" مدير مصلحة السجون والتي هدفت إلى إعادة الحياة المعيشية وسحب انجازاتهم لقبل عام 1977 وقد تمكن الأسرى من الحفاظ على الانجازات الموجودة. وعلى اثر هذا الإضراب تم إقالة "ديفيد" من مصلحة السجون."

[17] يقول عامر القواسمي: "لقد تميزت فترة السبعينات والثمانينات بخطوات نضالية موحدة مثل الإضرابات ... حققت انجازات تراكمية، فكل إضراب حقق شيء، والكل الأسير منتمي للكل التنظيمي. وكان إضراب 1984 انجح إضراب في تاريخ الحركة الأسيرة؛ لأنه جاء بعد فصل سجون الضفة عن الداخل ... ونسق الأسرى فيما بينهم لهذا الإضراب ... وأعلنوا إضراب عن الطعام استمر 14 يوم. وتم الاتفاق مع وزير الشرطة "حاييم برليف" على القضايا المطلبية للأسرى ... حيث كان لجنة من 7 أشخاص يتحدثوا باسم 4000 أسير."

ظهور الحركات الإسلامية ونشوب التنافس بين "فتح" و "حماس"

في الثمانينات انشطر من التنظيمات جماعة أطلق عليهم "الانفلاشيين" من بين الأسرى، فقد كان تنظيم فتح هو الغالبية من مجتمع السجن، وأتباع التيار الديني الذين كانوا موجودين لم يكن معترف بهم كتنظيم، وبهذا فإن الخروج من إطار أيديولوجي وطني إلى إطار أيديولوجي ديني، خلف معاناة داخل السجن وأثر على البنية التنظيمية فيها؛ حيث كانت التنظيمات قد بدأت تستقر في الثمانينات داخل السجن، لكن التيار الديني لم يكن له إطار في الخارج، وبالتالي لم تستوعب التنظيمات الوطنية الثورية الأخرى ولادة تيار يرتكز على الفكر الديني. وحول هذا التحول يقول نائل البرغوثي:

"في الثمانينات حول قسم من الأسرى إلى تيار ديني من أبناء فتح واليسار. لم يكن لهم جسم تنظيمي داخل السجن، فاضطروا ليبنوا في الداخل جسم لهم، وهم منفلشين فتحاويين واصلوا نضالهم في الحركات الإسلامية ... شخصيات تؤمن بالفكر الديني، ومنهم من أتباع الفكر القومي العربي ... والمتدينين كانوا موجودين بس مش معترف فيهم كتنظيم ... فما استوعبت التنظيمات ولادة تيار يرتكز على فكر ديني."

وكان أولى التيارات الدينية التي خرجت من عباءة الإخوان المسلمين في مصر هو الجهاد الإسلامي، والذي تأثر أتباعه بالثورة الإيرانية لعام 1979 لدرجة التمجيد بها، ومع ظهور حزب الله وعملياته الفدائية ودخول أسرى الدوريات إلى السجون الإسرائيلية عام 1985 فتنوا بهم؛ لعدم وجود أيديولوجية فكرية واضحة للجهاد الإسلامي، حسبما تحدث عباس شبانة:

"الجهاد الإسلامي ... ما كان يحمل فكر واضح زي حماس والإخوان المسلمين أنفسهم، ولما صارت الثورة الإيرانية سنة 1979 تأثروا فيها... ومع دخول حزب الله في أسرى الدوريات، برضو تأثروا ... لدرجة الافتتان بحزب الله وعملياته العسكرية منذ 1985."

وبهذا جاء التيار الديني (حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني ولاحقا حركة المقاومة الإسلامية حماس) الذي يخضع لأجندات خارجية تحكمه وليس وطنية محلية كما التيارات الوطنية الأخرى لليسار و"فتح". وتحدث عنها نائل البرغوثي، حيث قال:

"بالنسبة للجهاد ولحركة حماس فهي تقبع تحت إبط الأجندات العالمية الخارجية من الناحية الأيديولوجية والفكر السياسي."

ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 امتلأت السجون بالأسرى نتيجة الاعتقالات المكثفة في صفوف الشباب الفلسطيني المقاوم، ونتيجة لذلك فقدت إدارة مصلحة السجون قدرتها على السيطرة على السجون، ونشبت فيما بينهم الاشتباكات من جهة، ومن جهة أخرى انشغل الأسرى بمتابعة الوضع خارج

السجن ونسوا داخله، في الوقت ذاته حافظوا على القيم والتفاهمات والانجازات التي تم تحقيقها تاريخيا، واستمرت سيطرة الأسرى على إدارة شؤون حياتهم حتى وان وجدت بعض الخروقات الفردية البسيطة، وعن هذا المحك التنظيمي قال محمد أبو علي:

"أن الاعتقالات المكثفة في الانتفاضة الأولى نتيجتها تم افتتاح سجون جديدة وهي الفارعة ومجدو والنقب وغزة، وامتلأت السجون بأعداد كبيرة من الأسرى ... ولكننا إلى حد كبير حافظنا على قيم وتفاهمات وانجازات الأسرى التاريخية ... وكانت الأمور تحت السيطرة التنظيمية ..."

وفي نفس العام انطلقت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين، وشكل ذلك إحدى المفارق المركزية في مسيرة الحركة الأسيرة، مع العلم انه وكما تم الإشارة إليه سابقاً، في مطلع الثمانينات تشكل التيار الديني من "الانفلاشيين" داخل السجن. وعلى اثر هذا الظهور بدأ الصراع بين التيار الديني والتيار الوطني داخل السجون، بعدما كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" هي ضابط الإيقاع الذي يحكم الفصائل الفلسطينية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت أعداد من الأسرى المنتمين لتنظيم "حماس" تتدفق إلى السجون، فأخذ شكل الخلاف داخل الأسر ينحو منحى الاعتداء والإيذاء الجسمي. وسبب الخلاف هو أن حركة "حماس" كانت منبوذة من قبل حركة "فتح" باعتباره تنظيم جديد لا يعترف بمنظمة التحرير الوطنية الفلسطينية ولا يخضع لها ولا يقع ضمن إطارها. ونتيجة ذلك شعرت حركة "فتح" بالتهديد وكأنها تعاني آلام المخاض، فلم تستوعب وجود تنظيم حديث الولادة يشكل تهديد لهم يأخذ دفة الإيقاع منهم لإدارة الأمور وتنظيمها في الواقع النضالي حسب أيديولوجيته الدينية. حيث وصف حالة عدم التقبل هذه أحد أبناء تنظيم حركة "حماس"، عباس شبانة[18]، بالقول:

"الانتفاضة كان إلها اثر كبير على تشكل كياننا كحركة إسلامية .. وهنا بدأ الصراع مع فتح ... وبدأ الخلاف يحتدم في داخل الأسر، وكان ينحو منحى الضرب والإيذاء، لأن حماس غير مقبولة من قبل فتح وخصوصا أننا حزب جديد لا يعترف ب م. ت. ف. وفتح مش مستوعبين كيف فصيل جديد حديث الولادة بدو يسحب البساط من تحتهم..."

في حين لا يتفق أبناء تنظيم "فتح" مع هذا التفسير لنشوب الخلافات في داخل السجن؛ وأوضحوا أنه في الانتفاضة الأولى قادت "فتح" السجون باعتبارها الأغلبية والتي تصل إلى 70% من سكان السجن. على الرغم من دخول حركة "حماس" إلى السجن، وتم إعطائهم حقوقهم كعمال للمرافق الوطنية داخل السجن. إلا

[18] عباس شبانة، 41 عام في 2012، قضى 20 عاماً في السجون الإسرائيلية، اعتقل على عمر 21 سنة عام 1992، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط "وفاء الأحرار" الأولى 2011، حيث كان الحكم الصادر بحقه 22.5 سنة.

أن تنظيم "حماس" جاء بثقافة لا يوجد فيها حس وحدوي، إذ أن لديهم اعتقاد أن النضال الفلسطيني لم يبدأ إلا منذ انطلاقتهم؛ حيث أن ثقافتهم التعبوية ترتكز على شطب الثورات الفلسطينية ما قبل عام 1987.

وقامت حماس باستلام إدارة سجن عسقلان ليوم واحد فقط بتاريخ 1989/9/9 لكونهم كانوا الأغلبية في السجن في ذلك اليوم، لكنهم بعد اتفاقيات أوسلو شكلوا الأغلبية من الأسرى في سجن مجدو. في حين أن تنظيم "فتح" لم ينكر نضالات القوميين العرب وثورات الثلاثينات والأربعينات، لأن بناءهم النضالي كان تراكمي على أساس هذه الثورات ليكملوا مسيرتهم النضالية على خطاهم، ويعترفون بالآخر في الحقل الوطني والسياسي ويعتقدون أن التعددية هي حالة صحية في الساحة الفلسطينية، ويؤمنون بالأيديولوجية الوحدوية ومنتمين لها. وعن هذا المستجد يتحدث محمد أبو علي أحد كوادر أسرى حركة فتح القدامى:

"إن الحركة الإسلامية هي حماس والجهاد، وكانوا ماخذين حقوقهم كاملة كعمال للمرافق الوطنية ... مع دخول حماس على السجون كان عندهم اعتقاد ومازال أن النضال الفلسطيني لم يبدأ إلا من انطلاقتهم 1987/12/14 وثقافتهم التعبوية والتنظيمية هي شطب الثورات قبل 1987 ... بس في سجن مجدو شكلوا أغلبية بعد أوسلو. وفي يوم 1989/9/9 استلموا السجن ليوم واحد في عسقلان لأنهم كانوا أكثر من فتح بخمس عناصر."

في حين يشير محمود عبيدي[19] وهو أحد قادة كوادر حركة "فتح" من الأسرى القدامى إلى أيديولوجية الخلاف بين "فتح" و"حماس"، حيث أن الخلافات ما بين حركتي "فتح" و"حماس" هي خلافات تاريخية منذ بداية الثمانينات مع التيار الديني والتي اتخذت منحى النزاع والكراهية لتنظيم فتح من قبل تنظيم حماس، الذي يعتقد أن فتح تشكل عائقاً في طريقه الوجودي.

سنوات الثمانينات: مرحلة البطولات الجماعية

كان لنظام السجن الإسرائيلي من خلال ممارساته وإجراءاته دور في العمل على تفريغ الأسرى من المحتوى النضالي والتنظيمي، وتطويع الإرادة الأسيرة لتحييدها عن الأيديولوجية الوطنية وقهر الأسير الفلسطيني. والقيم الاعتقالية هي نتيجة عمليات الانجازات التاريخية التراكمية للحركة الأسيرة، بصفتها الكل الاعتقالي، وتمثل كل التنظيمات، فالدور كان دور تنظمي وليس فردي. والقوة التنظيمية تمثلت في قراراتها

[19] "الإنسان الذي ينكر نضالات غيره صعب يرسخ نضالاته على ارض الواقع ... إنكار الآخر يعني عدم احترامه، لازم أدرك أنا وغيري انه في غيري على الساحة وأنا مش لحالي موجود بالساحة ... والخلافات بين فتح والحركة الإسلامية قديمة جدا، ومنذ أيام جامعة النجاح و"بير زيتفي" بداية الثمانينات في الكره والنزاع على أشده، في كراهية لفتح من قبل حماس. والحركة الإسلامية بعد فتح هي الأكبر عشان هيك أيديولوجيتهم التنافسية هي لازم أشيل هذا الحجر من طريقي بتتسهل الأمور."

واحترام القوانين واللوائح الاعتقالية بما فيها الحياة الاجتماعية وزرع القاعدة التنظيمية. حيث كانت الخلافات التنظيمية يتم حلها بصورة قيادية "اللجنة الوطنية النضالية العليا" وليس تنظيمية.[20]

وعليه، كانت الفترة ما بين 1985 – 1994 هي "مرحلة الدفاع عن الانجازات" والحفاظ على ما هو موجود؛ إذ أن الانتفاضة الأولى جاءت بأعداد هائلة من الأسرى داخل السجون وجرت السجون لمواجهة قمع الأسرى. ويضيف الأسير المحرر محمد أبو علي "يطا"، قوله:

"... مرحلة إثبات الذات ككيان في الفترة ما بين 1976 – 1985 وتأسيس حركة أسيرة موحدة قادرة على إدارة شؤونها بالتنسيق مع الإدارة الداخلية، تلاها مرحلة الدفاع عن المنجزات في الفترة ما بين 1985 – 1994 والحفاظ على ما هو موجود؛ لأن الانتفاضة الأولى جاءت بأشكال هائلة إما فعل جماعي أو سيطرة للجدد وجرت السجون لمواجهة غير مبررة، وتم قمع الأسرى بعنف."

وقد بقي الالتزام ب"النظام الداخلي" مستمر في الفترة ما بين 1967–1987 رغم أن عدد لا يستهان به من قادة السجون وكوادر الأسرى من أصحاب الخبرة قد تم الإفراج عنهم في صفقة التبادل عام 1983 وعام 1985. وللإشادة بدور الكوادر والقيادة القوية في الانضباط وتطبيق القوة التنظيمية أوضح محمد أبو علي استمراريتها حتى بعد تحرر عدد لا يستهان به منهم، حيث قال:

"النظام الداخلي أو التعود على نمط معين من1967 – 1987 متفق عليه ... وبرغم انه روح بالتبادل سنة 1983 و1985 ما يقارب 1150 أسير من قادة السجون والكوادر أصحاب التجربة، تبقى عدد ليس بقليل لديهم القدرة على القيادة استطاع أن يقود القوة التنظيمية ويحافظ عليها في السجن."

كذلك، أجمع الأسرى المبحوثين على أن الفترة النضالية للحركة الأسيرة منذ السبعينات ولغاية عام 1993 قبل اتفاق أوسلو، كانت فترة تتسم بالبطولات الجماعية، ولم توجد بينهم ثقافة البطولة الفردية، لأن الفردانية لا تبني وطن. حيث كان البناء بناء جماعي والكل الأسير كل يكمل الآخر؛ وعليه كانت الحياة الاجتماعية يسودها الاحترام والندية في مواجهة السجان، والحصول على الانجازات لتحسين الواقع المعيشي ومقاومة واقع السجن من خلال "التدابير المضادة" تجاه سياسة وإجراءات وممارسات نظام السجن. فالكل الأسير كان يعاني من القمع داخل السجن، والإنسان المقموع والمقهور يتحد مع المقموع الآخر، والأسرى

20 وفي هذا الصدد من تشكيل القوة التنظيمية كرد عل الإجراءات الإسرائيلية لمصلحة السجون، يقول عامر القواسمي: "اللي أسس القيم الاعتقالية الوحدوية هو انجاز ... الكل الاعتقالي، كل التنظيمات ... فالقوة التنظيمية وقراراتها ... هي نتاج واقع فرضته القيادة على القاعدة والقاعدة مقتنعة فيه، كنا نختلف لعند أوسلو، فيكون إطار حلها قيادي، مش تنظيمي، لأن مصلحة السجون سعت لمحاربة وقتل الأسير الفلسطيني وإلغاء حياته الاجتماعية ... وكان الأسرى بعيشوا في حالة تصعيدية سياسية لعند بداية أوسلو 1993."

يتقاسمون كل شي فيما بينهم، لأن الجوع مشترك والاحتياج مشترك في ظل محدودية توفره ساعد في خلق نمط اشتراكي للعلاقات، حيث أن الكل الأسير كان منتمي للكل التنظيمي الموحد للأسرى.[21]

إضراب عام 1992

كانت الفترة الواقعة ما بين الأعوام 1987 و1993 هي فترة الحفاظ على الانجازات، والتخطيط الاستراتيجي لإضراب تنظيمي وحدوي بتاريخ 1992/9/27، وكان هذا الإضراب إضرابا يشكل نقلة نوعية في تاريخ الحركة الأسيرة؛ لالتحام الكلي التنظيمي الوطني الموحد للتيار الوطني الوحدوي وللتيار الديني. ونجد انه من الإضرابات ما أنجز به الأسرى مطالبهم فيها، واستمر ولم يوقفه الأسرى من خلال ثباتهم في وجه وحشية تعامل نظام السجن وإجراءاته معهم، حيث تحسن الوضع المعيشي للأسر لغاية إضراب "أم المعارك" عام 1992 الذي حقق من خلالها الأسرى العديد من الانجازات على الصعيد المعيشي حيث قاموا بكب جميع أطعمة الإدارة والاستقلال عنهم في الطعام في خطوة تنظيمية جماعية موحدة. فجيل أبناء الثورة قبل وبعد أوسلو جيل ناضج وطنيا يحترم اختلاف الرأي وغايته تحرير الأرض والعيش بكرامة، لذلك تنافسه كان تنافسا شريفا في الميدان، وحتى أبناء تنظيم "حماس" كانوا يلتزمون بذلك، ويخوضون الإضرابات معا ضد نظام السجن. فأي شي مهما صغر كان يعد انجازا باهرا للحركة الأسيرة لعدم وجوده رغم انه حق إنساني. وبعد هذا الإضراب عاش الأسرى حكم ذاتي لإدارة حياتهم ومؤسستهم الاعتقالية، حيث قاموا بفرض إرادتهم واحترامهم على نظام السجن، ودخلوا في اتفاق ما بينهم، أن يأخذوا حقوقهم وحريتهم في إدارة حياتهم داخل السجن مقابل أن لا يقوموا بالمساس بأمن السجن، والعكس صحيح. حيث أجمع الأسرى المبحوثين ذلك، إذ قال نائل البرغوثي:

"... كانت الأعوام 1987-1993، فترة الحفاظ على الانجاز. أما في إضراب 1992/9/27 قمنا بكب جميع أكل الإدارة باستثناء الفواكه واللحمة مع الخضرة والخبز... وتم التخطيط الاستراتيجي بين الأسرى له بحيث شكل نقلة نوعية للأسرى وسمي ب"إضراب أم المعارك" ... والى اليوم الأسرى عايشين على انجازات 1992. فقبل وبعد أوسلو

[21] ويلخص **نائل البرغوثي** هذا الإجماع من خلال الإجماع الإنساني الوجداني للهّم المشترك، ووحدوية الفعل التنظيمي، بحديثه حول هذه القوة الجماعية، بالقول:"إن الحركة الأسيرة في مسيرتها النضالية في الفترة ما بين 1970 ولغاية 2000 كانت بطولاتهم وانجازاتهم هي بطولات جماعية، وما فش بطولة فردية ... هاذي المراحل كانت مراحل بناء جماعي ... وكان الكل الأسير منتمي للكل التنظيمي الموحد ... والانجازات كنا نحصل عليها من خلال الهزات الارتدادية. فنمط الحياة للأسرى كلهم ناس مقموعين نفس القمع، ونتيجة لهاظ القمع تنشا علاقات اجتماعية مشتركة ومميزة ...لأن الجوع المشترك، واللقمة المحدودة، بخلقوا علاقات دائمة." ويضيف **محمد أبو ريان** حول الانجاز الجماعي: "لقد حققت الحركة الأسرية في السبعينات والثمانينات اعتراف سياسي من إسرائيل، بأنها كيان قائم وتعتبر ندّ لهم، فكانوا يتفاوضوا مع الوزراء الإسرائيليين، والأسير مسلم الدودة من أول الشخصيات اللي فاوضت وزير الشرطة الإسرائيلي باسم الأسرى."

كان هناك نضوج في أبناء الثورة ... والتنافس شريف في الميدان، والواقع للأسرى مجتمع صغير لنا مؤسساتنا، وبعد إضراب 1992 وقبلها بقليل، عشنا حكم ذاتي، نتنقل بحرية من خلال فرض الأسرى احترامهم على الإدارة (ما بطب بأمنك الشخصي كسجن مقابل تعطيني حرياتي داخل السجن)."

وعليه، فإن حركة "فتح" وفصائل منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية ممثلة بالجبهتين الشعبية والديمقراطية كانت التيار الأقوى في إدارة الحياة التنظيمية داخل الأسر خلال فترة السبعينات والثمانينات إلى ما قبل عام 2000. فقد كان الكل الأسير على اختلاف التنظيمات يحتكم في أدارة الحياة الاعتقالية إلى اللوائح والأنظمة الاعتقالية التي يوجد فيها احترام للقيادات وعلو المكانة في صفوف الحركة الأسيرة والثورة على اختلاف الأزمنة لأنه ملتزم بانتمائه الوطني ومنضبط ب "اللجنة الوطنية النضالية العليا." ويشير محمد أبو ريان[22] إلى قوة ووحدة التنظيم القيادي للسجون في تلك الفترة، بقوله:

"من البداية لقبل أل 2000 التيار الأقوى كان فتح بعدين بتحكي عن اليسار الفلسطيني الديمقراطية والشعبية."

نظام الأسرى الداخلي حتى أواخر الثمانينات

التنظيم الوطني الوحدوي

يشير محمد أبو علي إلى أن الحالة النضالية داخل السجن كان ينتظم فيها الكل الأسير تحت إطار النظام الداخلي الذي يعد الدستور الذي ينظم حياة الأسرى والتنظيم، في حديثه بالقول:

"في الثمانينات هنالك الكل ينتظم بالنظام الداخلي دستور ينظم حياة التنظيم ويحكم علاقة الأسرى داخل التنظيم وعلاقاتهم بالتنظيمات الأخرى وعلاقتهم بالسجانين حيث تحفظ لكل أسير حقه ماديا ومعنويا وتمنع منه التجاوز على الآخرين.حتى السجانين كان يحذر على الأسير أن يبادر بمقاتلتهم أو الاشتباك معهم كلاميا أو جسديا لان رد فعل السجان لا ينحصر على الفرد نفسه وإنما يصل لقمع السجن نفسه والمعاقبة الجماعية."

اللجنة الوطنية النضالية العليا للأسرى واللوائح الاعتقالية للنظام الداخلي

يشتمل النظام الداخلي الوحدوي على "اللوائح الاعتقالية"، وهي لائحة عامة وضعتها "اللجنة الوطنية النضالية العليا" التي تتشكل من جميع الفصائل الوطنية والتنظيمية وتشمل جميع السجون وبموجبها يتم تحديد نمط وإدارة الحياة اليومية والتنظيمية للأسرى، وهي أدبيات وطنية اعتقالية الخروج عنها يعاقب عليه، بحيث

[22] **محمد أبو ريان**، 41 سنة في 2012، اعتقل على عمر 15 سنة في عام 1984، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، قضى 6 سنوات داخل السجون الإسرائيلية.

تتضمن الجانب الإداري والوطني، ولكل سجن "ممثل المعتقل" الذي يتم انتدابه من الفصيل الأكثر داخل السجن ليمثل جميع الأسرى في السجن الواحد، ويتمتع بمهام وصلاحيات تقرها "اللجنة الوطنية النضالية العليا" لتمثيل جميع الأسرى أمام نظام السجن "إدارة مصلحة السجون"، وإذا اخترقها ولم يلتزم بها يتم عقابه من "اللجنة الوطنية النضالية العليا."

إذ يتفق الأسرى المبحوثين على أن النظام الداخلي هو الذي شكل السجن ومسئول عنه، ووثيقة النظام الداخلي للأسرى متفق عليها من جميع التنظيمات، فهي الجهة المسئولة عن مشاكل وأنشطة جميع التنظيمات ككل، وهي عبارة عن "ائتلاف تنظيمي وحدوي." ويلخص العبيدي هذه الوحدة في إطار التنظيم المظلة المشترك الذي تمثله "اللجنة الوطنية النضالية العليا"، بقوله:

"السجن يقوم على قوانين التنظيم، فهو الذي يشكل السجن ومسئول عنه وهذه وثيقة للأسرى متفق عليها ومتفاهم عليها من القدم. والتنظيمات بطلعلها غرف لتعبئة عناصرها فيها، لكل تنظيم في مندوب في اللجنة النضالية الوطنية العليا المسئولة عن مشاكل ونشاطات السجن. وتنص على وجوب احترام وجهات النظر للتنظيمات داخل غرفهم مع عدم جرح أو الإساءة للآخر. واللجنة الوطنية النضالية العليا مسئولة عن مشاكل ونشاطات الفصائل ككل وهي عبارة عن ائتلاف تنظيمي وحدوي."

وقد كانت الحركة الأسيرة ملتزمة بالحركة الوطنية الفلسطينية في خارج السجن وتشكل حركة وطنية تبرز الهوية الفلسطينية كقضية وطنية قومية، فمن خلال وحدانية التمثيل لمنظمة التحرير الوطنية الفلسطينية صنعت قرار وطني مستقل يتأثر ويؤثر في الواقع السياسي الإقليمي والدولي، ويحافظ على خصوصية الاستقلال السياسي الفلسطيني. والذي ساهم في انجاز ذلك، أن الكادر الأسير كان ذو جودة ولم يترك فراغاً، وبذل مجهوداً كبيراً في تنظيم الأعداد غير المنظمة التي تحتاج إلى جهد تربوي تعليمي وتوعية وطنية كبيرة، مع الإشارة إلى أن تنظيم "فتح" في بدايات الحركة الأسيرة كان التنظيم الأكثر عدداً في السجون الإسرائيلية. [23]

وبهذا نجد أن "النظام الداخلي" الذي يمثل "الائتلاف التنظيمي الوحدوي" يقع على في قمة هرمه "اللجنة الوطنية النضالية العليا"، التي تتعامل مع "ممثل المعتقل"، والتي بدورها تفرز "اللجنة المركزية" لدى

---

[23] يشير إلى ذلك **محمد أبو ريان**، بالقول: "فتح تشكل حركة وطنية وأبرزت الهوية الوطنية الفلسطينية حيث انتزعت وحدانية التمثيل لمنظمة التحري م.ت.ف. إحنا كأسرى قضيتنا وطنية قومية، وبندعم القرار الوطني المستقل الذي يتأثر ويؤثر بالواقع السياسي الإقليمي والدولي ويحافظ على خصوصية الاستقلال السياسي الفلسطيني. فنحن لا نفقد اللون الفلسطيني. وحركة فتح ترفض أي تدخل في السياسة الفلسطينية، وتحث على القرار الوطني والالتزام بالثوابت الفلسطينية. ومن بين كوادر ذات جودة اللي ما تركت فراغ، وصار في جهد أكثر للبناء التنظيمي، لأن الأعداد غير منظمة وبتبذل مجهود في تربيتهم وتوعيتهم وطنيا."

تنظيم "فتح"، و"سكرتير الحزب" لدى تنظيم اليسار الفلسطيني، والتي بدورها تقوم بتعيين وفرز اللجان المختلفة من أجل تنظيم وتنفيذ أجندة "النظام الداخلي"، من خلال تقسيم الوقت وتوزيعه في زمن السجن في إطار النمط المشترك للعلاقات، وهو ما أطلقت عليه مايا روزنفيلد في كتابها Confronting the Occupation مفهوم "النظام الشمولي البديل"Comprehensive Alternative Order [24]، والذي يختلف كل تنظيم في إداراته وفقا لأجندته التنظيمية المختلفة.

اللجان الفرعية للجنة الوطنية النضالية العليا للأسرى

على صعيد الجانب الثقافي توجد "لجنة ثقافية عامة" لتنهض بمستوى الأسير الفكري والثقافي والتعليمي بغض النظر عن انتماؤه التنظيمي، وتعمل على معالجة المفاهيم الوطنية والثقافية الأساسية المتفق حولها لتبني وتصقل الوعي والانتماء الوطني في الأسير. وتوجد "لجنة أمنية"، وهي لجنة سرية تعمل على متابعة جميع القضايا التي تتعلق بالبعد الأمني والأخلاقي للأسرى، وغيرها من اللجان الإدارية والاجتماعية، بحيث يتم عمل اللجان ضمن خلية واحدة كل حسب مهامه وفقا للوائح التنظيمية ل"النظام الداخلي" للأسرى ككل ولكل تنظيم على حدا، حيث أن "النظام الشمولي البديل" لكل تنظيم هو من وحي أدبيات كل فصيل وتنظيم وحركة. وفي هذا يتحدث نزار التميمي:

"بالنسبة للجانب الثقافي في لجنة ثقافية عامة ثقافية اعتقالية، تنهض بمستوى الأسير بغض النظر عن انتماؤه وتعالج المفاهيم الأساسية المتفق حولها، وبتبني وتصقل الأسير من خلال برامج ترفيهية وطنية وثقافية. أما اللجنة الأمنية هي سرية، وتتابع جميع القضايا التي تتعلق بالبعد الأمني والأخلاقي للأسرى. ويتم عمل اللجان في خلية واحدة كل حسب مهامه، وحسب اللائحة الداخلية التنظيمية لكل فصيل التي هي من وحي أدبيات كل فصيل وتنظيم وحركة."

التنظيم الفئوي

وعليه، فقد قام كل فصيل تنظيمي داخل السجن بوضع "اللائحة الاعتقالية" ل"نظامه الشمولي البديل" من "النظام الداخلي"، حيث يختلف تنظيم "فتح" في طريقة إدارة الحياة الداخلية له عن التنظيمات الأخرى وفقاً

[24] الإجراءات والمعايير والأعراف الاعتقالية والممارسات التي يشكلها الأسرى من اجل إدارة وتنظيم حياتهم داخل السجن، وتشمل: الممارسات والأنشطة التعليمية والثقافية.

للبرامج السياسية والوطنية والاجتماعية التي يستندوا إليها. إذ أن "فتح" تضع برامج تصب في المفاهيم الوطنية لتنتج كوادر مؤهلة ثقافياً وواعية وطنياً. وعن فتح يتحدث ابن الحركة نزار التميمي:

"فتح تختلف في إدارة الحياة الداخلية لها عن حماس والجهاد. بحيث تركز فتح على وضع برامج تصب في نفس البوتقة، والخضوع لبرامج وطنية ثقافية وإدارية يتخرج منها بعد سنة كادر، وكل سنة ترى هذا الكادر في نقلة نوعية، بحيث يصنع الكادر صناعة، ما حدا بخلق كادر يكون عنده مؤهلات، فتح بتعرفوا على خامة الأسير وتفزره وبتم وضع البرامج التأهيلية له، برنامج على 3 مراحل، المرحلة الأولى يتلقى فيها الأسير مادة الحركيات وفكر الفصيل وأدبياته لمدة 6 شهور، حيث يتم استشفاف مين اللي ممكن بناؤه وتطويره من الكادر، والمرحلة الثانية برنامج ثقافي وطني إداري مكثف للكادر اللي تم استشفافه من المرحلة الأولى، والمرحلة الثالثة والنهائية هي مرحلة إعداد كادر النخبة القيادي بحيث ممكن من 60 أخ أسير دخلوا المرحلة الأولى يصفي بس 4 إخوان من الكادر في المرحلة الثالثة."

أما بالنسبة لتنظيم "حركة حماس" داخل السجن فلها نظامها الداخلي المرتكز على منهج الشورى الانتخابي الديمقراطي حسب اللوائح الاعتقالية التي تضبط الواقع الاعتقالي، حيث يتم فرض العقوبات التي تبدأ من الاعتذار وقد تصل إلى الفصل من التنظيم. وهذه اللائحة مكشوفة للجميع ويتم التصويت عليها نهاية كل دورة انتخابية كل 4 – 6 أشهر، ليتم تعديلها أو الإضافة على بنودها تبعا للاحتياج الحياتي، فهي بمثابة دستور شامل لجميع القضايا المتعلقة بإدارة الحياة.

النظام الديمقراطي والتمثيلي

تجري العملية الانتخابية على مراحل تقع في إطار 3 انتخابات سرية وتخضع لقوانين وأنظمة خاصة بالحركة. حيث أن "حركة حماس" لها إطارها المظلة الخاص بها بدلاً من "اللجنة الوطنية النضالية العليا" لدى حركة "فتح" واليسار الفلسطيني، هي ترتكز إلى كيانها المستقل الخاص المسمى ب "الهيئة العمومية" أي القاعدة لكل أسرى حماس داخل السجون الإسرائيلية، ولكل سجن لائحة متقارب، ولكنها تختلف وفقاً لاختلاف طبيعة ظروف السجون المختلفة.

خلق الانضباط

يتضمن النظام الداخلي لوائح اعتقالية تشتمل على لائحة العقوبات لمظاهر الخروقات ل"النظام الداخلي". بحيث تتفاوت هذه العقوبات من واقع سجن إلى آخر، ومن غرفة إلى أخرى، وفقا لقوة الوجود التنظيمي في السجن. بحيث يتم الارتكاز في الردع والعقاب على القناعات الدينية والوطنية والنضالية

والقومية وأهمية الحفاظ عليها وعلى الصورة الاعتبارية لها التي يمثلها الأسير وهي مفاهيم واضحة ومتفق عليها من الجميع منذ بداية مرحلة التأسيس للنظام، وتم استخدام البلاطة الساخنة للعقاب من قبل "حركة فتح."

وعن هذا يجمل العبيدي منهج العقوبات في حديثه:

"النظام الداخلي يوجد فيه قوانين للعقوبات، مثل الضرب والجلد على اليد حسب الجلدة وتأثيرها بكون العدد، ويتم التنبيه اللفظي واللوم، ومن ثم قد تصل الجلدات إلى 100 جلدة، وفصل وعزل وتجميد. وقد استحدثت فتح البلاطة، وفي الثمانينات حماس والجبهة الشعبية استخدمتها بتسخين خفيف، بحيث كان يتم استخدامها مرات صدف بس مش منهج عقابي معتمد، كمان ممنوع الكفر وشتم الذات الإلهية،. وهذه المظاهر تتفاوت من سجن وسجن وواقع وواقع وغرفة وغرفة حسب قوة التنظيم، حتى استخدام الحمام بكون ضمن قوانين وأخلاقيات، فغيار البنطلون في الحمام مش في الغرفة قدام الأسرى؛ لأنه مسائل الحياء والشرف ممنوع تجاوزها. وفي الأساس يتم الاستعانة بالدين والإسلام والعروبة والنضال وأهمية الحفاظ عليها وهي مفاهيم واضحة للجميع. ومن العقوبات الممنوعة التغريم المادي، والابتزاز ممنوع بتاتا."

لمحة عامة للتنظيم الفئوي

فيما يلي، توضيح بنية "النظام الداخلي" للحركة الأسيرة وللتنظيمات المختلفة، وفقا لمخرجات المقابلات مع الأسرى المبحوثين، حيث أن أغلب التنظيمات لها مؤسسات النظام الداخلي باختلاف المسميات لها. فبنية "النظام الداخلي الوحدوي" للأسرى في الكل التنظيمي تشمل ممثل من كل تنظيم داخل السجن، وتتشكل من جسم المرجعية الوطنية، وممثل المعتقل، والهيئة الرئيسية، واللجنة النضالية، واللجنة الإدارية العامة، واللجنة الثقافية العامة، واللجنة الأمنية، واللجنة الاجتماعية، واللجنة الخارجية.

** جدول يبين بنية "النظام الداخلي" لتنظيم حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركات اليسار الفلسطيني "الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين":

تشكيلات النظام الداخلي للأسرى حتى أواخر الثمانينات (فصائل منظمة التحرير الفلسطينية)

النظام الداخلي الوحدوي	التمثيل في النظام الوحدوي	النظام الداخلي للفصائل	
"اللجنة الوطنية النضالية العليا"	تشمل الفصائل الأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية	**حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"**	**حركات اليسار الفلسطيني" الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين"**
جسم المرجعية الوطنية التي تشمل جميع التنظيمات وجميع السجون، وتعمل على معالجة القضايا الداخلية بين التنظيمات المختلفة وتنسق المواقف بينها وتفك الخلافات. **يوجد فيها ممثل عن كل فصيل**	يوجد تمثيل واندماج للفصيل في الجسم الموحد للحركة الأسيرة في إطار النضالية العامة	**الموجه العام** **يكون أحد أعضاء اللجنة المركزية**	**سكرتير الحزب** **يكون احد أعضاء المكتب السياسي**
		الهيئة الرئيسية	
	اللجنة الفئوية الداخلية للفصيل والتي يكون أعضائها من نفس التنظيم الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة المركزية** وتتكون هذه اللجنة من 5 – 15 عضو حسب عدد الأسرى داخل السجن. وتتمثل مهمة هذه اللجنة في إدارة شؤون التنظيم وفرز لجان تنفيذية لمتابعة شؤون التنظيم وإدارتها.	**المكتب السياسي** وتتكون هذه اللجنة من 5 – 15 عضو حسب عدد الأسرى داخل السجن. وتتمثل مهمة هذه اللجنة في إدارة شؤون التنظيم وفرز لجان تنفيذية لمتابعة شؤون التنظيم وإدارتها.
		اللجنة النضالية	
	مسئول نضالي للجنة الفئوية الداخلية للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**مسئول اللجنة النضالية** يكون أحد أعضاء اللجنة المركزية وتركز على فكرة النضال الوطني الثوري الشعبي العسكري والسياسي	**مسئول اللجنة النضالية** يكون احد أعضاء المكتب السياسي وتركز على النضال الاجتماعي والوطني الثوري الشعبي الأممي العسكري الذي يستند على أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة
		اللجنة الإدارية العامة	
وهي مسئولة عن الأنشطة اليومية وعن إدارة نشاط الأسرى، وحل الخلافات التي تقع بين الأسرى وفقاً لقوانين لائحة العقوبات الاعتقالية، والتي تبدأ بالتأنيب وقد تصل إلى الفصل والعزل أو التجميد.	لجنة للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة الإدارية العامة** ولها ممثل مسئول عن مرافق العمل	**اللجنة الإدارية العامة** ولها ممثل مسئول عن مرافق العمل
		اللجنة الثقافية العامة	
هي مسئولة عن تثقيف القاعدة من الأسرى وتعليمهم.	ج لجنة للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة الثقافية العامة** لها ممثل.	**اللجنة الثقافية العامة** لها ممثل.
		اللجنة الأمنية	
لجنة سرية	لجنة للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة الأمنية** لها ممثل،	**اللجنة الأمنية** لها ممثل،
		اللجنة الاجتماعية	
وتركز على الحياة المشتركة	لجنة للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة الاجتماعية** لها ممثل	**اللجنة الاجتماعية** لها ممثل
		اللجنة الخارجية	
و كممثل عن الكل الأسير تتحدث وتتفاوض مع مصلحة السجون والمحامين والصليب الأحمر أو أي وفد آخر.	لجنة للفصيل الواحد في إطار النضالية العامة	**اللجنة الخارجية** اللجنة الخارجية ولها ممثل من كل تنظيم،	**اللجنة الخارجية** اللجنة الخارجية ولها ممثل من كل تنظيم،

تشكيلات النظام الداخلي للتيار الديني، تتعارض مع النظام الأساسي للأسرى (منذ أواخر الثمانينات)

تلتقي تشكيلات النظام الداخلي للتيار الديني مع النظام الداخلي الأساسي للأسرى في بعض القضايا، وتتعارض معها في قضايا أخرى. وإن اتفقت معها في بعض البنى، لكنها تختلف معها جملة وتفصيلا، في الغالب، في محتوى هذه البنى.

فعن حماس يتحدث ابن التنظيم عباس شبانة، وهو من المبحوثين الموضوعيين في حديثهم عن تنظيمهم الفئوي والتنظيمات الفئوية الأخرى:

"مجتمع السجن مجتمع له مؤسساته، ففي حماس هناك نظام شورى انتخابي ديمقراطي داخل الأسر، الديمقراطية يعني حكم الأغلبية وممارسة الفكر ووجهات النظر السياسية والانتقادات الداخلية والانتخابات وتبادل السلطة وتسليم السلطة بسلام يجري كل 6 شهور أو 4 شهور، حسب اللوائح الداخلية التي تضبط الواقع الاعتقالي اللي تعرف عن الحركة. ومؤسساتنا داخل السجن فيها نظام عقوبات وتطوير للفكر وتوجد الكتب وأسس للعضوية وللمرافق وتعريفها. بحيث يتم إذا حدث اختراقها نقل الأسير المجاهد من الغرفة، تقديم الاعتذار، الجلد، التجميد مع وقف التنفيذ، بمعنى مالوش حقوق العضوية والعضوية والمشاركة الرمزية في مسألة الانتخابات وتشكل إهانة للأسير لأنه بس الجواسيس اللي ما بنتخبوا. وأقسى العقوبات هي الفصل من التنظيم، وفي ناس تم فصلهم على بعد أخلاقي والبعد الأمني وتكرار الضرب والاعتداء على الأسرى الآخرين ويدعو إلى فكر غير فكرك، فإذا بصق وإذا أساء وإذا بادر بالضرب وإذا ضرب وإذا كذب وإذا سرق فيه دستور شامل للتعامل معه وعقابه. اللائحة الاعتقالية القاعدة تصوت عليها، والأسير المجاهد إذا قام بالتحويل من تنظيم أخر إلى تنظيم حماس فلا يحق له الترشح إلا بعد 3 سنوات في الانتفاضة الأولى وأوسلو وتم تغييره لسنتين في الانتفاضة الثانية، كما لا يحق للمجاهد دورة ثالثة في العمل التنظيمي حتى يتيح الفرصة للتجارب والخبرات الأخرى (ما في عندنا سوار الذهب في السودان حكم فترة وحدة وذهب) فما عنا حب التملك والحيازة، ممنوع انتخاب النفس ممنوع الدعاية الانتخابية، وتجري الانتخابات بسرية، ويراعى فيها تقوى الله عز وجل، واختيار الناس ذوو الكفاءة، وتتم العملية بصورة منظمة، بحيث يتم فرز النتائج ضمن بيان رقم 1 وبيان رقم 2، ويمنح حق الطعن في الانتخابات خلال يومين."

وفيما يخص "الجهاد الإسلامي" باعتباره أحد التيارات التنظيمية الدينية في السياق الفلسطيني الوطني المقاوم، فإن نظامه الداخلي الخاص يرتكز على ما يسمى ب "الهيئة القيادية العليا" للمجاهدين من الأسرى، وبهذا فإن مرجعيته ليست المرجعية الموحدة للحركة الأسيرة المتمثلة ب "اللجنة الوطنية النضالية العليا" ولا مرجعية "حركة المقاومة الإسلامية حماس" المتمثلة في "الهيئة العمومية" وإنما هو أيضا كتيار ديني مستقل له جسمه التمثيلي المرجعي المستقل أيضا. و"الهيئة القيادية العليا" يليها هرميا، "أمير الهيئة" ومن ثم "أمير السجن" و"أمير القلعة" و"أمير القسم"، يليه مجلس الشورى الذي تقوم بتعيينه الهيئة القيادية العليا، والذي

بدورها يعين أعضاء المؤتمر العام، الذي بدوره يقوم بتشكيل اللجان المختلفة لإدارة الحياة التنظيمية. وعن هذا يتحدث الأسير رائد العملة [25]:

"بالنسبة إلنا إحنا الجهاد إلنا نظامنا الداخلي، فلكل سجن في قيادة وهي الهيئة القيادية العليا، من ثم أمير الهيئة وأمير السجن وأمير القلعة وأمير القسم، وبتعين الهيئة القيادية العليا مجلس الشورى واللي بدوره بقوم بتعيين أعضاء المؤتمر العام من المجاهدين المغاوير، وهم الجهة المسئولة عن تعيين اللجان ومتابعة تنفيذ النظام في الحياة اليومية للتنظيم."

وفقاً لمعطيات المقابلات مع الأسرى المبحوثين، تجدر الإشارة إلى أن "اللجنة الوطنية النضالية العليا" لا تمثل السقف الأعلى بالنسبة للتيار الديني، بل أن "الهيئة العمومية" هي رأس الهرم لدى حركة حماس، في حين أن "الهيئة القيادية العليا" هي التي تمثل الجسم الوحدوي لهم، بمعنى، أن التيارات الدينية تقع في إطار بنى وحدودية فئوية للتنظيم الواحد، وليس في إطار التنظيم الأساسي للكل الأسير الذي تلتزم به فصائل منظمة التحرري الفلسطينية، والذي تم الوقوف عليه في الصفحات السابقة.

** جدول يبين بنية "النظام الداخلي" لتنظيم التيار الديني كل من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني:

[25] رائد العملة، 26 عاما في 2012، من حركة الجهاد الإسلامي، قضى ما مجموعه 6 سنوات داخل السجون الإسرائيلية، على ثلاث فترات اعتقالية، منها مرتين فترات اعتقال إداري، وكان أولها عام 2006.

تشكيلات النظام الداخلي لأسرى تنظيم حركات التيار الديني

تشكيلات النظام الداخلي الوحدوي للأسرى	علاقة اللجنة بالنظام الأساسي للأسرى	حركة المقاومة الإسلامية "حماس"	وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني
جسم المرجعية الوطنية "اللجنة الوطنية النضالية العليا"	اللجنة الفئوية الداخلية للفصيل والتي يكون أعضائها من نفس التنظيم الواحد منفصلة عن الأساسي	**"الهيئة العمومية"** وهي جسم مستقل للتنظيم وهو بمعنى القاعدة من كل أسرى حماس داخل السجون.	**الهيئة القيادية العليا** وهي جسم مستقل للتنظيم وهو بمعنى القاعدة من كل أسرى الجهاد داخل السجون.
ممثل المعتقل	مسئول للجنة الفئوية الداخلية للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**الأمير** ويتم انتخابه من قبل مجلس الشورى بحيث يكون أحد الأعضاء الخمسة للمجلس.	**أمير الهيئة** ويتم تعيينه من قبل الهيئة القيادية العليا
	مسئول للجنة الفئوية الداخلية للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**نائب الأمير** ويتم انتخابه من قبل مجلس الشورى بحيث يكون أحد الأعضاء الخمسة للمجلس.	**أمير السجن** ويتم تعيينه من قبل مجلس الشورى
			أمير القلعة ويتم تعيينه من قبل مجلس الشورى
			أمير القسم ويتم تعيينه من قبل مجلس الشورى
الهيئة الرئيسية	اللجنة الفئوية الداخلية للفصيل والتي يكون أعضائها من نفس التنظيم الواحد منفصلة عن الأساسي	**مجلس الشورى** يتكون أقصى حد من 5 أعضاء وهو المشرّع الذي يسن القوانين ويقوم بانتخاب المكتب التنفيذي. وهو بمثابة المجلس التشريعي للتنظيم.	**مجلس الشورى** تقوم بتعيينه الهيئة القيادية العليا ويتكون من 5 أعضاء
	اللجنة الفئوية الداخلية للفصيل والتي يكون أعضائها من نفس التنظيم الواحد منفصلة عن الأساسي	**المكتب التنفيذي** ويتكون من 5 أعضاء، ومعه صلاحيات واسعة، وهو بمثابة مجلس الوزراء للتنظيم.	**المؤتمر العام** يتم تعيينه من قبل مجلس الشورى.
اللجنة النضالية	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الوطنية** لها ممثل وتركز على الجهاد في سبيل الله بكل الطرق العسكرية والسياسية	**اللجنة الوطنية** لها ممثل وتركز على الجهاد في سبيل اللهعسكريا ولا تؤمن بالحلول السياسية
اللجنة الإدارية العامة	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الإدارية** ويرأسها احد أعضاء المكتب التنفيذي، وقد يترأسها أحد أعضاء مجلس الشورى.	**اللجنة الإدارية** ويرأسها احد أعضاء المؤتمر العام أو مجلس الشورى
اللجنة الثقافية العامة	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الثقافية** الأساس هي الثقافة الدينية	**اللجنة الثقافية** الأساس هي الثقافة الدينية
اللجنة الأمنية	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الأمنية** وهي مركزة في يد المكتب التنفيذي، فهو الذي يختار اللجنة التي تعمل معه، وقد يتسلمها أحد أعضاء مجلس الشورى أو المجلس التنفيذي، وهي لجنة سرية.	**اللجنة الأمنية** لجنة سرية قد تكون في يد المؤتمر العام أو مجلس الشورى
اللجنة الاجتماعية	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الاجتماعية** الالتزام بالأخلاق الدينية وتقوى الله	**اللجنة الاجتماعية** الالتزام بالأخلاق الدينية وتقوى الله
اللجنة الخارجية	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الخارجية** تتحدث وتتفاوض مع مصلحة السجون والمحامين والصليب الأحمر أو أي وفد آخر.	**اللجنة الخارجية** تتحدث وتتفاوض مع مصلحة السجون والمحامين والصليب الأحمر أو أي وفد آخر.
	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة المالية** وقد يتسلمها احد أعضاء مجلس الشورى لمتابعة القضايا والشؤون المالية	
	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الإعلامية** وقد يتسلمها احد أعضاء مجلس الشورى.	
	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة السياسة** وقد يتسلمها احد أعضاء مجلس الشورى.	
	لجنة للفصيل الواحد منفصلة عن الأساسي	**اللجنة الرياضية** وقد يتسلمها احد أعضاء مجلس الشورى.	

ونلاحظ من خلال هذه الجداول الاختلافات في البنى التنظيمية للنظام الداخلي، وكيف أن فتح واليسار يندرجون تحت المظلة الوحدوية في حين التيار الديني أدخل مرجعيات جديدة ذات بعد فئوي وليس ضمن الإطار الوحدوي التنظيمي العام للكل الأسير، وسنتتبع تأثير هذا الاختلاف الأيديولوجي في الصفحات القادمة.

البناء الثقافي – الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى

لبنات البناء (1980s – 1990s)

حرصت الحركة الأسيرة في عمليات بنائها لمجتمع السجن أن يكون التمكين التعليمي والثقافي إحدى "التدابير المضادة" التي يتم العمل عليها بشكل مكثف ومنظم ضمن برنامج تعليمي ثقافي على أجندة "النظام الشمولي البديل." وتأتي هذه الأهمية، لأن الاستعمار يتجاوز حدود الاستعمار الجغرافي للأرض ليصل إلى الاستعمار النفسي والعقلي والثقافي. من هنا؛ فإن ترسيخ المعتقدات والإيمان بالقضية الوطنية النضالية واجب وطني، وتخلق حالة الوعي الثوري، وتعزز ثقافة الصمود ومقاومة الاحتلال في كل المواقع من خلال تطوير شبكات التواصل والاتصال خارج حدود السجن. وفي الصفحات القادمة نتعقب عملية التوليد وإعادة الإنتاج التعليمي الثقافي والاجتماعي للأسرى في بدايات المراحل التاريخية لسنوات السجن.

كانت السجون ما قبل أوسلو عبارة عن أكاديميات في محصلة التجربة الاعتقالية، وتخرج كوادر قيادية واعية ومثقفة، مبنية على تجربة تاريخية تراكمية ونضال مستمر في مواجهة السجان ونظام السجن الإسرائيلي. حيث يشير خالد بطراوي إلى هذه القضية، بقوله:

"... حتم على الأسرى السياسيين التأقلم والتكيف مع الظروف التي يخضعون لها باتجاهين، الاتجاه الأول يتجسد في النضال المطلبي لتحسين الظروف الحياتية من ناحية الأوضاع الصحية والمأكل والملبس والشرب وممارسة الرياضة. وثانياً، من خلال بلورة وعي ثقافي سياسي وطني اجتماعي اقتصادي للمعتقلين ..."

تقنيات التعلم والثقافة في السجون الإسرائيلية

يوضح خالد بطراوي آلية بلورة هذا الوعي الثقافي، أولا: من خلال تنفيذ النظام الداخلي، عن طريق تنظيم الحلقات الدراسية المتخصصة والبرامج الترفيهية، لتوفير حالة من التوازن الحياتي ما بين أيديولوجيا الحياة وأيديولوجيا الدين. وثانيا، من خلال خلق حالة من التواصل مع العالم خارج السجن وكسر العزلة عنه، وذلك باستخدام "الكبسولة" التي كانت حلقة وصل بين الأسير ومجتمعه وعالمه الخارجي.

كما أن عملية بناء هذا الوعي الثقافي حسب الناشف جاءت كحصيلة لوجود عدد من الأسرى حملة الشهادات العلمية في السجن من جهة، ولوجود الخبرة المتنامية لبعض الأسرى من جهة أخرى. ويؤكد البطراوي على هذا الأثر، بقوله:

"كان ذلك كله حصيلة وجود عدد كبير من حملة الشهادات العلمية في السجن، بالإضافة إلى الأشخاص ذوو الخبرة الحياتية العملية خارج السجن وداخله. مما ساعد في تعزيز الهوية الوطنية والنضالية للسجناء."

ومن التدابير المضادة الأخرى إلى جانب الوعي الثقافي التي تمكن الأسرى من بلورتها، هي "المنظومة الأمنية." وهي إحدى برامج "النظام الداخلي" التي نظمها الأسرى من أجل حماية أنفسهم من مؤامرات وإجراءات نظام السجن الإسرائيلي أو العملاء الذين يدسهم في صفوفهم. وتنفيذ هذا التدبير تطلب مجهود كبير لتعليم الحس الأمني وتطوير أيديولوجيا الوعي السياسي في صفوف الأسرى. ويكمل البطراوي حديثه بهذا الصدد:

"ومن جانب آخر، تمكن الأسرى الفلسطينيون من بلورة منظومة أمنية لحماية أنفسهم من اختراقات جهاز المخابرات الإسرائيلي العام عبر عملاء فلسطينيين، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في رعاية صغار الأسرى السياسيين الناشئين."

وعليه، فقد أجمع الأسرى المبحوثين على أن مجتمع الأسرى في السجون الإسرائيلية كان صرحا أكاديميا على مختلف الأصعدة، إلى حد وصل في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أن يصبح الدخول إلى السجن عبارة عن أمنية للشباب الفلسطيني؛ كي يتمكنوا من الحصول على الاستفادة من التعبئة الوطنية والثقافية، وليتم صقل الوعي الأيديولوجي، ويتخرجوا من هذا الصرح كجيل مثقف وواعي ومنضبط وملتزم بالتنظيم الوطني الموحد، ونرى القيمة التعليمية والثقافية تشع بوضوح في حديث محمود عبيدي:

"بالنسبة إلي مثلي مثل بقية الشباب على زمني، كان دخولي للسجن أمنية؛ لأنه كل واحد يدخل السجن، للفائدة اللي كنا نتلاقاها داخل السجن، والتعبئة الوطنية، وكان الإنسان ينصقل ويعبأ بمفاهيم ثورية واجتماعية، وبتعلم وبزيد الوعي عنده بتعرف عن تاريخ قضية الشعب الفلسطيني وبطلع على طبيعة العرب وصراعهم مع الاحتلال. السجن كان كله ثقافة وكله حركة، الكل بستفيد، كان البرنامج الثقافي والنظام الداخلي إلزامي للأسير، وبالتالي اللي بدو يتثقف بتثقف، وبنتج جيل واعي وفاهم كل شي بدور حوليه وقادر يفسر حالة المقاومة تبعته."

ويؤكد على هذا التوجه خالد بطراوي في فلسفة المواجهة خلف القضبان من خلال تنامي الوعي الثقافي التراكمي للحركة الأسيرة، بقوله:

"كانت السجون عبارة عن أكاديميات ... في محصلة التجربة الاعتقالية ... كان محصلة تنامي وعي ثقافي تراكمي منذ بدء الاحتلال، ومنذ اعتقال أول أسير فلسطيني إلى يومنا هذا. ومواجهة إدارة مصلحة السجون من خلال تشكيل الكيان الأسير والنظام الداخلي، منذ البدء للحركة الأسيرة كان موجود."

كما يشير البطراوي في حديثه إلى نوعية الكادر المثقف الذي يتخرج من المؤسسة الاعتقالية وفعاليتهم في قيادة المجتمع الفلسطيني سياسيا واجتماعيا. حيث أن أبناء الحركة الأسيرة كانوا يدخلون إلى السجن بمعرفة سطحية، في حين يتخرجون منه بثقافة ومعرفة تعادل خريجي الجامعات، ومنهم من تقلد مناصب سياسية وأصبحوا من صناع القرار السياسي.

"لقد خرج من السجن إلى المجتمع الفلسطيني قادة استطاعوا قيادة المجتمع الفلسطيني عبر مؤسساته المختلفة وامتازوا برؤى وتصورات حول أنجع السبل لمقاومة الاحتلال وفق الإمكانيات المتاحة. وقد تتباين الآراء حول هؤلاء القادة وفعاليتهم، إلا أن هنالك حقيقة واحدة مفادها، أنهم تخرجوا من أكاديمية السجون."

ويؤكد محمد أبو ريان على قيمة هذه الصناعة الثقافية النوعية للأسرى، فيقول:

"لقد ساهمت الحركة الأسيرة بدور كبير بالتعبئة الوطنية والسياسية في الشارع الفلسطيني من خلال السياسات التنظيمية والبرامج الثقافية التعبوية المتبعة في السجون، اللي ترجمت على شكل برنامج ثقافي وطني سياسي تنظيمي. والدليل أن أبناء الحركة الأسيرة بدخل حمار وبطلع يعادل الخريجين وبطلع أكثر ثقافة عامة منهم، إضافة إلى أن كثير من أبناء الحركة الأسيرة تقلدوا مناصب سياسية على اعلي المستويات منهم أبو علي شاهين، جبريل الرجوب ومحمد الدحلان وحسين الشيخ ومروان البرغوثي وقدورة فارس، وأصبحوا من صنعة القرار السياسي."

وأضاف عامر القواسمي حول أساسيات البنية الثقافية في السجن، أن أهم ركيزة في الثقافة داخل السجن هي الاحترام والالتزام والانضباط بزمن السجن واستغلال وقته اليومي، فهو الذي يشكل الرصيد الثقافي الأكبر للأسير ويعمل على نسج العلاقات الاجتماعية، فمبدأ الالتزام بالوقت هو جانب أساسي من المقاومة والصمود، وأنهم أصحاب رسالة لها رمزيتها الوطنية التي يجب الحفاظ عليها داخل السجن وخارجه.

"الثقافة من حيث المبدأ أن وقت السجن ما بتوفر برا، عشان هيك لازم يستغل الوقت كله، ورصيدك الأكبر هو النجاح في بناء العلاقات والحياة الاجتماعية ... كمان إحنا أصحاب رسالة لها رمزية داخلية ووطنية داخل المجتمع، والمحافظة عليها واجب وطني."

كما يوجد ملامح ثقافية تعليمية في السجن من خلال الكتب والموسوعات والمجلدات التاريخية والثقافية المتنوعة في مكتبات السجون. ويجمل عامر القواسمي هذه الملامح في حديثه:

"الملامح الثقافية، بالعادة السجن مليء بالكتب وموسوعات، ومجلدات تاريخية، وثقافية، بكل ما يتعلق بالبشرية. واللي أسس القيم الثقافية والتعليمية هو نتيجة انجاز عملية تراكمية تاريخية للحركة الأسيرة، والكل الاعتقالي، وكل التنظيمات ... تركت القوة التنظيمية وقراراتها من احترام القوانين ... وسعت مصلحة السجون محاربة وقتل الأسير الفلسطيني وحياته الاجتماعية، بس الأسرى هم أسسوا أسس الحياة الاجتماعية وطبقوها."

المذاهب الأيديولوجية في بداية مسيرة الحركة الأسيرة

أجمع الأسرى على أن الأيديولوجيا التي كانت سائدة في فترة السبعينات والثمانينات في السجون كانت الأيديولوجية الثورية الماركسية، فالتيار الديني يحمل فكر وطني وديني مختلف عن الفكر الوطني الموجود تاريخيا، وعلى اثر هذا الاختلاف في البنى الأيديولوجية حدثت بعض الصراعات التنظيمية ما بين الأسرى لدرجة وصلت حد العنف ما بين المنتمين لتيار "فتح" والتيار الماركسي والديني، ويظهر هذا التكوين في حديث يتفق عليه جميع الأسرى المبحوثين، ويوجزه نائل البرغوثي:

"في البداية كان الفكر اللي ينتمي له الأسرى هو الفكر الماركسي، نتيجة قوة الاتحاد السوفيتي والثورات ذات الطابع اليساري في هظاك الوقت. بالإضافة لتنظيم فتح اللي كان الأكثر تأثرا بالفكر الديني، لأن ما اله أيديولوجية محددة، لأن فتح كانت حركة ثورية شعبية، وكانت هي الغالبية في السجن. وكان في السجن كتب وثقافة دينية عالي جدا. أما المتدينين اللي كانوا موجودين قلة، بس مش معترف فيهم كتنظيم، يحمل فكر وطني وديني بختلف عن الفكر الوطني الموجود تاريخيا ... بحيث كانوا يتعاملوا مع أبناء حركة فتح على أنهم خونة وكفرة، وكانوا يوصوفوهم بال"فطايس" حسب منهجهم التكفيري وأنكروا وجود فتح كتيار وطني مناضل. فتح أولها ما عجبها فكر الماركسيين وصار فيه مشاحنات وصراعات حزبية بصورة اعنف من اليوم، والتعصب كان بسبب قلة الوعي، وما في ثقافة تقبل الآخر وان يخضع التنافس مع الأخر للنزاهة. كانت ثقافة فجة، والعناصر القادمة للسجن عندهم حس وطني عالي وثقافتهم العلمية متدنية. وكان لازم يتم تنظيم برنامج عشان الاطلاع على ثقافات الآخرين وثورات التحرر المتعددة، ويصير في وعي ونقلة نوعية له من اللامعرفة إلى المعرفة والإدراك الوعي ويحق للإنسان الكل الوطني البحث عن أيديولوجية تقنعه ويتبناها في نضاله الوطني."

ويشكل الأسرى داخل السجن امتداد للمجتمع الخارجي في تنوعهم الثقافي؛ ففي الثمانينات كانوا يدخلون السجن منهم من يتمتع بالوعي للقضية الوطنية والحقوق والواجبات، ومنهم من يأتي خام أيديولوجيا، لا يوجد عنده وعي وطني، ولا يعرفون شيء عن النضال الثوري والسياسي الفلسطيني ولا الإقليمي والعالمي، حيث يدخل الأسير للسجن فقط نتيجة الأيديولوجيا العاطفية لمقاومة الاحتلال.

وعلى مستوى البعد التنظيمي كان التيار الأقوى في السجون ما قبل أوسلو ولغاية عام 2000 هو تنظيم "فتح" واليسار الفلسطيني، فقد قادت "فتح" الانتفاضة الشعبية الأولى، وكان الكادر الأسير داخل السجون الفلسطينية كادر قوي وذو جودة، بذل الكثير من المجهود ولم يترك فراغا في زمن السجن، وجميع الأسرى كانوا يخضعون للتنظيم والتوعية والتربية الوطنية للكل الأسير.

نظام التعليم الثقافي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

وعليه، استوجب على الأسرى في عمليات بناء المجتمع الأسير أن يركز "النظام الداخلي" على إخضاع الأسير وإلزامه ببرنامج تعليمي ثقافي ثوري وطني، من خلال عقد الجلسات الثقافية التي كانت تصل إلى 3 جلسات يومياً، بحيث يتم الاستفادة من وقت السجن بالنسبة لجميع الأسرى. وهذا التنظيم والنظام يخلق حالة من الجمعية والاتفاق والتفاهم بين الأسرى حين يعرف ويدرك كل أسير حقوقه وواجباته ولا يتعدى على الآخر، بل يكمل الآخر، وبالتالي إفشال مخطط السجان الهادف إلى تشويه ذاتهم الوطنية المناضلة. وتمكنت قوة التنظيم الأسير من انتشال عدد من الأسرى الذين وقعوا في شباك العمالة والوعود الواهية للسجان. وبهذا كان الوعي الأساسي للنظام الداخلي ضمن الإطار الثقافي التعليمي والوعي الأمني، هو العمل الجماعي والمنظم للعيش داخل السجن، والالتزام بالإطار التنظيمي الوحدوي للكل الأسير، وللتنظيم السياسي للكل تنظيم. وهذا ما أشار إليه جميع الأسرى، ويجمله محمد أبو علي في بقية حديثه:

"دخول النوعية غير الواعية من المعتقلين للأسرى تطلب من مسئولي السجون الأسرى أن ينظموا دورات تعليمية وتثقيفية لعامة الأسرى، ليحققوا أولا، توضيح قضيتهم الأساس الوطنية بكافة تفاصيلها وتاريخها، ولترسيخ قناعتهم بسبب اعتقالهم، وتحصينا لهم من الاستهداف من قبل السجانين الذين يتربصون لهم في كل منعطف. وثانيا من أجل التوعية الإدارية للحياة اليومية داخل السجن، وحماية الأسرى من ثقافة الأنا اللي كانوا يعيشونها في الخارج، ومحاولة ترتيب الأوراق بحيث يكون كافة الأسرى متفاهمون وكل يعرف حقوقه وواجباته وألا يتعدى على الآخرين ... الغالبية العظمى أدركوا هدف السجان ورفضوا العمالة. كذلك تمكن الأسرى من خلال المتابعة التنظيمية منع الكثير من الخطأ والسقوط وانتشال عدد ليس بقليل ممن وقعوا في شباك السجان بعد وعودات كاذبة بإطلاق سراحهم ومساعدتهم ... وتم تطوير الأسرى وصقلهم بمفاهيم الوطنية، وتم تعليم الأسير وتثقيفه وتوعيته ليش ناضل ليش لازم يستمر في النضال، ليش هو عربي، ليش بقاوم الاحتلال، وكان يعقد يوميا 3 جلسات ثقافية، والناس استفادت."

وقد استمر الحال على هذا النهج حتى مطلع التسعينات، وعبر عن هذا السمت الثقافي عامر القواسمي في مقابلته:

"مرحلة الثمانينات كان في نشاط ثقافي مكثف، وكان في هدوء مطلق، ونظام، وتنظيم، وتربية وطنية للحركة الأسيرة، وكان في إبداع ثقافي وأنتجوا جيل مثقف منهم من درس الفن والإعلام وكمل الدكتوراة بعد التحرر. لأنه كان كل الوقت إلزامي، وكان في استفادة من الوقت، واستمر الحال على هذا النهج حتى مطلع التسعينات."

فلم يكن فترة الثمانينات والسبعينات أحد مميز عن الآخر فالكل سواسية من الأسرى لا فرق بين أحد منهم، يتشاركون أدق التفاصيل في حياتهم اليومية ويحترمون تنوعهم الثقافي والتنظيمي، ومرتبطين بالخارج ارتباط وثيق. فمحدودية الانجاز التدريجي الذي حققه الأسرى في إضراباتهم المتعددة ساعدت على بناء إطار جمعي للحياة المشتركة بعيدا عن المآرب المادية. وازدادت صلابة الكل الأسير من خلال ثقته بالعمل الموحد لردع إجراءات نظام السجن الإسرائيلي. ويضيف محمود عبيدي، أن الكل الأسير كان مدركا أهمية الحفاظ على التماسك والوحدة مهما حدث تقلبات في واقع السجن.

"كان مفهوم للجميع مهما كان السبب والظروف بدنا نظل متماسكين وحدة واحدة ما تدخل ع واقعنا معكرات وغرائب الأمور."

المنظومة القيمية والأخلاقية للأسرى في السجون الإسرائيلية

في ظل الحالة المستمرة من عدم الاستقرار التي يعيش في ظلها الأسرى في السجون الإسرائيلية، وبالتالي تتولد حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، حرص الأسرى من خلال "النظام الداخلي" إلى ترسيخ التعاون والحس المشترك فيما بينهم على الرغم من الحالة النفسية الصعبة التي كانت تغمرهم. بحيث عملت الحركة الأسيرة على خلق نظام أخلاقي ضابط للسلوك الاجتماعي في الحياة اليومية للأسرى جنباً إلى جنب النظام التعليمي والثوري، من خلال ترسيخ بنية من القيم السلوكية و المنظومة الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية في السلوك البشري الإنساني الطبيعي في المجتمع الطبيعي تكون أضعاف مضاعفة ومليئة بالمحاذير في أدق التفاصيل في ثقافة مجتمع السجن وحياة الأسرى لكونهم أسرى مرتبطين بقضية وشرف نضالي ووطني، وبالتالي العيب الاجتماعي يتجاوز في المفهوم والدلالة والتفسير والمعالجة داخل السجن ذلك المفهوم الدراج في خارج السجن، ويتوجب عليه الالتزام بهذه المعايير الثقافية للسجن. وعن الثقافة الاجتماعية في السجن يتحدث عامر القواسمي:

"السجين لا يعيش جو طبيعي وضعه النفسي غير مستقر ... ثقافة العيب العام وشتم الذات الإلهية والألفاظ النابية، في السجن العيب يتجاوز هذه الثقافة بتفاصيل الحياة اليومية لأنه في خصوصية للانتماء الديني والوطني الاجتماعي في السجن والالتزام فيهم أكثر من برا."

واتضح هذا العيش من التضامن الاجتماعي والعيش المشترك في تعامل الأسرى مع أسرى الدوريات ودعمهم لهم ولأسرى قطاع غزة، ومساعدتهم لهم في نسج بنية وعلاقات اجتماعية، وسمو الجانب

الأخلاقي الاجتماعي الجماعي المشترك على الجانب الذاتي الضيق، وبالتالي فالحياة الاجتماعية يسودها الاحترام والندية. حيث يتضح هذا من خلال تتمة مقابلة عامر القواسمي:

"من سنة 1968 – 1999 كان في أسرى الدوريات، كانوا أسر وأهالي الأسرى يتبنوهم ويزورهم لسنين طويلة، وناس بتساعدهم هم وأسرى غزة، سواء اجتماعية أو ماديا ... يعني في السجن ما في حدا من الأسرى مقطوع من شجرة كل الناس ناسه ..."

فاحترام الأسير لذاته وللآخرين، وتعزيز قناعاته بنضاله وواقعه الذي يعيش والتزامه بالتربية الوطنية والدينية والإنسانية والاجتماعية الجماعية هو جانب مهم من الحياة في واقع السجن، وعليه أن يعيش الهم الجماعي وليس الشخصي، وسواء كان الالتزام بهذه الأنظمة الثقافية طواعية أو قسرا، كأسرى فإن الكل فيها ناجح ومستفيد، وعن هذا تحدث عامر القواسمي:

"واحترام الأسير لذاته وللآخرين، وتعزيز قناعاته بالواقع المعاش ... ويلتزم بالتربية الوطنية والدينية، والأسرية والإنسانية كمان واجب وطني ... وخلق نسيج علاقات اجتماعية وتحب الآخرين مثل ما تحب نفسك، وتعيش هم غيرك مش همك لأن هذا قدرك..."

الخلاصة

بدأت في السبعينات مسيرة تكوين الكيان الأسير داخل السجون الإسرائيلية، ولكن بدايته كانت بداية شعبية عشوائية غير منظمة، ولكي يشكل نداً للمستعمر تم في السبعينات الشروع في تنظيم الصف الأسير وبناء الجسم الاعتقالي ضمن عمليات بناء المجتمع للأسرى السياسيين. حيث أن مقاومة المحتل وحالة النضال مستمرة داخل السجون، وعملية المقاومة هذه تحتاج إلى بنية مجتمعية، والبنية المجتمعية بحاجة إلى بناء تنظيمي موحد وهذا البناء هو كيان الحركة الأسيرة الذي أنشأ من خلال الائتلاف التنظيمي الوحدوي في إطار الهيئة التي تخلق حالة من "النظام المضاد" وهذه الهيئة هي "اللجنة الوطنية العليا" التي بدأت تدعيم تأسيسها عام 1976، من خلال الأفعال الاحتجاجية على السياسة القمعية الممنهجة من قبل نظام السجن الإسرائيلي ضد الأسرى. وهذه الأفعال الاحتجاجية تم تنظيمها والتنسيق لها من خلال الإجراءات الاعتقالية واللوائح الانضباطية والالتزام بالوقت في صفوف الأسرى الذين أسسوا "النظام الداخلي" الذي يعمل على إدارة حياتهم اليومية، ويمكنهم من المقاومة والبقاء في واقع السجن.

ف"النظام الداخلي" عمل على تنظيم جميع جوانب الحياة الداخلية للأسرى من التنظيف والأكل والحياة السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تنظيم النضال ضد ظروف السجن ومقاومة نظام السجن والقوانين والممارسات التي ينتهجها في التعامل مع الأسرى. حيث تم بناء المؤسسة الاعتقالية عل أساس إخضاع الأسير للالتزام بالتنظيم المظلة المشترك لكل الأسرى من جميع التنظيمات من جهة، والالتزام بتنظيمه الفئوي السياسي كل حسب تنظيمه من جهة أخرى. فقد كان الكل الأسير ينتظم باللوائح الاعتقالية وباللجنة الوطنية العليا المتفق عليها من جميع التنظيمات، وكان نظام العقوبات فيها إذا لم يتم الالتزام بها مبنيا على الردع وفقا للمعتقدات الدينية والوطنية النضالية والقومية. وبهذا كان هذا الجسم الوحدوي مرتبط بالأيديولوجية الوطنية والمنظومة الثورية لحركات التحرر العالمية، وشكل اتفاقا جماعيا في مواجهة نظام السجن الذي أمعن في إهدار كرامة الأسير وتعذيب جسده. بالإضافة إلى تنظيم البرامج الثقافية والتعليمية والتي تصب في توعية الأسير وتساهم في نضج انتمائه للقضية النضالية.

حيث كان الكل منتمي بغالبيته بدافع قوي للتنظيم الوطني الثوري، وحققوا العديد من الانجازات على صعيد تحسين الظروف المعيشية وعلى صعيد مواجهة نظام السجن وإجراءاته التصعيدية ضدهم، من خلال محاولاته لتفريغ المحتوى الوطني في السبعينات، وممارسة العقوبات الجماعية من نقل الأسرى وعزلهم وتعريضهم لمحاكمات غير عادلة، وشن القمع عليهم ومحاولات سحب الانجازات التي حققوها في نضالهم من خلال الإضرابات الجماعية الموحدة للحركة الأسيرة، والعمل على إفشالها وتوقيفها بالحملات القمعية. إذ أن دور مصلحة السجون الإسرائيلية كجهاز أمني إسرائيلي تنفيذي يخدم السياسات الإسرائيلية العامة، لعب دوراً محوريا في محاولة تفريق الأسرى وضعضعة صفوفهم للقضاء على "النظام المضاد" لهم، من خلال استحداث التقلبات والتنكيل وخلق حالة مستمرة من عدم الاستقرار، كي تعيق تنفيذ "النظام الشمولي البديل" من التربية الثقافية الأمنية والوطنية وإدارة الحياة الاجتماعية اليومية للأسرى، ومحاولة اختراق نظامهم الداخلي من خلال بث العملاء في صفوف الأسرى، لكن الاستراتيجيات التي أسسها النظام المضاد والتنظيم القوي فترة السبعينات والثمانينات نجحت في التصدي لهذه المخططات وحققوا العديد من الانجازات وحافظوا على فاعلية النظام المضاد.

كذلك، فقد نجحوا في الإبقاء على الأيديولوجية الموحدة والالتزام والانضباط باللجنة الوطنية العليا كبناء تنظيمي موحد وملتحم في وحدة الحال المشترك الذي يقاومه في نظام وواقع السجن المشترك أيضا، رغم أنه حدثت بعض المحاولات لشرخ هذه الوحدة وبث روح التفريق والتمييز على خلفيات أيديولوجية تنظيمية سياسية ضيقة. حيث كانت أولى الانشقاقات في السبعينات ما بين أتباع حركة "فتح" وما بين اليسار الفلسطيني من أتباع الفكر الماركسي على أرضية أيديولوجية.

كما كانت فترة الثمانينات زاخرة بمحاولات التفريق والتشرذم في الصف الوطني الأسير بصفته جزء لا يتجزأ من الحقل السياسي الفلسطيني العام خارج السجن، ويربطه به علاقة وثيقة كحبل سري؛ إذ حدثت في عام 1982 بعض الانشقاقات على اثر الخلافات التي نشبت بين اليسار وتنظيم "فتح" عقب حرب بيروت، كذلك تمرد بعض أعضاء تنظيم "فتح" وهم "الانفلاشيين" مع دخول الفكر الديني كبنية أيديولوجية جديدة. كذلك التقلبات السياسية التي جلبت حالة من عدم الاستقرار نتيجة عمليات التبادل عام 1983 و1985 التي عملت على إضعاف الكادر التنظيمي الأسير. وإيقاف إضراب عام 1987 وعدم استمراره بسبب سياسة إدارة مصلحة السجون ممثلة بمدير السجن في ذلك الوقت محاولة منه بالتهديد بسحب جميع الانجازات من الأسرى، فقرر الأسرى كلجنة وطنية تنظيمية عليا إيقاف الإضراب من اجل الحفاظ على كل من المنجزات وفعالية النظام المضاد في السجون.

كذلك، اندلاع الانتفاضة الأولى وما رافقها من تقلبات في واقع السجن من نوعية الأسرى القادمين غير المنتمين أو المعبأين أيديولوجيا من جهة وتوتر الوضع الخارجي من جهة أخرى الذي انشغل خلاله الأسرى بمحاولة سيطرة التنظيم الوطني على مجتمع السجن والتصدي لإدارة مصلحة السجون التي هي بدورها أيضا سببت لها الانتفاضة الإرباك؛ فلم تكن مستعدة لاستقبال الكم الكبير من الأسرى في السجون وقامت بفتح سجون جديدة. بالإضافة إلى انطلاقة التيار الديني الذي تمثله حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذي خلف نوع من الريبة والمخاوف في الوحدودية بسبب عدم اعترافه بالتمثيل الوطني تحت سقف منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية من جهة، ولدخول الأيديولوجية الدينية المضادة للنهج الوطني الشعبي. بحيث أصبح هنالك وجود لجسم تنظيمي ديني داخل السجون، وتم العمل على هضمه ودمجه وإشراكه في مجتمع السجن رغم وجود بعض مظاهر العنف ما بينه وما بين تنظيم "فتح."

فقد نجحوا في فترة السبعينات والثمانينات حتى مطلع التسعينات في كسر أبواب العزلة والانغلاق في السجن وتحويله مجتمع اجتماعي اشتراكي موحد وإلى صرح أكاديمي تعليمي ثقافي ونضالي، من خلال بلورة الوعي الثقافي لعملية المقاومة، وانضباطهم في الحلقات الدراسية التنظيمية والوحدوية وخلق التواصل مع الخارج من خلال "الكبسولة" وكانوا مدركين لأهمية الثقافة كتدبير مضاد جنبا إلى جنب مع المنظومة الأمنية، فكان السجن أيضا أكاديمية أمنية، وخرّج العديد من الأجيال الواعية والمثقفة والتي تمتع بالحس الأمني والانتماء الوطني، بالإضافة إلى الكادر الأسير القيادي الذي قاد المجتمع الفلسطيني في الخارج اجتماعيا وسياسيا بسبب النقلة المعرفية التي حظي عليها في السجون.

فثقافة السجن هي منظومة أخلاقية قيمية وليس تعليمية فقط للقراءة والكتابة، كما أنها الاحترام والالتزام والانضباط بزمن السجن واستثماره، لأن زمن السجن هو الذي يعمل على خلق الثقافة، والثقافة هي إحدى مدعمات "النظام المضاد" كما انه أيضا بدوره ولدت الثقافة من خلال البرنامج التنظيمي للنظام الداخلي في السجن، فهي الأداة والأثر للنظام المضاد، والعكس صحيح.

وقد كان المستوى الثقافي للتنظيمات قبل أوسلو عالي من خلال الضبط والربط الإلزامي بالجلسات الثقافية للكل الأسير. ففي السجون باحة حرب مستمرة ما بين الأسير والسجان، الأول يقاوم والثاني يسعى إلى تفريغ الأسير من محتواه الوطني والنضالي، لكن قوة التنظيمات الداخلية أصبحت أقوى من نظام السجن الإسرائيلي. حيث نجد زبدة الحديث هذه عن مرحلة الانتفاضة الأولى ثقافيا في كلمات عباس شبانة:

"كان المستوى الثقافي للتنظيمات سابقا قبل أوسلو مرتفع وعالي، وكان في جلسات وضبط وربط وانضباط والتزام، لأنه كان هناك نضوج في أبناء الثورة ... قوة التنظيمات في السجن صارت أقوى من إسرائيل."

فالذهبية في الإجماع والوحدة ما بين الأغلبية ودمج واستيعاب الأقلية، لأن الوحدة في قوة التنظيم ووعي الكادر والنهج الثقافي، كان عقداً ذهبياً. ولأنهم سيطروا على تقلبات السجن وأداروا دفة الحياة الداخلية لهم وأسسوا بنية وطنية وحدوية، وحرصوا على الانضباط والالتزام بها، ولأنهم نجحوا ككل تنظيمي موحد في التنسيق لإضراب عام 1984 وحافظوا على انجازهم عام1987 . وككل تنظيمي يساري فتحاوي حمساوي أسير اجتمعوا تحت مظلة التنظيم واللجنة الوطنية العليا وكانوا تنظيما بوحدتهم أقوى من السجن والسجان، نجحوا في أن ينتظموا في النظام الداخلي وينسقوا لإضراب عام 1992 وحققوا فيه العديد من الانجازات، لأنهم أسرى منتمين بدافع قوي للتنظيم الوطني الثوري، لأنهم معاً بتنظيم قوي في وجه السجان

ومقاومة واقع السجن، كان عقداُ ذهبيا من النضال وتحقيق النظام المضاد، لكل ما ذكر كانت خصوصية المرحلة.

لا تصالح

سيقولون: جئناك كي تحقن الدم
سيقولون: ها نحن أبناء عم
قل لهم: إنهم لم يراعوا العمومة فيمن هلك
كيف تنظر في يد من صافحوك،
فلا تبصر الدم في كل كف؟
إن سهمًا أتاني من الخلف
سوف يجيئك من ألف خلف
فالدم – الآن – صار وسامًا وشارة
لا تصالح
ولو قيل ما قيل من كلمات السلام
سيقولون: ها أنت تطلب ثأرًا يطول
فخذ – الآن – ما تستطيع:
قليلاً من الحق .. في هذه السنوات القليلة
إنه ليس ثأرك وحدك، لكنه ثأر جيلٍ فجيل
إنه الثأرُ، تبهتُ شعلته في الضلوع
إذا ما توالت عليها الفصول
كل شيء تحطم في لحظة عابرة
كلُّ شيءٍ تحطَّم في نزوةٍ فاجرة
والذي اغتالني مَحضُ لصْ
سرق الأرض من بين عينيَّ

مقتطفات من قصيدة "لا تصالح" للشاعر المصري أمل دنقل

الفصل الرابع
التغير في بنية النظام المضاد
للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

القسم الثاني: اتفاقية أوسلو
مرحلة الترويض والحكم الذاتي، عهد الهدنة وزمن التراخي
(2000 – 1993)

تعرف اتفاقية أوسلو[26] "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" بأنها اتفاق معاهدة سلام وقعته دولة الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن في 1993/9/13، والتي بدأت بمرحلة انتقالية لمدة 5 سنوات، بحيث كانت المفاوضات فيها، على: الحدود، ومدينة القدس، والمستوطنات، واللاجئين. وكانت نهايتها مفتوحة، بحيث لم يتم تحديد ما النتيجة التي ستكون حول أيٍّ من هذه القضايا العالقة. كما أن موضوع الأسرى لم يكن جزءاً من اتفاق أوسلو، وكان لدى الجانب الفلسطيني وهمٌ بأن موضوع الأسرى سيحل تلقائيا مع الجانب الإسرائيلي بمجرد أن يبدأ تطبيق اتفاق أوسلو. حيث أن إسرائيل أفرجت عن الأسرى كبادرة "حسن نيّة" ولكن لم

يتضمن اتفاق أوسلو بنداً واضحاً وصريحاً[27] يتحدث عن الإفراج عن جميع الأسرى، كما أن إسرائيل تعامل الأسرى كمجرمين ولا تعاملهم

---

[26] اتفاقيات أوسلو تتألف من: إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (11 ايلول 1993)، واتفاقية غزة أريحا أولاً (4 أيار 1994)، والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (28 أيلول 1995)، وبروتوكول إعادة الانتشار في الخليل (17 كانون الثاني 1997)، ومذكرة واي ريفر(23 تشرين الأول 1998)، ومذكرة تفاهم شرم الشيخ (4 أيلول 1999).

[27] تحتوي اتفاقيات أوسلو عددا من البنود المتعلقة بإطلاق سراح السجناء السياسيين، فالبند 20 من اتفاقية غزة أريحا يدعو إسرائيل إلى إطلاق سراح 5000 سجين سياسي فلسطيني، والبند 16 من الاتفاقية المؤقتة ينص على المزيد من إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين على ثلاث مراحل. وكان المفروض أن تكون المرحلة الأخيرة قد تمت أثناء مفاوضات الوضع النهائي. وأخيرا نص البند الثالث من مذكرة شرم الشيخ على إطلاق سراح 350 سجينا سياسيا في أيلول وتشرين الأول عام 2000 وفي كانون الأول وكانون الثاني عام 2000. وبالرغم من هذه الاتفاقيات بقي منذ كانون الثاني 2000 نحو 1,350 فلسطينياً في المعتقلات الإسرائيلية في خرق لاتفاقيات أوسلو. منظمة التحرير الفلسطينية. خروقات إسرائيل لاتفاقيات أوسلو. (الموقع الالكتروني ل: منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات). www.nad-plo.org

كمقاتلين وتحاكمهم حسب القانون الإسرائيلي، ولا تعاملهم كأسرى حر، وجاءت بتصنيفات وتسميات جديدة للأسرى كما تم توضيحه سابقاً.

إذ كانت بمثابة ذلك المخدر الموضعي ل"عملية السلام"، ولكن سرعان ما استفاق الأسير الفلسطيني إلى حقيقة أنها خيبت آماله. فجاءت ببنود عملت على بث روح التفريق وزعزعة المفاهيم النضالية التاريخية الثورية لتحرير الأرض والإنسان، وغيرت المفاهيم وقلبت الأمور رأسا على عقب. فقد أجمع الأسرى المبحوثين على أن أوسلو شكلت شرخاً في القضية الفلسطينية، وسلبت منهم الانجازات المعنوية والنضالية. وقد انعكس اتفاق أوسلو بشكل سلبي على الأيديولوجية الوحدوية للكل الأسير وتحويله إلى أيديولوجية تنظيمية فئوية وفردية متشظية. فكانت انتكاسات مجتمع الأسرى كبنية وطنية موحدة أكثر بكثير من دعمها لتستمر كبنية وطنية وحدوية نضالية. وشهدت هذه المرحلة التاريخية لمجتمع السجن ما بين 1993 – 2000 مرحلة تراجع وضعف تنظيمي، ليصبح الأثر السياسي للكل الأسير أثر هش بدعائم متراخية، وإن ظهر التلاحم الوحدوي في صفوف الأسرى على مرحلتين دون أن يعوّا لذلك؛ الأولى حينما اجتمعوا على مشاعر الأمل بالتحرر، والثانية عندما اجتمعوا على مشاعر الإحباط وخيبة الأمل من التحرر، فمهما تفرقوا واختلفوا في مواقفهم السياسية فإن جدران السجن والحرمان من الحرية توحد صفوفهم. وفي الصفحات التالية يسدل الأسرى المبحوثين الستار عن حقيقة أثر مسرحية اتفاقية أو "مؤامرة السلام" على حياة الأسرى الفلسطيني وقضيتهم في السجون الإسرائيلية.

وحيث أن لكل مرحلة خصوصيتها تبعاً للظروف والتقلبات التي تحدث بها والأثر الذي تتركه على مجتمع السجن، الذي سبق وأكد الأسرى أنه مرتبط بصلة وثيقة بالمجتمع الخارجي؛ فبالإضافة إلى الظروف الداخلية للسجن تنعكس أيضا عليهم المعطيات والأحداث الخارجية، والعكس صحيح. وقد أجمع الأسرى المبحوثين من التنظيمات المختلفة على أن حالة الاستقرار عقب بداية التسعينات لم تدم طويلا، وعادت واستمرت حالة الإرباك على حياة الأسرى مع مجيء اتفاق أوسلو، بحيث وضع بنيتهم الثقافية الاجتماعية الموحدة على محك تاريخي، وكأنما عاش الأسرى بين فكي كماشة، خيارات في أحسن الأحوال سيكون أحلاهما مُر.

وتعود استمرار حالة الإرباك والتضعضع في التنظيم الأسير والفرقة التنظيمية وتراجع الأيديولوجية الوحدوية لأسباب عدة، كما أشار إليها الأسرى المبحوثين والتي سأقف على الظروف والأحداث التي خلفتها في تقديم هذا القسم.

نمو الصدع والانشقاق الأيديولوجي بيت الفصائل الفلسطينية

تنامى الانشقاق الأيديولوجي الداخلي ما بين الأسرى مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق السلام، الذي أيدته حركة "فتح"، في حين لم تؤيده فصائل اليسار الفلسطيني (ما عدا الشيوعيون) وكذلك الفصائل الدينية. وبهذا عمل أوسلو على خلق انشقاق رئيسي في صف الحركة الأسيرة الموحدة؛ بسبب وجود انشطار في الأيديولوجية الأساسية تجاه المقاومة، والتي وضعت "فتح" في صف المعارضة للفصائل الأخرى. فدخول العائدون والسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة التي كان يمر فيها الأسرى في مجتمع السجن بمحاولة الاستقرار التنظيمي عقب احتواء جيل الانتفاضة الأولى وإعداده الوطني والتنظيمي والثقافي من أجل مقاومة الاحتلال، وحدوث اختلافات حول مسار عملية السلام والمفاوضات، والكولسات وراء الكواليس خلال إبرام الاتفاقيات، ساهم في اختلاف وتشويه المفاهيم السياسية والتضحيات الوطنية. وحول هذا الأمر.. يضيف عامر القواسمي:

"اتفاق أوسلو قلب موازين الحياة في السجن ... وصار في تراجع ونوع من التمزق في الحركة الأسيرة، واستمر هذا الحال حتى عام 1999..."

أوسلو يعيد تعريف الأسرى ضمن تصنيفات جديدة

انتهزت حكومة الكيان الإسرائيلي فرصة "عمليات السلام" بفرض تصنيفات جديدة تنتهك حقوق الأسرى السياسيين الفلسطينيين، بحيث فرقت بينهم بأن وضعت معايير لمن ينطبق عليه شروط الإفراج عقب "عملية السلام" وأولئك الذين لا يمكن الإفراج عنهم، أولئك الذين تلطخت أيدهم بدماء اليهود قد تم استثناءهم من عملية الإفراجات. مما خلق تمييز وعدم ثقة بين صفوف الأسرى، وتقاطع هذا التصنيف في بعض

الأحيان، مع خطوط الاختلافات الفئوية. بمعنى، أن بعض أفراد "فتح" وأسرى اليسار لم يتم الإفراج عنهم بسبب هذا التمييز والتفرقة في التصنيف.

حالة الفوضى تلك التي شاعت وغمرت الكل الأسير بالفرقة والتمييز الوطني على أساس مع أو ضد أوسلو وليس على أساس النضال الوطني ومقاومة الاحتلال كأبناء شعب واحد، ولدّت شعور من عدم العدالة والانتقاص من قيمة التضحيات للأسرى. فالوصم السياسي للأسرى بلقب "الأيدي الملطخة بالدماء"، أماط الشرعية السياسية لوجودهم داخل السجن كمناضلين ضد الاحتلال، وأنهم ليسوا "أسرى حرب"، وعليه التأكيد على ترسيخ أنهم يشكلون تهديدا لأمن الكيان الإسرائيلي المحتل، وإهدار حقهم بالحرية والتحرر من السجن، والختم على هذا الإهدار للحق السياسي تمت المصادقة عليه بختم أيدي فلسطينية الدم والهوية للأسف. وعن هذه الخيبة تحدث عامر القواسمي:

"... وصار في حالة عامة من الفوضى، لاعتقادنا كأسرى بأننا رح نروح بعد الاتفاق، بس خابت آمال كثير منا، لما تم تسريب الاتفاقية للسجون، وتبين أن القتلة مستثنين من التحرر."

وقد أجمع أيضا الأسرى على أنه فيما يخص التنظيمات والبناء التنظيمي مع بداية أوسلو قد بدأت نهاية النهاية، حيث أن صفقات التبادل لم تولي الاهتمام للكل الأسير بغض النظر عن الانتماء التنظيمي، بالإضافة إلى أن الوفد الفلسطيني المفاوض أضاع فرصة تبييض السجون التي لو وضعوها شرطا ل"عملية السلام" لتمت وفقاً لشروطهم وليس وفقا لشروط الكيان الإسرائيلي آنذاك. فقد تحدث عباس شبانة قائلاً:

"... قال بيرس: أروح 5 آلاف، 7 آلاف، تبييض السجون، كان في عند بيرس 3 خيارات بس أبو عمار سمع الخيار الأول وما استنى ليسمع الخيارات الثانية، تسرع وما صدق انه لقي هيك طرح من بيرس. الجماعة اهتموا بالأرض ونسوا الجانب الإنساني، فلو ما وقعوا إلا بالإفراج عن الأسرى لتمت عملية السلام بشروطهم هم مش بشروط الصهاينة."

نظام السجن الإسرائيلي ووسائل السيطرة السلمية على الأسرى داخل السجون

خلقت سياسة نظام السجن في التعامل مع الأسرى تطبيقا لحالة السلم التي في المجتمع الخارجي ووفقا للسياسة الإسرائيلية العامة هامش من المسافة الآمنة بين الأسرى وما بين إدارة مصلحة السجون، بحيث عمل نظام السجن الإسرائيلي على اجتثاث الراديكالية لدى الأسرى من خلال استخدام الوسائل السلمية للسيطرة عليهم.

وبالتالي، لم يكن هنالك حاجة لولادة حالة مقاومة لعدم وجود إجراءات وممارسات من قبل مصلحة السجون، ولشيوع حالة الهدوء هذه في هذه المرحلة، نجحت مصلحة السجون والسياسة الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها وبرنامجها السياسي التي كانت منذ البداية تحاول تنفيذه بحق الأسرى وهو تفريغ المحتوى النضالي للأسرى، وجعلهم ينشغلون في النضال من أجل المصير الفردي وليس من أجل المصير الجماعي للكل الأسير، من خلال انتهاجها سياسة نقل الأسرى وتفريقهم عن بعضهم البعض في السجون المختلفة بمن في ذلك أبناء الفصيل الواحد. حيث نفذت إسرائيل سياستها بحق الأسرى وفقا لاستراتيجيات التكنيك الهادئ السلمي وليس بالقمع والعنف الذي اعتادت عليه في بداية مسيرة الأسرى النضالية في السبعينات والثمانينات.

بحيث تم ترسيخ الفصل ما بين الأسرى في التنظيمات المختلفة في مجتمع السجن. بحيث أصبحت السجون حسب التنظيمات في الفترة ما بين 1996 – 1999 نتيجة لشعور أبناء تنظيم فتح بالضرر من العيش مع معارضي أوسلو، على الرغم من أنهم حافظوا على الحياة المشتركة في بداية الاتفاق لأن كل من تبق داخل السجن متضرر من اتفاقية أوسلو فجمعهم هذا الإحباط وحرصوا على أن توحدهم المعاناة إلا انه لم تدم طويلا هذه المشاعر من وحدة الحال الموحدة للكل الأسير. وقد تم الفصل ما بين الأسرى كل حسب تنظيمه بقرار تنظيمي ليصبح أسرى التيار الإسلامي من حماس والجهاد الإسلامي في سجن نفحة، وأسرى القدس وفلسطينيو ال48 في سجن شطة، وفتح الضفة وفتح غزة في سجن عسقلان حيث احتدمت الإشكاليات بينهم في التنظيم ونمط الحياة آنذاك. ويتضح هذا الفصل في حديث نائل البرغوثي:

"... ترسخ الفصل بعد 94 ما بين 1996 وشهر 1999/11 لما لم يطلق سراح حماس والجهاد، وشعر أسرى من فتح بالضرر من العيش مع معارضي أوسلو مع انه كانت معاناة وحياة كل الأسرى اللي ظلوا هي مشتركة ولم يقبلوا بالانفصال حتى 1999 لما تنامى التيار الانفصالي للمصلحة التنظيمية، وقرروا التنظيمات تنفصل عن بعض في السجون، حماس والجهاد راحوا على نفحة، وعرب الداخل والقدس في سجن شطة على أمل أن يحققوا ويحصلوا على ما يحصل عليه السجناء اليهود ، وفتح الضفة وغزة في عسقلان وصار بينهم مشاكل في هظاك الوقت، يعني أوسلو بعد 1994 شرخت الوحدة وجدار برلين انهار بين التنظيمات."

كما قدمت التسهيلات الاقتصادية والمادية للأسرى، مما أتاح فرصة وجود إمكانية لتلبية احتياجات الأسير والحصول على كل ما يريده من خلال السماح لهم بإدخال كل ما يريدون أثناء زيارات الأهل، والتنظيمات والسلطة. حيث يصف البرغوثي اثر هذه السياسات والإجراءات لنظام السجن في تلك الفترة، بقوله:

"هذي التسهيلات خلت يصير في أسير محروم وأسير مبحبح إلى حد ما، الإدارة سمحت للأهل يدخلوا عليهم أشياء كل أسبوعين بقجة، من 300 شيكل ... والسلطة بتعطي راتب والتنظيمات بتغدق بالكنتين، شي ما تعودنا عليه ..."

وأحدثت "عملية السلام" انقلاب على صعيد مجتمع السجن، عندما قامت الحكومة الإسرائيلية بتسليم السجون للسلطة الفلسطينية عام 1995. وفي نفس العام أصبح هنالك وجود لإمكانية التواصل مع الخارج عن طريق الاتصالات والتلفونات "بالتهريب للسجون"، بحيث تغير أسلوب التواصل من "الكبسولة" إلى الاتصال التلفوني/ التكنولوجي. وقد أصبح يدخل أطباء من الخارج إلى السجن، وسمحوا لهم بالالتقاء بالوفود الفلسطينية، والتنقل بحرية في السجون، وحرية العبادة وتحس الزيارات العائلية والتخفيف من إجراءات التفتيش لكل من الأسير وعائلته. ويضيف البرغوثي:

"في الواقع للأسرى بعد أوسلو صرنا نتنقل بحرية من خلال فرض الأسرى احترامهم على الإدارة (ما بطب بأمنك الشخصي كسجن مقابل تعطيني حرياتي داخل السجن) حرية العبادة، أعيش وين بدي، اطلع ع الفورة، تحسن ع زيارة الأهل وتفتيشهم وتفتيشنا، وصار يجيبنا أطباء من برا السجن ونقابل وفود فلسطينية، كنا مدللين في فترة من الفترات قبل 1999."

وعلى إثر ذلك كان هنالك وعود قاطعة للعملية السلمية في المراحل النهائية في شهر 2000/7 أنه سيتمم تحرير جميع الأسرى وتبييض السجون، ولكن للأسف تفجر الوضع السلمي واندلعت الانتفاضة الثانية التي أحيت الروح النضالية الثورية في نفوس الأسرى وعادوا إلى ممارسة التنظيم النضالي الموحد لمقاومة السجن والسجان.

التراجع التنظيمي عقب صدع اتفاقية أوسلو

اجتمع الأسرى المبحوثين من كافة التنظيمات على قلب رجل واحد على أن اتفاق أوسلو عمل على قلب موازين الحياة في السجن؛ حيث ولدّ حالة من الفراغ في زمن السجن وخاصة في أوائل التسعينات واستمر إلى أواخر التسعينات، مما أنتج حالة من التشرذم والتمزق في صفوف الحركة الأسيرة. إذ كانت "فتح" كتنظيم هي الأقوى في قيادة السجن في أوائل ومنتصف التسعينات، في حين نقل صك القيادة في أواخر التسعينات إلى تنظيم "حماس"؛ لأنهم الأكثرية في السجون آنذاك، ولأنهم استمروا في البناء التنظيمي والثقافي كتنظيم في حين "فتح" شهدت تراجع تنظيمي وثقافي في تلك الفترة؛ فقد شعر الأسرى بالتقصير في حقهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والتنظيمات التي ينتمون لها، وأنهم بدءاً من تاريخ اتفاقية أوسلو تم اعتقالهم على ذمة

السلطة الفلسطينية كورقة رابحة في أيديهم يستخدمونها كإكسسوار للعملية السلمية، وأهدرت القيادة السياسية مكانة الإنسان الأسير مقابل وجودهم على الأرض. وفي هذا يقول عامر القواسمي:

"... إحنا بنعتبر كسلطة وتنظيمات قصروا فينا كأسرى، وكنا ورقة رابحة وأرقام عند تنظيماتنا يستخدموها وقت اللي بدهم... اتفاقية أوسلو، إحنا اعتقلنا على ذمة السلطة الفلسطينية، صرنا نتساءل ليش ما روحنا، ليش ما في كرامة إنسانية ولا اعتبار من القيادة السياسية إلنا، وبعملوا اتفاق أوسلو مع بقاء الأسرى داخل السجون، رمونا مقابل يكونوا موجودين مع انه بنظري الإنسان أهم من الأرض."

وتوالت الأخطاء لأوسلو بحق الأسرى، فلم يتم تحرير الأسرى جميعهم ووصف معارضي أوسلو ب "الإرهابيين"، وأصبح هنالك تأييد أعمى للشخص "ياسر عرفات" وكأنه هو واتفاقية أوسلو وجهان لعملة وحدة؛ وكأنه إذا ما تم الاعتراض على اتفاقية أوسلو، كأنما الاحتجاج ضد شخصه. ونتيجة لعدم التفريق والتمييز بين الشخص والعملية السياسية فقد تنامت مشاعر الرفض بين التنظيمات وزادت ثقافة عدم التقبل بين الأسرى وخرجت الأمور عن زمام الضبط والسيطرة التنظيمية للقيادة التنظيمية في السجون من بعد الاتفاق. وإن كان هنالك بعضا من الانضباط والربط الخجول فيما بين الأسرى أنفسهم وليس من دافع قوي لهذا الالتزام والانضباط. وعن هذا تحدث نائل البرغوثي:

"بعد 1993 جاءت الكوارث في الأخطاء؛ لم يتم إطلاق جميع الأسرى، وصار تأييد أعمى للشخص أبو عمار، خفت الضوابط الإدارية كردة فعل، احتجاج على الواقع السياسي أصبح المسئول التنظيمي مش قادر يضبط اللي عنده. وبلش الفلتان بعد 93 ظل موجود ويتراخى، مع انه كان في نوع من الضبط والربط الخجول..."

وتغيرت المنظومة القيمية والتنظيمية التي تقوم عليها حياة السجن بسبب شعوره بحياكة المؤامرة ضده من الجانب السياسي، وأنه أصبح خارج حساب القيادات السياسية في الخارج. مما أدى إلى التراجع التنظيمي واللوائح الاعتقالية والإدارية، لدرجة أصبح وجوده وجودا شكليا، بسبب قرار وقف العمل النضالي ضد الاحتلال. وعلى الرغم من هذه الكبوات إلا أن تحقيق حالة الحكم الذاتي للأسرى وخلق هامش من الحرية كان أمرا ايجابيا في المقابل، لأن الهامش الأمني الذي خلق لهم كمؤسسة وطنية قوية ومتماسكة في التعامل مع نظام السجن الإسرائيلي ساهم في توفير حالة من الراحة وليس الاستقرار في حياة السجن، وربما كان البعض بحاجة إلى استراحة المحارب كي يدرك ويحلل حقيقة ما يجري.

النزاع حول السلطة: الصراع الأيديولوجي الداخلي بين تنظيمي "فتح" و "حماس"

خلق الاختلاف الأيديولوجي حالة من التنافس بين الفصيلين الأساسيين "فتح" و"حماس"، مما ولدّ صراع داخلي حول من يمتلك السلطة على الحركة الأسيرة. ومع التراخي الذي غرقت به حركة "فتح" أثناء أوسلو أصبحت حماس أقوى داخل السجون، في حين ضعفت فتح وانحدرت، وهذا قاد إلى التفكك وانهيار القدرة على خلق حركة أسيرة وطنية شمولية موحدة، مما جعل من الصعب خلق "نظام مضاد" للأسرى في تلك الفترة.

هذا التنافس على تقنيات السلطة والهيمنة على إدارة مجتمع السجن للأسرى بين تنظيمي فتح وحركة حماس، ظهر في اشتداد عود "حماس" تنظيميا ومؤسساتيا داخل السجن في هذه الفترة، في حين انشغل تنظيم "فتح" في ترقب المعطيات السياسية التي كانت في كل مرة تزيد من نكساتهم وبث الخيبة في صفوفهم، وبالتالي، تراخي وتضعضع تنفيذ "النظام الشمولي البديل" وعم الانضباط بالنظام الداخلي في إدارة الحياة اليومية، والتراجع التنظيمي لدى تنظيم "فتح"، وبالتوازي قوة تنظيم "حماس"، خلف وجود قوتين متوازيتين في المقدار متعاكستين في التوجهات الأيديولوجية والمواقف والبرامج السياسية. إذ تطرق عباس شبانة إلى هذه القضية في حديثه:

"أثبتت حماس وجودها داخل السجون وانتهت الإشكاليات في التسعين، وسلمت فتح بالأمر الواقع، وتحسنت العلاقة مع فتح، وتأقلمنا مع بعض، وأصبح لنا تمثيل في اللجان الوطنية في سجون الضفة وكان تفاعل كبير بين فتح وحماس، والعلاقات الشخصية الايجابية كان لها اثر كبير على صفو العلاقة مع فتح والجهاد في الضفة فما كان في إشكاليات، بس غزة الإشكالية كانت حامية. فتح كانت موجودة كتاريخ نضالي، بس أوسلو لما أجت رجعتنا للمربع الأول وشعرنا كحماس وتيار ديني أننا مستثنين من الإفراجات، يعني كنا برا اللعبة، طبعا إحنا ضد أوسلو قلبا وقالبا، وفتح والسلطة ما بمثلونا."

وعلى أثر بعض الخلافات بين حماس وفتح تشكل داخل السجن لجنة حوار لفض الخلاف بينهما ونجح نجاحا خجولاً بعد عام 1995، ولكن هذه الخطوة تبين أن النظام الوحدوي كان لا يزال موجودا ولديه القدرة على حل الخلاف على الصعيد الداخلي وهذه من أساسيات "النظام الداخلي" للجنة الوطنية النضالية العليا في السجون.

تنظيم "فتح": ضعف الكادر القيادي وتجميد العمل التنظيمي إثر افراجات "عملية السلام"

غياب الكادر القيادي الأسير وعلى وجه الخصوص من تنظيم "فتح" الذي كان يقود السجون في تلك الفترة وتحرر السواد الأعظم منه في افراجات "عملية السلام." بحيث توقفت "فتح" عن التعبئة والتنظيم في حين استمرت التنظيمات الأخرى، في ظل إهدار الوقت في زمن السجن وعدم استثماره في البناء التنظيمي الوحدوي وتنفيذ أجندات موحدة، نتيجة العيش في البحبوحة والرخاء، والانشغال بأمور الحياة، وفي ظل ضعف الانتماء، وخاصة في صفوف تنظيم فتح، في حين استمرت حماس بالتنظيم رغم بحبوحة العيش التي تمتعت بها في السجن. حيث شكل أوسلو شرخاً في القضية الفلسطينية، واختراق الهمم، وخلقت الإفراجات حالة من الفراغ القيادي التنظيمي وتغيرت المفاهيم الوطنية والوحدوية، مما خلف حالة من الفتور والإحباط التي عاشها الأسرى ففقدت الحركة الأسيرة جزء من زخمها ووقعها وتأثيرها السياسي بعد دخول السلطة.

وقد أصبح هنالك حالة من عدم الانضباط والميوع في الحياة الإدارية للنظام الداخلي، وانهارت صورة الشخصية القيادية ل"فتح" نتيجة بروز شخصيات عن أخرى ووجود الفساد المادي والإداري في الخارج الذي بدوره انعكس على تماسك فتح بشكل سلبي، وبالتالي اثر ذلك على تنظيم "فتح" داخل السجون. ويكمل شبانة حديثه:

"بدأت تنهار فتح مع أوسلو ومؤسساتها بطل فيها ضبط والإدارة سابت، وبدأ يظهر الفساد والسرقة انهارت والقيادات التاريخية لفتح، ولمع ناس ع حساب ناس والرموز اللامعة برا (هاني الحسن، أبو مازن، أبو عمار) وهذا اثر على تماسك فتح خارج وداخل السجون."

الفوضى والتشويش الأيديولوجي للتنظيمات السياسية

أصيب تنظيم "فتح" بالاضطراب الأيديولوجي نتيجة مخلفات "عملية السلام"، في حين استمرت عملية البناء التنظيمي لدى أبناء تنظيم "حماس" واليسار، وكان أبناء الجهاد يعانون حالة من التوتر في العلاقات مع جميع التنظيمات لافتعالهم المشكلات وعدم وضوح أيديولوجيتهم التنظيمية.

فمع دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن، والكشف عن المؤامرة السياسية بحق الأسرى والشعب الفلسطيني خلف كواليس المفاوضات والاتفاقيات التي جعلت الأسرى يفقدوا القدرة على تقديم تحليل سياسي لما يحدث في الخارج، خلقت حالة الغموض السياسي هذه مخاوف داخل نفوس الأسرى من أنه تم التضحية بتضحياتهم ليكونوا كبش الفداء لمسيرة السلام، وبالتالي توقفوا عن الحديث في القضايا السياسية

محاولين أن يفهموا من خلال صمتهم حقيقة ما يجري في الواقع الفلسطيني. وقد وقف الأسير محمد أبو علي على هذه الخيبة السياسية، حيث قال:

"أوسلو لما صار كنا ما زلنا بنرتب في أوراقنا التنظيمية ونعبأ شباب الانتفاضة ونصقلهم وطنيا وثوريا، وهذا واقع كان في حقيقة الأمر مسبب إلنا إرباك كأسرى قدامي وأسرى جدد وتنظيمات مختلفة، لأننا كنا بنحضر حالنا وبنحضر بالشباب بنفس انو في مقاومة وانتفاضة وبدنا نحرر القدس، في هذي الفترة تفاجئنا بأوسلو ودخول أبو عمار وجماعته الراجعين معه، وانه في مؤامرات ما وراء الكواليس فاجأ بعض أعضاء الوفد مثل حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي فتوقفوا عن المفاوضات، وهذا أربك الأسرى بطلوا يحكوا في السياسة والفدائية لأنه دخل الشك في قلبنا انه تضحياتنا رماها الوفد ورا ظهره، وضحوا فينا."

وبالتالي، كانت هذه المحطة الزمنية تعد حالة من الطفرة النضالية في حياة الأسرى في مجتمع السجن، حيث أن أتباع تنظيم "فتح" تم ترويضهم بتغيير القيم والمفاهيم النضالية من العسكرية إلى السلمية، في حين أن تنظيمات المعارضة من أبناء فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى وخاصة اليسار، وكذلك التيار الديني وعلى وجه الخصوص تنظيم "حماس" استمروا في الحياة التنظيمية. ويتضح هذا الفصل في حديث نائل البرغوثي:

"من أل 1994 – 2000 عشنا الطفرة في السجون، ففي 1994 بدأت مرحلة الترويض بالذات لفتح، ومؤيدي أوسلو من التنظيمات الثانية، بس معارضين أوسلو حماس واليسار والجهاد كملوا إدارة حياتهم النضالية والتنظيمية."

وفيما يتعلق بتنظيم حماس فقد بقي متماسكا خلال أوسلو، وتم تنظيمهم وتربيتهم دينيا ووطنيا، حيث أن معيار الضبط لديهم هو الدين، كما أن بعض أبناء تنظيم فتح حولوا إلى تنظيم حماس. وفقط قبل اندلاع الانتفاضة بقليل في أواخر 1999 حدث لدى حركة حماس حالة من التراخي، على اثر سياسة النقل التي انتهجتها إدارة مصلحة السجون والعقوبات الجماعية وخاصة التفتيش العاري من جهة، والخلافات التي حدثت بين فصيلي فتح وحماس ولم يعودوا قادرين على احتمال التواجد معاً، بالإضافة إلى الخلافات التي أجمعت كل التنظيمات على حدوثها مع الشق الثاني من التيار الإسلامي وهو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني وخاصة في فترة 1997 حيث كانت في أوجها بسبب كثرة إشكاليات تنظيم الجهاد الإسلامي مع التنظيمات الأخرى وعدم تفاهمهم وتعاونهم المشترك في إدارة الحياة اليومية معا. يتحدث عباس شبانة، بقوله:

"واقع حماس ظل متماسك، اعترانا الضعف إلى حد ما قبل الانتفاضة 1998 –1999 وفترة تراخي عند فتح بعد أوسلو واحتا حماس قبل الانتفاضة بقليل..."

قلة أعداد الأسرى الوافدين والتعبئة التنظيمية

نتيجة لإخماد هبة الانتفاضة الشعبية لوجود العملية السلمية فقد توقف النضال الشعبي لدحر الاحتلال من خلال المقاومة، وبالتالي أعداد الأسرى الوافدين إلى السجن في مرحلة أوسلو كانوا لا يتجاوزوا العشرات المحدودة. وعليه، فلا توجد حاجة أو أن الحاجة كانت محدودة إن صح القول في صفوف الأسرى داخل السجن للبناء التنظيمي والثقافي، لأن الكادر المتبقي داخل السجن هم أولئك "الملطخة أيديهم بالدماء" حسب الاتفاقية، أولئك الأسرى القدامى الذين حالة البناء التنظيمي في مرحلة النضج والوعي السياسي ليفسروا ويحللوا الحالة السياسة، والقادمين الجدد من الأسرى لم يشكلوا عبئ تنظيمي أو التزام كبير بل تم دمجهم وانخراطهم في صفوف الأسرى التنظيمية كل حسب تنظيمه بصورة سهلة.

ففي الفترة ما بين 1993 ولغاية 2000 تم الإفراج عن ما يقارب 12000 أسير، في حين كان الأسرى الجدد الوافدين يتراوح عددهم ما بين 20 – 50 أسير. حيث كانت الجهود التنظيمية متركزة على حماية الانجازات، وما تبقى من إدارة الحياة اليومية والنضالية والثقافية متروك للجهود والميول الفردية وليس الالتزام والانضباط التنظيمي في الوقت، بل كل يدير وقته كما يرتئيه حسب ميوله دون ضابط أو رابط إلزامي. مع الأخذ بعين الاعتبار، أن وفود أسرى جدد للسجن يعمل على المد الثوري واستمرار حالة المقاومة في داخل وخارج السجن، وبالتالي يجدد الطاقات ويشحذ الهمم الثورية، والإيمان بالنضال والمقاومة. وبهذا الشأن يتحدث محمد أبو علي:

"ما بين 1993 – 2000 خرج حوالي 12000 أسير من السجون ولم يأت 20 – 50 أسرى جدد، واللي ظلوا من القدامى طول هذه الفترة بالنسبة الهم كانت فترة ترقب ومتابعة وحياة رخاء وبحبوحة دون أي التزام تنظيمي إلا بالجانب الإداري واليومي وهو الجانب الوحيد الذي كان قيد البحث والمتابعة بغرض الحماية والحفاظ على الانجازات التاريخية، وباقي ما باقي من ثقافة وتنظيم وقت متروك للمجهود وميول الفرد كل واحد زي ما بدو."

الانشقاق الأيديولوجي والانقسام السياسي بين حركات التيار الإسلامي وفصائل منظمة التحرير، وأثره على نظام السجن

نتيجة لحالة الفوضى التنظيمية والانقسام السياسي بين تنظيمات التيار الإسلامي وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى وجه الخصوص "فتح" في أواخر التسعينات؛ خاض التيار الديني إضراب مطلبي

يخص تحسين الظروف المعيشية داخل السجون الإسرائيلية، في حين خاضت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إضرابات سياسية، يطالبون فيها بإنتاج قرار سياسي يخص حالتها السياسي كأسرى حرب وليسوا أسرى جنائيين مجرمين ملطخة أيديهم بالدماء كما تم تصنيفهم في اتفاقيات أوسلو، وبالتالي تغيير الخطوات السياسية تجاه التعامل معهم في إطار العملية السلمية الدائرة.

كما أن الأسرى كأنهم سلموا حسام النضال إلى السياسيين في الخارج لأن يقوموا بتحسين ظروفهم المعيشية من خلال المفاوضات وليس من خلال "التدابير المضادة" كالإضرابات في داخل السجن وتقوية "النظام المضاد" لهم، وكلا هذين الأمرين لم يرد في العقلية التنظيمية للحركة الأسيرة وإنما هي مفاهيم دخيلة رافقت العملية السلمية، وهذا ساهم في تراجع مفاهيم الوحدوية والتنظيمية في ظل وجود أيديولوجية مؤيدي ومعارضي أوسلو، كل منهم له نهجه في المقاومة ضد نظام السجن الإسرائيلي.

حيث كانت فترة أوسلو فترة بداية الإضرابات غير الموحدة والتي لا يوجد فيها إجماع من كل التنظيمات وظهر الاختلاف في البرنامج السياسي حول الإضراب، ففي عام 1995 – 1998 كانت الإضرابات التي ينظمها الكل الأسير هي إضرابات سياسة لصناعة موقف وقرار سياسي وتحريرهم من الأسر خاضتها تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية من فتح واليسار بالإضافة إلى الجهاد الإسلامي، في حين حدث اختلاف داخلي في تنظيم حماس حول المشاركة في الإضراب السياسي فجزء منهم وخاصة سجن عسقلان شارك في حين الجزء الآخر في سجن جنيد لم يشارك لأنه لا يؤمن بنجاعة الإضرابات السياسية.

ويوجز عباس شبانة في حديث حول الإضرابات ما اجمع عليه غالبية الأسرى المبحوثين، بقوله:

"خاض الأسرى الإضراب السياسي 1995 – 1998 بدنا نروح، وإضرابات مطلبية بدي الجزيرة وبدي تلفون وبدي الزيارة ما يكون فيها زجاج وبدي زيارة الغرف والأقسام. هون داخليا اختلفنا بحماس هل نشارك في السياسي أم لا سجون شاركت مثل عسقلان وسجون ما شاركت مثل جنيد لان الإضراب السياسي لا يؤتي ثماره، حتى الإضراب بصير استفتاء للقاعدة ونلتزم فيه، انقسمنا عن بعض وصار كل تنظيم يخوض الإضراب اللي بآمن فيه."

وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن جاء عام 2000، حيث اتفق الجميع ونسقت كل التنظيمات في السجون المختلفة وأجمعوا على خوض إضراب مطلبي لتحسين الظروف المعيشية في السجن خاصة إزالة الحاجز الزجاجي من غرف الزيارة، والسماح بالتلفونات للتواصل مع العالم الخارجي، وللسماح لهم بالتعليم في الجامعات العربية وإدخال الكمبيوتر ومكنة التصوير والطباعة. ولكن هذا النفس الوحدوي لم يدم طويلاً؛

فقد تم الإضراب في شهر 2000/5 واستمر لمدة 16 يوم الذي تم إيقافه على أمل وعود تنفيذ المطالب، والذي شرخ الصف الوحدوي للأسرى في هذا الإضراب أن إدارة مصلحة السجون عملت على التفاوض مع تنظيم حماس لوحده وبقية الأسرى الآخرين لوحدهم مما عزز فكرة الانقسام والفرقة بين التنظيمات، لأن هذا مؤشر أن تنظيم حماس له ممثلين، وتنظيمات م.ت.ف. لهم ممثلين وبالتالي اتضح جليا وجود جسمين لتمثيل الكل الأسير وليس جسم وطني موحد. [28]

مؤسسات السلطة الفلسطينية: ديناميكية سلبية لتعزيز المصلحة الفردية والتمييز بين الأسرى

كان لقضية الأسرى نصيب من بناء مؤسسات السلطة مع دخولها إلى الوطن فلسطين، بحيث قاموا بإنشاء برنامج تأهيل الأسرى المحررين، والتي بدوره تم تأسيسه من أجل متابعة وخدمة قضايا الأسرى المحررين لدمجهم في المجتمع الخارجي وكان ذلك عام 1994، وفي عام 1998 أصبح بمسمى وزارة تأهيل الأسرى والمحررين بحيث شملت خدماته الأسرى داخل السجون أيضا، وتم صرف رواتب معيشية لهم كل حسب معايير تتعلق بحكمه بالسجن وظروفه الاجتماعية. وهذا التمايز بين الأسرى بثّ الشعور بالتمييز بينهم، فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات والمنافع والمصلحة الفردية الذاتية لهم، وللاهتمام بهم وبعوائلهم مادياً، عوضاً عن الاهتمام بهم من دافع الشعور بالواجب والتضحية الوطنية. وعن هذا تحدث هاني خمايسة[29]:

"... تشكلت وزارة الأسرى والمحررين في 1994 مع قدوم السلطة وتزور الأسرى في السجون عشان صار في صرفيات مالية الهم..."

ومع دخول هذا البعد المادي إلى حياة الأسرى، خلف بعض التعزيز لثقافة التفرقة والتمييز بين الأسرى. بالإضافة إلى الاعتماد على الشراء للاحتياجات من كنتين السجن كل حسب دخله الاقتصادي وحالته المالية، وبالتالي بداية شيوع الفردانية وليس الحس الجمعي بين الأسرى الذين يشتركون في العيش في واقع

---

[28] تحدث **محمد أبو علي**:"خضنا كأسرى من كل التنظيمات إضراب موحد بشهر 2000/5 نتيجة أولا معلوماتهم عن سلبية المفاوضات، وثانيا سوء ظروف حياتهم من خلال الهجمة التي شنتها الإدارة عليهم. طالبنا بإزالة الحاجز الزجاجي اللي حطته مديرية السجون على شبك الزيارة لمنع التهريب والتضييق على الأسرى. وإدخال التلفون وإدخال الكمبيوتر ومكنة التصوير والطباعة للسجون وان يتم السماح لنا بالدراسة في الجامعات العربية، إضافة لتحسن ظروف الحياة اليومية في السجن وترك الأبواب مفتوحة طول اليوم، وانهي الإضراب بعد 16 يوم مع اخذ سوائل شوربات على أمل تنفيذ المطالب اللي وعدت به الإدارة. في هاظ الإضراب صار واضح انه في انقسام وانه في راسين بتتحاور معهم الإدارة، بحيث فاوضت مع حماس المخابرات اللي هي من فاوضت عن مديرية السجون وهاظ كان إجراء لعين من الإدارة لشقنا كتنظيمات، يعني صار كل واحد فينا بمثل حاله."

[29] الأسير الذي لا يزال يقبع خلف سجون الاحتلال إلى يومنا هذا، هاني خمايسة، 36 سنة في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، ضابط في جهاز الاستخبارات العسكرية، ويتواجد الآن داخل سجن ريمون ليقضي حكما بالمؤبد مدى الحياة، منذ أن تم أسره عام 2002، قضى منها 12 سنة إلى يومنا

السجن والهم الذي يجمعهم واحد، والاحتياج والحرمان لم يعد قضية للتعبير عن المضمون من خلال عمليات المقاومة، إذ أصبح باستطاعة البعض تلبية حالة الاحتياج والحرمان، في حين بقي الجزء الآخر يعاني شقاء وحرمان السجن وحده، ووفقا لذلك شاعت حالة من الطبقية الاجتماعية والاقتصادية، وتم ترسيخ ثقافة الفردانية والمصير الشخصي الفردي.

وأصبحت المعونات المالية تغدق عليها من كل حدب وصوب، وكأن العطاء المادي يشكل كفارة عن نسيان السلطة الفلسطينية لتقصيرها بحق الأسرى. وهذا الإغداق ساهم بدوره ببث التمايز بين الأسرى على صعيد الأكل والشرب واللباس، بالإضافة إلى وسائل الرفاهية في العيش التي ساهمت في تراجع الأداء التنظيمي، وبالتالي عمّ شعور من اللاعدالة والتمييز بين الأسرى بس الفساد المالي. وحول هذا تحدث نائل البرغوثي:

"لغاية 1999 صفينا في السجون حوالي 850 أكثر أو اقل بقليل في سجون عسقلان ونفحة ومجدو... مرحلة الكسل والتراخي ... يصل المصروف 400 – 1000 شيكل لبعض الأشخاص. صار التمايز بين الأسرى على مستوى اللبس ونوع الأكل ومصاريف الكنتين ... في 99 صار يكون في حسبة يوم الزيارة، 6 – 7 شناتي أواعي، وهذا خلل. زمان كانوا يسألوا كيف المكتبة، عن الكتب، اليوم كيف المطبخ عندكم والطباخ..."

البناء الثقافي – الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى

زمن التراجع والثبات (1993 – 2000)

في أوائل التسعينات ما قبل أوسلو وما بعدها بقليل كان جيل الثورة من الكوادر التنظيمية القوية الواعية للالتزام النضالي من خلال الانضباط والالتزام بالجلسات الثقافية والتعليمية لتعلم القراءة والكتابة. ولكن مع أوسلو أصبح هذا الالتزام يختلف من تنظيم لآخر وشهد تراجع في بعض التنظيمات. حيث بالنسبة لتنظيم فتح بدأ تتراجع لديه قوة المؤسسة الانضباطية. بحيث خفت الضوابط الإدارية بسب حدوث العديد من التقلبات في واقع السجن التي أثرت على تماسك تنظيم فتح. وتحولت الاهتمامات من الاهتمام بالثقافية والتعليم الثوري إلى كيفية إدارة الحياة الشخصية الفردية لكل شخص، وخاصة مع وجود فرص مناحة للعيش ببحبوحة مما أنتج إلى حد ما نوع من الطبقية والتمييز بين الأسرى، فلم يعد بإمكان المسئول التنظيمي أن يكون قادرا على ضبط القاعدة التنظيمية في السجون.

المذاهب الأيديولوجية في بداية مسيرة الحركة الأسيرة

على اثر عمليات السلام منذ 1993 تم تجميد جانب التعبئة والتنظيم والثقافة لدى جميع التنظيمات ولكل بشكل اكبر لدى تنظيم فتح، الذي كان منشغلا في متابعة ما يجري في الخارج. في حين تنظيم التيار الإسلامي كان الجانب الثقافي والتنظيمي أفضل بكثير في تلك الفترة. حيث رافق عملية الإفراجات من السجون غياب للكادر التنظيمي القوي الذي ترك فراغ ورائه فجمدت البرامج الثقافية والإدارية والاجتماعية. حيث أنه في الوقت الذي كان يعمل الأسرى على الإعداد الثقافي الثوري حدثت عملية السلام وكأنها غيّبت الحاجة لوجود ثقافة المقاومة لدحر الاحتلال. حيث يؤكد محمد أبو علي غياب الجانب الثقافي التنظيمي مع الحفاظ على جانب الثقافة الأمنية للأسرى، بقوله:

"التعبئة والتنظيم والثقافة جمدت لدى حركة فتح منذ 1993 وبقي التوعية في الجانب الإداري والثقافة الأمنية في الحياة اليومية، وكذلك بخصوص بقية التنظيمات، ولكن بنسبة أفضل من حركة فتح وخاصة التيار الإسلامي ... ومع الإفراجات أخليت السجون وتركوا الكوادر وراهم فراغ تنظيمي إداري قوي على إثره جمدت جميع البرامج، فلا جلسات ثقافية ولا إدارية ولا اجتماعية، فقط متابعة ما يحدث في الخارج."

وعليه، فقد عملت مرحلة أوسلو على تغيير توجهات الأسرى الثقافية في إطار تغيير قالب المفاهيم الثورية والوحدوية بحجة السلام هو الحل – فلم يكن كذلك – وشهدت هذه المرحلة التاريخية لمجتمع السجن ما بين 1993 – 2000 مرحلة تراجع وضعف ثقافي. ويشير هنا عامر القواسمي إلى هذا المحك الثقافي الحرج بقوله:

"في التسعينات بعد أوسلو تراجعت عند أسرى م.ت.ف الثقافة والجلسات الثقافية ومنهم فتح، وأوقفوا انجازاتهم، وصار في حالة عامة من الفوضى، لاعتقادنا كأسرى بأننا رح نروح بعد الاتفاق ..."

نظام التعليم الثقافي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

ما ساعد في البدء بالحديث عن الثقافة التنظيمية لكل تنظيم وليس الثقافة التنظيمية ضمن برنامج النظام الداخلي للكل الأسير هو ما حدث من ترسيخ لثقافة الفصل، ووضع كل تنظيم في سجون مختلفة عن التنظيمات الأخرى، على خلفية اختلاف الموقف والبرنامج السياسي ما بين مؤيد ومعارض لأوسلو، وبالتالي أصبح كل تنظيم مسئول عن تنظيم وإدارة حياته اليومية بعيدا عن الآخر، كل في مكانه دون الالتزام بالبرنامج الوحدوي وإنما بالانتماء لجانب التنظيمي الخاص وفقا للبرنامج السياسي لكل تنظيم. بالإضافة إلى أن دخول الجانب المادي، غير من محور اهتمام الأسرى من الاهتمام بالجلسات الثقافية والتعليمية إلى الاهتمام بقضايا الطعام. وفي هذا يقول نائل البرغوثي:

"بعد 1994 ترسخ الفصل بين الفصائل والتنظيمات المختلفة ووضعهم في سجون مختلفة ... وبطل في بينهم علاقة اجتماعية منيحة. ودخل الجانب المادي لحياتنا والكل بهتم في حاله واكله ولبسه وشربه تقريبا، وهذا شكل خلل ثقافي مش بسيط، لأنه زمان كانوا يسألوا كيف المكتبة ... الثقافة انحطت ع جنب."

المنظومة القيمية والأخلاقية للأسرى في السجون الإسرائيلية

أجمع الأسرى المبحوثين على أن الأداء التنظيمي قد تراجع وأن الجانب التنظيمي الوطني والإداري قد غاب، مما كسر المنظومة القيمية التي تقوم عليها حياة السجن؛ حيث تم الارتقاء بالجانب المعيشي في أوسلو، ولكن اختلت في المقابل الرمزية الثورية لشخصية المناضل من جهة، وتراجع الانضباط بأخلاقيات وأدبيات النضال والثقافة الوطنية في صفوف الأسرى. ويتضح ذلك فيما أجمله نزار التميمي بحديثه:

"بداية أوسلو 1993 كانت التنظيمات قوية وكان في ضبط كبير لحضور الجلسات الثقافية الإلزامية ... انخلق قيادة شابة، فتح كان عمرها 45 سنة كتنظيم ثوري قوي يقود السجون. وبدأت تنهار فتح مع أوسلو ومؤسساتها بطل في ضبط، ... وهذا اثر ع تماسك فتح كتنظيم قوي. بعدها خفت الضوابط الإدارية كردة فعل واحتجاج على الواقع السياسي ... والطبقية عندما دخلت السلطة وبدأت بدعم الأسرى والكنتين وسمح لكل فرد يستطيع إدخال فلوس أن يشتري ما يشاء وبهذا فتح بازار التنافس في الصرف والبذخ ... الأسرى فرض على أسرته تحويل جميع راتبه إليه داخل السجن ليتمكن من تغطية احتياجاته من دخان وكماليات كنتين ... والمنظومة القيمية تكسرت ولكن السلوك ضل منضبط، في حين اختلت رمزية الثورة، وأخلاقيات وأدبيات التعامل أصبحت أمر بتعلق بالتربية الشخصية للفرد مش بثقافة المجموع كأسرى، بحيث ارتقينا على مستوى الجانب المادي المعيشي للحياة، وأهملنا الجانب الثقافي والتربوي النضالي."

وفي ظل تراخي تنظيم فتح إداريا وثقافيا وشيوع ثقافة سب الذات الإلهية والخروج عن الأخلاقيات القيمية التنظيمية لأبناء تنظيم فتح، ومع استمرار حماس في البرنامج الإداري الثقافي التنظيمي وحرصها على الأخلاقيات الدينية كمنهج حياة، حوّل عدد من أبناء تنظيم فتح إلى تنظيم حماس، التنظيم الذي كان الأسرى عدد منهم من حملة الشهادات الجامعية وعلى مستوى عالي من الثقافة، بالإضافة إلى تنظيمات اليسار التي حافظت على الجانب الثقافي ولكن بشكل اقل من حماس وأكثر من فتح. وعن هذا يتحدث عباس شبانة:

"فتح انضغطوا ... ويخرجوا عن اللوائح الاعتقالية ويسب الرب والدين، بس إحنا أبناء حماس الدين ضل ضابط لأخلاق الناس عندنا، وتأثروا فينا عناصر من فتح وحولوا لحماس وقالوا انو حماس نظاف ما بسبوا الدين. وفي ظل الحكم الذاتي وانه كل تنظيم لحاله يدير حياته تراجع المستوى الثقافي للتنظيمات بعد أوسلو فتح وقفت، وحماس استمرت، واليساريين استمروا بس اقل منا. كمان مستوى الأسرى في حماس القادمون من الخارج على الأغلب مستوى جامعي ..."

تقنيات التعلم والثقافة: عوامل ساهمت في التراجع الثقافي فترة العملية السلمية

من القضايا التي لعبت دورا مهما في التراجع الثقافي لدى التنظيمات ككل ولكن بدرجات متفاوتة، هو ضياع المكتبة الثقافية الأسيرة، بحيث أن العديد من المكتبات في السجون كانت مليئة بالكتب والموسعات والمجلدات الثقافية التاريخية، ولكنها أصبحت شبه فارغة تقريبا في فترة أوسلو، لسببين: الأول، ضياع عدد من الكتب بين السجون أثناء عمليات نقل وفصل الأسرى عن بعضهم البعض. والثاني، خروج عدد كبير من الكتب مع الأسرى الذين أفرج عنهم. وبالتالي، فإن أهم الملامح الثقافية والذي يساهم في تثقيف وتطوير وعي الأسرى هو الكتب، وفي ظل غيابه حدث تراجع. وعن هذا يتحدث عامر القواسمي:

"... بعد أوسلو آلاف الكتب راحت ضاعت بين السجون فترة ما نقلوا الأسرى ووزعوهم بين السجون، ومنها خرج مع الأسرى خارج السجون مع الإفراجات، هاد الشي اضعف البنية الأساسية للثقافة في السجن بسبب انه فش كتب بين أيدينا."

كما ساهمت سياسة إدارة مصلحة السجون آنذاك من خلال إدخال المواد العينية الفنية للأسرى، إلى استغلال الجزء الأكبر من الوقت بالأعمال اليدوية من أجل تعبئة وقت الفراغ، وليس من خلال تعبئته من خلال إدارة الوقت ضمن برامج ثقافية وتعليمية وإنما الاهتمام بالجانب الفني. وهنا إشارة إلى إهدار زمن السجن في ظل سريان وقت الفراغ وغياب الجانب الإداري له خلال مرحلة أوسلو. حيث تطرق محمود عبيدي إلى هذه القضايا والتي يتضح من خلالها أنه بعدما كانت عملية إدارة الوقت هي مسؤولية تنظيمية وحدوية أصبحت مسؤولية فردية شخصية، بقوله:

"الإدارة لعبت دور في تغيير اتجاهنا لاستخدام الوقت، لأنها سمحت إلنا بمواد الأعمال الفنية تدخل ع السجن بعد إضراب 1992 ولغاية 2000، وفي ظل وقت الفراغ الكبير في السجن لأنه الاهتمام بالثقافة والتعليم صار حرية شخصية مش برنامج تنظيمي إلزامي، والجانب الإداري تراجع لحياة السجن، صاروا الشباب يجتهدوا بالأعمال اليدوية والفنية ليعبوا وقت فراغهم ..."

وحينما جاء إضراب عام 2000 الوحدوي الذي أجمعت عليه وخاضته جميع التنظيمات للكل الأسير كان يحمل في طياته ملامح الحرص على إعادة النهضة الثقافية للأسرى، بحيث كانت إحدى مطالب الإضراب هو السماح للأسرى التعليم في الجامعات العربية، والسماح لهم بإدخال كمبيوتر وماكينة طباعة وتصوير، وهذه هي أدوات التعليم الحديث وأدوات للحصول على الثقافة أيضا. وهذا مؤشر يدل على أن الأسرى في عام 2000 حاولوا تدارك الأمور والعودة إلى نصابهم الثقافي بأدوات علمية حديثة تساهم في وضع العلم والمعرفة بين أيديهم بالإضافة إلى الكتب.

الخلاصة

شهدت حقبة أوسلو التاريخية تراجعاً ملحوظاً في فعالية النظام المضاد من ناحية البنية الأيديولوجية الوحدوية والتراخي في البنية الثقافية بالمجمل لدى جميع التنظيمات من حيث الالتزام والانضباط بالنظام الداخلي واللوائح الاعتقالية، ولكن بدرجات متفاوتة، كان أكثرها انهياراً لدى تنظيم فتح، ومن ثم اليسار،

وأكثرها فعالية وانضباطا لدى التيار الإسلامي وعلى وجه الخصوص أبناء تنظيم حركة المقاومة الإسلامية حماس.

حيث كانت العملية السلمية بمثابة ليست حالة من الاستقرار وإنما حالة من السكون المترقب لمجريات الأحداث السياسية في الخارج. فكانت أحد الانقلابات وعدم الاستقرار في واقع السجن؛ حيث أنها عززت إعاقة تنفيذ "البرنامج الشمولي البديل" الذي يتم من خلاله تنفيذ أجندة النظام الداخلي واللوائح الاعتقالية، والتي من خلالها يتشكل النظام المضاد من أجل المقاومة لواقع السجن. هذه الإعاقة وحالة الشلل والتقاعد التي أصابت فعالية الجسد الأسير تعود إلى حالة الفوضى والتراجع التنظيمي والثقافي نتيجة خيبة الأمل من اتفاقية السلام، وأن دخول السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال معاهدة سلام شكل تحولا ثقافيا مفاهيميا في مفهوم المقاومة، حيث تم ترويض الأسرى من تبني مفهوم المقاومة الثورية إلى مفهوم المفاوضات السلمية، وبالتالي تغيرت الإجراءات والتدابير المضادة للحفاظ على النظام الداخلي للأسرى في السجون الإسرائيلية.

هنالك حالة من سيادة الفكر الأيديولوجي السياسي التنظيمي لكل تنظيم دون الالتزام بالتنظيم الوحدوي العام لكل التنظيمات الوطنية. فأصبح هناك أيديولوجية حسب البرنامج السياسي تجمع كل من حماس واليسار الفلسطيني بصفتهم معارضو اتفاق أوسلو، وآخر من مؤيدي أوسلو من أبناء فتح، وأما الجهاد الإسلامي بقي على ضفاف التنظيمات المختلفة، لا يوجد له بنية أيديولوجية واضحة ولكن مشتت في نظامه يتبع نظام التنظيم الذي يعيش معه في نفس القسم.

ونظرا، للتسهيلات التي قدمتها إدارة مصلحة السجون نتيجة الإجراءات السلمية التي اتبعتها في تلك الفترة، أصبح كل ما يحتاج إليه الأسرى يستطيعون انجازه من خلال الطلب السلمي دون الحاجة إلى الاحتجاج من خلال التدابير المضادة الثورية ولكن من خلال التدابير السلمية التي أداتها الأساسية عدم المساس بالجانب الأمني لنظام السجن. وأصبحت الإدارة تغض الطرف عن دخول التلفونات إلى السجن كوسيلة تواصل علاقات اجتماعية عوضا عن الكبسولة.

وكانت الفترة ما بين 1993 – 1998 الفترة الأكثر تراخيا لتنظيم فتح نتيجة الفراغ الذي خلفته ورائها القيادات والكوادر الأسيرة التي تم تحرريها، وفراغ الوقت الذي أصبح مسؤولية إدارته تقع على عاتق كل أسير وكل تنظيم على حدا وليس ضمن الانضباط في النظام الداخلي والبرامج التنظيمية المختلفة.

ووفقا لكل ما سبق فإن فترة أوسلو كانت مرحلة الفراغ الزمني وعدم الالتزام والانضباط باللوائح الاعتقالية والنظام الداخلي، واتخذت المقاومة مفهوما جديدا، وأصبحت الثقافة الثورية والنضالية هي مغيبة او سطحية وفردية وعلى وجه الخصوص لدى تنظيم فتح في حين كانت الأقوى لدى حماس الذي حافظ على التربية الوطنية والثقافة الدينية وتنظيم اليسار الذي ما انفك عن الالتزام بالجانب الثقافي والتنظيم في صفوف أبنائه، لأنهم كلا التنظيمين انخرط في الإعداد الثوري المستمر ضد النضال السلمي ورفض اتفاق أوسلو. كما أن حماس كان لديها كادر متعلم ومثقف داخل الأسر في مرحلة بنائها في هذه الفترة، في حين تفرغت السجون من الكوادر القيادية لتنظيم فتح بسبب الإفراجات، ودخول الطبقية والمادية نتيجة إنشاء برنامج ووزارة تأهيل الأسرى والمحررين وصرف الصرفيات المادية لهم، وانشغالهم بمتابعة مجريات الحالة السياسية في الخارج أو في الامتيازات الحياتية التي حققوها من خلال مرحلة السلام التي اشتملت على هدنة نضالية للنظام المضاد، وجميعها خلفت الفراغ في الوقت وسلبته قيمته التي تربوا عليها في المنظومة القيمية الوطنية النضالية التي تربوا عليها، وبما أن الوقت قد فقد قيمته ولم يتم استخدامه، فبالتالي لم يتم الاستفادة من زمن السجن الذي يكمن فيه بالدرجة الأولى جني الوعي السياسي والثقافي الوطني الثوري والنضالي.

وقام تنظيم حماس بصلب عوده وحافظوا على استمرارية السجن كبنية مضادة ثقافية ووطنية في ظل تراخي وخيبة تنظيم فتح، كما أن الكل التنظيمي الأسير أظهر الحرص على القيمة الثقافية من خلال محاولة لملمة الأوراق الثقافية والمطالبة بتزويدهم الوسائل التعليمية والثقافية الحديثة مثل الكمبيوتر. وعليه نجد أن مرحلة أوسلو كانت بين مد وجزر من القوة التنظيمية والوطنية والثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في المنظومة المفاهيمية والقيمية والأخلاقية والنضالية لآليات المقاومة.

وعليه، فقد شكلت مرحلة أوسلو نقطة تحول رئيسية ل"نظام الأسرى". حيث أنها بصورة أساسية أدت إلى عدم القدرة على خلق "نظام الأسرى" أو الحفاظ عليه كحركة أسيرة موحدة، بسبب الانقسام الأيديولوجي العميق والسياسي العملي إزاء اتفاق أوسلو بين "فتح" من جهة، وبين الفصائل الإسلامية

واليسارية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي لعبت فيه "فتح" في المرحلة السابقة دوراً رئيسياً باعتبارها الجزء الأكبر والأكثر تأثيراً في الحركة الوطنية، ضعفت بشكل دراماتيكي كبير في الحركة الأسيرة بسبب خلط دورها ما بين كونها حركة المقاومة، وكونها السلطة الحكومية المعنية بمفاوضات السلام. كما أثيرت الشبهة بدورها أيضاً، من خلال السياسات الإسرائيلية الهدامة تجاه تحرير الأسرى، والذي أصبح يعتمد (الآن) على أساس منطق عملية السلام، وبالتالي، التمييز ضد الأسرى حسب انتماء كل فصيل. كما أن إسرائيل استفادت من هذه الفترة بإضعاف الحركة الأسيرة، من خلال التقسيم لجسد الأسرى من نفس الحركة ووضعهم في سجون مختلفة. ومع حلول نهاية هذه المرحلة، أصبحت حماس الفصيل الأقوى داخل الحركة الأسيرة، ولكن الوحدوية السابقة للحركة الأسيرة لم يعد لها وجود. وعليه، فإن نظام الأسرى – الآن – مقسم حسب الاعتبارات الفئوية، مما يجعل أمر خلق حركة أسيرة متماسكة موحدة يمكن لها أن تكون قادرة على خلق "نظام أسرى مضاد" لنظام السجن الإسرائيلي، أمراً مستحيلاً.

حطام القيود

أنا المقّيد لكنّي سأنطلق
وأترك السجن خلفي وهو يحترق
أنا المقّيد لكن سوف أنحت من
أغلالي السود فأساً ليس تنكسر
وأهدم الحائط العالي الذي غلقت
فيه النوافذ لا شمس ولا قمر
وأجمع الريح في كفي وأطلقها
على الذين بهذا الشعب قد كفروا
وجمعّوه على أبواب مقبرة
تكاد من هولها الأموات تنتحر
وقيل هذا الروض الذي حلمت
به عيونك فيه الظلّ والثمر
لكنه الفجر ذو الأنوار أدركهم
وهم قوافل بالظلماء تستر
فأبصروا القبر والحفّار متكئ
عليه للميّت الموعود ينتظر
إرادة الفأس أن تهوي السجون ولا يبقى
على الأرض من أحجارها حجر
فاشحذ فؤوسك يا ابن الشعب مقتلعاً
هذي القبور التي للشعب قد حفروا
وأنت لا بدّ يا ابن النور تنتصر
وأنت لا بدّ يا ابن الشعب تنتصر

مقتطفات من قصيدة "حطام القيود" للشاعر الفلسطيني معين بسيسو

الفصل الخامس
التغير في بنية النظام المضاد للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

القسم الأول
انتفاضة الأقصى: زمن الترهل والانحدار على شفا الانهيار (2000- 2013)

بعدما مرّت الحركة الأسيرة في مرحلة انهيار "النظام المضاد" و"ضعف النظام الداخلي" خلال مرحلة الهدنة السلمية وفقا لاتفاقية أوسلو، جاء عام 2000 منذ بدايته يبعث روح الهمة الوحدودية في صفوف الأسرى ليجتمعوا على الفعالية ويلتقوا على هدف واحد وهو مقاومة السجن التي تجسدت في إضراب شهر أيار من نفس العام، واستمرت في التدفق إلى أن وصلت ذروتها مع اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 28 أيلول 2000، لتعيد القيمة الثورية لوجود الثائر والثورة تلك التي تمثل الأسير الذي شعر بأنه على هامش الوجود عقب اتفاقية أوسلو، وعمل الحس الثوري الثائر مع هبة الانتفاضة على توحيد جميع الأسرى من التنظيمات المختلفة وبقيت هذه الروح متأججة منذ اندلاع الانتفاضة إلى عام 2004، رغم تأرجح بنية "النظام الداخلي" بين الحين والآخر في تلك الفترة. حيث أكد الأسرى المبحوثين من جميع الفصائل على هذه الشحنة النضالية من خلال المقابلات معهم والتي يوجزها نزار التميمي في حديثه:

"الانتفاضة أعادت الروح اللي كانت قد جفت في صفوف الأسرى باتجاه الإحساس بقيمة وجود الشخص بأنه ثائر ينتمي إلى الثورة، وما أصبح على هامش الحياة والوجود، الانتفاضة أحيت روح الثائر وعدنا لممارسة شكلنا النضالي بصورة سليمة، الانتفاضة شحنت النفوس بالهمم واجتمعنا من كل الفصائل، وشدت أزر الجميع."

فقد لعبت ظروف عدة دوراً في إضعاف قوة النظام الداخلي، بعضها يتعلق بغياب القيادة القوية للأسرى، وبعضها يتعلق بسياسات القمع التي انتهجتها إدارة مصلحة السجون، وبعضها الآخر مرتبط بعلاقته

بالجو السياسي التنظيمي والاجتماعي العام خارج السجن، وفي الصفحات القادمة عرض تفصيلي لكل الحالة التنظيمية والثقافية وتراجعها الوحدوي والأيديولوجي المعرفي الثوري الذي قادها إلى شفا الانهيار والتفكك في الفترة الواقعة ما بين 2000 – 2013.

أزمة "فتح" الداخلية

إن شكلية التنظيم في فتح وانعدام الترابط في ظل طغيان البلدية والشللية على التنظيم في صفوفهم، وإخفاق التعبئة التنظيمية منذ عام 2003 إلى 2012، وعليه فإن حركة فتح تمر بأزمة حقيقية وعميقة لها مقدمات تاريخية طويلة، جعلها تؤكد على أهمية انعقاد مؤتمرات الحركة لوضع برامج لاستنهاض الحركة والخروج من حالة التناقض ما بين الأدبيات النضالية وما بين الممارسة على الأرض. وعن هذا تحدث نزار التميمي:

"التنظيم موجود شكلي عند فتح ... كل مجموعة وكل شلة بلدية لحال مع بعض، وعندهم انضباط وإخفاق في البرامج التنظيمية للحركة من سنة 2003 لليوم هينا في 2012، وهذا بدل انه حركة فتح تمر بأزمة حقيقية وعميقة لها مقدمات تاريخية طويلة وصلت ذروتها لضرورة عقد المؤتمر السادس، وإحنا عولنا كأسرى على هذا المؤتمر ليشكل الرافعة الحقيقية لاستنهاض الحركة والخروج من حالة الفصام بين ما تقوله الأدبيات وبين الممارسة على الأرض."

ولا تلتقي حركة فتح في العلاقات مع الفصائل الأخرى إلا في نقطة مقاومة الاحتلال، ولكن نقطة موضوع الأرض الفلسطينية لا يجتمعوا عليها، فحركة فتح تريد أراضي حدود 67 والتنظيمات الأخرى تريد فلسطين التاريخية. وتلتقي فتح مع الجبهة الشعبية والديمقراطية في إطار منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية كائتلاف وطني فيما يتعلق بدور المقاومة وإقامة دولة فلسطين، وتلتقي الحركة مع حماس أكثر من الجهاد الإسلامي باعتبار الأولى تشترك معهم في المواقف السياسية والثانية تتبنى الموقف العسكري فقط ولا تدخل الحقل السياسي قطعاً، وبعد الانقسام/ الحسم العسكري/ الانقلاب بين الحركتين فإن العلاقات أصبحت صداقات ميتة، وكل تنظيم في سجن منفصل عن الآخر. ويوضح هذا محمود عبيدي في إضافته:

"الفصائل ما في نقطة التقاء بين حماس والجهاد ومع فتح سوى نقطة مقاومة الاحتلال، بس نقطة فلسطين لا تجمعنا معهم، لأن كل واحد بدو يناضل ويجاهد بطريقته. الجهاد بدها فلسطين التاريخية، وحماس نفس الشي رغم تغير الموقف السياسي. إذا دخل عنصر المزاودة لنفوس العناصر يساء إلى مفهوم التنظيم والوطنية، بصير في إقتاء وتحليل وتحريم، يتحدث بالسياسة ولا يعرف بالسياسة. وتلتقي فتح مع الجبهتين البرنامج السياسي ل م. ت. ف. إطار وطني لائتلاف

وطني حول دور المقاومة ودور إعلان الدولة ومفهوم قيام فلسطين. في العلاقة مع حماس لسه ألطف من الجهاد، الجهاد مراهقين في التنظيم والسياسة وخلافاتهم الداخلية، تؤهلهم ليكونوا في الصف الأخير من الخط السياسي. حسب الترتيب في العلاقات فتح والجبهتين بالدرجة الأولى، ثم مع حماس، وآخر شي مع الجهاد. وعلاقة فتح بدون مشاكل مع الديمقراطية والشعبية والجهاد. مع حماس دائما في مشاحنات، مفصولين عن بعض، في حزازات، في حقد وكراهية بعد الانقسام. قبل الانقسام كان إلنا صداقات مع فتح وحماس بعد الانقسام موجود بس كل واحد في قسم، كل قسم مشيك عن الآخر حماس لحال وفتح لحال بينهم شيك، صارت صداقات ميتة."

الانقسام ما بين "فتح" و"حماس"

المصالح الفئوية طغت على المصالح الوطنية ووجود مشاعر الحقد والكراهية بين التنظيمات وعلى وجه الخصوص بين تنظيمي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" فقد أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحركة الأسيرة ككيان موحد للأسرى ككل، وحدوث حالة من التراجع والأداء التنظيمي الفقير. ويؤكد تنظيم التيار الإسلامي على طغيان المصالح الفئوية وعدم وجود جسم للحركة الأسيرة التي تعاني من حالة من التفكك والتراجع في الأيديولوجية الوطنية، من خلال ما يوجزه عباس شبانة بقوله:

"إحنا إلى يومنا هذا حياتنا بسنة 2012 وبنقدر نحكي انه الآن لا يوجد جسم حركة أسيرة، والمصالح فئوية طغت، وللأسف في تفكك وفي حقد وفي تراجع في الفكر الوطني وفي كراهية وخصصونا بين حماس وفتح ..."

تصعيد الصراع بين "فتح" و"حماس"

في عام 2006 عندما حدثت الانتخابات الفلسطينية وفازت حركة حماس وصدمت حركة فتح بالنتيجة، لم تغير مصلحة السجون آلية تعاملها مع الأسرى ولم تقم بأي إجراء تعسفي بحقهم لأنها لم تشكل أي إشكال بين الحركتين داخل السجون وكلاهما كان مع إرادة الشعب. وكذلك الأمر فيما يتعلق باختطاف جلعاط شاليط آنذاك حيث تعاملت إدارة السجن أن هذا الجندي موجود عند الفلسطينيين جميعا وليس عند حماس، وبالتالي وحدت ردة فعلها في إجراءاتها ضد جميع الأسرى من كافة التنظيمات ولم تقم بالتعامل مع الأسرى على أساس تنظيم حماس أو تنظيم فتح اثر هذا الفعل المقاوم القوي.

أما في عام 2007 مع حدوث الحسم العسكري/ الانقلاب أصيب جسم الحركة الأسيرة بالضعف، واعتلت الإدارة ظهر الانقسام وبحجة خشيتها من تدهور العلاقة بين حركتي فتح وحماس قامت كل في أقسام

وسجون مختلفة ولا يعيشون مع بعضهم البعض. وقد التقى هذا القرار من الإرادة مع رغبة بعض الكوادر الأسيرة الذين خشوا من انتقال ثقافة الثار بين الحركتين داخل السجون. مع العلم انه لم يتم تسجيل أي اعتداء فعلي بين الأسرى من الحركتين، ولكنهم كانوا يتواجهون لفظية بصورة مشينة ولا تمت للأعراف الاعتقالية بصلة، وخصوصا في سجون أيشل وهوليكدار ونفحة، لأن هذه السجون فيها أسرى قطاع غزة، أما سجون جلبوع وعسقلان لم يحدث فيها إشكاليات لأن الأسرى فيها هم أسرى الضفة لا يوجد احد من أسرى القطاع فيها، وعلى الرغم من نجاح الإدارة في تنفيذ مخططاتها في هذه السجون، إلا أنها لم تتمكن من تنفيذ سياسة الفصل أو إضعاف الحركة الأسيرة في سجن عسقلان، الذي لا يزال إلى يومنا هذا قلعة النضال الوحدوي والصامد في وجه مخططات الإدارة. حيث توقف عند هذا الحدث نزار التميمي قائلاً:

"عام 2006 نتائج الانتخابات لم تغير من نظم وإدارة حياة السجون بغض النظر عن النتيجة حسب الانتماء فلم تشكل أي إشكال رغم صدمة فتح وفرحة حماس ... كمان لم يشكل اختطاف شاليط أي تغيير من قبل إدارة السجن أو أي تغيير على التفريق والتعامل مع حركة حماس بل تعاملت على أن شاليط هو أسير موجود عند الفلسطينيين ونحن جميعا فلسطينيين. بس في 2007 دخلت تخمة وحالة الضعف في صفوفنا بسبب دموية الانقسام، والإدارة فصلت بين الفصائل خوف ليصير مشاكل بين فتح وحماس بالسجن وما يسيطروا عل الوضع، والبعض الآخر من الأسرى هم اللي اختاروا الفصل من أطراف الصراع والانقسام بسبب عدم القدرة على التعايش بينهم، وجانب احتياط خوفا من ثقافة الثار، من ناحية عملية ما حدث شيء فعلي وعظيم بينهم بس من ناحية معنوية ولفظية صار شي معيب ومخزي يتنافى مع أخلاق الأسرى واللوائح الاعتقالية. في سجون هوليكدار وايشل ونفحة صار فيها إشكالات لأنه فيها غزازوة، بس سجن جلبوع وعسقلان ما فيها إشكالات لأنه فيها بس ضفاوية، ولليوم سجن عسقلان ما في فصل وحافظ على كيانه كقلعة صامدة موحدة للأسرى من كل التنظيمات."

وفي معتقل عوفر إثر الانقسام عملت إدارة مصلحة السجون على فتح غرف تنظيمية لكل تنظيم على حدا، ولكن لم يفلحوا في فعل هذا في سجن رومونيم، حيث قامت الإدارة بفرز الأسرى حسب التنظيمات للعيش في نظام اجتماعي موجه نحو المصير التنظيمي الفئوي والمصير الفردي الشخصي، وليس المصير الجماعي للكل الأسير في توجيهها لإدارة مقاومة الأسرى لنظام السجن. ومخطط الفرز التنظيمي والبلدي والشللي يتدخل فيه الشاباك بشكل غير مباشر من خلال ترويج هذه الثقافة في عملية التحقيق مع الأسرى. كما أن إدارة مصلحة السجون تمارس أقصى إجراءاتها العنيفة ضد الأسرى في سجون الشمال ونظرا لأن سجون الشمال لا يوجد فيها كادر تنظيمي قوي تستقوي عليهم، فيكون الأسرى في سجون الجنوب التي يوجد فيها كادر تنظيمي قوي جبهة صد للإدارة ودعم للأسرى في سجون الشمال. وفي هذا إشارة إلى وجود حس وحدوي في صفوف في مواجهة خطر الإدارة الذي يتهدد الجسم الأسير، حتى وإن كان خط الدفاع هذا تحت

مسميات مناطقية ولكنها مآله هو تنظيم فعل موحد للأسرى معا في وجه السجان. حيث أشار فراس القيق[30] إلى هذا من خلال حديثه:

"الإدارة في سجن عوفر فتحوا فيه غرفة للجبهة، وغرفة لحماس، وغرفة للجهاد، وغرفة لفتح. .. لما روحت على رومونيم إدارة السجن ما كانت تتدخل بالفرز بس المخابرات هي اللي تتدخل بطريقة غير مباشرة، كمان إدارة السجن ما بتدخل بفرز البلدي أو التنظيمي، وإنما تقر فرز الأشبال عن الكبار، أما المخابرات فتتدخل بطريقة غير مباشرة في الفرز الشللي والتنظيمي من خلال تحقيقاتها مع الأسرى والأفكار التي تروجها في التحقيق فيما يخص ثقافة البلديات والتنظيمات، والحركة الأسيرة في الشمال مضطهدين من قبل الإدارة بسبب الهجمات العنيفة ضدهم وهم كادرهم القيادي مش قوي، ويحصل هنالك فزعات لهم من سجون الجنوب الأكثر حمية للأسرى وصد للإدارة."

وقد عملت إدارة مصلحة السجون بالتدخل على أساس دور المصلح وفك النزاع ما بين حركتي فتح وحماس، حيث حدث هذا في معتقل النقب الصحراوي، كي لا يتم الإضرار بأمن نظام السجن لديها. وقد تحدث عن ذلك علاء شحادة[31]، بقوله:

"في النقب الإدارة مرة أصلحت وفكت النزاع بين فتح وحماس، ووقفت النزاعات اللي بتضر بأمن السجن. صراحة وضع السجن اختلف تماما بين التنظيمات وخربوا مسيرة الأسرى."

فعلى صعيد الانقسام أجمع الأسرى من كافة التنظيمات على أنه عام 2007 كان العام الذي قسم ظهر الحركة الأسيرة بشكل أجهض التاريخ والحاضر وكذلك المستقبل قبل أن يولد؛ لأنه جعل طريق العودة ملغوم بالوجع، وطريق التقدم محشو بالثأر. وقد وصفه أثره نزار التميمي حق الوصف حينما قال:

"سنة 2007 الطامة الكبرى كانت وما زالت في الحركة الأسيرة، حيث أصبح الانقسام ليس شكليا، بل تغلغل في أنفسنا وفي دمنا وفي عقولنا وفي أكلنا، لدرجة أصبح من المستحيل ترميم العلاقات ورأب الصدع هاي حقيقة مهما حاولوا يغيروها للأسف لأنه واقع لازم يدركوه ويشوفوه، وغير هيك بوس اليدين هو ضحك على اللحى."

وقد أكد الأسرى المبحوثين كذلك أن انتفاضة الأقصى أنجبت الكثير من ملامح الانقسام منذ بدايتها والى ما قبل عام 2006 حينما حدثت الانتخابات وما تلاها من الانقسام العلني عام 2007. حيث أن دخول الفردانية وعقلية الذات التي رافقت الأسرى أبناء الأجهزة الأمنية والعسكرية مع دخولهم للسجن، والهجمة المادية والفوارق الطبقية بين قادة التنظيمات على وجه الخصوص، وعدم تقبل الشراكة والحياة المشتركة مع الآخر في الحياة اليومية بين الحركتين طرفي الانقسام لاحقا، والوضع الممزق الذي عاث فسادا في الروح الوحدوية، والهجمة الشرسة التي قامت بها إدارة السجون ضد الأسرى من نقل وعزل وفصل، خلق منفذاً

---

[30] **فراس القيق**، 16 عاما في 2012 شبل من سكان مخيم العروب قضاء الخليل، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قضى شهرين داخل السجن حينما اعتقل على عمر 14 سنة، في الفترة الواقعة ما بين آب وتشرين أول عام 2010.

[31] "**علاء شحادة**"، 26 عاما في 2012، من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من جيل الانتفاضة الثانية للسجن، قضى داخل السجن 4 سنوات، في الفترة الواقعة ما بين تموز 2006 ولغاية آذار 2010

لجفاف العلاقات ما بين الفصيلين، إلى أن تم استغلال الانقسام الفعلي عام 2007 لمآرب شخصية من قبل بعض الأفراد ومن قبل إدارة مصلحة السجون. حيث عملت على فصل أبناء التنظيمين في جميع إجراءاتها من حيث تعاملها مع كل منهم على حدا، ومنعت لقاءهم في زيارات الأهل وفي التزاور فيما بينهم وفي النقل من سجن لأخر في سيارة النقل العسكرية للسجون أو المحاكم العسكرية "البوسطة"، مما عزز حالة الضعف بين التنظيمين، الذين كان بإمكانهما في البداية تجاوز مرحلة الانقسام والحفاظ على التعايش والعيش المشترك بينهما لو لم تتدخل إدارة مصلحة السجون بإجراءاتهم ضدهم بحجة حماية أمنها على حساب تفرقة الصف الأسير وبالتالي سيادتها على مجتمع السجن.

وعملت على جعل نظام السجون نظام مملكات تنظيمية وضاعت البوصلة الموحدة بين التعنتات التنظيمية، بحيث أصبح تنظيم حركة حماس هو التنظيم الأكثر استقرارا داخليا، وتنظيم حركة فتح أصبح متشظيا في داخله وتفشت فيه الإشكاليات البلدية والشللية والمناطقية وتراجع لديه الأداء التنظيمي القوي الوحدوي بعدما كان هو الذي يقود السجون وحافظ على مدى سنوات النضال التاريخية على الإبقاء على وحدة الصف والأداء، في حين أن التنظيمات الصغيرة أصبحت تعيش حسب الواقع في السجون المختلفة، فانقسموا أجزاء منهم من يعيش مع فتح ومنهم من يعيش مع حماس ليس على صعيد كل تنظيم صغير على حدا وإنما حتى على صعيد التنظيم الصغير الواحد، فعلى سبيل المثال الجهاد الإسلامي يعيش المنتمين له جزء عند حماس وآخر عن فتح بسبب واقع تشتيت الشمل المفروض عليهم من قبل الإدارة بالدرجة الأولى. وأصبحت البنية الاجتماعية للسجون في واقع صعب، وتعم حالة الفتور العلاقات الاجتماعية بشكل عام.

وقد أجمل عباس شبانة ما آلت إليه العلاقات التنظيمية والاجتماعية بين تنظيمي حركتي فتح وحماس من تقطع الأوصال وتفشي مرض الكراهية والحقد وزيادة تعزيز ثقافة إنكار وعدم تقبل الآخر، من خلال قوله:

"الحسم العسكري شكل شرخ كبير وصار في هناك حقد كبير بينا وبين فتح، وبطلنا مستوعبين بعض، حاولنا نفصل واقعنا جوا السجن عن برا، بس ما استوعبت فتح الأمر، وطلبوا منا الاعتذار في الصحافة والتبري من حماس في الخارج، ورفضنا لدرجة حتى بطلنا نسلم ع بعض، ولا نزور بعض. ولما فصلونا اليهود، استشعرنا الفروق كحماس ... بالنسبة إلنا صارت الحياة أحسن بعيد عن فتح، وحتى العلاقات الاجتماعية الشخصية انقطعت مع بعض راحت وصارت بينا حدية في التعامل ما حدا طايق الثاني ... تولد حقد كبير بينا ..."

محاولات لإعادة بناء الوحدة

على خلفية مقدمات الانقسام السياسي– والجغرافي الفلسطيني ما بين قطاع غزة والضفة الغربية على اثر الخلافات والتنازع على السلطة ما بين حركتي فتح وحماس، قام الأسرى بالإجماع الوحدوي في إطار اللجنة الوطنية النضالية العليا في شهر أيار عام 2006 بتوجيه دعوة من أجل ترميم العلاقات الوطنية الداخلية بين الحركتين، بحيث كانت وثيقة الوفاق الوطني التي قام بها الأسرى هي محطة وحدوية للكل الأسير من أجل استخدامه وقعها ومكانتهم الوطنية في رأب الصدع الداخلي في العلاقات بحيث شملت ممثلين بالإجماع من كل التنظيمات الوطنية الفلسطينية. حيث أن جميع الأسرى دعموا وساندوا هذه المحاولة وشعروا وقتها بصدق الحالة للتعالي على الجراح من اجل المصلحة الوطنية وإنهاء المصالح الفئوية ما بين حركتي حماس وفتح التي خرجت عن أدبيات اللوائح الاعتقالية الوطنية داخل السجن وخارجه في المجتمع الفلسطيني. وقد أشار "نزار التميمي" إلى قدرة الكيان الأسير على الاصطفاف الوطني الموحد في وجه التفرقة الفئوية التي نجمت عن حالة الانقسام بين الحركتين،على الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي كان لها بعض التحفظات على بعض البنود السياسية في الوثيقة إلا أنها لما تخالف الصف الوطني، وجسدت هذه الوثيقة حالة من البنية الموحدة للحركة الأسيرة، من خلال قوله:

"أدرك الأسرى بأنه يجب ترميم العلاقة الوطنية الداخلية للتنظيمات في السجن لاستنهاض الخارج، وعملوا على إصدار وثيقة بهدف المصالحة الوطنية بين فتح وحماس ... كل الأسرى انبسطوا ردة فعل أولية تعبر عن صدق الحالة وانه إحنا موحدين وطنيا، وهاي الوحدة بينت من خلال التماسك والترابط وعكسه بين الأسرى اللي كان فيها ممثلين من كل التنظيمات، عن فتح مروان البرغوثي، وعن الجهاد الشيخ بسام السعدي وعن حماس الشيخ عبد الخالق النتشة وعن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح وعن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مصطفى بدارنة، وحركة الجهاد الإسلامي تحفظت على البند المتعلق بالمفاوضات في الوثيقة ... لأنه حالة التمزق والبعد الداخلي حتى الأخوة انفصلوا عن بعض، اخوي بقسم وأنا بقسم، في الانتفاضة قبل 2006 كان الوضع أفضل يعيش معي اخوي، بس بعد 2007 هذا الشيء مفقود، وفي 2006 و2007 أقسام فتح وأقسام حماس تم تخريبها من قبل التنظيمين، وتم عقاب أبناء حماس على فعلتهم."

وفي ظل هذه الإشارات الواعية لوجود ملامح وحدودية للحركة الأسيرة، فإن ما يعيق نضجها إلى المستوى الوطني النضالي الذي تم الالتزام به في مرحلة البناء لمجتمع السجن في السبعينات والثمانينات والحفاظ عليه في مرحلة أوسلو، هو وجود النعرات الاجتماعية والكولسات الشخصية التي تجسدت في شيوع

بناء مجتمعي على أساس فئوي شللي وبلدي بين الأسرى على أساس اجتماعي جغرافي، نتيجة لضعف قوة التنظيم داخل السجون خلال الانتفاضة الثانية.

محاولة لعقد اتفاق بين "فتح" و"حماس" (2007)

كان لتنظيم حركة فتح مع حركة حماس تجربة وحدودية في سجن عسقلان عام 2007 من خلال عقد جلسة وطنية مفتوحة بين التنظيمين لصناعة برنامج عمل وطني ضد الأحداث التي جرت في غزة، ومن أجل الاحتجاج على منطق الانقسام، وتم الاتفاق على أن يتم الضغط على قادة كل تنظيم منهم في خارج السجن من خلال تنفيذ بيان من كلاهما من اجل الالتفاف الوطني وفض الانقسام، لكن تنظيم حماس قد رفض هذه المحاولة الوحدوية، حيث عقدوا الجلسة ولكنهم لم يفلحوا في تحقيق فعل وطني مشترك. وأشار نزار التميمي إلى هذا بقوله:

"في عسقلان أحداث ما قبل الانقلاب كنت موجه عام فتح، دعينا لاجتماع سريع بحضور جميع الفصائل وكان محمود الرمحي وزاهر جبارين مندوبين عن حماس في اللجنة الوطنية وتجردنا من نعرتنا قبل الانقسام لحد الانفتاح، كانت جلسة وطنية، للحديث بدون نفاق ولا مجاملات عن برنامج عمل وطني في الخارج ضد أحداث غزة قبل اتفاق غزة، والاحتجاج على هذا المنطق من الانقسام والخلاف، إحنا كنا فتح ننتقد لاذعا القادة علنا بغض النظر عن الأسلوب لتصدير بيان للخارج ليتحمل كل فصيل مسؤولياته، ولتنزيل قناعاته ع الشارع ليصبح ذات قوة، فكان موقف حماس مفاجأ في رفض تصدير أي إدانة بتفاصيلها."

تفكك الوحدوية وصعود التنظيم من خلال الفصيل السياسي فقط

شهدت سنوات ما بعد 2000 ولغاية عام 2013 تغيراً وولادة في نفس الوقت للبناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية، حيث حدث هناك تراجع ملحوظ في الانتماء الوحدوي والالتزام به، في حين وصل الانتماء الأيديولوجي السياسي الفئوي للتنظيمات السياسية المختلفة حد التعصب وزيادة ثقافة عدم تقبل الآخر والاختلاف معه لأجل التكامل، بل الاختلاف معه حد الخلاف والعدائية في بينة العلاقات بين التنظيمات المختلفة، كل تقوقع على ذاته.

وقد أجمع الأسرى من كافة التنظيمات على وجود حالة من التفكك في صفوف الحركة الأسيرة، فلم يعد الأسرى كالجسد الواحد، فهم لا يمتلكون سوى أجسادهم وأصبحت متفرقة أشلاء وأهواء تعوم في حالة من الفوضى، غالبا ما لا تجتمع على القرار الموحد، وهذا يظهر ضعف بنية الالتزام ووحدة المعاناة والأسر،

وتخلخل جسم التعاون الأسير. وقد أشار تنظيم اليسار إلى هذه الحالة من خلال ما يوجزه عامر القواسمي، قائلا:

"من بعد 2007 عندنا الأسرى بحكوا بالعلن ما بدنا منطق وحدودي، وفي ناس بتحكي إحنا بدنا الانقسام، وصارت الحياة قائمة على روح التنافس والدفاع عن البقاء، وكأنها شريعة الغاب البقاء فيها للأقوى، يعني حال السجن من الحال برا السجن. وكل تنظيم عنده لائحة داخلية، بس في المقابل في فوضى، لأن اليوم القوانين غير ملزمة، لأنه في تفكك داخلي، وتشرذم، واختلفت المعادلة، وصار انفلات داخل مجتمع الأسرى. يعني النظم قائمة وموجودة واللوائح كمان، لكن مدى تطبيقها مربوط بقوة التنظيم، ووعي الشباب، وتربيتهم الأسرية، وتطبيق النظام والقانون مربوط بالحالة العامة المعاشة."

فأصبحت الحركة الأسيرة كجسم وحدودي هي شكلية الوجود وسطحية الفعالية قد خسرت مكانتها وخسر فيها الأسير مكانته أيضاً، حيث أنه منذ عام 2004 ولغاية عام 2012 لم تنجح الحركة الأسيرة في أن تخلق موقف وحدوي للأسرى، حسبما ورد في المقابلات البحثية. حيث أشار الأسرى في المقابلات إلى هذا الترهل والتراجع في الأداء التنظيمي والوحدوي النضالي للحركة الأسيرة الذي كانت تفوح منه رائحة الغصة على ما آلت إليه الحال. حيث تحدث محمد أبو علي:

"... وبالتالي بتتبخس مكانة الأسير وبصير في تقليل من أهميته، اليوم الأسير مش هو اللي بنحكى عنه في التلفزيون، مش هو البطل والإنسان المناضل، لأنه لما يصل السجن بصير عبارة عن إنسان بدو يشتغل في غيرو بعقلية مجتمعية وحارات مش تنظيمية وطنية... ما في مجال للمجاملة، الحركة الأسيرة من 2004 ما نجحت في خلق موقف موحد رفع الأسرى وحسب تقسيمتي لمجتمع الأسرى بختلف من سجن لسجن، ومن قسم لقسم، ومن غرفة لغرفة البلدية والشللية بتختلف، وجوا الشللية في شللية داخلية صغيرة."

صراع الأجيال بين الأسرى ما بعد عام 2000

دخول أسرى من الأجهزة الأمنية

مع اندلاع الانتفاضة الثانية لم تدم طويلاً الهمة التي رافقتها لروح الثائر الفلسطيني داخل السجون، حيث أكد الأسرى المبحوثين من جميع التنظيمات أن انتفاضة عام 2000 في بدايتها ولغاية 2004 شكلت إرباك وتراجع في حس الانتماء الوطني. ومن الأسباب التي أدت إلي إرباك الأسرى في مجتمع السجن هو توافد أعداد كبيرة من الأسرى، وعلى وجه الخصوص البعد الوطني الذي يحملونه من أن عدد كبير منهم من أبناء الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية يحملون ذهنية مختلفة عن تلك الذهنية النضالية لقدامى الأسرى، وتحمل التمرد على النظام والانصياع للقائد العسكري في جهازه الأمني فقط، وعن هذا يتحدث نزار التميمي:

"تفجرت الانتفاضة الثانية وبدأت وفود الأسرى بالآلاف، في كل لحطة نستقبل ناس، أربكنا هذا الوضع جدا؛ جاءنا بفهم ما اله علاقة بالأسرى القدامى، كل يفكر من موقعه، أبناء أجهزة كل واحد ينتمي لمسئوله والمعركة فرضت عليه فجأة، ما عرف كيف يتصرف من جندي تحت الجعبة إلى أسير يجب أن يخضع لنظام السجون."

كما أن جيل الأسرى الوافدين كانوا من أبناء الأجهزة العسكرية أو الأمنية غير المنظمين كأبناء ثورة وإنما كأبناء أجهزة دولة، الذين استصغروا دور القدامى وقللوا من نضالهم وعملوا على نظام البلديات والأجهزة الذي دعمته سياسة مصلحة السجون الإسرائيلية. حيث يضيف هاني خمايسة:

"وجزء من الأسرى القدامى كانوا واصلين لمرحلة الكفر الثوري، الجدد معظمهم من أجنحة عسكرية أو أبناء أجهزة أمنية، تطاولوا على مكانة القدامى، والقدامى اللي كانوا كرهوا السلطة والوضع اللي صار وكيف تناسوهم، فكان جزء كبير منهم ضل محله، وجزء بسيط ضل ماسك الأوضاع وحريص على الحالة التنظيمية، في المقابل الجديد صار يشتغل على نظام البلديات والأجهزة، ومصلحة السجون غذت هذا النظام وأغرت الناس فيه."

توافد الأعداد الكبيرة من الأسرى

في الفترة ما بين 2000 – 2004 الأعداد الكبيرة المتدفقة من الأسرى أحدثت ضعف في "النظام الداخلي" لدرجة الموت السريري، حيث كانوا يكنون مشاعر الكراهية والرفض للسلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها عقب أوسلو، فمنهم من بقي ساكنا في مكان الأسير المخذول من قيادته وجزء بسيط منهم حرص على الإبقاء والحفاظ على الإمساك بزمام الأمور وقيادة وتنظيم الأسرى الجدد، لكن الحالة العامة كانت آنذاك هو تصدع النظام الداخلي والاجتماعي للكل الأسير. حيث قال نزار التميمي بهذا الصدد:

"... كان صعب أعداد كبيرة ... وهذا التدفق شكل عبء على نواة الأسرى الذين يتولون العمل النضالي والتنظيمي، والعمل على احتواء هاي الأعداد وتبنيها وتأهيلها وتنشئتها للعيش في حياة اعتقالية ... من 2000 – 2004 تدفق الكم الهائل ومحاولة استضعاف لمستوى الموت السريري."

أنواع خلفيات مختلفة غير مؤدلجة وغير منظمة

من العوامل التي ساهمت في خلق حالة من الإرباك في صفوف المجتمع الأسير هو اختلاف المنظومة القيمية ما بين الأجيال الأسيرة، حيث أن جيل الأسرى القدامى منظم ومؤطر في إطار الانضباط والالتزام ب"النظام الداخلي"، والذين شعروا بالعبء من احتواء هذه الأعداد الكبيرة وتبنيها وتأهيلها للعيش في الحياة الاعتقالية المنظمة والانضباطية للوقت والبرنامج الوطني الوحدوي. لكن هذا الكادر القديم كان في مرحلة من تراخي قدرته على العطاء، هم كادر يتمتع بتراكمية الخبرة ولكن القدرة والإمكانية على توظيف هذه الخبرة كانت متراخية. ويوجز نزار التميمي ذلك بقوله:

"تدفق الأسرى زاد الإشكاليات مع انتفاضة الأقصى ... أسرى بخلفيات مختلفة، كم كبير موجود غير موجه ... وأجيال جديدة مختلفة في قيمها ونشوئها عن القيم اللي نشأنا عليها في السابق. فتح الجيل الأول منظم ومؤطر، الجديد شارك في الانتفاضة كهبة جماعية، هذا الواقع خلق مصطلح أسير قديم – أسير جديد ..."

حيث أصبح السجن قائم على أيديولوجية روح التنافس والبقاء للأقوى، وينطقون بالعلن أنهم لا يريدون منطق وحدودي ويدعمون تعزيز ثقافة الانقسام. ونظراً للبنية الأيديولوجية المناطقية للحركة الأسيرة التي تختلف من سجن لأخر ومن تنظيم لآخر ومن قسم لآخر ومن غرفة لأخرى، بحيث تشترك فقط في أطار أوامر إدارة السجن المعممة على جميع السجون والمعتقلات. حيث أتفق الأسرى المبحوثين من جميع التنظيمات على أن معتقل "عوفر والنقب ومجدو"هي مجتمعات تتنافى مع قيم مجتمع السجن؛ وأطلقوا عليه "سوق عوفر" حيث أن الأسرى الذين يتعرضون للاعتقال بداخله هم ليسوا أصحاب قضايا أمنية بالمجمل وإنما على خلفية مصادرة التصاريح والمواجهات في المسيرات ضد الجدار العنصري، وهؤلاء غالبا ما تكون مدة اعتقالهم فترات قصيرة، ولا يوجد لديهم وعي تنظيمي، وقد وصلت بها الشللية حد المناحرات والمشاحنات القوية ما بين شباب مخيم العروب من منطقة الجنوب باعتبارهم الأكثرية ويمثلون القوة التنظيمية البلدية وشباب رام الله منطقة الوسط باعتبارهم الأقل عددا، وتندرج فيه الكولسات للقوة التنظيمية.

أزمة الفصائل السياسية

وفقا لما سبق سأقوم باستعراض العلاقات ما بين التنظيمات خلال الانتفاضة الثانية في الفترة ما بين 2000 – 2012 ليتم رؤية التشكيل المجتمعي الجديد لمجتمع السجن، من خلال منظومة غير اشتراكية للحركة الأسيرة التي أصبحت منظومة كيانات تنظيمية فئوية وليس منظومة تنظيمية وطنية وحدودية.

أزمة "فتح" وضعف التنظيم

الانتفاضة الثانية محطة من المحطات الحرجة في تاريخ العلاقات ما بين الأسرى كتنظيمات، سواء ما بين أبناء التنظيم الفئوي الواحد، أو في إطار التفاعل الاجتماعي الثقافي الوطني مع الأطر التنظيمية الفئوية الأخرى داخل السجون. وكان لحركة فتح حصة الأسد من التأثر بشكل سلبي في شبكة علاقاتها، لعدة أسباب أجمع الأسرى من أبناء تنظيم فتح ومن التنظيمات الأخرى عليها، والتي سيتم الوقوف عليها في الصفحات التالية.

القطبية بين حركتي "فتح" و"حماس" وتأثيرها على الكيان الأسير

يوجز محمود عبيدي هذه الحالة من خلال حديثه:

"فتح هي التي قادت السجون باعتبارها الأكثرية ولا تزال 70% من السجون منذ السبعينات إلى يومنا هذا، والسجن مجتمع مصغر عن المجتمع الفلسطيني الخارجي، عندنا 14 تنظيم وحزب، بس الخلاف السيئ بين فتح وحماس خلانا نتحدث عن قطبين فتح وحماس بس، ونتيجة هالخلاف والانقسام صار في تفسخ بالعلاقات انعكست على الأهل والصداقات والأخوة، وصارت تعبئة سلبية بين التنظيمي ضد بعض مش للصالح الوطني، حتى على مستوى الأخوة أخ فتح عند فتح وأخ حماس عند حماس، وفي الزيارات مش الكل بتزاوروا مع بعض، حماس لحال وفتح لحال في السجون مش عايشين مع بعضن تجردوا من الإحساس الإنساني والفكر الصائب.اليوم 2012 واقع السجن بطل هناك فكر عند فتح والتوجه للدين توجه عام بين الأسرى، لأن الأحداث اللي بمر فيها الشعب بتخليه يتدين. كمان فتح تقر بالخطأ وحماس لا تقر بالخطأ وتكفر فتح، فكان قبل الانقسام نتحدث عن أي قضية وطنية بكل تجرد من حزبيتنا وإدانة الموقف الخطأ لأن ثقافة النقد الذاتي لدى فتح حتى لمستوى جلد الذات والمس بها، عند حماس مفقود. وعلى الرغم من هيك بس على المستوى الشخصي والوطني تجمعني مع حماس علاقات."

العوامل التي قادت إلى نهاية حركة "فتح"

تعاني حركة فتح من أعراض مرحلة الشيخوخة التنظيمية والتراخي وعدم الالتزام والانضباط بالمنظومة الاعتقالية بدرجات متفاوتة ما بين الأفراد المنتمين لحركة فتح، وذلك نتيجة أن حركة فتح هي التي تأثرت سلباً أكثر من غيرها بالظروف السياسية وخصوصا من مواقف العملية السلمية للسلطة الفلسطينية بسبب أن فتح محسوبة على السلطة، ونظراً لأن فتح نهجت الخط السياسي السلمي في النضال ومقاومة الاحتلال، في حين الفصائل الأخرى تتبنى الخط العسكري في المقاومة والنضال، وعلى الرغم من أن فتح ترفض التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني الداخلي، كسائر التنظيمات الأخرى، إلا أن أطراف متعددة تتدخل في القرار الفلسطيني وتلعب دوراً سلبيا في العلاقات الداخلية، مثل أمريكا وأوروبا ودول الشرق الأوسط. وهذا يتضح من خلال حديث محمد أبو علي:

"فتح أصيبت نوعا ما بالشيخوخة داخل السجون، صحيح في تراخي صحيح في شيء من التسيب الكل تأثر فيها لكن بدرجات متفاوتة، وفتح الأكثر تأثر سلبا مرتبط بالعدد وبالظروف السياسية لأنها بعتقدوا أنها بتمثل السلطة والسلطة بتمثلها، وفتح انتهجت الخط السياسي والتفاوض للمقاومة، وان المسألة مرهونة بالوضع السياسي، والفصائل الأخرى ما زالوا يتغنوا بالمقاومة رغم دخلوهم الخط السياسي مثل حماس، مع العلم أن القرار الفلسطيني غير مستقل، والكل يتدخل فيها لصالحه مش لصالحنا زي أمريكا وأوروبا ودول شرق أوسطية مثل إيران، وإحنا بنخرب بيتنا."

المناصب القيادية على أساس العمر والعلاقات وليس على الإنجازات

غلبت روح الشللية على روح التنظيم لدى فتح أكثر من غيرها، فهم التنظيم الأكثر مشاجرات ومناحرات داخلية، وتوجد ثقافة الإنسان المسنود والمحمي تنظيما وآخر غير مسنود وغير محمي بقوة التنظيم، بناء على مصالح شخصية خاصة، لدرجة أن الكولسات وصلت حد أن مسؤول القسم في السجن يتم اختياره بناء على الوراثة وليس وفقا للكفاءة والأحقية، وتسمح حركة فتح بقبول الوساطة العائلية والبلدية. وعن هذا تحدث فراس القيق:

"... وفتح هم التنظيم الأكثر مشاكل ومناحرات داخلية في صفوفهم، وعندهم فيه مبدأ المسنود وغير المسنود، فتح تنظيم بلا تنظيم، مربوط بمصالح خاصة. مسؤول القسم (الدوبير) هو منصب يتم الحصول عليه لدى حركة فتح بالوراثة وليست على الكفاءة والأحقية، ولكن تلعب فيها دور الواسطة العائلية والبلدية."

نُدرة الاجتماعات، وتلك التي جرت كانت مغلقة

لقد أكد الأسرى على انخفاض الجلسات التنظيمية وضعفها بشكل ملحوظ لدى أبناء تنظيم فتح، وعلى الرغم من ذلك فهم يتمتعون بقوة تنظيمية داخلية في مواجهة السجان من جهة وفي حل خلافاتهم الداخلية من جهة أخرى دون السماح للآخرين بالتدخل فيها. وعن هذا تحدث محمود عبيدي:

"انخفضت الجلسات التنظيمية بين الفصائل وأكثرها ضعفا لدى فتح، ولكنهم في نفس الوقت من حيث التنظيم يتمتعون بقوة داخلية ولا يسمحون لإدارة السجن بالتدخل في حل خلافاتهم الداخلية."

اختلافات الولاءات بين الأجيال لدى حركة "فتح"

حدث شرخ في العلاقات ما بين أبناء تنظيم فتح داخل السجون على إثر وجود تصنيفين في صفوفهم، الأسرى المناضلين القدامى الذين يتمسكون بالتنظيم والنظام الداخلي والانضباط للوائح الاعتقالية وأدبيات السجون التاريخية، هذه الفئة المنهكة معنويا التي كانت تعاني من مشاعر الخذلان لموقف السلطة الوطنية الفلسطينية لهم نتيجة اتفاق أوسلو، وكانوا لغاية عام 2005 لا يستطيعون هضم مواقفها تجاه قضيتهم كأسرى. والأسرى الجدد الذين في غالبيتهم من أبناء أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية سواء الأمنية أو العسكرية الذين عملوا على إقصاء القدامى وعدم الالتزام بالانضباط والانصياع للوائح الاعتقالية، وشكلوا ثقافة الشباب المتمرد الذي لا يخلو من نهج الكولسة في تدابير إدارة حياته اليومية داخل السجن، والذي يسعى

إلى أن يتصدر المكانة والموقف والهيمنة عليها داخل السجون في ظل صدمة فتح بالكادر التنظيمي والسياسي في صفوفهم مثل صدمة فتح ومحمد الدحلان. وهنا يشير محمود عبيدي إلى هذا البعد بقوله:

"بعد سنة 2000 لما صارت الانتفاضة صار يجينا نوعية جديدة بنفسيات جديدة، بشكل عام صار شرخ في العلاقات في داخل فتح، ابن جهاز و مناضل عادي، وتم إقصاء كل القدامى من التنظيم الفعال وصار في كولسات ... ومعادلة الانتفاضة الثانية شباب كتائب الأقصى خلقوا تحالفات اللي حمل سلاح أبو زيد خاله وأبو العريف، مش مستثنى دور القدامى بشكل تام ولكن أحيانا نصطدم بظاهرة ما يشبه البلطجة والخوة، ودورنا كقدامى مش رئيسي بامتياز، وفي الانتخابات كل 6 شهور مرة، شباب الأقصى بفضلوا حالهم علينا، وبشكلوا اللجان منهم ولكنهم لم يحسنوا قيادة الموقف، وفتح بشكل عام مش ملحقين صدمات بقيادتنا، زي الدحلان وخلافه."

وفاة ياسر عرفات "ابو عمار"

وقد مرت حركة فتح في صدمة فقدان القائد الذي يصل إلى مرحلة التقديس لدى البعض، وهي وفاة ياسر عرفات بتاريخ 2004/11/11 التي اعتقدت أنها فقدت جزء من قيمتها الوطنية بسبب وفاته، لأنه كان القائد الوطني الذي يوجد عليه إجماع فلسطيني بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية والتنظيمية للتنظيمات المختلفة. حيث أشار محمد أبو ريان إلى رمزية الخلل الذي حدث للصف الوطني عقب وفاة أبو عمار، بقوله:

" فتح لما استشهد أبو عمار خسرت جزء من قيمتها ومكانتها الوطنية، لأنه كان شخص متفق عليه وطنيا وان اختلفوا على قضايا التنسيق الأمني معه، كان في عليه إجماع فلسطيني من كل التنظيمات والحركات السياسية، أنا باعتقادي انه 2004/11/11 شكل مفترق صعب في تاريخ حركة فتح داخل السجون وخارجها."

ضعف اليسار الفلسطيني والجهاد الإسلامي

ضعف الجهاد بسبب عدم وجود التماسك والوضوح الأيديولوجي لها

إن تنظيم الجهاد الإسلامي تنظيم غير منسجم في وجهات النظر المختلفة، نتيجة عدم وجود إستراتيجية أو برنامج ورؤية واضحة لهم، وهو من التنظيمات المعارضة لاتفاقية أوسلو ولا تؤمن بنجاعة وجدوى العمل السياسي والمفاوضات السلمية. وهذا التنظيم كتيار ديني يهتم بالمنتمين لصفوفه بتقديم الخدمات والمعونات المادية للأسير وأسرته، وحالتهم الوجودية فيها معاناة في تقبل الواقع المعاش داخل السجون الإسرائيلية. وقد أشار إلى هذه الأبعاد فراس القيق ، بقوله:

"الجهاد من الفصائل الصغيرة وبعاني أكثر من رفض الحالة السياسية وعدم تقبل الواقع المعاش في السجون، ويؤمن بالعمل العسكري مش بالسياسي لتحرير فلسطين، وأيديولوجيات متعددة، بتلاقي عندهم حالات التشيع والدخول في

السلطة والانتماء للقاعدة، هم كتنظيم غير منسجم فيما بينه، وبتشوف وجهات نظر مختلفة وعدم وجود برنامج أو إستراتيجية عمل واضحة، الوضع العام كله في خلل ما في رؤية محددة. بس هم بهتموا بالمنتمين الهم وبقدموا المعونات التنظيمية للأسرى وأسرهم من تنظيمهم، مع العلم كمان أنهم من المستثنين من الإفراجات حسب اتفاقية أوسلو لأنهم معارضين إلها."

قلة العدد وأن معظمهم معتقلين إدارياً

هذا الواقع من حيث قلة عدد أسرى الجهاد وأسرهم في إطار حالة الاعتقال الإداري يعني أنهم يندمجون كأفراد مع الفصائل الأخرى في السجن، وبالتالي، لا يكونوا قادرون على التنظيم كوحدة فاعلة ومستقلة عن التنظيمات الأخرى.

ويشير إلى هذا الصدد رائد العملة بقوله:

"معظمنا أسرى إداريين، وموزعين إحنا كجهاد على كل السجون، وعددنا قليل مقارنة بالفصائل الثانية، وهذا اثر علينا كجهاد، لأنه ما بنقدر نفتح قسم. بس وضعنا في هداريم مميز حوالي 20 – 25 ومتنقلين من قبل الإدارة، في ال 2005 كان مشاحنات بينا وبين الإدارة، لأنه سجن مجدو بطالبوا تجميع الإداريين في أقسام الهم والإدارة بترفض، وبتزيد من تشظينا وتشيتنا التنظيمي، وفي القمعة 2007/10/22 استشهد محمد الأشقر في النقب لأنه طالبنا بحقنا أننا نتجمع كتنظيم وكادرايين مع بعض في قسم واحد. وعددنا في السجون 496 ب 2012، وصار خلاف مع حماس على صفقة شاليط، لأنه الحصة الكبيرة فيها لأسرى غزة، وإحنا كجهاد في عنا انس جرادات محكوم 37 مؤبد، وسعيد الطوباسي 35 مؤبد، وما شملهم الاتفاق، بس المعظم منا إداري حوالي 50 واحد."

في حقيقة الأمر إن الجهاد كتنظيم هو تنظيم واحد ويرفض التشيع أو فكر تنظيم القاعدة في السجون، على الرغم من وجود عناصر منتمية لهم في الفترة ما بين 2005 إلى 2012، ولكن القوة التنظيمية ضعيفة ولا يوجد فيها إلزام بالقرار التنظيمي، مما يسبب حالة من الإرباك في صفوف الأسرى من الجهاد، لذا لا يتم السيطرة على هذا التشظي الأيديولوجي لأن إدارة مصلحة السجون لا تسمع لهم بان يبنوا أو يشكلوا حالة تنظيمية قوية بسبب تفريق شملهم التنظيمي وقلة عددهم. وبهذا الشأن يضيف رائد العملة:

"الجهاد الإسلامي موجود كجهاد إسلامي واحد، يرفضوا التشيع والقاعدة مرفوضة في السجون، رغم وجودها عناصر معدودين ظهروا في الفترة ما بين 2005 – 2012 وبسبب تشتيتنا في السجون ما في قرار تنظيمي واحد وما في فكر واحد يفرض الالتزام به كتنظيم، وموضوع القاعدة بعض الشباب معجبين بأسامة بن لادن واتبعوه في نهج المقاومة، والقاعدة في عندهم كتب وأشرطة وعندهم أمير عام من جنين، وبكفروا أي حدا. ويعضهم معجب بحزب الله وصاروا يتشيعوا ويصلوا صلاة الشيعة وبناصروا المقاومة ومعجبين ب حسن نصر الله ومنهجه في المقاومة، وموضوع التشيع ملحوظ بالنسبة لعددهم في السجون،الأسير خالد صبارنة من الجهاد، وضعنا التنظيمي هاظ خلق حالة من الإرباك وعدم القدرة على السيطرة عليه، وهذا اضعف موقفنا كجهاد إسلامي أمام الأسرى."

فيما يتعلق بعلاقة الجهاد كتنظيم مع التنظيمات الأخرى، فهم تنظيم قريب في علاقته مع الجميع برغم اختلاف الأطر الأيديولوجية والبرامج السياسية على خلفية اتفاقية أوسلو، وموقف الجهاد واضح من عدم دخول الحقل السياسي والمشاركة في الانتخابات أو المفاوضات والتنسيق الأمني، فهي قضايا مرفوضة بالنسبة لهم كتنظيم يؤمن بالعمل العسكري فقط. وعندما حدث الانقسام/ الحسم العسكري/ الانقلاب ما بين حركتي حماس وفتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان موقف الجهاد هو الحرص على دور الوسيط بينهما، وتجنب الدخول كطرف في هذه الخلافات. ورغم العلاقات الجيدة التي تجمع الجهاد كتنظيم مع الفصائل الأخرى، إلا أنهم تعرضوا للأذى والاستهداف من الكيان الصهيوني الإسرائيلي، بالإضافة إلى السلطة في الضفة، والسلطة في غزة. وبهذا تتدرج العلاقات من حيث أفضليتها بأن علاقة الجهاد أفضل شيء بالدرجة الأولى مع اليسار الفلسطيني ومن ثم مع حركة فتح، وآخر شيء مع حركة حماس في التفاعل الاجتماعي والاحترام التنظيمي المشحون أكثر شيء مع حماس والبقية نتعايش مع بعض بروح الإخاء والترابط، حيث أن معادلة العلاقات الاجتماعية والمعيشية المشتركة بين الفصائل في السجون هي في الغالب أن الجهاد يعيش في أقسام فتح، واليسار مع أقسام حماس. وحول بنية العلاقات التنظيمية للجهاد وطبيعتها تحدث رائد العملة:

"الجهاد قريبين ع الكل في شوية خلافات مع حماس، على الرغم من اختلاف الأطر الأيديولوجية، تحت إطار أوسلو، وما في إلنا حراك سياسي ولا بندخل الانتخابات ولا بنسق امنيا هاظ كله إحنا مرفوض بالنسبة إلنا، مش زي حماس بتنسق سياسيا ودخلت الانتخابات. وفي عام 2007 لما حدث الانقسام، موقفنا كحركة الجهاد انه علينا تجنب المشاكل ودورنا وسيط، إحنا بس علينا حمل السلاح لمقاومة الاحتلال، وفي وقت الانقسام حتى في ناس من حماس ضد اللي صار، وناس من فتح نفس الشي. ولغاية 2012 العلاقات كانت كويسة مع الجميع، برغم انه الكل أذانا حماس اذتنا والسلطة اذتنا، إحنا الجهاد مستهدفين من 3 سلطات غزة والضفة وإسرائيل. في غزة حماس اعتدوا على مسجد ابن تيمية هو تابع إلنا وقتلوا الناس فيه، وع الرغم من هذا الشي بس وضعنا أفضل شي وروح الإخاء والترابط بيناتنا مع الجبهة الشعبية العلاقات جيدة لأن عناصرنا قليلة بظلوا منظمين مع بعض، بعدين فتح وآخر شي مع حماس، المعادلة في السجون عايشين فتح والجهاد، وحماس والشعبية."

ومن معيقات تشكيل قوة التنظيم لدى الجهاد أيضا أنه لا يوجد لديهم كوادر وقادة قادرين على خلق الالتزام التنظيمي، فيشعر الأفراد بالضياع وعدم الانسجام فيما بينهم لأنه لا توجد لهم أرضية تجمعهم بل كل حسبما يرتئيه أو يرتئيه التنظيم الذي يعيش معه. بالإضافة إلى أن هذا يعزز شعورهم بالضعف التنظيمي أمام التنظيمات الأخرى، ويجعل كفاءتهم محدودة، ويظهر ذلك جليا في حساسية العلاقة بينهم وبين حركة حماس،

ونظرا لهذا التشظي فإن منهم من يحول من تنظيم الجهاد إلى التنظيمات الأخرى مثل فتح وحماس، وعليه فإن التنظيمات الكبيرة تأكل التنظيمات الصغيرة. وعن هذا أضاف عباس شبانة:

"في إشكاليات عند الجهاد ما في عندهم قادة وما في عندهم ف،كر تايهين مش عارفين شو بدهم وما في عندهم انسجام لأنه تاريخيا حالهم مليء بالإشكاليات. وهو تنظيم متشظي كفاءاتهم محدودة على قد الحال، منهم حولوا إلى فتح ولحماس وفي حساسية كبيرة بينهم وبين حماس لأنه بشعروا إنها حماس ماكلة البلاد والعباد، في النادر جدا ليحول واحد من حماس للجهاد، بس الجهاد كثير بحولوا ما في عندهم كوادر علمية متميزة، وعددهم قليل بشعروا انه التنظيم الكبير زي حماس وفتح ما كلهم كتنظيم أقلية."

كما ينتهج بعض أبناء تنظيم الجهاد الإسلامي منهج تكفيري للآخر، مما يثير النفور منه وعدم الرغبة في العيش أو التعامل معهم من قبل أبناء التنظيمات الأخرى مثل الجبهة الديمقراطية. حيث يقول حول هذا الصدد علاء شحادة:

"أنا ابن الديمقراطية عشت عند الجهاد أسبوعين بمجدو كانوا بس بدهم يصلوا وبس، لدرجة أنهم كفروني، لأني بس بصلي الفروض مش كل الوقت صلاة، وقالولي أنت ما في داعي تصلي لان صلاتك على الفاضي لأني ما بصلي على طريقته، ... وبكفروا كل التنظيمات حتى حماس."

ضعف اليسار الفلسطيني: الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين

تعتبر حركات اليسار من الحركات الصغيرة والأقلية في العدد داخل السجون الإسرائيلية مقارنة بأعداد أسرى فتح وحماس، حيث يصل عددهم إلى ما يقارب 300 أسير في السجون الإسرائيلية المختلفة. وعلى صعيد العلاقات ما بين الشعبية والديمقراطية فلا يوجد انسجام أو تقبل جيد بينهما لبعضهما البعض، فنجد الديمقراطية تنسجم وتتعايش وتجمعها علاقة قرب مع فتح، في حين الشعبية تحاول الحفاظ على التوازن في علاقتهم مع فتح وحماس. أما حزب الشعب الفلسطيني فعدد أكثر أقلية ومحدودية. وتمتاز العلاقات بين تنظيم الشعبية فيما بينهم بالانسجام ولديهم كادر قيادي تنظيمي قوي واشتراكيين في العلاقة بينهم ومع الآخر، ونظرا لقوة التنظيم لديهم فإن بعض الأسرى من الجهاد الإسلامي في سجني مجدو والنقب انتقل للعيش معهم من أجل أن تتم حمايتهم، كما نجد بعض الميول للإعجاب بالفكر الديني لديهم، لأنهم جزء من الواقع العام ويتأثرون به. وعلى صعيد المعونات المادية فإن تنظيمات اليسار لا تقدم معونات مادية لأسراها وأسرهم لأنهم تنظيم كادح لا يمتلك خزينة مال للتنظيم، وهم من المعارضين لاتفاقية أوسلو وتم استثناءهم من الإفراجات لغاية عام 2011. كما ويجد لدى الديمقراطية ترابط وتنظيم قوي كما الجبهة الشعبية، لكن التأثير

على واقع السجن مع التنظيمات الأخرى ضعيف من قبلهم. وحول هذه القضايا وواقع اليسار الفلسطيني أوجز فراس القيق مجمل ما أجمع عليه الأسرى من مختلف التنظيمات بقوله:

"من الفصائل الصغيرة، اليسار الفلسطيني وعددهم محدود وبدون جسد موحد كلهم بس 300 واحد. الجبهتين الديمقراطية والشعبية، داخليا بعاد عن بعض فيما بينهم، الديمقراطية أكثر قربا من فتح، الشعبية محافظة على التوازن ما بين فتح وحماس ... الشعبية عندهم انسجام وحركة منظمة عندها كوادرها مثقفين محترمين جدا رائعين في التعامل رغم ابتعاد الفكر، وفي فكر اشتراكي بينهم في كل شي حتى الدخان والأكل في الخيمة وفي الصندوق. وبعض الأسرى من الجهاد انتقل للعيش عند الشعبية من اجل الحماية مثل مجدو والنقب نظرا لقوة التنظيم عندهم ... وهم تنظيم كادح وفقير ما بتساعد بمعونات مادية للأسرى لأنه ما في دخل مادي، وبعيش الأسير على حسابه الخاص، بس بتلقى معونة من السلطة 300 شيكل للكنتين. ولأنهم ضد أوسلو لغاية 2011 لم يتم ترويح في كل الصفقات أي حدا من معارضي الاتفاق منهم ... والديمقراطية عندهم ترابط وتنظيم، بس في ضعف في القدرة على التأثير على السجن عند اليسار ككل."

حماس أصبحت هي التنظيم الأقوى

أجمع الأسرى من التنظيمات المختلفة على أن تنظيم حماس هو الأكثر تنظيما لعلاقاتهم ببعضهم البعض، في ظل واقع متماسك وترابط فيه العدالة التنظيمية، ولديهم تعصب للرأي، ويقدمون معونات مادية تنظيمية للأسرى الذين ينتمون للحركة ولأسرهم. وعن هذا يتحدث عباس شبانة:

"أكثر تنظيم منظم حماس ومترابط ومتماسك بتنظيم عالي لعلاقاتهم ببعض هو حماس، فيه عدالة أكثر، وبقدموا المعونات التنظيمية لأسر الأسرى والأسرى، وهم جماعة عندهم تعصب لرأيهم."

حماس: الأكثر تنظيما في التعامل مع سلطات السجن الإسرائيلي

إن اللوائح الاعتقالية الخاصة بحركة حماس تنظم علاقتهم بإدارة مصلحة السجون، حيث أن أمير القسم فقط هم من يقوم بالتواصل مع الإدارة وغير مسموح أن يكون التواصل عشوائيا من الأفراد. ويوضح محمد الجواريش[32] هذه اللائحة بقوله:

"حماس ما عندنا عشوائية، ومش أي شخص مسموح له يحكي مع الإدارة، فقط أمير القسم، ومرفوض رفض قطعي التواصل مع الإدارة إلا بتكليف من التنظيم."

[32] محمد الجواريش، 23 سنة في 2012، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، هو من جيل الانتفاضة الثانية، وتم اعتقاله الأول على عمر 15 سنة، قضى داخل السجون الإسرائيلية 5 سنوات وشهرين ما بين حكم وإداري على عدد مرات اعتقال مرتين، في الفترة الواقعة ما بين شباط 2004 وآب 2010.

قوة التماسك الداخلي والانضباط في حماس

إن العلاقات الداخلية ما بين الأفراد المنتمين لتنظيم حماس هي علاقات أخوة ومحبة مميزة وكأنها المدينة الفاضلة بالنسبة لهم، وفيها حس الإيثار لبعضهم البعض، وملتزمون بالتفاعل الاجتماعي مع بعضهم البعض، وان كان الأمر لا يخلو من بعض العقليات لبعض الشخوص في التنظيم الذين يحاولون ممارسة القسوة والفظاظة في التعامل مع أبناء التنظيم بشكل ديكتاتوري، حيث قاموا كتنظيم بمواجهة هؤلاء الشخوص الأقلية وتم ضبطهم في إطار الاجتماع على قلب رجل واحد في مواقع الخطأ والصواب. وأكد على هذه الانضباط والاحتواء للعلاقات والقدرة القوية على التعامل مع بعض الأعضاء الذين كانوا متسلطين وتم إعادتهم إلى الخط، عباس شبانة بقوله:

"إحنا حماس العلاقات الداخلية بيننا علاقات مميزة داخل السجن فيها من المدينة الفاضلة، وان كان يعتريها أحيانا بعض الإشكاليات، علاقات ممتازة فيها محبة وإخاء إيثار، وبتمثل صورة رائعة للتواصل مع بعض، تجمعنا المعاناة والنضال والالتزام بعلاقاتنا الاجتماعية بمناسبات الأقارب والحرص على مشاركة بعضنا البعض في الأفراح وفي الأتراح، وغن كان يوجد في الهامش لتنظيم حماس بعض الشخوص في بعض السجون عندهم ديكتاتوريات وبتعاملوا مع بعض بقسوة، إحنا كتنظيم تواجهنا معهم وتزاعلنا وتم ضبط هاي السلوكيات ضمن ضوابط واجتمعنا على قلب رجل واحد بغض النظر عن سلوك القائد من الصح ومن الخطأ."

القدرة على السيطرة مع الأعضاء الذين سلكوا نحو التصرف بلغة البلدية والشللية

حاول بعض الأفراد الخروج عن إطار اللوائح الاعتقالية التي تستند على الضبط والانضباط التنظيمي المستمد من تطبيق أحكام الدين والشريعة في العقوبات، بأن قاموا ببث فكرة البلدية والشللية في التنظيم وتم ردعهم وقمعهم من قبل قوة التنظيم وتمت السيطرة على عدم تفشي المناطقية والشللية بين أبناء التنظيم، وبالتالي بقيت الأيديولوجية التنظيمية هي التي تحكم العلاقات فيما بينهم وليس العلاقات المناطقية. وأوجز محمد الجواريش قوة التنظيم هذه بقوله:

"في حماس الفترة الأخيرة 2009 حاولوا5 غزازوة واحد منهم أمير الغرفة يبثوا فكرة البلدية وتم قمعها والسيطرة عليها من قبل قوة التنظيم. مثلا في ½ أو أكثر من النص حماس من الخليل ما عندنا إشكاليات الأمير يكون من نابلس علينا وصار في فترة من الفترات، لأنه ممنوع التعصب للمناطق، وفي لوائح عقوبات، 30 بند ضابط سلوكي، ولوائح داخلية سرية ما بقدر احكي فيها ولكن تقوم على أساس تطبيق الدين والشريعة في لائحة العقوبات."

العلاقة مع "فتح"

فيما يتعلق بالعلاقات الفصائلية ما بين تنظيم حماس والفصائل الأخرى فهي علاقات ما بين مد وجزر في التفاعل الاجتماعي والتنظيمي، ويعانون من حالة من فقدان الثقة بالحركة الأسيرة لأن قيادة الحركة الأسيرة هي من فتح، وهم لا يثقون بفتح، ويشعرون بأن تنظيم فتح خذل تنظيم حماس في قضية إفشال الإضراب عن الطعام عام 2004 والذي سيتم التطرق إليه بشكل موسع في الصفحات القليلة القادمة، بالإضافة إلى أن علاقة حماس مع تنظيم فتح يشوبها الكثير من الخلافات.

العلاقات مع الفصائل الأخرى، علاقة أفضل

أما فيما يتعلق بعلاقة تنظيم حماس بالجبهة الشعبية فيجمعهم برنامج سياسي واحد وهو معارضة أوسلو، ويعيشون مع بعضهم البعض، ويتبادلون العلاقات في المناسبات الاجتماعية التي يكون كل منهم حريص فيها على مراعاة معتقدات الآخر، وتميل في بعض الأحيان إلى التفاعل حسب الشخص على أساس العلاقة الشخصية معه، أما العلاقة مع الجهاد الإسلامي فهي على درجة علية من التنازع والاحترام المشحون في التفاعل فيما بينهم. ويوضح البنية العلائقية التي تربط حماس بالفصائل الأخرى، عباس شبانة بقوله:

"العلاقات مع الفصائل كانت ولا تزال بين مد وجزر، إحنا من جهتنا ما في ثقة داخل الحركة الأسيرة، اللي بتمثلها وبتقودها فتح، أنا لا أثق بفتح ولا أثق بأني أخوض معها معركة، لأني خذلت منها بجزء في إضراب 2004، وفتح عندهم المصالح الفردية طغت ع المصالح الجماعية، الفرق بينا وبين فتح زي السما والأرض.، عل كل شي بنطاوش، ع المرافق كنا نتطاوش مع فتح. بس الشعبية تطالب بالعيش مع حماس، حتى برمضان بينا عزائم فتح بدخن في الساحة أدبا بس اليسار لأ، وبيننا تفاهم وانسجام ضد أوسلو، وبنعيش مع اليسار حسب الشخص، وعلاقتنا بالجهاد احترام مشحون."

صعود الفروق المادية في صفوف الأسرى

اتفق الأسرى من تنظيم فتح واليسار على أنه يوجد مظاهر محدودة للطبقية في السجون وأن مقياس الأمر هو بين فرد وفرد وبين تنظيم وآخر. لأن في المجمل الأسرى في السجون هم الطبقة الكادحة والاستثناء هم الميسورين مادياً، حيث تقع على رأس الهرم حركة حماس، يليها الجهاد الإسلامي، ومن ثم حركة فتح التي رغم محدودية قدرتها المادية إلا أن هنالك بعض الفروق الطبقية بين أسير فتحاوي وآخر، وأما اليسار فيتمتع بنظام إدارة اقتصادي لصالح جميع أبناء التنظيم ويحارب الطبقية ويعزز الاشتراكية. بالإضافة إلى أنه

من مظاهر الطبقية أنه دخل إلى مجتمع السجن المبادلات التجارية والاهتمامات المادية التي تطغى على حياتهم اليومية أكثر من الاهتمام بالجانب الثقافي. ويشير محمود عبيدي إلى هذه القيم الدخيلة، بقوله:

"... والاستثناء هم الميسورين ماديا، والحالة العامة لقاعدة الأسرى هم الكادحين. فالطبقية موجودة، بس الغالب كادحين، وهم قلة داخل السجن، الفوارق تظهر حسب الانتماء التنظيمي، حماس والجهاد أفضل من فتح والشعبية ماديا ما في فروق كثير بينا، عند فتح في طبقات حماس أغنى شيء، الديمقراطية والشعبية تحويل مصاري من التنظيم ونظام اقتصادي للخيمة اشتراكي للجميع مش للفرد، وهذه مسألة متأصلة في الناس بترجع لذوقيات وطبائع النفوس ومظاهر الأنانية موجودة عند عناصر مش متقشية كمجموعات. كمان صارت العلاقات بين الأسرى علاقات مصالح ومبادلات تجارية – مبادلة دخان وجوالات، فاهتمامات الأسرى أصبح يطغى عليها الاهتمامات المادية أكثر من الاهتمامات الثقافية."

ديناميكيات التقلبات وعدم الاستقرار في واقع السجن التي أعاقت قوة النظام المضاد في السجون الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية في الفترة ما بين 2000 – 2013

غياب الكادر القوي

شكل غياب الكادر التنظيمي القوي في صفوف الأسرى إحدى المحكات التي أدت إلى تراجع الأداء التنظيمي تراجع في احتمالية فعالية النظام الداخلي، حيث أن سياسة إدارة مصلحة السجون لا تسمح بوجود كوادر يحافظوا على البينة التنظيمية، وتعمل على قمع الأسرى، ونقلهم، وفصلهم، وعزلهم، مما يشكل نقص في الكوادر من جهة، أو يتم إهمالها وإضعاف دورها من جهة أخرى من خلال الإبقاء على حالة الفوضى التنظيمية وإهدار زمن السجن وعدم الالتزام به. حيث أن وجود الكادر التنظيمي القوي تختلف من سجن لآخر، حيث يوجد نقص في الكوادر في سجون الشمال. وفي سجني عسقلان ونفحة تعتبر العمود الفقري للكادر التنظيمي القوي، وفيها كل الإرث التاريخي للحركة الأسيرة، وقد شكل تاريخ 2003/7/30 تاريخا مفصليا في تاريخ الحركة الأسيرة بسبب الهجمة التي شنتها إدارة مصلحة السجون ضد الأسرى وقامت بقمعهم بهدف إضعاف البنية التنظيمية الأسيرة. كما ويعتبر سجن هداريم من السجون القوية تنظيما ويشكل حالة من الوحدودية التنظيمية من كافة التنظيمات من الكوادر التنظيمية القوية أصحاب الأحكام العالية، وعملت إدارة مصلحة السجن على محاولة إضعاف هذه القوة التنظيمية من خلال عزل عدد من الكوادر القيادية، بهدف زعزعة صفهم وإنهاك فعاليتهم. ويتحدث نزار التميمي حول هذا الأمر، بقوله:

"القوة للكادر التنظيمي تختلف من قسم لقسم ومن سجن لسجن، لان سلطة سجون الاحتلال لا تسمح بوجود كوادر يحافظوا على الخامات التي يسهل تشكيلها وبنائها، حيث أن سجون الشمال دائما فيها نقص كوادر وهي مهملة وتعزز

الإدارة من بقاء الفوضى التنظيمية في الحركة الأسيرة، وكان في تاريخ مفصلي بتاريخ 2003/7/30 قمعة عسقلان ونفحة اللي هما العمود الفقري للحركة الأسيرة وفيهم الكادر وكل الإرث وإدارة السجون ما بتقدر تعمل أي شي للأسرى بدون هدول السجنين وحاول إضعافهم من خلال القمعة، وفي سجن هداريم تتجسد القوة التنظيمية الموحدة اللي بجمع الكوادر القوية من كل التنظيمات، مثل بسام أبو عكر من الجهاد، ومروان البرغوثي من فتح، وعبد الناصر عيسى من حماس، وعاهد أبو غلمة من الجبهة الشعبية، ويوجد بينهم علاقة مميزة واعيين وأصحاب أحكام عالية، وقيادات عالية المستوى عملت إدارة مصلحة السجن على عزلهم وتجميد دورهم في الفترة ما بين 2001 – 2012 مثل أحمد المغربي، ومحمود عيسى، وعباس السيد من حماس، وإبراهيم حامد واحمد سعدات من الشعبية."

دور سلطات السجن الإسرائيلي في مواصلة تعزيز الأزمة

في إشارة إلى احتمالية وجود تدخل خارجي لمحاربة الروح الوحدوية النضالية الوطنية والانتماء والولاء التنظيمي في صفوف الأسرى، وإضعاف الحركة الأسيرة كرمز وطني ونضالي، إضافة إلى عوامل الحراك المجتمعي الطبيعي لمجتمع الأسرى عبر الحقب التاريخية المختلفة التي ترتبط بالواقع خارج السجون ارتباط وثيق ويجري عليها ما يجري عليه على مستوى الحالة الوطنية والاجتماعية العامة، وأن المستفيد من هذه الحالة هي إدارة مصلحة السجون، يقول محمود عبيدي:

"السجن هو هم كبير عندي كواقع عام وواقع تنظيمي، من اجل إيحاء الواقع التنظيمي داخل السجون وخارجه، لأنه إذا بسوء الوضع بصير الأمر لصالح الإدارة التي لا تتوانى عن عرض عمل العمالة مع الشاباك للعناصر الضعيفة. وأنا لا استبعد التدخل الخارجي في كل هذه الخطوات، وكأنه كل شي فيه حس وطني بتم محاربته ضمن سياسة عالمية، العالم ما بدو يكون في مقاومة ولا نضال في فلسطين ... وهذا لأنه العالم بشتغل لمصلحة إسرائيل. لكن كأسير ولائي للحركة الأسيرة أميل للترجيح أن اللي صار نتيجة توجيهات تنظيمية خارجية ..."

حيث تنتهج إدارة مصلحة السجون اقتناص الفرص واعتلاء ظهر الأحداث كي تزيد من حالة التفكك في جسم الحركة الأسيرة من خلال ممارساتها وإجراءاتها ضدهم وقهرهم ككيان أسير. ففي انتفاضة الأقصى قامت بتغيير نمط تفاعلها مع الأسرى مع دخول ثقافة الجيل الجديد لتعرف مفاتيح إستراتيجية التعامل معهم، فهي دائما تستنبط السياسات للتعامل مع الأسرى كي تكسر شوكتهم، وقاموا بإلغاء التفاهمات التي كانت متفق عليها بينهم وبين الأسرى خلال مرحلة أوسلو. حيث عملوا على وضع سياسة إستراتيجية طويلة الأمد لسحب الانجازات التاريخية للأسرى بشك لتدريجي، من خلال تنفيذ العقاب الجماعي والقمعات المختلفة الموجهة بحق الأسرى. حيث أشار نزار التميمي إلى طبيعة سياسة مصلحة السجون التي أوجز فيها إجماع الأسرى من خلال حديثه:

"إدارة السجون دورها التخريب واعتلاء ظهر الأحداث، وبتساعد على زيادة المشكلة فينا، بس الاحتلال مش شماعة إحنا كمان بنلعب دور في ضعفنا بسبب المصالح والنفوذ (اللي مسؤول قدام الناس).في انتفاضة الأقصى لم يتم إجادة

إدارة أنظمة السجون، مارست قهر الأسرى وعملت عمايلها فينا، يعني منهج إدارة السجون تغير مع الجيل القادم، وهم لا يتعاملون مع أي ظاهرة على أساس بعد الانفعال وردة الفعل، بالعكس يصبغوا برنامج ويستنبطوا سياسة (النفس الطويل) بحيث تكون الإدارة قادرة على الوصول إلى مآربها وعملت على كسر التفاهمات بين الأسرى والمصلحة اللي كانت فترة أوسلو، ومع الأسرى الوافدين المصلحة ما كانت مستعدة لمجابهة أي انفجار في السجون، لأن نوعية الأسرى القادمين هي غير قادرة على معرفة مفاتيحها، عشان هيك وضعوا سياسة إستراتيجية طويلة الأمد، وسحبوا الانجازات تدريجيا، ونفذوا نظام عقاب جماعي بناء على السلوك اليومي للأسرى، مثلا إذا الأسير قام بسب شرطي السجن بيتم عقاب الجميع."

ولقد كان الأسرى القدامى على درجة من الوعي وشكلوا قوة رادعة وأجهضوا مخططات الإدارة في تفتيت وتفريق قوة التنظيم للحركة الأسيرة في سجن عسقلان ونفحة عام 2003 من خلال التفتيش والمداهمات الليلية وعزل الأقسام عن بعضها البعض، فكانوا لهم بالمرصاد، ولم تنجح الإدارة في تحطيم قوة التنظيم في هذه السجون، في حين تمكنت من السيطرة على 3 أقسام في سجون هوليكدار وايشل وريمون، و6 أقسام في سجن جلبوع وشطة. [33]

النتيجة: من الفصائلية إلى الشللية، إلى الفردية

أصبح كل تنظيم على حدا له برنامج تنظيمي وثقافي تعليمي مختلف عن الآخر، منهم من حرص على ديمومة البنية الثقافية والالتزام بوقت السجن وبرنامجه التنظيمي ليصنع قوة تنظيمية مثل حركة حماس، واليسار، والجهاد الإسلامي، ومنها من أصابته التخمة وتشتت شمله في ظل الأيديولوجية الشللية والبلدية والتنظيمية وتشرذم أداءه ليسقط من قمة الهرم إلى قعره، في التراجع الثقافي والفردانية وإهدار زمن السجن، مثل حركة فتح، ولكن بالمجمل النظام الثقافي الأيديولوجي المعرفي في السجن لدى كافة التنظيمات لا يحدث نقلة نوعية في وعي الأسير الثوري والوطني والوحدوي بشكل عام، كما أن الكل الأسير من جميع التنظيمات لم تحقق نجاحاً من خلال اتفاق الغالبية من الأسرى ووحدتهم، بل سادت التدابير المضادة فرقة لتضعف قوة النظام المضاد وفعاليته، مثل شيوع الإضرابات الفردية والفصائلية وليس الإضراب الوحدوي للكل الأسير.

---

[33] **أضاف نزار التميمي فيما يتعلق بهذا الأمر:** "القدامى تنبهوا لهذه الظاهرة ونبهوا منها في عسقلان ونفحة مسيطرين ع الموضوع مع التغير الموضوعي اللي صار تاريخ مفصلي 2003/7/30 قمعة عسقلان ونفحة هما العمود الفقري للحركة الأسيرة فيهم الكادر وكل الإرث إدارة السجون ما بتقدر تعمل أي شي بدون هدول السجنين. الإدارة أصبحت تدرس استراتيجيا على تفتيت وتفريق هذا الجسم الكبير حتى استبيح كل شيء. التفتيش الليلي ما كان موجود صار موجود. القمعة كانت الخطوة الأولى في سياسية مصلحة السجون لتفتيت الحالة في عسقلان والسيطرة على جميع السجون، جغرافيا السجن كل الأقسام مترابطة مع بعضها، الفورة أوسع فورة في كل السجون، مرافق العمل مع الأسرى 75 عامل مطبخ وكنتين. 330 أسير فالتين برا. هذا التواجد في الحركة الأسيرة كان يشكل رادع، القمعة حجزت الناس في الغرف وسياسة توقيت كل شيء وعزل الأقسام. وصار في 3 أقسام في وهوليكدار وايشل وريمون و6 أقسام جلبوع وشطة ما في سيطرة ع الموضوع.

وتنتاب الحسرة كلمات أبناء تنظيم "فتح" في وصفهم لتدني مستوى الأيديولوجية الوطنية وتشظي الحالة التنظيمية وتراجعها في ظل شيوع أيديولوجيا الذات "الأنا" والمصالح الخاصة والمادية، وضعف التنظيم وتراجع الأيديولوجية الوطنية تجعل الأسرى جميعا لقمة سائغة يسهل الانفراد به من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، إذ يوجز محمد أبو علي هذه الضائقة والعصر المأزوم للحركة الأسيرة التي لم تنجح في خلق موقف وطني وحدوي منذ عام 2004 حيث أصبح مجتمع السجن يختلف من سجن لأخر ضمن معايير مختلفة مثل الموقع الجغرافي للسجن، والأقسام في كل سجن، والفصائل التنظيمية في كل سجن، واختلاف كل غرفة عن الغرفة الأخرى في كل قسم من كل سجن، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود شللية وبلدية داخل الغرف التنظيمية في كل قسم بالإضافة إلى وجود مجموعات شللية صغرى أيضاً داخل الشللية في الغرفة الواحدة:

"اليوم يعيش الأسرى أسوأ مرحلة في تاريخ الحياة الأسيرة؛ لانتشار واستشراس الأنا في المجتمع الفلسطيني والأسير، ثقافة أنا استطيع لوحدي. والحركة الأسيرة صارت بس بالاسم، الأسرى كلهم يعيشوا داخل الغرف ومجتمع الاعتقال ولكن تعاونهم لا علاقة له بالحركة الأسيرة ولا الوطن، لأنه ثقافة الأنا هي السائدة، وتتجذر منذ 2000 ... كل أسير يمثل نفسه ما حدا بمثل الثاني..."

صعود الشللية الاجتماعية من خلال الانتماءات الإقليمية

أكد الأسرى المبحوثين من جميع التنظيمات على أن التقسيمات المناطقية والتجمعات البلدية والشللية والجانب الحزبي الفئوي هو الذي يطغى على إدارة الحياة اليومية في مجتمع السجن ما بعد عام 2000، وعلى وجه الخصوص ما بعد عام 2004، وهذا ما نتج عنه إحداث انقلاب في الوعي التنظيمي والوطني وإضعافه وإن صح القول وضعه جانباً، وعلى الالتزام بالأيديولوجية والانتماء الوطني والتنظيمي، وإنما الانتماء لرابطة أبناء البلد، وعلاقات ذوي القربى، والأصدقاء، ومنطقة السكن حسب التوزيع الجغرافي للسجون في مواقعها المختلفة، والتي تختلف في حدتها من سجن لآخر ومن تنظيم لآخر. إذ أن دائرة القوة التنظيمية والتطويع والالتزام في السجن تبدأ من انتماء الفرد لذاته كفرد، ومن ثم انتماء الفرد إلى البلد أو القرية أو المخيم الذي جاء منه، ومن ثم لمنطقة سكناه، إذ أصبحت السجون تعرف بالمناطقية لمناطق الشمال والوسط والجنوب، وبعد جملة هذه الولاءات والانتماء يأتي الانتماء التنظيمي للفرد في إطار حزبه أو حركته السياسية، كل تنظيم بمعزل عن الآخر، إذ أصبح السجن مجتمع تنظيمات أسيرة وليس مجتمع حركة أسيرة موحدة.

كما يسود في مجتمع السجن تشكيل مجموعات بلدية صغيرة داخل المجموعات البلدية والشللية المناطقية الأكبر، ويحيكون المؤامرات ضد بعضهم البعض مما ينعكس على تفاعلهم الاجتماعي من التفاعل المشترك إلى التفاعل الذي تشوبه العدائية وحالة الأضداد البعض ضد الكل، كل في دائرته وفي إطار زمرته. وقد تفشت الفئوية والأمراض الاجتماعية في جسد الكل الأسير ما بعد الانتفاضة الثانية لدى جميع التنظيمات ولكن بدرجات متفاوتة، وعن هذا تحدث نزار التميمي:

"برزت الشللية بعد الانتفاضة الثانية، إحنا كأسرى في السجون نخرتنا الفئوية في جميع الفصائل والأمراض الاجتماعية الأخرى التي تتعلق بالجغرافيا مثل البلدية والشللية التي كانت تنبذ وتحارب في تاريخ الحركة الأسيرة، زمان كان التنافس البلدي للصالح العام، لكن الآن لتدمير الصالح العام."

وهذه الظاهرة السلبية للشللية والبلدية ينتج عنها حالة من اللامبالاة في روح المقاومة لدى الأسرى ضد نظام السجن الإسرائيلي، نظراً لشيوع حالة من التعايش مع إدارة السجون في حين التشاحن ما بين التنظيمات المختلفة من جهة، والفردانية والاعتماد على "الكنتين" في تحسين الحالة المعيشية الفردية لكل أسير على حدا، وليس يعنى بالحالة الجماعية، وهذا ما يتنافى مع اللوائح والأنظمة الاعتقالية للأسرى في السجون الإسرائيلية. ويشير إلى هذه العوامل محمود عبيدي في مقابلته:

"سلبيات ظاهرة الشللية والبلدية ولدت حالة من اللامبالاة في روح المقاومة للمطالبة بالحقوق من الإدارة، بالعكس صار في تشاحن في العلاقة ما بني التنظيمات في بعض، وحالة من التعود والتعايش مع الإدارة مش لازم تكون، والتفكير الفردي في إطار اللهم نفسي لتحسين ظروف ووضع كل أسير من خلال الاعتماد على الكنتين، بدون ما يكون مهتم بالحالة الجماعية."

كما أن العقلية الأمنية التنظيمية لعبت دور في رغبة الأسرى في الانتماء إلى المناطقية والبلدية عوضا عن الأيديولوجية التنظيمية، لأنها تخضع الأسير إلى المراقبة والتشكيك في كل السلوكيات والأفعال التي يمارسها ليصبح موضع شبهة أمنية بالنسبة للأسرى وخصوصا على اثر حساسية العلاقات المناطقية حسب أغلبية أو أقلية التنظيم، وحسب منطقة السكن، وهذا ساهم في دخول طرف اجتماعي خارجي في حل المشاكل الداخلية ما بين الأسرى وهذا الطرف هو العشائري والتنظيمي في الخارج، وهذا يدل إلى مستوى الضعف الذي وصلت إليه الحالة التنظيمية في السجون، من فقدانها السيطرة على الإمساك بزمام الأمور في حل المشاكل الداخلية، وهذا مؤشر يستحق الوقوف على أبعاده في مجتمع السجن. وعن هذا تحدث "علاء شحادة":

"العقلية الأمنية في التنظيمات تضعف الإنسان من أسلوب تعاملهم اللي بحطوا الواحد فيه تحت المجهر وبشككوا فيك، بتكون حذر في تعاملك، بدهم ينظروا بأمنياتك، يا مع يا ضد ... بسبب الشللية والبلديات، إذا مرضت وروحت ع العيادة بدي أنشبه امنيا ... كمان حساسية العلاقات بين المناطق برا السجن نفسها موجودة جوا السجن، إذا كان ممثل القسم من نابلس أو جنين في حساسة كثير بينهم، وإذا كان المسئول من فتح أو الديمقراطية برضو في حساسية بينهم، وإذا كان المسئول من جنين والأقلية من نابلس بشوه سمعتهم، ويتصير المشاكل بين الأسرى تطلع لبرا للتنظيم والعشائر في الخارج عشان يأخذوا حقهم ويحلوا المشاكل ... بعد 2007 صار ذراعك وأهلك هم اللي يحموك ويدافعوا عنك مش تنظيمك."

ويشير فراس القيق إلى التحول في التفاعل الاجتماعي في إطار المجموعات الشللية الأساسية وتشكيل مجموعات فرعية صغيرة في إطارها، بقوله:

"تظهر فكرة البلدية والشللية لأبناء البلد الواحد في السجن أو المعتقل الواحد، وفي نفس الوقت تظهر المؤامرات من أبناء البلد تجاه بعضهم البعض ليصبحوا في بعض الأحيان أضاد وبشكلوا مجموعات بلدية وشللية اصغر، وينعكس هذا على تفاعلهم الاجتماعي اللي بتطغى عليه روح العدائية والمكائد بدل من الاشتراكية والوحدوية."

لم تعد القوة التنظيمية ليست هي التي تحكم الحياة اليومية والتفاعل الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية، وقد لعب دور في ذلك وجود أبناء الأجهزة الأمنية والعسكرية في صفوف الأسرى، بحيث قاموا بنقل عقلية كما أن التجمعات المناطقية أصحبت تختلف من سجن لأخر ومن قسم لأخر ومن تنظيم لآخر، والتي تؤثر على تنفيذ الأجندات التنظيمية سلباً؛ حيث أصبح التنظيم لا يلزم الأفراد به بالدرجة الأولى، وإنما أيضا يتم فرز وفصل الأسرى من التنظيم الواحد حسب مناطق السكن وهذا يعد شرخ تنظيمي في الأيديولوجية السياسية التنظيمية، وحول هذا يتحدث عامر القواسمي في مثال عن تنظيم "فتح":

"مكان السكن صار يلعب دور، والأقسام فيها تجمعات مناطقية، والحال سنة عن سنة يزداد سوء، وصار كل سجن يشتغل على حدا لحاله ... في سجن جلبوع طبقوا سياسة كل قسم لحال للأسرى، بمعنى عملوا عند فتح أقسام (جنين والخليل، غزة وضفة، قرية ومدينة) بالإضافة إلى التنظيم."

ولدى كل التنظيمات بما فيها "حماس" حسب السجون المختلفة توجد شلليات مختلفة، بحيث أصبحت القوة للأكثرية من أبناء البلد أو المنطقة الممحاكات والمؤامرات الشللية والبلدية التي كانوا عليها في الخارج إلى داخل السجن حيث يضيف عباس شبانة:

"بالنسبة للشللية، الشللية موجودة بس قديما كانت حالات وليس ظاهرة، اليوم صار في البلدية، صار في مكائد مناطقية، حركة فتح قاتلهم تحالفات شللية، وبالنسبة لحماس في مناطقية في سجن رامون والغالبية فيها من سكان الخليل عشان هيك هم القوة وبالتالي الحاكم في السجن هو الخليلي، ونفس الشي برام الله الحاكمين رام الله، يعني الخليل كتلة، وطولكرم وجنين ونابلس، ورام الله كتلة، والغرف للشللية رام الله والخليل، نفحة قسم للخليل وقسم لرام الله، وقسم لغزة، وقسم للشمال ... "

وقد وصل الاختلاف في إدارة الحياة الأسيرة حسب المناطق إلى التعامل حسب السمات العامة والشخصية المعروفة عن الأسرى سكان المناطق المختلفة في فلسطين في إطار عقلية التمييز والتعصب التي جعلت روح الشللية تغلب على الروح التنظيمية في صفوف الأسرى، وعن هذا يتحدث رائد العملة:

"هنالك فروق بين الشمال والجنوب، مثلا شباب الخليل وشباب غزة أرجل وأخشن من شباب الشمال، ورجولتهم واضحة في سلوكهم وفي سمتهم وفي تعاملهم ضد الإدارة، وفي فرق بين ضفاوي وغزاوي، إحنا الضفاوية ألين، الغزازوة عقلياتهم صعبة، والخلايلة المدينة عندهم تزمت وتعصب وتمييز بين مدني وقروي – ابن البلد، وفي أقسام لسكان المدينة في سجن ريمون ..."

وأهم العوامل التي أدت إلى أن تغلب الروح البلدية والشللية والمناطقية على الروح التنظيمية كما أشار الأسرى من مختلف التنظيمات، هو ضعف الرمز التنظيمي الواعي، ميل الأسرى للتجمع البلدي. فيصاب الأسير عندما يدخل إلى السجن بالصدمة لأنه يتفاجأ بأن الواقع التنظيمي هو واقع فارغ وليس على درجة من الزخم التنظيمي كمان كان في المراحل التاريخية المختلفة للحركة الأسيرة، ليجد أن الأيديولوجية السائدة والتي يتم تغذيتها في السجن هي الأيديولوجية المناطقية وليس أيديولوجية التنظيم السياسي الواعي، فيعيش الأسير في السجن على أساس الكفاءة الشخصية والقوة البلدية، وهذا الانتماء المناطقي الشللي يعمل على قتل الأيديولوجية التنظيمية للأسرى. ويوجز فراس القيق هذه الخلاصة بقوله:

"هاظ كله بسبب ضعف الرمز التنظيمي مع ارتفاع لحس البلدية ... يكون لديه الاعتقاد أن الحياة التنظيمية في السجن هي نفس الحياة التنظيمية في الثمانينات قبل أوسلو وبعد أوسلو، ولكنه يتفاجأ أن الواقع التنظيمي واقع فارغ، حيث أن المناطقية هي التنظيم السائد وليس التنظيم السياسي، وبعيشوا على أساس الكفاءة والقدرة والقوة البلدية."

وعلى صعيد التفاعل والعلاقات الاجتماعية بين الأسرى في السجون الإسرائيلية المختلفة، فإن الأسرى الذين لا ينخرطون في مجموعات الشللية والبلدية والأيديولوجية المناطقية، فإنهم يحرصون على إقامة علاقات شخصية مع أسرى من مناطق مختلفة وليس على أساس تنظيمي أيضا، وإنما على أساس أنساني شخصي اجتماعي؛ وذلك لأن العلاقات ما بين التنظيمات هي علاقات مرتكزة على إلغاء الآخر وعدم تقبله، والتفاعل مبني على أرضية المشاحنة حتى مع أبناء التيار الواحد، حيث أنه هنالك عدم تفاهم ومشاحنات ما بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية كتيار اليسار، ومشاحنات ما بين حركتي الجهاد الإسلامي وحماس كتيار ديني، ومشاحنات ما بين الجهاد الإسلامي وفتح، ومشاحنات لدرجة البغضاء والضغينة ما بين حركتي حماس وحركة فتح، إذ أضحى الحال في السجون الإسرائيلية أن الأسرى من التنظيمات المختلفة لا يطيقون

التعايش والعيش مع بعضهم البعض في إطار مظلة تنظيمية وحدوية أسيرة موحدة، وإنما كل تنظيم مرتكز على عقيدته الفردية دون الآخر. وضمن هذه المساحة النسبية من بنية العلاقات والتفاعل الاجتماعي ما بين الأسرى فإن مجتمع السجن أصبح مليء بالفضاءات الاجتماعية المختلفة، منها التنظيمي ومنها الاجتماعي الشخصي، ومنها المناطقي والشللي.[34] وهذا ما أجمع عليه الأسرى من التنظيمات المختلفة، ويوجزها إحسان مدينة[35]:

"... واللي ما بمشي ع الشللية بكون اله علاقات في كل الضفة بعيدا عن التنظيمات والأحزاب، لأن التيارات تشكك في بعضها، اليوم ما في تنظيمات، لازم اسمها مافيات، في مشاحنات بين الديمقراطية والشعبية، وبين الجهاد وحماس مشاحنات، وبين فتح والجهاد، وبين فتح وحماس. ورغم هي المشاكل أبناء التنظيم الواحد اللي بعيشوا بنفس الغرفة بتجمعهم الأخوة والمحبة ويتشاطرون الألم والبعد عن الأهل وظلم السجان، والهم الجماعي والأكل جماعي، كل غرفة عبارة عن أسرة مصغرة. فالعلاقات ما بين الفصائل مرتبطة بشكل كبير بمسئولي الفصائل الذين يحددوا نوعية العلاقة، والية الحوار السلس موجودة، ما بحاول يلغي الطرف الآخر، ويركز على الحس الجماعي، إحنا كأسرى يا بنتصل مع بعض يا بندق مع بعض، وهاذ بنعكس مع بعض بالتفاهم أو التشاحن."

تعتبر معايير فرض الذات البلدية وفقاً للقرب من قادة التنظيم وليس وفقاً للأداء التنظيمي، بمعنى أسرى مسنودين وآخرين لا سند لهم، في الوقت الذي يتوجب فيه أن يكون التنظيم هو الظهر الداعم والسند لجميع الأسرى بغض النظر عن ميزاتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الفروق التنظيمية، كما أن ممثل المعتقل على سبيل المثال في معتقل مجدو يوجد تعاون وتحالف بينه وبين إدارة مصلحة السجون لمصلحته الشخصية من أجل الحفاظ على الامتيازات الممنوحة له من سلطات تمثيلية للمعتقل، وليس من اجل صالح جميع المعتقلين في المعتقل، وهذا يشير إلى خطورة الفردانية في المحسوبية والتي تتنافى مع أبجديات وأدبيات اللوائح الاعتقالية للأسرى. ويصف هذا عامر القواسمي بقوله:

"... يقع المعتقل تحت إدارة الجيش مثل عوفر والنقب ومجدو لازم يسموه سوق عوفر لأنه يتنافى مع قيم الأسير. عوفر بلم تصاريح، الجدار، بلعين، نعلين، بغلبوا، في معتقل عوفر كانت مناحرات وتنافس بين شباب الجنوب وشباب الوسط،

---

[34] **ويضيف محمد الجواريش:** "كنا متقربين من بعض في همومنا وأحزانا وأفراحنا، بنعمل حداد لحالات الفقدان في الساحة وبنسلم عليه وبنآزره. حياتنا اليومية حلوة بنتسلى بالليل بزر قهوة شاي لكل الفصائل بنلعب طائرة تنس سلة دومينو شطرنج في فترة المعتقلات. في أجواء خاصة بالمعتقلات مثل المخيمات الصيفية وفي أجواء خاصة بالسجون المركزية. حياة المعتقل تختلف عن السجن، في جو من الانبساط ونكش الروس وترفيه في الجو أكثر من برا. الأسير اللي بمتلك نوع من الثقافة والوعي بنفض روح الأشياء بنشأ علاقة مع الأشياء، برا مش موجودة هاي العلاقة. هنالك علاقات كثيرة، فيها علاقات نسبية بين فتح وحماس، في علاقات خاصة وعلاقات عامة، علاقات تنظيمية، اللي أصدقاء كثير من فتح معظم أصحابي من فتح معظم أبناء مخيمي فتح، أظل عايش عندهم أروح على خيم حماس بالليل."

[35] إحسان مدينة، 36 عاما في 2012، من حركة المقاومة الإسلامية حماس، قضى 10 أعوام في السجون الإسرائيلية اثر اعتقاله في الانتفاضة الثانية، في الفترة الواقعة ما بين آب 2001 ولغاية تشرين أول 2011، وتم الإفراج عنه في صفقة شاليط "وفاء الأحرار" الأولى، حيث كان الحكم الصادر بحقه مؤبد عسكري مدى الحياة و15 سنة.

حيث كان شباب العروب شلة بلدية قوية باعتبارهم الأكثرية والأقرب لقادة التنظيم، تفرض سيطرتها على المعتقل في وجه أبناء رام الله الذين كانوا يسعوا جاهدين لتفريق هذه الشلة. وصلت المحسوبية عند مسؤول القسم الدوبير في مجدو يقدم كل شي الإدارة مقابل الحفاظ على الامتيازات السلطوية تبعته مش عشان يدعم الأسرى اللي بمثلهم."

وطالت التفرقة الأيديولوجية المناطقية الفصل ما بين أسرى الضفة الغربية وأسرى قطاع غزة، حيث أن سجون الجنوب يتواجد فيها أسرى قطاع غزة، أما سجون الشمال فلا يوجد فيها أسرى قطاع غزة، لذلك فإن وجود أسرى الضفة الغربية وأسرى قطاع غزة في سجون الجنوب معاً، خلف عدم انسجام ومشاحنات ما بين الأسرى من كلا التقسيمين الجغرافيين، كما أن هنالك استمرار لحالة الفصل بين أسرى حركة فتح وأسرى حركة حماس منذ عام 2007 ولغاية يومنا هذا اثر الانقسام أو ما يسمى بالحسم العسكري مثل سجن نفحة وبئر السبع ومعتقل النقب، وفي سجون أخرى يوجد فصل ما بين الأسرى على خلفية خلافات شخصية وتضارب مصلحة السلطة فيما بينهم. ويعود عدم الانسجام ما بين أسرى القطاع والضفة هو اختلاف البيئة الاجتماعية ما بينهم، واختلاف الطبائع والسمات الشخصية الاجتماعية، حيث أن أسرى القطاع يميلون إلى العنف في التعامل، ويوجد في سلوكهم حدة، ويأكلون الطعام الحار جداً، في حين أسرى الضفة يميلون إلى الهدوء وهذا الاختلاف وعدم الانسجام متواجد حتى ما بين أسرى حركة حماس الضفة وحركة حماس غزة. وفي هذا الأمر تحدث عباس شبانة، قائلاً:

"سجون الجنوب يتواجد فيها أسرى غزة، وسجون الشمال ما فيها أسرى غزة، فتواجد أبناء غزة في سجون الجنوب يعكس العلاقات بين أسرى الضفة وغزة، مع العلم أن الفصل قائم في السبع ونفحة والنقب على خلفية الانقسام، وهنالك انقسام على اختلافات شخصية وهي الكرسي. السبب انه أسرى غزة حاميين حسب البيئة الاجتماعية تبعتهم يميلون للعنف، كمان الديمغرافيا بغزة بتلعب دور كبير في التوزيع السكاني وعدم الاستقلالية والعيش في المخيمات، الأسرى في نفس الغرفة يتأقلموا بعيشوا. حتى في داخل السجون في شوية صعوبة في التعامل مع أسرى غزة، في شوية حدية عندهم، عندنا أروق، الشخصيات إلها دور كبير، بالشخوص، سجون الضفة ما في غزة مؤسسين الصف الأول الرنتيسي وصلاح شحادة وحسن أبو شمعة بعدين أجا صف ثاني وثالث.أنا عشت عند حماس غزة ما اندمجت معهم، فرق بين حماس الضفة وحماس غزة، والله ع الأكل طبائع مختلفة."

صعود الفردانية

سادت الفردية وتم دثر غالبية التفاعلات التي تعزز النفس والإرادة الوحدوية. وأصبحت القوانين واللوائح الاعتقالية والتنظيمية غير ملزمة إجبارياً وإنما اختيار فردي، مما ساهم في تفشي الانفلات وسيادة حالة من التفكك والتشرذم فيما بين الأسرى من التنظيمات المختلفة التي لا تتقبل الآخر، كل للآخر.

وحدث تحول في الأيديولوجية الوطنية، التي انحدرت من مستوى الأيديولوجية الوطنية العامة إلى مستوى الأيديولوجية الوطنية الشخصية الضيقة التي تتجذر بثقافة الفردانية واستشراس "الأنا" بحيث أصبح كل أسير يمثل نفسه، وأضحى هناك تحالفات ما بين الأسرى والانخراط في العلاقات التي تبنى على أساس الإطار الشخصي من العلاقات وليس التنظيمي، وفي إطار الشللية وأبناء البلد، وأبناء التنظيم، وجيل من الكوادر الأسيرة المؤسسين لمجتمع السجن، وهم الأسرى القدامى قد تم إقصائهم من قبل الأسرى الجدد الجيل المتمرد في الانتفاضة الثانية الذين خدعتهم نعرة التميز والتقليل من نضال القدامى تحت ذريعة أنهم هم من حمل السلاح وليس القدامى. وعن هذا الأمر يقول محمد أبو علي:

"... من 2007 لليوم أبناء كل فصيل موجودين في القسم لوحدهم والفصائل الصغيرة تعيش حسب العدد مع من تنسجم معه. صار تدني لمستوى الاهتمام الوطني والأجندات والبرامج تحولت من وطني عام إلى شخصي ضيق وهذا اضعف الأداء الوطني للحركة الأسيرة والتنظيمات، فالتوفيق بين المصلحة الخاصة والعامة اليوم يتناقضان لا يسيران معا، لأن الأجندات مادية وحياة رفاهية وهذا يعني الفردية والانا وليس إيثار الآخر وتضارب المصلحة الشخصية والعامة، صار التنظيم ليس آلهة ومقدس وهو ليس اله مطلق له السمع والطاعة وهذا يتنافى مع الرسالة الوطنية والنضالية ..."

وفي ظل سيطرة الفكر الفردي على الفكر الجماعي وتفوق الإرادة الفردية على الإرادة الجماعية فقد أكد عامر القواسمي على أن الوكالة الفردية تعتمد على قوة الشخصية لتثبت نفسها ضمن الوكالة الجماعية، في حين الشخصية الضعيفة تنصهر وتتماهى مع الوكالة الجماعية التي تطغى على حياة الفرد. حيث أن النظام الاجتماعي هو تاريخ سطره الأسرى وجسدوه بتضحياتهم في مسيرتهم التاريخية، إلا أنه بعد انتفاضة الأقصى أصبحت شخصية الأسير الفرد تلعب دور في قوة العلاقات الاجتماعية أكثر من القوة التنظيمية نظراً لضعف التعبئة والتنظيم في صفوف الأسرى، بالإضافة إلى صغر السن لغالبية الأسرى، فمثلا معتقلات مجدو تتراوح الأعمار فيه ما بين 18 – 35، والنقب ما بين 20 – 45 سنة، ولأن التنظيمات دورها التوعوي غير فاعل فإن المنطلقات التنظيمية تعمل على تفسخ العلاقات وتبقى الحالة الإنسانية هي التي تجمع الأسرى وليس الحالة التنظيمية، مما يعزز الأيديولوجية الفئوية والشللية التي تنهك كيان الحركة الأسيرة.

فالأسير الفرد هو الذي يحدد علاقته بذاته وبالآخر في داخل التنظيم الواحد والغرفة أو الخيمة الواحدة، ومع الأقسام الخارجية والتنظيمات الأخرى. وقد تلعب العلاقات الجيدة بين أهالي الأسرى خارج السجن دور في التفاعل الاجتماعية في بيئة السجن الاجتماعية، وبهذا لم يعد الانتماء التنظيمي يشكل فخراً للأسير كما هو الحال في السابق من الانتماء للقضية والأرض والتنظيم والثقافة، بل اختلفت وتكورت المفاهيم

الأيديولوجية على ذات الفرد، لتجعل القوة التنظيمية هشة وثانوية الفاعلية والانتماء، فانتماء الشخص والولاء العائلي والجغرافي أضحى هو بنية الحياة الاجتماعية في السجن، على الرغم من أن الميل العام للأسرى هو نحو الانتماء التنظيمي ولكن الغالبية يعيشون حسب النظام الفردي، وفي نهاية المطاف فإن كل من الفرد والتنظيم في ظل سيادة أيديولوجية الانفصال هذه، كلاهما خاسر.

"شخصية الفرد بتلعب دور في العلاقات الاجتماعية، فالقوة صارت مهارات الشخصية في ظل ضعف التنظيم والتعبئة، ... والوازع الذاتي برضو مهم وموجود عند جميع الأسرى، بس لأنه التنظيم هش المنطلقات الحزبية بصفي فيها تفسخ ... يعني خريطة العلاقات الاجتماعية يحددها الفرد مع ذاته ومع الآخر ومع نفس التنظيم الداخلي وفي نفس الغرفة وفي نفس الخيمة ومع الأقسام الخارجية والتنظيمات الثانية، وإذا أهالي الأسرى علاقتهم ببعض منيحة بتصير علاقة الأسرى ببعض منيحة بغض النظر عن شو تنظيم كل واحد فيهم. لما اختلفت المفاهيم ضاعت القضية الأسيرة وصار الأسير ما يفتخر بكونه أسير ابن تنظيم معين زي ما كان في السابق الفخر الانتماء للقضية وللأرض والثقافة والتنظيم ... عمليا الغالبية تميل للعيش بشكل فردي ..."

صور من تأثيرات صعود الشللية والافتقار لقوة الفصائل

شن الحرب على غزة كردة فعل

في عام 2008 و2009 حينما حدث العدوان الإسرائيلي على غزة، تم قراءتها حزبياً وليس وطنياً، وتبادل طرفي الانقسام الاتهامات بالخيانة، أو الشماتة الفردية وليس التنظيمية، لذا فالواعين من كلا الطرفين حرصوا على الاحتفاظ بالصمت وعدم الاحتكاك بالآخر أو استفزازه. وقد وضح ذلك نزار التميمي بقوله:

"حرب غزة سنة 2008 – 2009 قرأت حزبيا وليس وطنيا. وفي ناس شمتت بمنطق الشماتة أكثر من التعاطف. حماس تتهم فتح أنها من وراء الحرب. وفتح بعتقدوا انه قادة حماس هم اللي وراء الحرب، وفي أفراد معينين اللي فرحوا، وهدول ناس مرضى مش طبيعين بمثلوا حالهم كأفراد بس ما بمثلوا فتح كتنظيم، عشان هيك الطرفين من الجانب التنظيمي الواعي اختصرنا وفضلنا حالة صمت وتبرير الموقف، بحيث ما حدا يستفز الثاني."

عدم القدرة على صناعة الإضرابات الموحدة (إضراب 2004 و2005)

مع بدء الانتفاضة الثانية أحكمت السجون حلقاتها أكثر على أعناق الأسرى وحياتهم اليومية من خلال الممارسات والإجراءات الشرسة والعنيفة التي مارستها إدارة مصلحة السجون بحقهم، مما دفعهم للحديث والتنسيق للبدء بخوض إضراب عن الطعام عام 2003، ولكن لم تنجح الحركة الأسيرة في معظم السجون من الاتفاق على خوض الإضراب بصورة موحدة، نظراً لظروف موضوعية وذاتية تتعلق بالتنظيمات وبالسجون واستعدادها لخوض غمار الإضراب، فلم يتم خوضه. ونتيجة لذلك أدركت إدارة

مصلحة السجون عدم قدرة الأسرى على خلق إضراب موحد، فعملت على زيادة القيود والمضايقات وسحب الانجازات من الأسرى في كافة السجون.

فمنذ 2004 حين تم طرح الإضرابات الفصائلية، تم تحويل الحركة الأسيرة من موقع القيادة إلى موقع الامتطاء في ظل المهاترات الفصائلية. وبالتالي، تدنى الاهتمام الوطني والأجندات والبرامج الوطنية الموحدة، وتحولت من البعد الوطني إلى البعد الفردي الخاص، الذي عمل على إضعاف قوة التنظيم ووحدويته. وعن هذا تحدث محمد أبو علي، ليقول:

"من 2004 أعيب شي صار طرح الإضراب الفصائلي للحركة الأسيرة، وهذه أصبحت سياسة، وأصبح امتطاء القيادة للأسرى، حولوا حالهم من قيادة مناضلة إلى صهوة يتم امتطاؤها. الأسير الحر الوطني يرفض التعامل مع ما يحدث خارج السجون لأنه ناضل من اجل فلسطين، وليس من اجل رفعة حماس أو فتح. وطبعا هاظ الحال أدى إلى تدني مستوى الاهتمام الوطني والأجندات والبرامج تحولت من وطني عام إلى شخصي ضيق مما اضعف الأداء الوطني للحركة الأسيرة والتنظيمات بشكل عام."

وعلى غرار ذلك، فقد خاض الأسرى في سجن هداريم الإضراب المفتوح عن الطعام في أوائل أيار عام 2004 الذي استمر 12 يوماً، بحيث نجحوا في تحقيق انجاز إيقاف الإجراءات التي مارستها الإدارة وأدت إلى خوض الإضراب.

وبعد مضي شهرين ونصف على مرور إضراب سجن هداريم، قامت معظم السجون بتاريخ 15 آب 2004 بخوض الإضراب المفتوح الطعام، والسجون المتبقية انضمت للإضراب ودخلته في 18 آب 2004. هذه الأخيرة التي انضمت للإضراب متأخرة وهي سجني عسقلان وجلبوع أوقفت الإضراب بعد مضي 10 أيام على الإضراب، في حين أن سجون هداريم واوهليكدار ونفحة أوقفت الإضراب بعد مرور 18 يوم، وكان آخر السجون التي أوقفت الإضراب بعد مرور 19 يوم هو سجن أيشل. وبهذا فشل الإضراب من تحقيق أهدافه. فلا ينضم الجميع الإضرابات، في حين يحصد الجميع الانجاز إن حصلوا عليه. ويتضح ذلك من خلال ما يوجزه عباس شبانة بقوله:

"... حتى الإضرابات بطلت تجمعنا وصارت إضرابات فصائلية، حماس إضراب مطلبي ولفصائل منظمة التحرير إضراب سياسي وإضرابات فردية للإداريين والجهاد الإسلامي في الغالب."

وتحملت قيادة الإضراب المسؤولية عن هذا الفشل بسبب عدم وحدتها كقيادة أسيرة. حيث أن إدارة مصلحة السجون عملت على ترسيخ روح الفشل لدى الأسرى من خلال ممارساتها وإجهاضها لمقومات

الإضراب الموحد، وعمّت مشاعر الإحباط من أن إمكانية الإضرابات الموحدة لدى الأسرى كأسلوب نضالي سيكون أمراً صعباً؛ حيث أن الإضراب لم يكن محسوب وأدى إلى ولادة شعور مميت بالفشل للجسم الموحد.

إضراب عام 2004، الإضراب الأسوأ في تاريخ الحركة الأسيرة: أسباب الفشل

ضعف التنظيم بين التنظيمات وقيادات الإضراب: إن عملية الإعداد والتحضير والتنسيق للإضراب كانت تفتقد إلى أبجديات الإعداد حسب القواعد واللوائح الاعتقالية، حيث لم يكن هناك خطة وأهداف ومطالب واضحة للإضراب. فلم يكن هنالك مراسلات وتنسيق بين السجون لإقامة الإضراب الموحد. ولم تكن لجنة الحوار مع الإدارة مختارة، ولم يكن لجنة محامين لتوثيق الإضراب. كما أن القائمين على الإضراب كانوا اللجان التي يمسك زمامها الجيل الجديد من انتفاضة الأقصى وكانت هذه التجربة الأولى لهم في صناعة الإضرابات، ولم يقبلوا إرشادات القدامى لهم، وبالتالي، باعتبار حركة فتح هم الغالبية في السجون والذين يقودون الحركة الأسيرة، لم ينجحوا في الإعداد لهذا الإضراب وفقاً للنظام الداخلي الوحدوي. وقد أجمع الأسرى من كافة التنظيمات على هذه الأسباب لفشل الحركة الأسيرة، بحيث يوجزها في حديثه محمد أبو علي، بقوله:

"تحضير وإعداد إضراب 2004 من لما بدا في هداريم بشهر 5 لعند ما صار في شهر 8 هو إضراب يفتقر لأبجديات الإعداد، سجون دخلت حتى ما يسجل عليها موقف، وسجون رفضت، اللي راحوا ما راحوا بخطة واضحة، بعد 19 يوم انهي الإضراب. في سجون من اليوم 10، 12و12/ و14، و18، و19 يوم فسخت الإضراب. واللجان القائمة ع الإضراب من شباب الأقصى كانت تجربتهم الأولى، ولأن قواعد الإضراب كان متوقع فشله من البعض، ما كان في مراسلات بين السجون لإقامة الإضراب ومراسلات مع الخارج، وقيادة الإضراب ما كانت معروفة ولا موحدة، والمطالب الأساسية ما كانت واضحة، ولجنة الحوار مع الإدارة لم تكن مختارة، وما كان موجود لجنة محامين لتوثيق الاتفاق كقانون، وما كان التنسيق بين السجون على صغائر الأمور التي قد تفشل الإضراب، حاولنا تدارك الموضوع كقدامى ولم يسمعوا منا الشباب ولا من خبرتنا..."

وأضاف هاني خمايسة:

"... ودخل فيها موضوع البلديات طبعا في فتح كانوا متشظين وهم الغالبية اللي بتقود السجون فما اجتمعوا ووحدوا الإضراب وصارت فيها ضربات أسافين."

خلل وضعف التوقيت لخوض الإضراب: كان التوقيت خطأ لخوض الإضراب، لأن السياق الوطني العام لم يكن مؤهلاً لدعم هذا الإضراب، الذي توافق مع الهجمة العالمية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاولة تدميرها وإلغائها باعتبارها سلطة إرهابية. كما أن بعض كوادر الحركة الأسيرة دخلوا الإضراب كي لا يسجل ضدهم موقف، ونزلوا عند رغبة بعض الأسرى والمزاودات التنظيمية، كما أن الشعب الفلسطيني

الذي هو أهالي الأسرى كانوا في حالة من تلقي الاجتياح اليومية ومنشغلين بأمنهم وليس بدعم الأسرى كما يجب، فإسرائيل كانت سياستها هدامة داخل وخارج السجون. ويتضح هذا في حديث محمد أبو علي، بقوله:

"... كان أسوا إضراب في تاريخ الحركة الأسيرة وتوقيته غير صحيح، أخرنا لورا 20 سنة ... بالتالي كان إضراب مفصلي ونقطة تحول سلبية على الحركة الأسيرة. فقد فرض بسرعة ... بس التوقيت غلط لأنه الوضع العام كان حرب على السلطة وتدمير جميع مؤسساتها وشبه إلغاء للسلطة والعالم كله بقول سلطة إرهابية يجب أن تحارب والناس برا مش قادرة تلحق اجتياح ورا بعض، وإحنا كفتح قررنا الإضراب نزولا عند رغبة بعض الأسرى وتفاديا لبعض والمزاودات علينا."

تكتيكات سلطات السجن الإسرائيلي: عملت إدارة مصلحة السجون على استخدام إجراءات وممارسات لسحق قدرة الإضراب على الانجاز، وعملة على تجزئة لجنة الحوار واستفردوا بكل سجن على حدا من خلال زعزعة الصف التنظيمي. فقد كان آنذاك الذي شنّ حرباً نفسية على الأسرى مدير مصلحة السجون "يعقوب يانات" الذي كان حريصا على ممارسة سياسة عزل السجون عن بعضها البعض وعزل ونقل قيادات الإضراب، وسحب الانجازات من السجون، مما دفع الأسرى في السجون المختلفة لإنهاء الإضراب كي يحافظوا على ما لديهم من انجازات على صعيد حياتهم المعيشية اليومية. ويضيف محمد أبو علي، بقوله:

"...مع العلم أن السجون كانت بحاجة إلى إضراب بسبب استراش الإدارة علينا ... وقد دفعنا ضريبة الهزيمة وأملى علينا المنتصر عنفوانه، انتقصوا من انجازاتنا وأخذوها منا ... "

ويتابع هاني خمايسة في حديثه حول دور إدارة مصلحة السجون في كسر شوكة الأسرى وإحباط الإضراب، حيث قال:

"الإدارة منعت الحصول على أي انجاز واستخدام كل الوسائل لكسر الإضراب، عسقلان فكوا الإضراب بعد أسبوع، جلبوع بعد يومين اقتنعوا بفك الإضراب، الإدارة جزأت لجنة الحوار واستفردوا بكل سجن وتنظيم على حدا، وزعزعت ممارستهم صفنا. الإدارة قالوا أنهم جندوا خبراء نفسيين واجتماعيين وأجهزة مخابرات وصحة وكل ما لديهم من إمكانيات لكسر هذا الإضراب ونجحوا. بيعقوب يانات مدير مصلحة السجون فترتها 2004 – 2005 اشتغل في الجيش وشارك في الحروب وترشح انه يكون قيادي بس ارتفعت عليه قضية فساد، هو اللي استطاع انه يخلي كل سجن منعزل عن الثاني ويفكر بمصلحته ويعيش لحاله وما يهتم للحركة الأسيرة، وصار تفكك فيها، وقمع الإضراب وعزل ونقل قيادة الإضراب، وسحب انجازات الأسرى، فصفى كل واحد يفكر كيف يحمي حاله، ويدبر حاله. لأنه في سجن فيه امتيازات وسجن ما فيه... "

فشل يلِد فشل آخر: الآثار التي خلفها فشل إضراب عام 2004

لقد لخص محمود عبيدي ما أجمع عليه الأسرى المبحوثين حول خطوات النهضة الموحدة في الإضرابات للحركة الأسيرة لانتشال كيانهم من وحل آثار إضراب عام 2004، حيث قال:

"بعد إضراب 2004 اللي ضربنا في إيمانا بوحدتنا، وإدارة السجن شعرت بنشوة المنتصر، حاولنا نستوعب شو اللي صار وضلينا ساكتين في 2005 بس بسنة ال 2006 بلشت التحركات للإضرابات من جديد لما اضرب سجن شطة 6 أيام ما غير شي بس مع مرور الزمن انتهجت الإدارة سياسة سحب الامتيازات بصورة تدريجية، وفي 2007 كل السجون خضنا الإضراب يوم واحد احتجاج على قمعات الإدارة ضدنا، و ب2011 أرجعنا تنشطنا في الإضرابات ضد العزل والإهمال الطبي، بشهر 5 استمر 27 يوم، وبشهر 10 بس استمر 7 أيام، بسبب توافقه مع الإفراجات، الجبهة الشعبية اضربوا متحمسين من اجل الأمين العام في العزل احمد سعدات، 10/4 بدء الإضراب وب 10/11 انتهى، إضراب حماس ما دخلوا الإضراب، لأنه كانوا عندهم تطمينات للصفقة، وفتح انضمت للإضراب بتاريخ 2011/10/14 ليكون إضراب مطلبي تصاعدي موحد بدءا من سجن جلبوع تصاعدي ليشمل جميع الأسرى، بس طلعت أسماء كثير من القيادات الأسيرة في الصفقة وقفوا الإضراب، وبالتالي لعب الإعلام دوره بالتعتيم على الإضراب والانشغال بتسليط الضوء على صفقة اتفاقية "وفاء الأحرار"، كلها سياسة فش شي من عبث بصير."

كما أشار الأسير المبحوث القابع خلف أسوار الأسر "هاني خمايسة" إلى أن إضراب عام 2012 الذي خاضه الأسرى لإعادة الانجازات التي سحبت منهم ولتحسين ظروفهم المعيشية، الذي قادته حركته فتح، ونظرا للخلافات بين أبناء فتح هي ذاتها التي عملت على زعزعته وإنهائه بعد مضي 29 يوم عليه، فلم ينجح، حيث كان إحدى المطالب الأساسية لهذا الإضراب استعادة فرصة الدراسة في الجامعة العبرية والذي كان هذا الحق قد سحب من الأسرى في عام 2010 من قبل إدارة مصلحة السجون.

"صار ب 2012 إضراب لإعادة الامتيازات اللي سحبت ... بس فتح صار فيها تزعزع و تحارب الإضراب من فتح، وهي نفسها اللي قامت به، وانتهى بعد 29 يوم من دون ما تغير شي، مع انه كان مطلب رئيسي فيه هم السماح للأسرى بالتعليم في الجامعة العبرية بعد ما لغوا هذا الامتياز سنة 2010."

من الإضرابات الفصائلية إلى الإضرابات الفردية: صعود الإضرابات الفردية

كانت هناك بعض المحاولات لخوض الإضرابات الفردية والحزبية التنظيمية في عام 2007 ولم يكن لها صدى. ولكن مع بداية عام 2012 كرّس الأسرى الإضراب الفردي، وعلى وجه الخصوص في صفوف أبناء الجهاد الإسلامي، حيث بدأه الأسير خضر عدنان، ومن ثم الأسيرة هناء شلبي، وبلال ذياب وثائر حلاحلة، ومن ثم أصبح نهجا في صفوف الأسرى وعلى وجه الخصوص الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد الإسلامي، بحيث تمتد أيام الإضراب الفردي لما يتجاوز المائة يوم وأكثر على

التوالي، والتي ما تنتهي غالباً بالاتفاق الفردي مع إدارة مصلحة السجون، بحيث يتم تحرير أو إبعاد أو تقييد حركة الأسير المضرب عن الطعام بعد الإفراج عنه، وفي بعض الحالات لم تستجب إدارة مصلحة السجون لهذه النضالات الفردية.

والذي دفع الأسرى لخوض الإضرابات الفردية والتي نجدها في صفوف التنظيمات الصغيرة في السجون، هو أنهم لا يجدون من يحتضن قضيتهم بشكل جماعي، لأنهم لو وجدوا أن الحركة الأسيرة كجماعة تحقق مطالبهم لما انتهجوا الحراك الفردي الذاتي. كما أن الأسرى الذين خاضوا الإضراب الفردي من الجهاد الإسلامي لا ينسجمون مع الكيان العام للحركة الأسيرة نتيجة واقعهم التنظيمي المتشظي وهم من أكثر التنظيمات التي تمارس الخروقات للوائح الاعتقالية الوحدوية وتخوض المتاهات في السجون. وبالتالي، فهذا النوع من الإضرابات ناتج عن ضعف الإيمان وعدم الثقة بالفعل الجماعي، وإنما ثقته بإرادته وحده، وهذه الإضرابات بدورها تعمل على خلق خلل وتشرذم الحركة الأسيرة. حيث أجمع على هذا جميع التنظيمات بما فيهم الجهاد الإسلامي، وأوجز ذلك نزار التميمي بقوله:

"من 2007 كان في محاولات للإضرابات الفردية بس ما نجحت، وفي 2012 الجهاد الإسلامي كرسها لما خاضها خضر عدنان وهناء شلبي وبعدين بلال ذياب وثائر حلاحلة، وصفت سياسة لهاي الفصائل الصغيرة ... والإضرابات الفردية تدل على نفس الفردية وملهاش تبرير إلا انه الأسير بطل يلاقي حدا يحتضنه، وبالتالي بدو يعمل شي لحال ... بس الحضن الجماعي مش موجود وبالتالي ببحث الفرد عن الملاذ في تحرك فردي وذاتي ... والفردية ممكن أن تكون نزعة للبحث عن المفقود، بس في كل الأحوال الإضراب الفردي ناتج عن ضعف إيمان بالجماعة وعدم ثقة بالجماعة وثقة الأسير بنفسه فقط ... ومثل هيك إضرابات فردية تعمل خلل وإضعاف للأسرى وبتدل على تشرذم الحركة الأسيرة."

ويضيف رائد العملة المنتمي للجهاد الإسلامي في إقرار له من أن الإضرابات الفردية فعل مرهق من المقاومة الفردية غير المنظمة في السجون. إذ يقول:

"الإضرابات الفردية من الجهاد، بس الإضراب الفردي شيء مرهق، وغير متفق عليه من الفصائل كلها، وهذا بدل على تشظي روح المقاومة الجماعية وشيوع المقاومة الفردية غير المنظمة، وخاصة في صفوف أبناء الجهاد الإسلامي."

وحدة وجدانية هشة، لا تنجب إستراتيجية الوحدة الفعلية

ورغم الأيديولوجية المفككة والفئوية التي تنخر عظام الحركة الأسيرة والتراخي التنظيمي الذي يسود نتيجة عدم الانضباط والالتزام القسري بزمن السجن من جهة، ونتيجة التقلبات السياسية المتعددة التي تعيق تطبيق النظام الشمولي البديل للنظام الداخلي، إلا أن الأسرى من جميع التنظيمات أشادوا بوجود ملامح اللحمة

الوطنية والنضالية الوحدودية التي اختلست وجودها في ظل التراجع التنظيمي، لتشير إلى إمكانية الإبقاء والحفاظ على روح موحدة بين التنظيمات المختلفة في صفوف الحركة الأسيرة من أجل المقاومة للحفاظ على بقاء النظام المضاد ومواجهة ممارسات وإجراءات نظام السجن من جهة ولتحسين الظروف المعيشية في السجن من جهة أخرى. حيث أن التهديدات الخارجية كانت تجمع الصف الأسير وتباغت الأيديولوجية الفئوية لتحيدها عن مصالحها الفئوية الضيقة وتتحد من أجل الكل الوطني المتماسك. سواء كانت هذه الهبات الوحدوية هي وحدة على أساس أيديولوجية وحدوية أو على أساس بنية شعورية توحدها المعاناة، فهي تعتبر بارقة أمل على أن هذا الحس الوحدوي قد يستكين في بعض فتراته التاريخية ولكنه يمتلك القدرة يستجمع قواه التنظيمية الوطنية وينتصب ليتكاتف الأسرى في صناعة حالة المقاومة والحياة المشتركة في المنعطفات التاريخية التي يمر بها مجتمع السجن، فكما يقول العرب "لكل جواد كبوة."

وقد تحدث الأسرى من مختلف التنظيمات عن حضور الروح الوحدوية في أوجه وصور متعددة للأيديولوجية التي يحملونها والحس الذي يوخز همتهم من أجل الصحوة والوحدة والسمو على الاختلافات من أجل قضية وطنية سامية ضحوا جميعا لأجلها، وعلى الرغم من استمرارية الوحدة الوجدانية لديهم، إلا أن انهيار البنى جعل من المستحيل ترجمتها إلى استراتيجيات عملية.

وتتجلى هذه الصور الوجدانية في وحدة الحال من المعاناة التي تجمعهم ضد ممارسات وإجراءات إدارة مصلحة السجون ضدهم، والتمسك بالأمل بالتلاحم التنظيمي الوطني، وأن ما يحدث اليوم في مجتمع السجن هو منعطف سيتجاوزونه، وأن الصبر على محنة السجن والعزيمة في التآزر في وجه المعاناة تعمل على إمداد الأسرى بالقوة وتخلق روح من التآخي والمحبة بين جميع الأسرى. فلا يزال هنالك وجود للحركة الأسيرة يمكن الحديث عنه، حتى وإن خف الحس الوطني، حيث يعيش الأسرى في واقع السجن المفروض عليهم ولا يوجد بين أيديهم أي خيارات سوى الحياة المشتركة في السجن. إذ أن هنالك حالة عامة من الإجماع بين الأسرى على الحاجة للتغيير في ظل أن فلسطين هي الشعار المظلة والوطن للجميع.[36] حيث عبر الأسرى

[36] **عن هذا يتحدث عامر القواسمي:** "بشكل عام الكل متعطش للتغيير وانه تظل فلسطين الشعار والوطن للجميع، وإحنا كلنا كأسرى من كل التنظيمات بنقف مع بعض ضد الإدارة، وهاد فيه بذرة أمل للتلاحم التنظيمي، لأن الكل بدفع ثمن الانقسام، واللي بصير في السجون اليوم هو منعطف من خلال تجارب الشعوب لا تغير الحياة بخط مستقيم بل حلزوني، الأسرى سيعودون ويبدعون تكاتف اجتماعي موجود وما زال موجود."

المبحوثين عن هذه الروح من خلال كلماتهم التي تحمل في طياتها الأمنيات والأمل بالتلاحم والإيمان بالقدرة على الحفاظ على فعالية الحركة الأسيرة ككيان يمثل النظام المضاد، وهذا ما يجمله هاني خمايسة:

"لا شك انه حتى النفس مشترك في السجن، هو واقع مفروض على الجميع والكل مفروض عليه التأقلم معه ما في بدائل ولا خيارات، ولا زال الفخر بالوقفة الجماعية يجمعنا والموقف الوطني يجمعنا، صحيح خف الحس الوطني بدرجات عن معدله الرسمي، لكن لليوم بإمكاننا الحديث عن حركة أسيرة ولكن بأقل مما سبق، وما زال في نظام وتنظيم وربط وحزم ولكن التفاوت يكون ما بين هذا التنظيم وآخر وسجن وآخر، وباللين والتفاهم بصير في التزام."

الفصل الخامس

القسم الثاني

البناء الثقافي – الأيديولوجي: نظام التعليم الثوري للأسرى

انتفاضة الأقصى: زمن الترهل والانحدار، تفكك البنية (2000–2013)

إن القيم الثقافية والعادات والتقاليد في السجن ذات صلة وثيقة بتلك التي خارج السجن في المجتمع الفلسطيني، لكن ما يزيد من حتمية الالتزام بها وعدم الخروج عنها كأدبيات ومبادئ تنص عليها اللوائح الاعتقالية في النظام الداخلي، أنها داخل السجن لها بعد أمني في كل سلوك يبدر عن الأسير بحكم واقع السجن. حيث ثقافة السجن تقوم على ثقافة التنظيم وليس ثقافة المجتمع، من حيث الالتزام والانضباط بها ومتعارف عليها منذ تاريخ الحركة الأسيرة، ولكنها بعد عام 2000 أصبحت غير واضحة الملامح، غير أن التفكير في النظام الجماعي هو الذي يحكم سلوك الفرد الأسير، وعن هذا تحدث عامر القواسمي:

"ومن بعد 2000 يوجد ملامح ثقافية غير واضحة، غير أن الأسير في أي سلوك له بدو يكون محكوم بالتفكير في النظام الجماعي اللي بعيش في ظله، وهذا النظام لإدارة الحياة داخليا في كثير قوانين تفصيلية متعبة لأدق التفاصيل، لأن الكل براقب فيك، والأسير فيها ما بكون فرد ملك ذاته، بالعكس بكون ابن وملك التنظيم، وهاي حياة مش مريحة ما بأخذ راحته الواحد يشوف ذاته، بتكون حالة ضغط وإرهاق مستمرة، بس ضمن هذا الضغط والإرهاق في متعة؛ لأنك صاحب رسالة وطنية وكرامة وحرية الإنسان لا تقدر بمال، هاي الثقافة الجماعية التنظيمية للكل فينا، بالإضافة لثقافة كل واحد فينا حسب تربيته وشخصيته."

استمرارية الدور الثقافي للفصائل المختلفة (فصيل – فصيل) بعد عام 2000

بعد عام 2000 تختلف الملامح الثقافية لمجتمع السجن كبنية وممارسة والبرنامج الثقافي، إضافة إلى الثقافة المادية من الممارسات الاجتماعية والعلاقات الاشتراكية من تنظيم لآخر ومن سجن لآخر، حيث يمكن لنا أن نتحدث عن ثقافة تنظيمية سياسة تهدف إلى الوعي بالانتماء التنظيمي الفئوي والتعصب له، وليس تقوم على الإنتاج المعرفي الذي يعزز أيديولوجية الوعي بالانتماء الوطني والتضامن العالمي، كما كان عليه الحال في السابق قبل عام 2000. فالحراك الثقافي جزء لا يتجزأ من عملية الحراك الاجتماعي في المجتمعات ويحدث عليه التغييرات الطبيعية مع تغير الزمن والأجندات السياسية والاجتماعية للمجتمع، حيث بإمكاننا أن نتحدث عن استمرارية للبنية الثقافية والإنتاج المعرفي للنظام الثقافي في السجن، ولكن بنسب تتفاوت بين التنظيمات، البعض منها في الصعود مثل حركة حماس واليسار والجهاد الإسلامي، والأخر في التراجع

والانهيار مثل حركة فتح، وفي الصفحات القادمة عرض لهذه البنى الثقافية وفقا للبنى التنظيمية والسياسية المختلفة بعد عام 2000.

الحالة الثقافية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

قادت حركة التحرير الوطني الفلسطيني السجون في مسيرتها التاريخية وحملت على عاتقها جنبا إلى جنب مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بناء مجتمع السجن للأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ومع اندلاع انتفاضة الثانية عام 2000، انتفضت الروح فيها والهمة التنظيمية من جديد، وبعثت فيها أنفاس النضال والمقاومة من جديد، ولكن في نفس الوقت وبخط متوازي، عانت من اهتزازات تنظيمية خلخلت توازنها، وأحدثت تراجعاُ في منظومتها التنظيمية والثقافية إلى يومنا هذا، ولأن حركة فتح تشكل السواد الأعظم من ساكني السجون من الأسرى، فإن انحدارها وتفككها لا يعني أنه تفكك تنظيم فقط، بل يقود إلى ترهل في كيان الحركة الأسيرة بالمجمل. لكن، مع مرور الزمن منذ عام 2000 ولغاية اليوم، لا يزال تنظيم واقفاً على أنقاض نضالاته، يتغنى بأطلال كانت ولا تزال نبضاً ثورياُ في القضية الفلسطينية، ولكن لكل جواد كبوة. ووفقا لهذا التصور الذي قدمه الأسرى المبحوثين عن الواقع التنظيمي والثقافي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، أجمعوا على الحالة الثقافية المتفككة والتي تقف على شفا حفرة من الانهيار في الواقع التنظيم للأسرى المنتمين لحركة فتح في السجون الإسرائيلية، وفيما يلي عرض الصورة الثقافية المترهلة لحركة فتح، كما رآها الأسرى المبحوثين من كافة التنظيمات، وأكد عليها أبناء تنظيم فتح وهم في غصة مما آل إليه واقعهم التنظيمي، وفي جوفهم نداء ما انفك لصحوة البعث من جديد، لإصلاح ذات الحال.

الملامح الثقافية لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

"الاهتمام بالقراءة والكتابة اختفى بل دُثر، وما في جلسات ثقافية، وبرنامج تثقيف بالزخم اللي كان زمان، اليوم الجلسات التثقيفية والكتب الثقافية بتحكم فيها التنظيم، والتوجه الفردي في الغالب وليس الجماعي والتنظيمي."

نائل البرغوثي

- ☒ تفشى ضعف الاهتمام بالجوانب الثقافية في صفوفهم منذ أواخر التسعينات، وكأنهم شعروا بالتضخم الثقافي.
- ☒ إهمال وعدم استثمار الكوادر المثقفة والعلمية من حملة الشهادات في صفوهم، بحيث أصبحت الاعتبارات لديهم تقوم على المعايير التنظيمية والشخصية وليس على المكانة العلمية والثقافية وصاحبة الخبرة. بمعنى أن العلاقات فيما بينهم روابطها ترتكز على فكرة المحسوبية والمسنود من جماعة التنظيم في الخارج أو غير مسنود، وهذا شكل عقلية قيادية انهزامية من جهة وغير واعية وغير مسئولة تنظيميا من جهة أخرى. وبالتالي الفئة المهتمة بالجانب التعليمي والثقافي تم قمعها.
- ☒ ارتفاع منسوب القيم السلبية في صفوف أسرى فتح في ظل عدم وجود ترابط قوي بينهم، وعدم وجود محبة أخوية صادقة، وغياب القدوة، وعدم الاهتمام بالثقافة والتوعية، حيث تراجعت الجلسات الثقافية في ظل تكسير أجنحة المثقف الواعي بينهم وطغيان الأنانية على الإحساس الجماعي، والتأثر بالتحولات السياسية في الخارج والتي ضعضعت حتى الطبقة القيادية في صفوفهم.
- ☒ الفجوة الثقافية بين جيل القدامى من الأسرى وجيل الجدد من الأسرى في صفوف حركة فتح، حيث أن القدامى هم نواة الحركة الأسيرة التي رسخت مفاهيم النظام والخروج عن هذه المفاهيم يتم العقاب عليه، وهذا البرنامج التنظيمي يتم العمل به كثقافة وموجه تنظيمي بالنسبة لهم، ويتم الالتزام بها كثقافة مؤسسة تنظيمية. ومع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف والفروق الفردية بين الأشخاص كي نتفادى التعميم للحالة، في الانتفاضة الثانية كانت معظم القاعدة الفتحاوية غير مثقفة وغير واعية، جيل أتى إلى السجن لأنه جيل خام اعتلى صهوة أيديولوجيته الوجدانية بانتماء عاطفي للقضية الفلسطينية، وهو جيل بحاجة إلى توجيه وتنظيم. لكنه، جيل متمرد حارب النظام، وانتقص من مكانة القدامى وكسر شوكتهم بعنجهيته، ورغم ذلك فهو جيل قابل للبناء لو لقي نواة جيدة تتبناه.

- سطحية البرامج الثقافية فهي ليست ذات عمق ولا تؤدي إلى صقل ذات الأسير في جميع الجوانب، حيث تحول من برنامج تنظيمي إلى برنامج ترفيهي ثقافي، ومسابقات للمعرفة.
- تراجع برنامج الجلسات الثقافية لدى تنظيم فتح، وغالباً لا يوجد تنظيم جلسات ثقافية، ولكن السائد هو عقد جلسة تنظيمية إجبارية 3 مرات أسبوعيا، بحيث تتناول الأدبيات الحركية وتاريخ الحركة الثوري والسياسي، ولكنها قد تصل فقيرة في التطبيق، لتصل إلى جلسة واحدة أسبوعيا، وكل غرفة لوحدها، وتتراوح مدة الجلسة من 10 دقائق إلى 5 ساعات بمدة زمنية مفتوحة يتحكم فيها نسبة المشاركة بين الأسرى وطبيعة الموضوع المطروح قيد النقاش والأسير الذي يدير جلسة النقاش. وقد أدلى احد الأسرى المبحوثين انه خلال 5 سنوات من الأسر والعيش تحت إطار فتح لم يشهد سوى 5 – 7 جلسات فقط. أما التعليم الذاتي فيتم الحث عليه بحيث يتوجه الأسرى حسب اهتمامهم ويطلعوا في المكتبة.
- هدوء الوقت وعدم التزام الفرد الأسير بزمن السجن التنظيمي، حيث أصبحت إدارة الوقت في السجن منوطة باهتمامات وتوجهات الفرد الفردية وخصوصيته، في ظل غياب البرنامج الإداري والثقافي والتنظيمي لهم.
- تكور فتح على ذاتها وتحولها إلى معسكر لا يعمل ويجيد المشاغبات في السجن، نتيجة قضاء وقته في النوم نهارا والسهر لساعات متأخرة ليلاً، وممارسة الرياضة، واعتياده على عادة التدخين بشكل مفرط.
- قضاء وقت كبير يصل إلى 24 ساعة في اليوم في مشاهدة التلفزيون دون وجود رقابة ذاتية أو تنظيمية على المحطات أو قنوات الأفلام، وإهدار الوقت بهذه الشاكلة يحدث ضعفا في بينة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وجزء قليل منهم يهتم بالمطالعة ولكتب بشكل ايجابي. وكذلك الأمر فيما يتعلق بسوء استخدام الهاتف الخلوي، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت مثل الفيسبوك.
- سيادة المجتمع العشوائي غير الانضباطي لدى تنظيم فتح، والممارسات الحياتية غير المنظمة التي يمارسونها، أدى إلى شيوع ضعف الوازع الديني لديهم، والتمادي في شتم الذات الإلهية واستخدام الألفاظ البذيئة التي تمس بالشرف والدين والأخلاق، دون أن يلحق بهم أي عقاب نتيجة هذه الخروقات.
- هنالك فئة من أبناء تنظيم فتح لديهم التزام ديني ويحثون على الصلاة والاستفادة من الوقت، ويتمتعون بأخلاق راقية ورفيعة الحس والكرامة الإنسانية في تعاملهم في حياتهم اليومية. ويهتمون بالقراءة

والمطالعة، فمنهم من يقرأ كل يوم كتاب، في ظل وجود قوة للتنظيم في بعض السجون والمعتقلات مثل معتقل عوفر.

☒ وجود روابط اجتماعية مبنية على الاحترام والأخلاقيات الاجتماعية والدينية والإنسانية في الحياة اليومية المشتركة يمارسونها، مثل الأكل الجماعي، ونظافة الغرف والقسم، وتنظيم زيارات الغرف فيما بينهم.

وقد أشار جميع الأسرى بالاتفاق من مختلف التنظيمات على هذه الحالة الثقافية التنظيمية المترهلة، والتي تستنهض قواها شيئا فشيئا، كما أكد على ذلك الأسرى المبحوثين من تنظيم فتح.

حيث أورد نزار التميمي:

"في فتح هناك شريحة محدودة لا بأس بها، بهتموا بالثقافة، بس النواحي الثقافية ألغيت بعد افراجات 1998، وكأنه أي تعبئة ثقافية ما إلها داعي على اعتبار وصولهم لدرجة إشباع وتضخم ثقافي والمجتمع ما رح يستوعبهم ... شاعت قيم سلبية بصورة مرتفعة عند أبناء فتح، ما في محبة أخوية نقية، وما في ترابط داخلي بينهم، وما في قدوة صح، وما في توعية، والمثقف بقطموا جناحه، وأسلوب البلطجة والأنانية طغى على الإحساس بالجماعة، والكل تأثر بالتحولات السياسية برا، والاهتمام بالخارج كان جزأ لا يتجزأ من الاهتمام اليومي ... لأنه تراخي فتح مش تراخي فصيل لأ تراخي كيان الحركة الأسيرة، وبأثر على الجميع؛ بفعل أنها الأكبر والمؤسس الثوري."

كما أضاف التميمي، أيضا:

"إن الإصرار والصبر الجيد لنواة الأسرى رسخت مفاهيم النظام والخروج عن هذه الخطوط الحمراء يتم العقاب عليها، والبرنامج التنظيمي نعمل به كثقافة دون وجود موجه لنا، وهذا ثقافة مؤسسة نحن نلتزم بما يقره التنظيم، ع زمن أبو عمار كان مرسوم الأسرى يعمم على كافة الأقاليم، جوا في أشكال ألوان في فتح، بختلفوا عن بعض، بعد ال 2000 اجو ناس في الانتفاضة الثانية في منهم البعض همل دشر فش تربية أبناء أجهزة غالبهم، والقاعدة الفتحاوية غير مثقفة وغير معبأة، جيل عاطفي بالحب موجود وبكثرة وبحاجة إلى توجيه لتبيان مجمل المواقف الحركية أمامه، جيل خامة قابلة للبناء إذا لاقت نواة جيدة ... الجيل القادم متمرد لا يفهم النظام فحاربه من حيث يدري ومن حيث لا يدري ... وصارت البرامج الثقافية بسيطة ليست ذات عمق لا تؤدي إلى صقل ذات الأسير في كافة المناطق، والبرنامج التنظيمي تحول لبرنامج للحركة والترفيه والتثقيف سطحي، مسابقات للمعرفة."

وأشار هاني خمايسة إلى واقع الجلسات الثقافية وطبيعة الاهتمامات في صفوف أبناء تنظيم حركة فتح في السجون، إذ قال:

"الأيديولوجية الثقافية أزفتها عند فتح، الجلسات غالبا لا يوجد، في الأسبوع جلسة تنظيمية إجبارية 3 مرات أسبوعيا، ، الجلسة الثقافية بتختلف عن التعليم الذاتي، فلسطين ومواكبة الأحداث وفلسطين على مر العصور نشأت حركة فتح والثورة جلسات الوعي الكفاح المسيس الكفاح المسلح، أسير من الجهاد الإسلامي عاش 5 سنوات مع فتح ما كان في عندهم جلسات ثقافية، 5-7 جلسات بس حضر كما قال. وأسمى مراحل النضال حاليا، يوجد جلسة ثقافية واحدة أسبوعيا عند فتح وكل غرفة لحال، ومدتها مفتوحة من 10دقائق – 5 ساعات حسب المشاركة من الشباب والموضوع ومن يدير الجلسة. بعض شباب فتح ببدعوا ثقافيا وفي عند فتح حث على استخدام المكتبة وعلى التعليم، بس هدوء

الوقت والحياة اليومية لأنه الوقت أكثر منوط بالفرد وتوجهاته، مثل اهتمامه بالكتب، وما في واقع ثقافي إداري، كل واحد حر في نومه وفي صحوته، وبحاول خلق نوع من الخصوصية من خلال وضع البرادي محيطة للبرش وبالتالي يكون له عالمه الخاص. واعتماده على الدخان والسهر، لأنه ما في نظام جماعي للمعيشة إلا في بعض الغرف، صفى المعسكر الذي لا يعمل فتح فهو يجيد المشاغبات، ودخان ورياضة سلة غالبا. بس الشباب مهتمة بذاتها جزء من وقتها لذاتها والمطالعة لكن السواد الأعظم بقضوها على التلفزيون وبتطاوشوا عليه، وما فش رقابة ذاتية ع التلفزيون ومحطات الأفلام، مع انه التلفزيون نوعا ما ايجابي، بس في سوء استخدام اله، في السابق التلفزيون كان للساعة 1:00 اليوم شغال 24 ساعة، وهو بضعف العلاقة بيننا... والبعض منا عنده فيسبوك ونتواصل مع الخارج من خلاله ... صار الواحد يعبي وقته زي ما بدو مش مهتم انه التنظيم اللي يعبي له وقته."

أما محمود عبيدي، فقد وقف في حديثه عند ملامح النهضة واستنهاض الطاقة التنظيمية للعمل التنظيمي والثقافي لأبناء فتح[37] في الآونة الأخيرة، حيث قال:

"صحيح عند فتح العيشة بتخزي، والكل بكفر، لأنه لأبناء فتح مجتمع عشوائي غير انضباطي ... واستخدام ألفاظ بذيئة بتخص الشرف، والمحرمات، والقذف والشتيمة، بدون ما تفرق معه أي شيء وفي ظل ضعف التنظيم بقول مين بدو يعاقبني. واقع فتح واقع مرير ... بس أنا شايف يمكن إحياء فتح حتى لو كانت عظامها رميم، لأنه عندها ناس حريصين عليها ومنتمي بحق إلها وما في الهم أي مصلحة شخصية وكل همهم وطني، بس عاد السبع لما يوقع بتكثر سكاكينه!"

[37] وقد أكد **مجد حجاجرة** على وجود الحريصين على ديمومة وسمعة فتح التنظيم والثورة من ابناي تنظيم حركة فتح، إذ قال: "فتح فيها شباب من أحلى الشباب بحثوا على الصلاة والاستفادة من الوقت، وأخلاق وعزة نفس وكرامة عندهم وأدب، إذا طلب السيجارة من واحد بتعنيله كسرة نفس إهانة، أنا حملت من السجن أفكار كثيرة، 5 شهور غيروني كثير، بطلت مجد تبع زمان، برغم قصر التجربة إلا إني استفدت، في كتب والجلسات الثقافية مش معدومة عند أبناء فتح، يعلموا ويثقفوا الأسير عن النشأة والكادر لحركة فتح، الكتب تحت جناح التنظيم، كنت أقرأ كل يوم كتاب، وكنت اعتمد على شعار: الصمت فن من فنون الكلام. صحيح فتح بصير عندها كثير مشاكل داخلية، بس عندهم قوة في التنظيم في معتقل عوفر وما بخلوا الإدارة تتدخل بينهم، فتح قوية مع الإدارة وما بتحطها واطي لحدا، وأنا إنسان بطبيعتي اجتماعي جدا وصرت اجتماعي أكثر بعد السجن، كنا بالسجن الأكل جماعي مع بعض، والنظافة مهمة في الغرف والأقسام، ونعمل زيارات منظمة جماعية بين الغرف فيها ضيافة ومحبة عززت الرابط الاجتماعي بيننا." **أكد الأسير المبحوث محمود عبيدي على ملامح النهضة الثقافية التنظيمية في صفوف تنظيم فتح عام 2011، حيث قال:** "في 2011 في سجن جلبوع عقدت دورة كادر تنظيمي لفتح مكون من 8 من شباب فتح، منهم 7 طلاب جامعة وواحد توجيهي، خام عواصم عربية قريبة لا يعرفونها، ولا حدود فلسطين ولا ما هي الحركة الصهيونية، ونجحنا في تثقيفهم من خلال الدورة وتم تخريجهم من دورة كادر ثقافي وتعليمهم كيفية كتابة المواضيع ودورات شعر ودورات إدارية في إدارة الواقع التنظيمي داخل السجن وشؤون الغرفة، وحصلوا على شهادات تقدير من الهيئة التنظيمية."

الملامح الثقافية لدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

> **"حماس تنظيم تثقيفي، والأكثر اهتماما بالثقافة التنظيمية، ومنسوب الوضع الثقافي أفضلها عن حماس لأنها الأكثر تنظيما لوقتهم."**
> **عباس شبانة**

اتفق الأسرى المبحوثين على أن تنظيم حماس هم الأكثر اهتماماً بالثقافة التنظيمية، وهم الأفضل تنظيما واستغلالاً لوقتهم بعد عام 2000 من بين جميع التنظيمات الأخرى، على الرغم من أن الوضع الثقافي العام للأسرى منحدر وليس في وضع جيد. حيث تقوم بالتركيز على التعبئة الدينية والروحية والثقافية وفقه الدعوة والسيرة النبوية والعلوم التطبيقية، وتعمل على تقويم سلوكيات وطباع الأسرى غير اللائقة، ولكن في الغالب يكونون منضبطين بفعل أنهم كانوا منتمين قبل السجن وناشطون في إطار شباب المساجد. وعليه فقد استطاع القدامى من تنظيم حماس احتواء ودمج الجدد في الواقع المنظم الانضباطي، وركزوا على تنمية النشاط الفكري والجسمي، والانشغال الداخلي في جلسات القراءة وممارسة الرياضة، بحيث يتم استغلال زمن السجن وعدم إهداره، وبهذا يتم بناء وتنمية شخصية الأسير وتطويرها في إطار وازع ديني قوي، بحيث يوجد يوميا جلسة ثقافية لدى تنظيم حماس ما عدا يوم الجمعة الذي يعتبرونه عطلة الأسبوع، وحافظوا على الالتزام التنظيمي والانضباط بزمن السجن، وفي الحالات القليلة التي حاول البعض منهم بخلخلة الحالة التنظيمية وبث فكرة الشللية تم السيطرة عليها، وتقويمها تنظيماً، وبالتالي بقوا متماسكين تنظيميا. وقد أكد جميع الأسرى المبحوثين من جميع التنظيمات على وجود هذه الصورة الثقافية لتنظيم حماس، وعلى وجه الخصوص أبناء التنظيم عباس شبانة، نائل البرغوثي، إحسان مدينة، ومحمد الجواريش، ومن أبرز الضوابط والقيم الثقافية لديهم:

- ☒ التركيز على إعمار النفوس أولاً بتقوية الوازع الديني والتوجيه الفقهي، وتعزيز أخلاقيات المقاومة في صفوف المجاهدين، والأيديولوجية السياسية الفئوية التنظيمية لهم.
- ☒ يومياً يوجد لديهم برنامج تثقيفي، بحيث يكون الساعة 9:30 جلسة القرآن الكريم، ومن ثم 10:30 – 11:00 جلسة سياسية تنظيمية حول فقه الدعوة وفقه السنة وتتناول أيضا مواضيع الحياة اليومية وقضايا تهم الأسرى في حياتهم اليومية، كقضايا الزواج والحياة الزوجية مثلاُ، وبعد صلاة العصر ينظمون جلسة ثقافية عامة لمن يرغب في تفسير القرآن بحيث يتم دعوة الأسرى من الفصائل الأخرى لحضورها،

وجلسة ثقافية خاصة تكون لمن لا يرغب بالمشاركة بالعامة بحيث يقوم فيها الأسير المجاهد بالمطالعة الذاتية أو ممارسة الرياضة كما يرغب، ووفي يوم الخميس من نهاية الأسبوع يتم عقد مسابقات ثقافية ورياضية ليلاً الهدف منها الترفيه، كما يتم عقد دورات تجويد فقه وسنة وتلاوة القرآن.

- ☒ الالتزام بأحكام الدين والشرع في الأعراف والعادات الاجتماعية لضبط السلوكيات، وتنفيذ العقوبات وفقاً لأحكام القرآن والسنة النبوية لمعايير التربية السلوكية والأخلاقية الدينية، لمنع أي تطاول لفظي أو سلوك آخر كالعصبية أو اعتداء على الآخرين، بحيث تكون الرقابة ذاتية دينية رأسها مخافة الله وإتباع أخلاق النبي محمد عليه الصلاة والسلام.
- ☒ توجد رقابة شديدة على المشاهدة التلفزيونية[38] لدى تنظيم حماس، حيث يمنع مشاهدة الأفلام ويسمح لهم متابعة فيلم واحد أسبوعيا، ومسلسل واحد يوميا، ويمنع مشاهدة البرامج التي تثير في النفس نوازع الفطرة كبرنامج "ستار أكاديمي"، فقط متابعة الأخبار بالدرجة الأولى وإذا كانت المذيعة أنثى يتم التغيير عن القناة أو يتم وضع ستارة على شاشة التلفاز وعدم رؤيتها والاستماع للأخبار فقط، انطلاقاُ من أهمية غض البصر كقيمة دينية واجتماعية من جهة، وضبط تنظيمي من جهة أخرى.

وعن هذا فقد تحدث عباس شبانة:

"حماس تنظيم تثقيفي، والأكثر اهتماما بالثقافة التنظيمية، ومنسوب الوضع الثقافي أفضلها عن حماس لأنها الأكثر تنظيما لوقتهم ... حيث يختلف السجن من تنظيم لأخر فالحركات الإسلامية تهتم بصقل شخصية الأسير من ناحية دينية وتعبئة روحية وثقافية بفقه الدعوة والسيرة النبوية والعلوم التطبيقية للدراسة والتنظيم، في حماس يأتي أبناء المساجد وان كان هنالك داشر لما يدخل في البوتقة بتقوم سلوكه، واستطاع القدامى احتواء الجدد داخل حماس ليندمجوا في الواقع المنظم، وفي نشاط فكري، ونشاط جسماني، والواقع المنضبط والتنظيمي، ما صار عندنا شللية، بسبب الوازع الديني والأخلاق والبيئة ... والانشغال الداخلي في جلسات القراءة وفي الرياضة، أحيانا لا نجد وقت في السجن انشغال مستمر لا يوجد وقت فراغ، وفي دورات وشهادات تجويد فقه وسنة تلاوة قران، حيث يتم بناء شخصية الفرد، وتنميتها وتطويرها، وكل الأيام عند حماس في جلسة ثقافية، الجمعة استراحة المجاهد. ونسبة القيم السلبية ضئيلة جدا عند أبناء حماس، كتنظيم كنا مميزين في الكنتين، وقعداتنا، وتنظيمنا وجلساتنا، والوازع الديني عندنا قوي."

---

[38] كما وأكد أبناء تنظيم حماس من الأسرى المبحوثين جميعا على هذه الملامح الثقافية والضوابط القيمية، بقولهم: "عمران النفوس أهم من البنيان، بتم التركيز على إتباع أحكام القران والسنة في كل شي في الحياة اليومية والسلوكيات الفردية والجماعية، يوميا على 9:30 جلسة القرآن، 10:30 – 11 جلسات سياسية تنظيمية وفقه السنة وفقه الدعوة وجلسات ثقافية جلسة خاصة توعية الشباب اللي رح يتزوج (التعامل مع الزوجة والحياة الأسرية والأولاد وتأهيل الأسير للمستقبل). وبعد صلاة العصر جلسات ثقافية خاصة وعامة لمن يرغب في تفسير للقرآن من قبل اسري هم مشايخ الإخوان المسلمين قبل ما يكونوا حماس، وناس بتاخذ جانب الرياضة والمطالعة الذاتية، والجلسة الثقافية العامة ندعو إليها الفصائل الآخر، ويوم الخميس نعقد مسابقات ثقافية ليلية ورياضية بهدف الترفيه والترويح عن النفس. الدين هو أساس الأعراف والتقاليد، في ضوابط ... بتنفذ بحق الأسير العقوبات المغلظة مثل الجلد، والاعتذار. عند حماس ممنوع بكل الأحوال الأفلام عموما، مسموح في الأسبوع فيلم واحد ومسلسل واحد باليوم. والعيب والحرام يختلف بشدة عن الخارج، وممنوع مشاهدة برامج التلفزيون الفاسدة مثل ستار أكاديمي وسوبر ستار، وإذا بشوفوا بنت ع التلفزيون بيدورا عنها أو بحطوا جلال عليها."

الملامح الثقافية لدى حركات اليسار الفلسطيني

> **"اليسار ناس واعيين ومنظمين بهتموا بصقل شخصية الأسير من ناحية ثقافية وإداريـــة مـــع ذلـــك تقربهم للدين أصبح ملحوظ بما أنهم بعيشوا غالبا مع أقسام حماس وأحيانا عند فتح، وهم متكتمـــين يمتلكون الثقافة والعلم وممارسة الفكر الاشتراكي، والشعبية ثقافيا علـــى مســـتوى البعـــد الـــوطني والاجتماعي الثوري أقوى من حماس، بعدين حماس أكثر طاقم تعليمي، وبعدين الجهاد، وآخر شـــي فتح."**
>
> **فراس القيق**

تهتم حركات اليسار الفلسطيني ممثلة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بصقل شخصية الأسير بتنظيمها من النواحي الإدارية والثقافية، وعلى وجه الخصوص في مجال الفكر الاجتماعي الاشتراكي، وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التنظيم الأقوى في الثقافة الثورية والوطنية، بدرجة أعلى من حماس، ومن ثم تأتي حماس والجهاد وآخر الركب يأتي تنظيم فتح، خلال الانتفاضة الثانية. كما أنهم يهتمون بالجوانب الثقافية والتوعية الوطنية والأمنية من خلال الحلقات الدراسية التي يعقدونها وفي المناظرات التنظيمية التي يخوضونها، ومناصرون للفكر الوحدوي والحياة المشتركة في ظل نظام اجتماعي اشتراكي في إدارتهم للحياة اليومية، ويهتمون بالقراءة والمطالعة والنقاش، بحيث يعقدون جلسات ثقافية يومية ولكن بدرجة اقل من حماس.

ويلعب عددهم القليل في السجون دوراُ في سيطرتهم على نظامهم وتنظيمهم الداخلي، بالإضافة إلى ثقافتهم التنظيمية الواعية التي تشكل أرضية تفاعلهم مع الآخر، ولم تسد بينهم حالة الشللية إلا ما ندر، وتمت محاربتها، مع العلم أنهم غالبا يعيشون تحت إطار تنظيمات أخرى ويتبعون برنامج الحياة اليومية للفصيل الذي يعيشون معه وهو حماس في الغالب وفتح أحيانا، لذا فإن تقربهم للدين أصبح ملحوظ، مع احتفاظهم بالمبادئ الثورية والاجتماعية، ويعتبرون أن الدين هو الثورة، وان الأنبياء كانوا أول الثوار ضد الظلم الاجتماعي على مر العصور. مع وجود بعض المظاهر الاجتماعية التي يمارسونها مثل شرب الكحول وعدم وجواد ضوابط على التلفزيون أو شتم الذات الإلهية كسواهم من التنظيمات الأخرى لكنهم يجمعهم بالآخر ثقافة الاحترام والوطن للجميع، ويحملون الأيديولوجية التحررية في الحياة.

وقد أجمع الأسرى من كافة التنظيمات على هذه الملامح لحركات اليسار، والتي أجملها فراس القيق ابن التنظيم، بقوله:

"اليسار ناس واعيين ومنظمين بهتموا بصقل شخصية الأسير من ناحية ثقافية وإدارية مع ذلك تقربهم للدين أصبح ملحوظ بما أنهم بعيشوا غالبا مع أقسام حماس وأحيانا عند فتح، وهم متكتمين يمتلكون الثقافة والعلم وممارسة الفكر الاشتراكي، والشعبية ثقافيا على مستوى البعد الوطني والاجتماعي الثوري أقوى من حماس، بعدين حماس أكثر طاقم تعليمي، وبعدين الجهاد، وآخر شي فتح. الشعبية في المناظرات بتبين قوتها الثقافية، وبعقدوا جلسات تنظيمية بتركز على الحياة الاشتراكية والمقاومة يوميا بس اقل من حماس، في جوانب ثقافية توعية في الفصيل السياسي والتنظيمي وإدارة الحياة والتعاون وأهمية استغلال الوقت، ثقافتهم بتوحد الكل وهم مقبولين من الكل عند فتح وحماس، ما بخلو الموضوع من شوية خروقات بعملوها ... والتلفزيون فش عليه ضوابط ... في المقابل هم بحترموا الآخر وبحترموا طقوس الحياة للفصائل الثانية، وحاربوا الشللية وما سمحوا لها تكون نهج في العلاقات بني الأسرى، لأن الوطن مش للبيع ولا المزاودات ... والكل في الميدان هو فلسطيني."

الملامح الثقافية لحركة الجهاد الإسلامي

"في إشكاليات عند الجهاد ما في عندهم قادة وما في عندهم فكر تايهين مش عارفين شو بدهم وما في عندهم انسجام لأنه تاريخيا حالهم مليء بالإشكاليات. وهو تنظيم متشظي ... "

عباس شبانة

الجهاد الإسلامي تنظيم صغير في السجون الإسرائيلية ويحيا غالبا مع التنظيمات الأخرى وعلى وجه الخصوص مع تنظيم فتح، لهذا يتبع برنامج فتح وأسلوب فتح في العيش ونهجهم الثقافي غالبا، ولكنهم بشكل عام ثقافتهم الدين ومنهجهم الشرع، وقد يكفرون التنظيمات الأخرى البعض منهم، وخصوصا الأفراد القلائل الذين تشيعوا وأصبحوا من القاعدة أيضا.

ويركزون في جلساتهم الثقافية على الدين والشرع والفقه، ويمنع لديهم المسبات النابية أو أي لفظ أو فعل يمس بالأخلاق، ويتم العقاب على أساس الشرع والدين أمام الجميع في الفورة، وهنالك ضوابط عددية على نظام التلفزيون عندهم، مسموح فقط في الأسبوع فلمين، ونشرتين أخبار في اليوم، ومسلسل واحد يوميا شريطة أن يكون من التراث السوري أو الوطني أو على شاكلتهم، لكن المسلسلات والأفلام المصرية والتركية ممنوعة، وخصوصا هذا التشديد في المعتقلات أما في السجون المركزية فلا يوجد هذه الضوابط المشددة لأنهم يعيشون في ظل إطار تنظيم آخر.

حيث أوجز رائد العملة ابن التنظيم ما اتفق عليه الأسرى فيما يخص الجهاد الإسلامي، إذ قال:

"إحنا الجهاد ثقافتنا الدين والشرع، في منا بكفر الجميع، خصوص الناس اللي تشيعوا وتبنوا ثقافة ومنهج الفكر الشيعي وهي حالات مش ظاهرة، الجلسات دينية عندنا في الشرع والسنة والفقه، وممنوع الألفاظ النابية، وممنوع نهائيا أي شي من قول أو عمل بمس الأخلاق، والأسير اللي بعمل هذا الخرق التنظيمي بتعاقب في الساحة على أساس الدين طبعا، وممنوع التلفزيون في نظام لاستخدامه، في الأسبوع مسموح فلمين، والأخبار نشرتين في اليوم، ومسلسل واحد من التراث السوري والوطني وغيره، بس المصري والتركي ممنوع. وقناة إسرائيل الثانية 2 بلغوا منها الأفلام، التنظيم في المعتقلات بشددوا لأنه عددهم شوي أكثر بقدروا يسيطروا على التنظيم وأخلاقياته، بس في المركزي فش حدود لأنه بنعيش مع تنظيمات ثانية وغالبا مع فتح، واللي بمشوا عليه في الثقافة اليومية نضطر نمشي عليه، بس في المعتقلات اشد لأنه معظم الأسرى شباب صغار بحاجة لتأهيل ديني وتنظيمي ووطني وثقافي."

ضعف تنظيم الأسرى أدى إلى الفردانية والصراعات الداخلية

أكد الأسرى المبحوثين من تنظيم فتح على أن حالة عدم الاتفاق على ثقافة موحدة لجميع الأسرى عملت على خلق انحراف في مسيرة العمل الوطني في مقاومة السجان، وشاعت حالة من التفكك والتراجع في الأيديولوجية الوطنية التي كانت نتيجة وكذلك نتج عنها ضعف الأداء الوطني للحركة الأسيرة والأداء التنظيمي. وعن هذا أجمل محمد أبو علي :

"تحول المفهوم النضالي وانحرف العمل الوطني عن السكة، بدل ما يصب في وجه الاحتلال صار في وجوه بعضنا، وللأسف صار في تفكك وتراجع وتدني في مستوى الاهتمام الوطني والأجندات والبرامج التنظيمية، اللي تحولت من وطني عام إلى شخصي ضيق نتيجة ضعف الأداء الوطني للحركة الأسيرة والتنظيمات وكذلك عدم تنفيذها أدى إلى التراجع الوطني الموحد."

ومن المعيقات التي اتفق الأسرى عليها، من أنها لعبت دوراً في تراجع المنظومة القيمية والثقافية للأسرى خلال الانتفاضة الثانية كانت التالية :

- ❖ قاعدة أسيرة غير منظمة، تتدرج تحت إطار الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية بمعنى عسكري في مهمة، وليس في إطار تنظيم نضالي، ثائر في الميدان، وبالتالي لديهم ضعف في الثقافة الأمنية داخل السجن من جهة، ومفرغين تنظيما من جهة أخرى، مع وجود عدد قليل منهم ممن يتمتع بالوعي الأمني والثقافة التنظيمية. وتزامن ذلك مع وجود كادر قيادي أسير عازف ومستنكف عن العمل التنظيمي عقب إرهاصات أوسلو، مما ساهم في إضعاف الجسم الاعتقالي كبنية أسيرة مقاومة. وعن هذا يقول نزار التميمي :

"انتفاضة الأقصى كانت نمط جديد، معظم الأسرى الجدد من الأجهزة الأمنية في مهمة عسكرية تحت إمرة رئيسه، صاحبه دخول حالة عامة في كافة التنظيمات أن القاعدة الأسيرة الإنسان فيها غالبا مفرغ من داخله، فمعظم الأسرى اعترفوا عند العصافير وهذا لنقص الثقافة الأمنية، مما ترك آثار سلبية للأسرى من خلفيات أجهزة أمنية، اللي كان قلة قليلة منهم عندهم الثقافة الأمنية .في نفس الوقت الكادر من الأسرى القدامى بعد أوسلو ظلوا عازفين ومستنكفين عن العمل التنظيمي، مما ساهم في ضعف الجسم الاعتقالي."

- ❖ حالة الفراغ الناتجة عن التراجع في التعبئة التنظيمية والثقافية، وتفسخ النسيج الاجتماعي وترهل العلاقات الاجتماعية ، مما ولد بنية اجتماعية غير متماسكة وضعيفة، وفقدان البوصلة الداخلية للعمل السياسي والنضالي الموحد، في ظل سيادة الفوضى وعدم الالتزام بالنظام الداخلي وتفكك النظام المضاد، الذي

أصبح مقترناً ومرهوناً بالوعي الشخصي الفردي للأسرى، وتربيتهم الأسرية، وواقع السجون الذي يختلف من سجن لآخر ومن تنظيم لآخر. ووقف عند هذا المعيق عامر القواسمي، بقوله :

"نتيجة التراجع الكبير في الجانب اليومي في التعبئة التنظيمية والثقافية، صار في حالة من الفراغ، اللي بدورها أثرت على النسيج الاجتماعي، وبطل في علاقات اجتماعية ما بين الأفراد، وهذا فيه عدم تماسك وما في توازن وضعف والضعف بولد حالة ترهل، وفقدان البوصلة الداخلية للعمل السياسي والنضالي موحد. في المقابل في فوضى عارمة اليوم والقوانين غير ملزمة لأنه في تفكك داخلي، وتشرذم، فاختلفت المعادلة، وصار انفلات داخل مجتمع الأسرى، بحيث انه النظم واللوائح قائمة وموجودة بس مدى تطبيقها مربوط بقوة التنظيم ووعي الشباب وتربيتهم الأسرية، وتطبيق النظام والقانون مربوط بالحالة المعاشة لكل سجن

نظام العقوبات والأعراف الاعتقالية، وانهياره

الأعراف الاعتقالية

أشار الأسرى بالإجماع إلى قائمة من الأخلاقيات والمعايير التي يجب مراعاتها في ثقافة السجن وهي الأكثر شيوعاُ خلال الانتفاضة الثانية، والتي يجب الالتزام بها وعدم خرقها، لأن خرقها يخضع الأسير للعقاب التنظيمي والوطني والديني حسب قوة التنظيم لدى كل فصيل :

- ☒ عدم الإمساك بريموت التلفزيون والتحكم الأسير به بشكل فردي.
- ☒ ممنوع رفع صوت الراديو، والتلفزيون، أو إحداث أي ضجيج كان.
- ☒ ممنوع شتم الذات الإلهية، أو التطاول على الدين.
- ☒ ممنوع التلفظ بالألفاظ النابية أو التنابز بالألقاب وعدم الاحترام أو الألفاظ المهينة، أو الطعن بالشرف والأمنيات والأخلاق الوطنية، أو أي لفظ يحط من كرامة وشرف ومكانة وأخلاق الإنسان، أو الاعتداء على الممتلكات الخاصة للأسرى، مثل سرقة بعض الإغراض. ويجب مراعاة شعور الآخرين والتعامل بجدية وعدم الاستهتار في التعامل مع الآخر أو التعامل بسخافة ومزاح في كل وقت.
- ☒ ممنوع الشراء من الكنتين واحد الأسرى لا يتمكن في المقابل من الشراء، ل يجب توزيع الطعام بالتساوي ومراعاة الأمزجة المختلفة والأذواق المختلفة في الطعام، ويمنع كذلك الترف في المظاهر والمقتنيات الشخصية. كذلك، ممنوع ارتداء البنطلون القصير (الشورت) بل يجب أن يرتدي بنطلون فضفاض، وممنوع المبيت على الوجه والبطن، أو عدم احترام المكانة للأسير في مكان نومه (السرير)، حيث تراعى

عوامل جسمية وعمرية وأقدمية وأخلاقية في تحديد السرير إن كان السرير الأول أو الثاني للأسير (البرش).

☒ يمنع منعا باتاُ الحديث مع السجان وإدارة مصلحة السجون بشكل فردي، بل يتم الحديث معهم من خلال ممثل المعتقل فقط

وعلى الرغم من جملة هذه الممنوعات الأخلاقية والثقافية في دستور النظام الداخلي للأسرى من كافة التنظيمات، إلا أنه يتم اختراقها من قبل الأسرى، من خلال ممارسة كل ما هو مخالف للأدبيات التي نشأت عليها الحركة الأسيرة، لتنتقل من مستوى الحالة إلى مستوى الظاهرة والسلوك السائد هو الاختراق وليس الانضباط والالتزام باللوائح الاعتقالية.

لائحة العقوبات

يتم إيقاع وتنفيذ نظام العقوبات بحق المخترق والتي تختلف من كل فصيل لآخر ومن كل قسم لآخر، ومن هذه العقوبات:

☒ الجلد.

☒ التعميم وإصدار بيان إشهار في الأسير .

☒ العزل والمقاطعة وعدم تسليم الأسير مهام في السجن .

☒ الفصل من التنظيم.

ولكن بسبب وجود تراخي في تنفيذ القوانين والأنظمة العقابية والتي تختلف من تنظيم لآخر، وكذلك بسبب التمييز في تطبيقها ما بين أسير وآخر، أصبح نظام العقوبات ليس نظام ردع قوي، ولا يستطيع حماية الأسرى كما يجب من محاولات ومخططات إدارة مصلحة السجون من إسقاط الأسرى وتشويه صورتيهم وإفقادهم قيمتهم الوطنية التي يتمتعون بها .

وقد لخص محمود عبيدي ما أجمع عليه الأسرى المبحوثين من مختل فالتنظيمات حول نظام العقوبات بقوله :

"اليوم تمارس الخروقات بشكل يومي، وشيوع سلوك مخالف لكل الأدبيات التي نشأت عليها الحركة الأسيرة. وللأسف انتقلت هذي الخروقات من مستوى الحالة إلى مستوى الظاهرة، ويوجد في السجن دستور يمثل لائحة العقوبات الداخلية

لكل قسم ولكل فصيل، يعني شتم الذات الإلهية عليها 15 جلدة ويمكن تصل ل 75 إذا تكررت، وكمان التعميم بمعنى إنزال بيان في الأسير والإشهار ونشره بين الأسرى في حالة التمادي، وعدم تسليمه مهام ومقاطعته، ويمكن تصل حد الفصل من التنظيم. بس لأنه كثرت الناس الأسرى وكثرت السلطة لكل تنظيم، صار في تراخي في القوانين والأنظمة، وصارت تطبق على ناس وعلى ناس لأ، وهذي السلوكيات بتضعف قدرة التنظيم على حماية الأسير بشكل جيد من أساليب وممارسات الإدارة والمخابرات لإسقاطه والحط من قيمته ومكانته الوطنية."

انهيار الأنظمة الداخلية: قواعد السلوك والعقاب

وفي ظل هذه المفاهيم الذاتية للثقافة، فإنه لم يعد ما يحكم الأسير هو ثقافة التنظيم، وإنما أصبحت تربيته الأسرية وسماته الشخصية القادم بها إلى السجن تلعب دوراً قي صقل سلوكه في إدارة حياته اليومية والتفاعل مع الآخرين .

فقد تغير نظام العقوبات بما يترافق مع التغير في الأزمان في زمن السجن، ولكن أثر العقوبات هو الذي فقد تأثيره على الفرد الأسير، مما ساهم في عدم الحرج من ممارسات العيوب الأخلاقية، أو الجرأة في الخروج عن اللوائح الاعتقالية .حيث أجمل عامر القواسمي ما اتفق عليه الأسرى بهذا الصدد، بقوله :

"... واللي نفسه يرتكز عليه نظام العقوبات، ودرجت الخروقات للمحرمات الوطنية زي الحكي مع إدارة السجن خوش بوش بأريحية كأنه مش هو السجان، وصارت ممارسة للعيب الأخلاقي كولسات مش نظيفة ومنبوذة، لأنه حياة السجن بتختلف عن الحياة الطبيعية، العيب هو عيب وعار على الجميع، يشوه سمعة الجميع مش بس الفرد لحاله، بالتالي أي سلوك يجب أن يكون بالاتفاق والإجماع عليه. بس صار في تراخي في القوانين والأنظمة وبرنامج العقوبات تغير بس فقد أثره وكأنه بطلت الناس تحس ولا يفوق معها شي، وكل واحد بعمل ما بداله بدون ما يخجل من تصرفه."

ثقافة – صراع الأجيال

بعدما تكسرت هذه المنظومة القيمية في مرحلة أوسلو، إلا أنها أعادت إحياء الشعور الوطني والنضالي مع بداية الانتفاضة الثانية، ولكنها سرعان ما أصبحت منظومة مترهلة بسبب اختلال الممارسة لها في الحياة اليومية للأسرى، مما خلق فجوة بين الأدبيات واللوائح الاعتقالية وما بين نمط الحياة السائد بعاد عام 2000؛ إذ أن جيل الأسرى الوافدين كانوا يحملون ثقافة متناقضة مع أخلاقيات وأدبيات النظام الداخلي للسجون، وفيه عدم التزام وعدم احترام للقوانين واللوائح الاعتقالية، بحيث تم السيطرة على حالة الخروج عنها من قبل الجدد بشكل تدريجي وبطيء من خلال إدارة طاقة الصبر والتحمل لدى القدامى من الأسرى من اجل إعداد وتنظيم القادمين في مجتمع السجن وثقافة التنظيم لا ثقافة الفرد، وذلك من خلال مشاركة وحدة المعاناة والحرمان التي تطال جميع الأسرى في السجون .وما بين ثقافة القادم والمتقادم حدث خلل في تطبيق

النظام الشمولي البديل في الحياة اليومية للأسرى، لعدم وجود مقومات برنامج تنظيمي وضعف الإمكانات لإدارة وتنظيم الكم الكبير من الأسرى الوافدين، ما جعل هذه المنظومة تحافظ على وجودها الشكلي ولكن ضمن جوهر أجوف خائر القوى في ظل عدم إمكانية تنفيذ البرنامج التنظيمي والالتزام به. وعن هذا تحدث نزار التميمي:

"في مرحلة أوسلو المنظومة القيمية تكسرت ولكن السلوك ضل منضبط، واختلت رمزية الثورة وسادت همة التقاعس بين الأسرى، على عكس الانتفاضة الثانية الشعور الوطني والثوري تم إحياؤه، ولكن على مستوى الممارسة هنالك فجوة، فالمنظومة اختلت وأصبحت مترهلة؛ لأن الثقافة القادمة كانت تكسر هذه القيم، وكانت مؤذية نفسيا ووطنيا، فهم قادمون بقيم نقيضة للنظام داخل السجن والنظرة والمكانة الاعتبارية واحترام القوانين الضابطة، بالإضافة إلى اختلاف في المفاهيم، ...آفات اجتماعية لأن الثقافة القادمة مختلفة عما سبق. كما أن الالتزام الذاتي لدى النواة لأنهم أبناء تنظيم، عامل الاحترام والتقدير ورمزيته واعتباريته التي لا تمس بزوال البرنامج التنظيمي، وبالصبر والتحمل قدرنا نتجاوز هاي المرحلة ونغير فيه رغم أن التغيير بطيء لا يرتقي للمستوى المطلوب. وهذي الأمور بقيت موجودة شكليا ولكنها فقدت جوهرها، لأنه طغى الجيل القادم ع الجيل المتقادم، والمتقادم أصحاب التجربة أعمدة وهرم التنظيم في كل فصيل والعمل الوطني ابتعدوا نتيجة إرهاصات أوسلو تخلخل البرنامج التنظيمي، القادم يسير البرنامج أشخاص لا يمتلكون القدرة والكفاءة. فانتفاضة الأقصى لم تستطع الحركة القديمة استيعاب تدفق الأسرى، دخول 25 أسير في اليوم وعدم وجود مقومات البرنامج والعمل التنظيمي سبب ضعف في إدارة الحياة العامة، وأصبح هنالك تفلت وعدم إدراك لدور ورسالة الأسرى القدامى كمناضلين، بالتالي كان استحالة استيعاب هذا الكم الذي يتطلب تهيئة ظروف برامج وإمكانات، وطبيعي تكون النتيجة ترهل ثقافي لأنه ما في التزام بالبرنامج التنظيمي."

منذ عام 2006 اختلفت القيم والتنظيم، من سجن لآخر ومن زنزانة لأخرى

يوجد في الأعراف والقوانين والقيم والمعايير الاعتقالية ضوابط اجتماعية بشقين، الأولى للتعامل مع الحياة الداخلية للأسرى، والثاني، حول أبجديات التعامل مع إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، التي تنص على أن الوقفة ضد مصلحة السجون يجب أن تكون جماعية. لكن هذه القيم والضوابط تختلف من سجن لآخر ومن قسم لآخر ومن غرفة لأخرى رغم تقاربها منذ عام 2006، بحيث تزعزعت المعايير الجماعية لتصبح معايير فردية ولم يعد لدى الأسرى همة الالتفاف الوحدوي ضمن الفرد للكل والكل للفرد في مقاومة نظام السجن، وبالتالي خدشت مقومات الصمود، التي أصبحت رهن مسؤول كل تنظيم وشخصه كل على حدا. وهذا ما أجمع عليه جميع الأسرى المبحوثين من كافة التنظيمات، ويوجزه محمود عبيدي في حديثه :

"الغرفة فيها 10 أسرى، ما في أسير فيها حر يعيش على كيفه، في قوانين وأعراف بتحكمنا، وهذي الأعراف والقيم بتختلف إلى حد ما، ولكنها بشكل عام متقاربة في السجون، بحيث يوجد معايير سلوكية في التعامل للأسرى ما بينهم، ومعايير للتعامل مع الإدارة اللي بتتطلب أن تكون وقفة جماعية في التعامل معها. وفي اختلاف للعادات والأعراف

والتقاليد لكل غرفة عن الأخرى في القسم الواحد، ناهيك عن اختلافها من قسم لأخر ومن سجن لأخر، وهذه الاختلافات تستمد قوتها وضعفها، وسيطرتها أو خضوعها وفقاً لشخصية مسؤول الغرفة من بعد 2006، وكل المعايير هذي تزعزعت وصار فيها تهاون، وكل يغني على ليلاه اللهم نفسي، بدون التفاف بقية الأسرى حوله مما اضعف مقومات صمودي كأسير."

شعر الأسرى الجدد بأنهم قد نموا وتطوروا داخل السجن (ولكن كأفراد)

أجمع الأسرى المبحوثين الأشبال صغار السن من جيل الانتفاضة الثانية من التنظيمات المختلفة، على أن كل أسير في السجن يعيش حسب توجهاته ونظرته للحياة، ولكن في المقابل فإن حياة السجن تعمل على تطوير مهاراتهم الاجتماعية في التواصل مع الآخرين، وتعمل على رفع مستوى الثقافة والنضج والاتزان والتنظيم والنظام لديهم. حيث يعتبرون أن السجن ساعد على بنائهم، واثر على تكوينهم الشخصي من وجود حالة وعي لعدم الوقوع في حفرة زمن الفراغ، وبالتالي يتم تفريغهم الوطني، فكانوا حريصون على اختيار تعبئة محتواهم الذهني وعدم الوقوع فريسة للفراغ، بل تشربوا وتغذوا بالمفاهيم والأيديولوجية الوطنية التي تقودهم للشعور بلذة الفخر بأنهم عاشوا تجربة السجن، وان السجن كان فرصة للوقفة مع الذات بالنسبة لهم، وجعلهم يحددون، ماذا يريدون؟ ويختارون من يكونون؟ وأنهم لو لم يتعرضوا لهذه الخبرة لما كانوا على هذا المستوى من الوعي. وقد أجمل مصطفى الأعرج[39]، حيث قال :

"صحيح في السجن كل واحد بعيش الوضع اللي مر فيه حسب تفكيره ووجهة نظره في الحياة، وبصير يفكر وين انا بالضبط، وبساعد حاله ينخرط في الحياة في السجن، بس السجن كمان كان تجربة غيرت حياتي على مستوى التعامل ومخاطبة الآخرين ورفع مستوى الوعي والثقافة والنضج والاتزان والنظام والتنظيم، السجن بناني، تعلمت أميز معادن الناس مين صاحبي ومين مش صاحبي، واثر على شخصيتي بصورتين، أكون واعي انه ما اسمح لوقت الفراغ يفرغني من محتواي الوطني والاجتماعي، واختار إني أعبي محتواي وأطوره واستفيد من وجودي في السجن، أنا استفدت من سجنتي نضجت وتنظمت ولو ظليت برا كان ظليت غوغائي وما نضجت بنفس هاي الدرجة من الوعي، بالنسبة إلي السجن كان فرصة لوقفة مع الذات، احدد شو بدي ووين بدي أنا تكون، وعزز عندي فهمي وانتمائي الوطني، وبفتخر باني أسير وتعرضت لتجربة السجن، وبشوف حالي أوعى من أولاد جيلي اللي ما انسجموا ولا دخلوا السجن."

ما تبقى من التقنيات الثقافية: مبادرة فردية

وقد اجتمع الأسرى على أن من أهم الملامح الثقافية هو الإرث العلمي المتمثل في المكتبات في السجون، حيث توجد مكتبة في كل قسم للأقسام المختلفة في كل سجن، بحيث تحوي هذه المكتبات موسوعات

[39] مصطفى الأعرج، 22 سنة في 2012، من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، اعتقل على عمر 13 سنة، هو من جيل الانتفاضة الثانية، قضى ما مجموعه 4 سنوات ونصف في السجون الإسرائيلية، ما بين حكم واعتقال إداري لأكثر من مرة، في الفترة الواقعة ما بين 2003 ولغاية 2008.

ومجلدات تاريخية، وثقافية بكل ما يتعلق بالبشر، وكتب علمية وسياسية ودينية وفقهية، وشعر وأدب وروايات. وقد ذكر الأسرى أن حالة الجانب الثقافي قد تراجعت لأنه فقد سمة الإلزامية إلى حد ما، لكنه لا يزال موجود في جانب الاهتمام بالقراءة والمطالعة من خلال ما أوضح الأسرى المبحوثين، ومن هذه السمات:

- ❖ القراءة متروكة لخصوصية كل فرج، وكل قسم وكل تنظيم وكل سجن على حدا، وفقا لطبيعة الكتب والمكانات والأفراد ومخزون القدامى المتوفرة. حيث أن إدارة مصلحة السجون قامت بإتلاف وبعثرة عدد من الكتب من خلال عمليات نقل الأسرى من سجن لآخر، كما وقد منعت دخول الكتب على الأسرى خلال انتفاضة الأقصى .
- ❖ يتم مطالعة الصحف، مثل صحيفة القدس، والجيروساليم بوست والصحف العبرية.
- ❖ متابعة البرامج الثقافية والتعليمة التي تبث عبر إذاعات الراديوهات المحلي وعبر قنوات التلفزيون المختلفة .
- ❖ بعض الأسرى يتلقى تعليمة الجامعي من داخل السجن من خلال الانتساب للدراسات في الجامعة العبرية المفتوحة.

وقد وثق هاني خمايسة في حديثه هذه السمات لمصادر وملامح المعرفة والثقافة في السجون ما بعد 2000، والتي تشير إلى أن مساحة القراءة والمطالعة الثقافية هي مساحة حرة غير إلزامية، وغير موجهة ضمن برنامج تنظيمي أيديولوجي وطني، وإنما هي ميول فردية لموضوعات ثقافية عامة، حيث قال:

"من الملامح الثقافية انه في مكتبة في كل قسم من كل سجن، ومن أحسن المكتبات هداريم، ففي العادة السجن مليء بالكتب، والموسوعات، والمجلدات التاريخية، والثقافية، بكل ما يتعلق بالبشرية، والروايات والأدب والشعر والثقافة العلمية والسياسية التاريخية ودينية وفقهية .الجانب الثقافي من ناحية القراءة والمطالعة موجود، ولكن متروك لطبيعة المواد والكتب والإمكانات والأفراد الموجودين ومخزون الأسرى القدامى، ومتروك بخصوصية لكل فرد بقعد اقرأ فيها حسب ميوله، وحسب كل قسم، وكل تنظيم، ومتروك للحالة المعاشة في السجن. في انتفاضة الأقصى مصلحة السجون أتلفت الكتب من خلال نقل الأسرى من سجن لآخر. كمان الكتب محدودة جدا، والأهل ممنوع يدخلوا كتب. الأسرى يحصلوا على الثقافة من خلال جريدة القدس، وجيروساليم بوست، والعبرية كلها، والقدس مش دائما، بس تساهم في التواصل الثقافي القائم، ومتابعة المحليات الراديوهات فيها برامج مفيدة مثل 90 دقيقة اقتصاد على راية السبت الساعة 1:00 وجميعها أحدثت تغيير، في ناس بتابع وتهتم حسب طبيعة البرنامج والشخص. كتب تفرض عليه التعليم مسجلات تلفزيون راديو يا تختار شي منهم يا كلهم وتحطهم ببوتقة واحدة للتعامل معها في برنامج حياتك اليومية، ونفر قليل من الأسرى يدرسوا في الجامعة العبرية المفتوحة كتعليم أكاديمي بس الجامعات العربية مرفوضة."

عقبات جديدة للتعليم الرسمي

أشار الأسرى المبحوثين في مقابلاتهم إلى أن الجانب التعليمي كان مسموح للأسرى من خلال دراسة التوجيهي في السجون خلال انتفاضة الأقصى، وملخص حديث الأسرى المبحوثين عن الجانب التعليمي في السجن، يوجزه رائد العملة، بقوله:

"في الانتفاضة الثانية كان مسموح إلنا التوجيهي في السجن، لدرجة انه كان يشكل استقطاب للأسرى الأشبال انه بعضهم يدخل السجان عشان بدو يقدم التوجيهي في السجن لغاية 2006 لما تغير المنهاج الفلسطيني وصارت المواد تعتمد على الثقافة العلمية وتكنولوجيا المعلومات، الموضوع صار صعب والأسرى قرروا ما يقدموا توجيهية سنة 2007، وسنة 2008 رجعنا وتم تقديم التوجيهي ما عدا المواد العلمية، وفي سنة 2009 منعت مصلحة السجون التوجيهي في السجن، وفي سنة 2010 لغوا التعليم بالجامعات العبرية. وفي ال2011 رجعوا سمحوا بالتوجيهي والدراسة في الجامعة الإسلامية في غزة بحيث إننا ندرس عن طريق المحامين، بس الجامعة العبرية لليوم ممنوعة وبينا وبينهم عليها محاكم."

وفيما يتعلق بالجانب التعليمي الثقافي الذي يعتمد على تنفيذ أجندة النظام الشمولي البديل للنظام الداخلي للأسرى من خلال برنامج الحلقات الدراسية والثقافية التي تعتمد على خبرات وتراكم المعرفة للأسرى في الجوانب الثقافية والتنظيمية والسياسية، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً يختلف في درجته من تنظيم لآخر[40]، ولكنها في المجمل فإنها تعتمد على الفرق بين السجون المركزية مثل نفحة وعسقلان وبئر السبع وغيرها، وبين المعتقلات مثل عوفر والنقب ومجدو، حيث أن المعتقلات تعقد فيها حلقات دراسية وتتناول المواضيع العامة والدينية والاجتماعية أكثر من السجون المركزية التي في الغالب يعاني الأسرى فيها من حالة الملل والاطمئنان الزمني من أن لديهم الوقت الطويل في السجن ليقتنصوا المعرفة والتعبئة، وذلك نظراً للأحكام العالية التي يقضونها في السجن. كما أن سجن هداريم يشهد جلسات ثقافية مكثفة بحيث تصل إلى 15 ساعة في اليوم، وذلك نظراً لوجود كادر من الحركة الأسيرة المتعلمة والمثقفة والواعية من ذوو الخبرة والمعرفة يعملون على هذا الإغداق العلمي، وهم مروان البرغوثي، وعاهد أبو غلمة، وإبراهيم حامد. أما في باقي السجون فتصل الجلسات إلى معدل 4 جلسات ما بين حلقات دراسية ومواعظ دينية بما مجمله 4 ساعات في

[40] وفي هذا الصدد يقول علاء شحادة: "الجلسات ثقافية اغلب الوقت 75% من الجلسات الشباب بتمل وخاصة في السجون المركزية بسبب الحكم العالي والفترة الزمنية اللي قضوها بالسجن، وعوفر والنقب ومجدو فيها جلسات أكثر تتناول مواضيع دينية وثقافية عامة واجتماعية ورياضية، وهداريم من أفضل السجون من ناحية ثقافية لأنه فيه القيادات المثقفة والمتعلمة اللي عندهم خبرة، يعني مروان البرغوثي يعطي جلسات، معه 9 طلاب من اللي بدروس بالجامعة المفتوحة واخذ دكتوراة شهادة فخرية، وجلسة عاهد أبو غلمة،و إبراهيم حامد، يعني ما يقارب 15 ساعة في النهار بتكون تثقيف. وباقي السجون حوالي 4 جلسات لمدة 4 ساعات كلهم، الجلسة الأولى للقراءة بتكون الصبح الساعة 10:30 ومدتها 40 دقيقة، وبعد صلاة العصر جلسة نقاش برضو 40 دقيقة، وبعد صلاة العشاء، بكون فيه موعظة دينية عامة، وبعد الموعظة جلسة مدتها ساعة ونصف. وفي نهاية الأسبوع تلخيص ما قرأت خلال هذا الأسبوع وآخر الشهر جلسة لما حدث في الشهر."

اليوم اقل أو أكثر بقليل، حسبما أورد الأسرى المبحوثين في مقابلاتهم. وعلى وجه الخصوص، استمر البناء الثقافي لدى حركة حماس، وبشكل عشوائي فردي لدى الأسرى من التنظيمات الأخرى.

ففي الوقت الذي يعتبر فيه الأسرى القدامى أن الاهتمام بالقراءة قد اختفى ودّثر كماُ ونوعاً وزخماً في الانتفاضة الثانية مقارنة بالمراحل التاريخية المختلفة للحركة الأسيرة، وأن الجلسات الثقافية لا يوجد لها برنامج في ظل تحكم عقلية التنظيم في إدارتها من جهة، وميول الفرد الأسير من جهة أخرى. يؤكد الأسرى الجدد جيل الانتفاضة الثانية أن السجن عمل على صياغة ذات مثقفة بالنسبة لهم، ولكنه تعليمي فرداني يعتمد على المبادرة الفردية وليس بناء على انتظام الكل التنظيمي في برنامج ثقافي واحد، وإنما توجه فردي بحت يختلف من فرد لأخر. حيث أشار محمد الجواريش إلى انه دخل السجن أميا وتعلم القراءة والكتابة في سجن النقب، ومجد حجاجرة قام بتعليم الأشبال ودرس أثناء تواجده في سجن عوفر، وتعلم مصطفى الأعرج اللغة العبرية في سجن النقب وعلم أسرى آخرين القراءة والكتابة في المقابل، وأشار علاء شحادة إلى أن الأسرى ساعدوه في التعليم وقتل الروتين والفراغ من خلال القراءة والجلسات التنظيمية والحياة الاجتماعية في سجن مجدو. ويتحدث حول التراجع في زخم القراءة والتعليم من منظور الأسرى القدامى نائل البرغوثي، بقوله :

"الاهتمام بالقراءة والكتابة اختفى بل دُثر، وما في جلسات ثقافية، وبرنامج تثقيف بالزخم اللي كان زمان، اليوم الجلسات التثقيفية والكتب الثقافية بتحكم فيها التنظيم، والتوجه الفردي في الغالب وليس الجماعي والتنظيمي."

وحسب منظور إسماعيل الناشف فإن الإنتاج الثقافي والمعرفي في السجن يتم إنتاجه من خلال أجندة النظام الشمولي البديل للنظام المضاد، كإحدى تدابير المقاومة التي ينتهجها الأسرى في مسيرتهم النضالية، وبالتالي فإنه إذا ما حدث معيق لتنفيذ النظام الشمولي البديل فإنه يحدث خلل في بنية الإنتاج الثقافي المعرفي والتعليمي للأسرى في السجون الإسرائيلية.

أثر البيئة السياسية؛ انقسام حركتي "فتح" و"حماس"، والسياسات الإسرائيلية

- ❖ حالة عدم الاستقرار النفسي التي يعيش فيها الأسير، بسبب الضغط والتوتر المستمر يوميا، وسيطرة حالة من الإحباط التي تثبط العزيمة والإرادة على الانخراط في الأجندة التنظيمية والثقافية، وبالتالي عدم الاستفادة من وقت السجن وهدره، الذي بدوره يضعف النواة الأساسية للبينية المعرفية والثقافية ألا وهي

الأسير نفسه. وعلى وجه الخصوص، بعد عام 2007ــ حين حدث شرخ الانقسام السياسي الداخلي بين حماس وفتح. وهنا أضاف عامر القواسمي :

"الحالة النفسية غير المستقرة للأسير في السجن، فالسجين لا يعيش جو طبيعي ووضعه النفسي غير مستقر، ومش طبيعي، وما في أي أسير مرتاح باختلاف النفسية والفروق الفردية، دائما في إرهاق وتوتر وضغط، لأن الأسير بعيش حياة يومية فيها معاناة ما فيها راحة، حتى الخصوصية الخاصة ما بعيشها الأسير، والعامل النفسي لوضع الأسير الفلسطيني بدو كتب لحاله عشان يتساعد لأنه الواحد بكون زي الجمل وفجأة بضعف. بالتالي، تسيطر الصورة الاستثناء، والجانب السلبي على روح الأسير، من اليأس، والإحباط، والفشل الاجتماعي، وعدم الاستفادة من الوقت، وعدم التغيير في الواقع وبالتالي ما بقدر الأسير نفسيا يشارك في أي نشاط ثقافي أو تعليمي لأنه مش فارقة معه، وأكثر شي ساء الوضع الداخلي النفسي للأسر بعد حالة الانقسام الداخلية السياسية وانعكاسها على الحركة الأسيرة."

❖ حالة الضغط والإحباط الناتجة عن التحطيم المعنوي الذي تنتهجه إسرائيل من خلال محاكمها العسكرية التي تصدر الحكم مدى الحياة على إعداد كبيرة من الأسرى، في ظل الظروف المعيشية القاسية للسجن، والتي تسحق معنوية الأسير في سنوات السجن. حيث أشار إلى ذلك محمود عبيدي بقوله :

"الحكم مدى الحياة هدفه تحطيم معنوي وهدم الذات الأسيرة، إسرائيل تحاول تموتنا كل يوم 100 موته كل يوم متعب نفسياــ أنا عايش في غرفة الهوا اللي بتنفسه ما بتنفسه بحرية، الضو مش كفاية للنظر، مي باردة، مش على كيفي النوم المش مريحة والغطا مش كما يجب، والمروحة بتعطيني هوا سخن وما في تهوية الباب مسكر علي، 8 أسرى عايشين في الغرفة نفسها والاكتظاظ بزيد من درجة الحرارة، ما بأكل مثل ما بدي وشرب صحيح مفيش، ما في شيء طبيعي في السجن، وكل شي ممنهج يعمل على تحويل الأسرى إلى مجتمع وحشي."

في حين أنه بعد انتفاضة الأقصى وعلى وجه الخصوص بعد عام 2007 أصبح أي سلوك أو أي تفاعل بين الأسرى مرهون بالعلاقات التنظيمية في المجتمع الخارجي، نتيجة حالة الانقسام ما بين حركتي "فتح" و"حماس" وعلى أثره أصبح الانقسام ما بين غزة والضفة الغربية. مما أثر على طبيعة الحياة والتفاعل فيما بين الأسرى الذي يحيون في واقع ومعاناة مشتركة. حيث يوضح نزار التميمي بنية طبيعة العلاقات والتفاعل الاجتماعي في السجن، بقوله:

"... الضفاوية ثقافة العنف مش موجودة، ونظرتنا للنسيج الاجتماعي مختلفة عن غزة، إحنا ما في بينا حدية، بس في غزة هناك في حدة أكثر ودم، في ميزة بين الضفة وغزة، الضفة عندهم هامش من الوعي والإدراك أكثر من غزة، والعلاقات الاجتماعية تلتقي مع بعض العناصر علاقات منيحة بقدروا مع بعض، والفترة الأخيرة في طريقها للتحسن، بداية الأمور كانت الضربة حامية، أهل غزة الهم عقولهم الخاصة، مش سهل علينا العيش معهم، ما بفهوا غير القوة، بحكولنا عليكم السياسة وعلينا القوة. وأولا وآخرا الأسرى كانوا هم أصحاب القرار وإدارة الحياة الداخلية ما بينهم، بس الآن صرنا أي سلوك صار مرهون ومستمد من الخارج، ومش تقدير لنتاج خصوصية ما أعيشها كأسير يجب أن تبقى

المظلة التي نحياها في ظلها. وبالتالي نتيجة التدخل الخارجي صداقات انتهت، وناس ثانية واجهت الخلاف بعد 2007 بموقف وطني متزن والكلمة الطيبة هي المعيار للتفاعل."

النتيجة – صعود الفردانية

- ❖ واقع الاستثناء للعيش في السجون من خلال التعامل الفردي والتنظيمي في تنظيم وإدارة الوقت ووضع الأجندات اليومية الفضفاضة والمرنة دون فرض الالتزام الإجباري بزمن السجن، عمل على إهدار الوقت الذي هو صمام الأمان في البناء للبنية الثقافية والوطنية الأسيرة في سنوات ما بعد 2000، بحيث غلبت المصلحة الذاتية على المصلحة العامة وشاعت الأنانية نحو توجيه المقاومة من اجل المصير الفردي وليس المصير الجماعي للكل الأسير. حيث أوجز عامر القواسمي ما أجمع عليه الأسرى، بقوله :

"سنوات الأقصى تختلف عن قبل 2000 وما بعد، بالإجمال حياة الأسرى اليومية متروكة لكل تنظيم على حدا، من حيث تنظيم الوقت، والثقافة، ومن حيث المبدأ وقت السجن ما بتوفر برا، عشان هيك لازم يستغل الوقت، وإحنا أصحاب رسالة، والصراع حالة قائمة، لها رمزية داخلية ووطنية داخل المجتمع، مع عدم الالتزام بالوقت ضاع صمام الأمان للحياة من الصبح لل12 بالليل تفاصيل الحياة اليومية للواقع المعاش، هاي متروكة في طابع كل واحد لحال في إطار التنظيم، في شباب يصحوا من الفجر للقراءة والرياضة وشباب بضلوا سهرانين لل 3 الصبح يكونوا على التلفزيون والتلفون، والواقع الحالي للأسرى استثناء، لازم أشخصه بأمانة واحكي الواقع بتشخيصه الواقع المعاش الحالي، اللي أنتج كوارث عدم الثقافة، وبروز الجانب التنظيمي، والمصلحة الذاتية وتغلبها على المصلحة العامة، والتطبيع مع السجن، والمشاكل والأنانية، كلها عناصر سيئة في المشهد داخل السجن. وهذا التمايز والمفارقة موجودة لأنه ضاعت البوصلة، واللي هي الالتزام والانضباط بوقت السجن. لأنه ثقافة الشارع العنجهية وان الواحد أبو زيد خاله خلا قضاء الوقت يختلف حسب تفكير كل فرد، وهاظ الموضوع ما له علاقة بالعزابي وتوجهاته وطموحاته وتطلعاته، في أسرى يناموا أكثر ما ينتجوا".

- ❖ وفي ظل الالتزام الذاتي الفردي بالعمل التنظيمي، وسيادة الحياة الفردية عوضا عن السياق الجماعي، فقد تشرب الأسرى البرنامج التنظيمي ويعملون به كثقافة لإدارة حياتهم اليومية ولكن دون كادر موجه لهم. والى هذا أشار نزار التميمي بالقول :

"الجزء الأكبر من الأسرى ملتزم التزام ذاتي مش التزام جماعي بالعمل التنظيمي، والحياة الفردية صارت هي الأساس ضمن سياق السجن الجماعي، وعليه إحنا كاسري تشربنا البرنامج التنظيمي وصرنا نعمل به كثقافة في حياتنا اليومية ولكن دون وجود موجه لنا."

وعمل الأسرى على استحداث إستراتيجية أمنية أخلاقية في السجن ضمن النظام الشمولي البديل، وهي" العين الساهرة "بحيث يكون مناوبات بين الأسرى لمتابعة ومراقبة سلوكيات الأسرى في كل من ممرات

السجن والحمامات وساحة الفسحة" الفورة ".وحيث أن واقع السجون هو واقع مغلق، والأسير إنسان مرهف الحس وكتلة من المشاعر الجياشة، يعتبر السلوك الجنسي إحدى المعضلات التي يواجهها الأسرى على الصعيد الإنساني والاجتماعي والأخلاقي والأمني، وهي حياة تحكمها الضوابط والقوانين الاعتقالية لهذه القضية الإنسانية الفطرية.[41]

صعود الفردانية: الحياة الاجتماعية الفردية

أجمع الأسرى المبحوثين من مختلف التنظيمات على هذه التفاعلات اليومية والحياة الاجتماعية المشتركة والتي تساعدهم على تحمل عذابات الأسر ومعاناة السجن من خلال العيش المشترك. حيث أوجز هاني خمايسة هذه الطقوس في حديثه، إذ قال :

"في السجن في الغرفة الواحدة 10 أسرى، بنتفاعل مع بعض ونشترك مع بعض في بعض الأمور وفي بعضها الآخر بكون شوية خصوصية، نتناول الأكل جماعي مع بعض في الغرفة يمكن نقعد على الطاولة أو على الأرض، كل واحد زي ما بده ... وبنمشي وبنكزدر في الفورة من 8:00 – 10:30 تقريبا ومن 1:30 – 3:00 أو حسب، وفيها بنلعب رياضة ... بتحس انك بتمارس شيء من خارج السجن، والكل مع بعض. ونحتفل مع بعض في مناسبات كثيرة على سبيل المثال إعلان الدولة، وخطبة خالد مشعل في صفقة شاليط، وخطاب الرئيس في الأمم المتحدة، وإحياء الانطلاقات والمهرجانات ... وإلقاء كلمات من مندوبين التنظيمات ورسائل تهنئة من التنظيمات. نتشارك في متابعة برامج ومسلسلات في التلفزيون والجلسات الثقافية. والعمل الجماعي للشغلات اليدوية والفنية نستمتع فيها مع بعض، بنشطنا وبكسر الروتين والملل، ونسمع موسيقى مع بعض، كمان نشتغل في المرافق المختلفة للسجن زي المطبخ والمردوان ..."

فيما أوجز حديث عامر القواسمي ملخصا ما اجمع عليه الأسرى المبحوثين من كافة التنظيمات حول طقوس المشاركة في مناسبة الوفاة والأفراح، بقوله :

"مسموح من قبل إدارة السجن في حالة الوفاة يفتح بيت عزاء ... وفي المناسبة الفردية بتصير زيارة الغرف، بس إذا شخصيات كبيرة الأقسام بزوروا بعض ... يحتفلوا بنجاحاتهم وشهاداتهم."

في حين أكد علاء شحادة على روح المحبة والتسامح التي يبثها شهر رمضان، حيث قال :
"في رمضان نصوم وبنصلي ونعمل عزائم بين الخيم ونلف على بعض ونحترم عادات وتقاليد بعض ... حتى فتح وحماس يعزموا بعض، أجواء بتكون حلوة."

[41] انظر ملحق رقم (1)

وقد وقف نزار التميمي على فرحة العيد الممزوجة بغصة الفراق والحرمان، وكأنه يتحدث باسم جميع الأسرى، حيث قال :

"العيد بخلق روابط مش موجودة برا، أو بتكون برا شكلية، جوا أنا حاسس فيها، كنا ننبسط مثل الأولاد صغار ونبكي... الكل محتاج يعطي نفسه فسحة من الفرح والانبساط داخل السجن. نعيش ترتيبات العيد والشعائر الدينية ... كنت اشعر فيها بالسجن لتفريغ الشحنة العاطفية، رفيقي بحسه في السجن محتاجني وأنا محتاجه، مش مثل برا برود وجفاف. ... روحيا الواحد بحلق مع أهله، بصير توحد بشكل مطلق مع الأهل ... بعيدوا الأسرى على بعض وبعايدوا على الأهل من خلال التلفون وبتصير زيارات للخيم وزيارات للأقسام المختلفة، وبصير مزح ومناكفات وأجواء انبساط ومحبة، غصب عن السجن والسجان بنعيش فرحة العيد ... للأسف في الجنوب ما بتفاهموا مع بعض، كل قسم اله فورته وما يتشاركوا الأعياد، بس في الشمال الفورة مشتركة والأجواء مشتركة لكل التنظيمات ..."

استمرار الحياة الاجتماعية بين الأسرى كأفراد، بعد انهيار النظام الثقافي

في الغالب قد يصل عدد ساكني الغرفة الواحدة في السجن إلى 10 أسرى، يتفاعلون فيما بينهم ويشتركون في إدارة حياتهم في مجمل القضايا الحياتية الإنسانية اليومية، مع وجود مساحة محدودة يحتفظ بها الأسير بحيزه الشخصي الخاص، مع إدراكه التام انه لا يحيا لوحده في السجن، وأن منظومة ونظام العيش هو الحياة الجماعية، ومن أوجه التفاعل والحياة اليومية في السجن، رصدت المقابلات مع الأسرى المبحوثين هذه الصور:

- حتى وإن كان هنالك أمزجة مختلفة يتم تناول الطعام معا بشكل جماعي .
- السير وقضاء وقت الفسحة (الفورة) معاً يومياً والذي يصل إلى 4 ساعات يوميا، التي يمارسون فيها ممارسة الرياضة ككرة الطائرة وكرة السلة وتنس الطاولة، بالإضافة إلى العاب الشطرنج وطاولة الزهر، والمشاركة في المسابقات الرياضية.
- المشاركة الجماعية في الصلاة وطقوس خطبة الجمعة.
- المشاركة الجماعية والاحتفال معاً في المجريات والتحولات السياسية مثل خطاب أبو مازن في الأمم المتحدة لإعلان الدولة، وخطاب خالد مشعل في صفقة شاليط" وفاء الأحرار ".بالإضافة إلى إحياء الانطلاقات والمهرجانات التنظيمية .
- المشاهدة المشتركة للتلفزيون ومتابعة الأخبار أو مشاهدة البرامج والمسلسلات التلفزيونية .
- المشاركة والعمل الجماعي في صناعة الأعمال اليدوية والفنية .

- ❖ خدمة الأسرى والتعاون معهم في الحياة اليومية بروح الأخوة والمحبة والتعاون، والعمل في المرافق المختلفة في السجن .
- ❖ المشاركة في المناسبات الفردية كالنجاح أو الأعراس أو أي مناسبة أخرى، بالإضافة إلى المآتم، حيث يتم تقديم واجب العزاء والمواساة والدعم في بيت أجر يفتحه الأسرى في الغرفة أو في الفورة داخل السجن مؤازرة لرفيقهم الأسير، ويقدمون القهوة والتمر، والزيارات الفردية للغرف في حال وجود مثل هذه المناسبات .
- ❖ المشاركة في طقوس ومراسم شهر رمضان من صوم وصلاة ومجاملات اجتماعية كالعزائم، حتى ما بين التنظيمات وخصوصا فتح وحماس، عله يكون شهر مودة ورحمة وخير وتسامح بين الجميع .
- ❖ المشاركة وتعزيز الروابط في ممارسة طقوس الأعياد وترتيبات الشعائر الدينية وتفريغ الشحنة العاطفية من الحنين للأهل ولأجواء الحياة خارج الأسر، وبالتالي العيد بمسح كل شي من نوازع النفس، .بحيث يتم حلاقة وحمام ولبس العيد، وتقام صلاة وتكبيرات وخطبة العيد، وتوزع حلويات وعصائر ومكسرات العيد، وتبادل السلام والمعايدات وزيارة الأقسام المختلفة، بحيث يتم تحدي السجن والسجان ويعيش الأسرى فرحة العيد، يتواصلون مع الأهل لمن يستطع إذا توفرت الاتصالات التلفونية" الاتصال غير قانوني من خلال شرائح اتصال وأجهزة خلوية مهربة إلى داخل السجن".
- ❖ فقط في سجون الشمال، برغم كل هذه الأجواء الاجتماعية يتشارك الأسرى هذه الطقوس من التفاعل المشترك، أما سجون الجنوب فإن كل تنظيم يقيم مراسيم العيد لوحده ولا يتشاركون هذه اللحظات، لأسباب عدة تم الوقوف عليها في الصفحات السابقة. ومع ذلك، فإن الجميع دون استثناء يكون يوم العيد من أصعب أيام السجن عليه، ويشعر بالغصة لأنه محروم من قضاء هذه الطقوس مع الأهل والأجواء العائلية خارج السجن، وقد يتقوقع البعض على ذاته حتى للحظات وهو يشعر بالأسى لهذا الحال.

أشكال ثقافية جديدة بعد عام 2000؛ الهواتف المحمولة وشيوع الثقافة الاستهلاكية

تحكم علاقات الأسرى فيما بينهم المبادلات التجارية والاشتراك في الهواتف النقالة والاتصال مع المجتمع الخارجي، وهي كلها ذات بعد الاشتراك الاقتصادي–المادي، حيث يطغى الطابع المادي غالبا على

تعامل الأسرى مع بعضهم البعض، وذلك لان اهتماماتهم المادية طغت على الاهتمامات الثقافية، ظناً منهم تماما مثل ما يحدث في المجتمع خارج السجن، أن عليهم أن يلحقوا ركب التطور والعولمة، ولا يبقوا واقفين عند حدود الكتاب، وبدافع الملل أيضا والرغبة الجامحة بالتواصل مع المجتمع الخارجي ومعرفة أخباره وتطوراته، لتصبح جزءا لا يتجزأ من اهتمامهم وهمهم اليومي، مما يعبأ وقت الفراغ لديهم من جهة، ويمنحهم إحساسهم بذاتهم وان يشكلوا معادلة وجودية في حياة المجتمع خارج السجن وليسوا عاجزون، بل لهم وزنهم ودورهم في إدارة وتدبير القضايا.

وهذه المبادلات التجارية تتجلى في التجارة في أجهزة الهواتف الخلوية ومعداتها، والدخان، وبعض المظاهر ذات العلاقة بالبرستيج الاجتماعي والاعتبارات المظهرية، حيث أوجز ما اجمع عليه الأسرى، نائل البرغوثي، بقوله :

"دخلت المبادلات التجارية للسجون، والجوالات صارت التجارة فيها نسبيا، والدخان. وغيروا اهتمامات، الأسرى صاروا يستنفذوا أهاليهم بطلباتهم، والأهل بحالة عوز، والبرستيج صار ع ماركات ألاواعي والأحذية حتى على نوع معجون الأسنان Colligate وإلا غيرو، والأسير صار يكلف أهله في السنة مبالغ طائلة. لذلك في السجن في فروق مادية وطبقية، عند فتح، وحماس، والجبهة تلفون على حساب فتح، وأغلبية الأجهزة عند الجهاد الإسلامي، حماس كانت تخلي الجبهة تدفع على التلفون بدل الاتصال، والجهاد مع فتح منيح، وحماس مع الشعبية منيحة، بس في طبقية في السجون، يعني عندنا كنتينة خاصة بحماس، بتوزع بس للمجاهدين، تفاوت مادي موجود بشكل كبير، السبب أحيانا انه ابن فتح بدخن أنا ما بدخن، فاختلاف الاهتمامات بخلق فجوة طبقية، عند فتح 60 أخ منهم 50 مدخن، بس عند حماس 50 مجاهد منهم 3 مدخنين. انخلق واقع جديد بعتمد على قدرة التحمل لمقاومة السجن، الأسير في السجن أهله بدفعوا له 1000 شيكل للكنتين، وبجيه 250 شيكل من التنظيم وبدفع للمواد الغذائية، البعض بدخن Marlboro في اليوم الواحد بدخن 4-3 علب كل علبة 25 شيكل يعني 100 شيكل باليوم بس دخان، وفي ناس بتلبس ماركات، لعند 2012 أغلبية السجون فيها تلفونات، ما عدا هداريم فيه جهاز تنصت في قسم 25 في كاميرا. والشريحة حقها بصل ل 800 شيكل، والتلفون 20 – 50 – 60 ألف شيكل، ووصلة الشاحن 750 شيكل. بتدخل التلفونات تهريب من الإدارة، أو في الطحين، والكنتين، أو عن طريق ضباط، حتى عن طريق ورق الدوالي، انخلق عالم اتصال اقتصادي مادي، وأنا باعتقادي يتوجب علينا مسالة أولى البدء منها، بالسابق ما كان في كنتين مثل الحالي لتشبث بالواقع يجب الاستغناء عن الكنتين نوعا ما أو قدر الإمكان حتى يتمكنوا من مطالبة حقوقهم، لأن كل شي، وكل خطوة مسيسة ونفسية وممنهجة من الإدارة ضد الأسرى، اللي لازم يدركوا هذي النقطة وإلا بضيعوا."

وتعتبر قنوات الاتصال حسب منظور إسماعيل الناشف، هي إحدى أدوات تأسيس العلاقات الاشتراكية بين الأسرى في مجتمع السجن. حيث تمكن الأسرى من خلق التواصل مع العالم الخارجي في المجتمع ومع ذويهم من خلال وسائل التواصل التقليدية والحديثة معاً، كالرسائل والزيارات العائلية والهواتف النقالة والتلفزيون والراديو، والتي تلعب دوراً في مد الأسير بمقومات الصمود وتعزز معنوياته الروحية

أحياناً، وفي الأحيان الأخرى تساهم في التأثير السلبي على نفسية الأسير إذا ما كانت هنالك أي توترات وخلافات في حياته العائلية والمجتمعية، وفي كل الأحوال فإنها تثقل الأسير بمشاعر متضاربة وخصوصا أن أكثر البشر من يحمل مشاعر مرهفة الحس ووجدان متأجج هو الأسير. وقد توقف الأسرى عند **وسائل الاتصال والتواصل** التالية مع المجتمع الخارجي كأداة من بناء العلاقات الاجتماعية داخل السجن :

- **الرسائل الورقية:** وهي الأداة التقليدية لقنوات التواصل مع الأهل والمجتمع الخارجي بالنسبة للأسير، ولكنها تعاني من بعض المعيقات، حيث أنها تخضع للمراقبة من قبل إدارة مصلحة السجون من جهة، وتصل أهل الأسير أو العكس بعد ما يقارب ثلاثة أشهر من تاريخ كتابتها، بسبب سياسة إدارة مصلحة السجون. وفي هذا الصدد لخص علاء شحادة ما اتفق عليه الأسرى بالقول:

"الرسائل بتلعب دور مهم بتواصل الواحد مع أهله بس بتطول لتوصل 3 شهور، للرد على المشكلة بتكون الرسالة انتهت وصار اللي صار وانقطاع كبير، والإدارة بتطلع على الرسائل ما في خصوصية، تفاصيل مهمة فيها، كل شيء بتأثر الأسير فيه."

- الهاتف الخلوي: حيث انه ساهم في التواصل مع الخارج في ظل منع الزيارات العائلية حيث أوجز عباس شبانة ما اتفق عليه الأسرى بهذا الشأن وأكد على أن التواصل الاجتماعي هو جزء من مقاومة ظروف السجن بالنسبة للأسرى، حيث قال:

"مع انقطاع الزيارات ما كنا نعرف أهالينا التلفون خلى في تواصل بينا وبين أهلنا وبين معارفنا من غير صلة قرابة الزائر، وبهذا تجاوزنا خطوط حمراء للسجن والأسر وصار جزء من تواصلنا مع حريتنا وأهلنا، وخاصة لما بدا الاتصال بالإعلام، ومنا مين تابع عمله النضالي من داخل السجن عن طريق التلفون وعمل على تنظيم عمليات خارج السجن مثل احمد المغربي، خلانا نكسر الحصار علينا وتواصلنا مع حياتنا، وأنا حليت مشاكل عائلية عن طريق التلفون، ومشاكل مالية لبعض الأخوة، صار بينا وبين مجتمعنا وأهلنا علاقة، بتشعر بنفسك حر ولو لمساحة ضيقة. انحبسنا ما كنا نتخيل أننا بنقدر نخترق كل هاي الحواجز في السجن، ورغم انه كل مرة الإدارة بتنكد علينا وبتشن هجمة على السجون عشان تصادر التلفونات منا، بس إحنا بنضل مصرين على التحدي، لأنه صار جزء من مقومات حياتنا الاجتماعية ومقاومتنا للسجن والسجان."

- **الزيارات العائلية:** في ظل الانتفاضة الثانية ما بعد 2000 حدثت إجراءات كثيرة ووضعت تقييدات على الزيارات العائلية للأسير، حيث أشار نزار التميمي إلى ذلك من خلال كلماته:

"بعد ال 2000 تغير حال الزيارات، والإدارة تفننت بشروطها على الزيارة، صار ممنوع امنيا يزورك اهلك لأنهم أهل المخرب الإرهابي اللي في السجن، وصار التفتيش المذل إلنا والهم، وممنوع يدخلولنا لا أواعي ولا كتب أو أي شي ثاني إلا بشروط ومعايير ومقاييس معينة، وبس اهلك المقربين هم اللي بزوروك غيرهم ممنوع وأسرى غزة من 2006 ممنوعين من الزيارة. بس بكل الأحوال الزيارة بتترك أثرها ليوم أو ثلاثة مع الأسير، وبتترك اثر ما بين الأسرى

أنفسهم. ومكالمة وزيارة الأهل بتعيش الأسير على أمل اللقاء الجديد، لأنه زيارات الأهل معيار للتفاعل الاجتماعي، ودعمنا النفسي بدعوا لنا بقولوا الله يفك آسرك ، الكل بدعيلك، بتكون مرتاح، كنت استمد القوة من أهلي لما يزورون."

- **وسائل الإعلام، التلفزيون والراديو:** شكل الراديو البرامج التلفزيونية والمتابعة لما يجري من أحداث خارج السجن من جهة وداخل السجن من جهة أخرى، قناة تواصل مهمة مع الأهل، والعالم خارج السجن، حيث يشكل قليل من الماء التي تسد رمق الأسير وشوقه لرؤية أهله والحياة في الخارج، ليمنحهم مساحة من الاطلاع عما يجري حولهم ولهم فتصل لهم الرسالة ويوصلون هم الرسالة خاصتهم، فلا يكونوا غرباء بل أحرار – رغم انف – زمن السجن. مع العلم، أن المتابعات التلفزيون يوجد عليها رقابة وضبط تنظيمي وفقاً للوائح الاعتقالية التي يتوجب على الأسرى الالتزام بها وعدم اختراقها. وقد أشاد إحسان مدينة بدورها مجملا ما اجمع عليه الأسرى المبحوثين حول دور الإعلام في التواصل مع العالم الخارجي والحياة الاجتماعية، بقوله:

"الراديو والتلفزيون تأثيرهم على الأسرى مثل تأثيرهم على المجتمع إذا استغلت باتجاه ايجابي واخذ منها ما ينفع فهي ممتازة ... مع العلم أن المحطات غير اللائق متابعتها اجتماعيا هي ممنوعة تنظيميا داخل السجون إلا بعض الأشخاص يحاولوا إحضارها بطريقة شخصية وبأسلاك. بنحضر برامج علمية وسياسية متنوعة، والأخبار الدولية والفلسطينية بنتابعها كلها ما يغير عنها شيء محطة فلسطين تجيب برامج وطنية في بيت مناضل. وبرنامج لأجلكم مع منال سيف ما بفوت ولا حلقة مهم للتواصل مع الأهل، وبرامج دينية بتعزز صبر الأسير، والإعلام بنقل أحداث الوطن والأهل بتحس انك برا بتعيش اللحظة، والبرامج التلفزيونية بتساعد كثير وخصوصا إخواننا بغزة الإعلام رسالة يمكن ترويه وتسد رمقه وتزيد من شوقه وتوقه لرؤية الأهل."

أشكال ثقافة المقاومة داخل الزنزانة

وفي السجن يعيش بعض الأسرى لسنوات قد تصل إلى 10 سنوات داخل زنازين الاعتقال، إذ يمكننا أن نتحدث عن" مجتمع الزنزانة "إن صح القول، وكأنه نوع من أنواع الإعدام الاجتماعي والإنساني البطيء. حيث يعيش الأسرى المعزولين في مساحة لا تليق بأن تسمى غرفة، بل حجيرة مساحتها (2م×1م) في أجواء لا يوجد لمقومات الحياة بها أي صله، ومفعمة بالحرمان من كل شيء إلا الإرادة والأمل، ويتعرض فيها الأسير لأبشع أنواع الضغط النفسي والجسمي من قبل إدارة مصلحة السجون، التي غالباً ما تدعي أن حجة قرارها بعزل الأسرى هو أنهم من الكوادر الذين يهددون أمن الكيان الإسرائيلي ويعيقون أمن نظام السجن، ولكنهم بممارساتهم هذه في حقيقة الأمر يريدون زعزعة وإضعاف جسم الحركة الأسير من خلال إبعاد وعزل

الكوادر القيادية المؤثرة والفعالة في العمل التنظيمي والوحدوي، وبالتالي بث التفرقة بين الأسرى والتشتت وحالة من الضياع وعدم التوجيه التنظيمي، وعليه تتحول مقاومة الفرد إلى مقاومته من اجل مصيره الفردي في ظل حياة العزلة .

وقد قدم الأسير المبحوث عامر القواسمي معلومات عن الزنزانة والأسرى المعزولين لغاية 2012، حيث قال:

"يوجد 22 أسير بعيشوا حالة عزل دائم ... وفي أشخاص معزولين من 10 سنوات ما شافوا الناس، العزل عملية إعدام بطيء للإنسان، إنسان معزول محروم من كل شيء ... قتل بكل معنى الكلمة ... أي حدا برأب صدع الأسرى يُعزل، وبعيش حياة فردية وحيدة ما فيها تفاعل اجتماعي ... حسب تبرير الإدارة انه خطر على أمن الدولة، مثل احمد المغرب خطط لخطف باص من جوا السجن، واحمد سعدات، وعاهد أبو غلمة مؤثرين في فكر الأسرى وخاصة الرفاق، ومن حماس حسن سلامة من قادة حماس عمل مع يحيى عياش متزن نشيط مؤثر، ومن حماس محمود عيسى عمل مجموعات عسكرية من داخل السجن، ومن حماس جمال أبو الهيجا مؤثر في الأسرى وكلمته إلها وزن، والإدارة تتعامل معهم على أنهم ناس مخربين محرضين للحركة الأسيرة، ومجرد وجودهم بين الأسرى بأثر على الأمن الإسرائيلي عشان هيك بتعزلهم وبتزعزع صفوف الأسرى."

في زنزانة السجن ينسج الأسرى الروايات التي تجعل من ضيق المكان متسعاً للحرية والحياة، من خلال استخدام التواصل الذهني مع الأهل وعلاقات الاجتماعية، والتواصل الروحي مع الله، والإبقاء على روح الأمل حية في الجسد الأسير، بحيث لا تستلم ولا تسكين لضغط سياسات وإجراءات إدارة السجن، حيث تكون من أقسى مراحل التحدي والانجاز معاً بخلق ملامح للحياة الطبيعية، عن طريق خروج إحساس الأسير وأفكاره من مقبرة الزنزانة إلى حرية الإرادة بصناعة الحياة في زنزانة تخلو من مقومات وإمكانيات الحياة، مهما صغرت يصنع منها الأسير مجتمع بحد ذاته. حيث يستخدمون مواد الأطعمة، والفراش والغطاء (البطانية)، ومحارم التواليت، وملابسه، والزائر الحي الوحيد لرمادية زنزانته وهو الحشرات، والجدران، وكل ما يقع بين يدي الأسير المعزول، بالإضافة إلى روحه وذاكرته وأمله وإحساسه بان يخلق علاقة مع كل شيء حوله ويحمل إصراره وطاقته على التحمل، ليضع من خلالها نظام لحياته في الزنزانة، ويستغل وقت الزنزانة كي يتأقلم مع واقعه الاجتماعي المفروض عليه. وعن" نظام مجتمع الزنزانة "تحدث مصطفى الأعرج :

"أكثر شي كنت أظل واقف على شباك الزنزانة وارسم وأخربش ع الحيطان، قطعت أزرار البلوزة وصرت احفر فيه على الحيطان، كتابة الكلمة كنت اقعد فيها ساعتين، وكانوا يجيبوا لنا لبنة ونعمل أشكال بيت ودوائر من قسطيرة علبة اللبنة. وفي يوم دخل عندي صرصور حطيته في علبة اللبنة قعد معي يوم والعب أنا وإياه، بعدين حكيت أنا مسجون وبدي أحبسك، فرميته من الشباك وخليته يكون حر مش أسير مثلي. كنت وأنا لحالي اغني وخاصة أغنية هي يا سجاني. في الزنزانة بدك تحاول تأقلم حالك، كل الأشياء التافهة الموجودة بحد ذاتها مجتمع، بقدر أوقف ع الشباك بس ما بقدر اطلع من الباب، والتصرف بكون ضمن الممكنات، كل شي في وقته منيح، أعطي كل شي وقته، الفرق في الزنزانة عن السجن انك بتحط نظام لحياتك خاص أنت تنظم حياتك مش التنظيم اللي بنظمه."

ثقافة المعتقلات"عوفر، النقب، مجدو"

مع أن السجن هو ذات السجن من حيث البنية المادية إلا أنه ليس كذلك فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي، حيث أكد الأسرى المبحوثين أن الأعراف والقيم الاعتقالية تختلف من سجن للأخر وإن كانت متقاربة في السجون المركزية، إلا أنها متفارقة مع المعتقلات الإسرائيلية مثل معتقل عوفر ومجدو والنقب، وهذا الاختلاف يتجسد حسب ما حددها الأسرى المبحوثين، حيث عملت إدارة مصلحة السجون من خلال سياستها على التفريق بين بيئة السجن المركزي وبين بيئة المعتقلات من خلال تعزيزها لبث ثقافة لا تتناسب مع ثقافة الحركة الأسيرة في هذه المعتقلات ما بين الأسرى، وتتجلى هذه الفروق في:

- ☒ إدارة المعتقلات "عوفر، مجدو، النقب" يقوم بها جهاز "الشاباص"، بحيث تعمها حالة من الفوضى واللامسؤولية، ولا يوجد فيها تنظيمية بمعنى البناء التنظيمي الذي أسسه الأسرى في السجون الإسرائيلية للحركة الأسيرة، وتعتبر على أنها جسم غريب على الحركة الأسيرة وحالة شاذة عن الطابع السياسي لوصف الحياة اليومية وعلى وجه الخصوص "عوفر والنقب. وعن هذا تحدث عامر القواسمي، حيث قال:

"... من سنة 2006 والمعتقلات تدار من قبل الشاباص، وبتعيش واقع وحالة من الفوضى واللامسؤولية وبعيدة عن حالة الحركة الأسيرة، وكأنها جسم غريب أو عالم آخر. حتى انه عوفر سيء مش زي النقب، ومجدو اوتيل 5 نجوم لحماس، والنقب بين بين، بس عوفر حالة شاذة من السجون في وصف الحياة اليومية فيه للأسرى."

- ☒ شيوع تهريب وإدخال الهواتف النقالة إلى معتقل النقب، بغرض الاتجار فيها ما بين الأسرى وطغيان النوازع المادية والحريات الشخصية فيه. وحول هذا تحدث محمود عبيدي، بقوله:

"النقب شغل عمليات تهريب وتجارة بين الأسرى، مثل تجارة البلفونات ..."

- معتقل عوفر يتمتع بقوة التنظيم الذي يفرض قوته بالعنف، والمصالح الشخصية، والشللية والبلدية، وليس من خلال النظام الداخلي للأسرى. حيث أن ركيزة القوة لدى التنظيم ترتكز على الإخضاع السلبي إلى درجة الإذلال، والقوانين يتحكم فيها الذات اللاواعية للفرد التي توجه الفرد وليس الجسم التنظيمي.
- عدم استغلال وقت السجن وإهدار في فسحة المعتقل "الفورة"، ليصبح وقت الفراغ هو السائد، وهذا الإهدار للزمن يولد العنف والمشكلات الفئوية لأبناء البلد وأنباء الفصيل، حيث أن الأيديولوجية المهيمنة في إدارة الحياة اليومية هي الأيديولوجية البلدية والشللية ضد التنظيمية أو العكس من ذلك، حسب معايير القوة المتوفرة والتي تخدم صالح الأسير، حيث يتوجب عليه أن يعرف من أين تؤكل الكتف، حتى يتأقلم مع واقع المعتقل.
- شيوع الخروقات التنظيمية والأعراف والمعايير الاعتقالية في صفوف الأسرى شتم الذات الإلهية وسباب بيئية تطعن بالشرف والأخلاق والسمعة في صفوف الأسرى، والسرقات، والتحرشات، والاعتداء بالضرب والعنف على بعضهم البعض، لدرجة أن معتقل عوفر يعتبره الأسرى "محرقة الشرفاء" أو كما سماه البعض "سوق عوفر."
- التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية تبنى على أساس المعرفة السابقة، وروابط الصداقة، وروابط العيش معاص في نفس الغرفة، بالإضافة إلى علاقات تجمعها اهتمامات الكولسة والصالح الشخصي.
- لا توجد محاذير ومراقبة تنظيمية على مشاهدة البرامج والمسلسلات التلفزيونية فيها، حيث أن الكثير منهم يتابع المسلسلات التركية وهي لا تتفق من حيث المحتوى مع الأعراف واللوائح الاعتقالية.
- عدم الالتزام بقوانين إدارة مصلحة السجن، والخروج عنها، حيث أن قوة البلدية والأيديولوجية الشللية تتفوق على قوة معايير إدارة مصلحة السجون، وقوة التنظيم في إدارة الحياة اليومية للأسرى، والذي يتحدون معاً في إطار وطني من اجل التعبير عن المراد في مطالبهم من إدارة مصلحة السجون.
- عدم الالتزام في التدابير المضادة الاعتقالية وهي عدم الدخول في الإضرابات للحركة الأسيرة.
- مجتمع المعتقلات ليس مجتمعا نقيا بالأسرى السياسيين الأمنيين، وإنما يتواجد به أيضا عدد كبير من الأسرى المدنيين من المنظور الإسرائيلي، هم العمال في الأراضي المحتلة عام 1948، والدخول إلى القدس من دون إذن وتصريح بالدخول من قبل السلطات المدنية الإسرائيلية.

☒ لا يوجد برنامج أو التزام بالأجندة الثقافية والتعليمية، ولكن يتم الحصول عليها من العلاقات الشخصية والاحتكاك بالمثقفين خلال ساعات الفسحة "الفورة."

الخلاصة

تفكك وانهار النظام الداخلي للأسرى بعد عام 2000 من الفصائلية في أوسلو إلى الشللية – المناطقية والفردانية بعد انتفاضة الأقصى، و**هنالك أسباب عدة لانهيار نظام الأسرى بعد عام 2000، وهذه الأسباب:**

ضعف القيادة القوية داخل السجون

إن غياب القيادة القوية تعد من معيقات التنظيم للنظام الشمولي البديل للنظام الداخلي للأسرى في السجون الإسرائيلية، وقد شهدت الانتفاضة الثانية خلل في أركان الكادر القيادي التنظيمي للحركة الأسيرة ومنازعات حول القيادة وفرض الهيمنة لإدارة الحياة اليومي في السجن، ما بين الأسرى القدامى وأسرى انتفاضة الأقصى، حيث عانت القيادة الأسيرة من **إرهاصات بعد عام ال2000 تبعاً للمتغيرات التالية** كما أشار إليها الأسرى المبحوثين:

توافد الأعداد الكبيرة من الأسرى الجدد، الذي جاءوا للسجن فجأة، في الوقت الذي كان فيه قدامى الأسرى يواجهون أزمتهم عقب أوسلو، حيث شكلت أعداد ونوعية الأسرى القادمين خلال الانتفاضة الثانية عبئاً على الأسرى القدامى، وخلق بينهما فجوة تنظيمية، فلم يستوعب في البداية كلاهما الآخر، لأن كلاهما يحمل مفاهيم نضالية وتنظيمية مختلفة عن الآخر وإن اجتمعوا في نقطة المقاومة الوطنية ولكن شكل المقاومة بينهما شابه الاختلاف. وعن هذا تحدث عباس شبانة:

"في انتفاضة 2000 تدفق عدد كبير من الأسرى الوافدين، وما كان للقدامى استيعاب لهذا الكم من الأسرى بحيث كانوا عبء بالنسب الهم ... جايين من برا عندهم حيوية بعضهم حكي عنا منزوين منطوين ما في تفاعل، وبعضهم كان بحاجة إلى تربية وتهذيب."

بالإضافة إلى **أن الجديد الجيل من الأسرى ليس لديهم مستويات عالية من التعليم الرسمي أو السياسي/ الأيديولوجي**، وهذا قاد إلى ازدياد حدة التمايزات بين الأسرى مما احدث تراجعا واختلافا على مكانة الأسير الرمزية، واحترام مكانته وسنوات سجنه، ذلك الأسير المعروف أنه شخص مثقف وصاحب مبادئ وطنية،

حيث اختلفت هذه الرمزية وتلخلخت مكانة الأسرى في السجون، مما أفرز واقع نضالي مشوه عن ذلك الذي صنعه تاريخ الحركة الأسيرة وناضل من أجله. وتناول هذه القضية نزار التميمي، بقوله:

"مكانة الأسير ورمزيته اختلفت، وأصبح غير مدرك نفسه كرمز، ولا احترام مكانة الشخص، واحترام المدة المقضية، نتج عنه فقدان للقيمة مع القدامى، وزادت حدة التمايزات بين القدامى والجدد من الأسرى، قبل أواخر التسعينات كان اعتقاد الناس حول الأسير انه إنسان فهمان ومثقف وصاحب مبادئ وطنية ثابتة، وللأسف هذه القناعات تخلخلت وبدا يفقدها الناس، بسبب نماذج أسرى السجون، فأفرزت واقع مشوه للنضال."

ففي بداية الانتفاضة لم يكن هنالك كفاءات علمية ومثقفة داخل السجن، فالغالبية العظمى كانوا من حملة التوجيهي أو سنوات من الدراسة الجامعية، وان وجدوا كانوا بأعداد قليلة، وغالبيتهم يقضون السجن بالاعتقال الإداري ولا يمكث فترة طويلة، وبالتالي لا توجد مساحة للاستفادة من كفاءته وعلمه وثقافته بسبب قصر الفترة الزمنية التي يقضيها في الأسر. وعن هذا تحدث عامر القواسمي، بقوله:

"... بداية الانتفاضة كنا نشكو داخل السجون المركزية من الكفاءات العلمية، اغلب الشباب توجيهي او سنوات من الجامعة، وما في كفاءات علمية، لأن المثقف جبان ما بشتغل بالعمل العسكري، واغلبهم إداري بروحوا على النقب، لذلك ما استفدنا كثير في الجانب الثقافي للسجن."

وقد نتج عن هذا الواقع تشتت في النظام الداخلي والحياة اليومية والتفاعل الاجتماعي للأسرى، حيث شعر القدامى بالعجز وعدم القدرة على تأسيس نظام تنظيمي للأسرى الجدد، وقلة منهم انصهر مع الأسرى الجدد وانخرط في التفاعل المشترك بينهم، والبعض الآخر بقي في حيرة من التعامل مع الجيل الجديد وأيديولوجيته الجديدة، حتى أنهم لم يستطيعوا التعامل مع تطور دخول أجهزة الهواتف الخلوية للسجن، وشعروا بأن زمام الأمور التنظيمية ينحدر، وخلقت قيادة أسيرة مكسورة. وقد أشار إلى هذا عامر القواسمي مضيفاُ في حديثه:

"كان القدامى في حيرة من التعامل مع التطور ودخول أجهزة تلفون ... خلق عند الأسرى تشتت داخلي، وشكل بنية تشعر بالعجز، وافرز قيادة مكسورة ومترهلة في السجن."

سياسات القمع من نظام السجن الإسرائيلي

لعبت سياسة القمع من قبل نظام السجن وإدارة مصلحة السجون دوراً كبيراُ في توليد واقع تنظيمي مترهل، وخلقت تقلبات في واقع السجن من خلال الإجراءات والممارسات التي انتهجتها ضد الأسرى، أرهق كاهل القيادة التنظيمية وساهم في بعثرة الحركة الأسيرة بسبب زيادة ظروف وعوامل عدم الاستقرار في واقع السجون. وقد بينّ الأسرى المبحوثين ممارسات نظام السجن الإسرائيلي ضدهم، والذي ساهم في إعاقة تنفيذ

النظام الشمولي البديل للنظام الداخلي، وأحال الجانب الثقافي إلى إجراء تنظيمي تم إقراره ولكن مع وقف التنفيذ.

فقد كثف نظام السجن من قوانينه والأحكام القاسية ضد الأسرى وعمل على زيادة المدة العقابية لهم من خلال المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بحيث أصبح الأسير إذا ما قام بتقدم طلب استئناف من أجل التخفيف من الحكم، تكون النتيجة بمضاعفة حكمة من قبل هذه المحاكم؛ كما عملوا على انتهاج نقل الأسرى بين السجون بشكل مستمر (كعب داير) وزيادة نهج سياسة العزل، حيث كانت إستراتيجية لتقويض قدرة الأسرى على التنظيم. وقد قاموا بزيادة هجمة التفتيش والتفتيش العاري والعقوبات الجماعية بحق الأسرى، وخلقوا جو من الخوف والفوضى في حياتهم.

إضافة إلى أن السجون المختلفة تعمل تحت قوانين مختلفة (على سبيل المثال، السجون المركزية لها قوانين مختلفة عن تلك التي في المعتقلات، مثل معتقل عوفر)، وهذا يعني أن الأسرى يعيشون في تجارب مختلفة للسجن. أنهم سحبوا العديد من الحقوق التي حققها الأسرى في المراحل السابقة (كالحق في إكمال التعليم، والحق بالحصول على المواد الثقافية، وحقوق زيارة المحامين والأهل) حيث قاموا بإصدار قرار بتحديد الزيارات العائلية لتكون فقط للأقارب من درجة القرابة الأولى للأسير فقط. ناهيك عن أن الأسرى ذكروا أن سياسة نظام السجن الإسرائيلي بعد عام 2000 عملت على جعل الأسرى وعائلاتهم يركزون على مواجهة التحديات المالية في العديد من جوانب الحياة في السجن، بدلاً من المقاومة ضد نظام السجن.

وقد وضح عامر القواسمي الاستغلال المادي والحرب الموجهة التي تنتهجها إدارة مصلحة السجون ضد الأسرى، حيث قال:

"من بداية ال2003 لليوم والهجمة مستمرة، شنت المصلحة حرب بلا هوادة ... صاروا يستفيدوا ماديا من الأسرى، 80000 في سجن نفحة بعض أجهزة التلفونات سنة 2008، ودفع مادي على أي سبب، وغرامة مالية، أكلنا على حسابنا، حتى السوهيرات صفوا ياكلوا على حسابنا، بالإضافة إلى دعم السلطة للكنتين. وما بصرفوا الدواء والعلاج للأسرى. في 2011 صارت مصلحة السجون كل مرة بتنقص من الأكل، خسف كمية الأكل لأقل من النص، عشان الأسير يلجأ للكنتين، والكنتين أرباحه 17% تتقاسمها الإدارة مع الشركة تبعت الكنتين، ساعة كاسيوس الجلد في السجن 120 شيكل، بس برا سعرها 50 شيكل، وزيادة عن ضريبة الدولة من الأسرى، في نفحة وعسقلان والسبع الشاباك حاضن المهربين تاعون البلفونات، بشتغلوا لحسابهم، وعقدوا موضوع زيارات المحامين كمان. مع العلم إن مديرية السجون ساهمت بشكل كبير في توفير التلفون النقال وتناقله بين الأسرى، وهذه إحدى الموبقات التي سقط فيها بعض الأسرى بأن يتعاون مع السجان لتهريب تلفون نقال له مقابل ثمن باهض يبيعه للأسرى الآخرين. وبعد فترة وجيزة

تحدد الإدارة مكانه وتصادره وتبيعه من جديد وهذه إحدى الجرائم التي لم يتمكن الأسرى من تفاديها أو منعها حتى اللحظة ولا تزال قائمة."

آثار محصلة الأسباب التي تقف على انهيار نظام الأسرى بعد عام 2000

مع انهيار تنظيم النظام الداخلي للأسرى، عمل الجيل الجديد على تنظيم أنفسهم بشكل غير رسمي وفقاً للمنطقة أو الجماعة الاجتماعية (الشلة). وعليه، فقد فقدّ تنظيم نظام السجن الذي يحكم حياة الأسرى سلطته على إدارة وتنظيم حياتهم، حيث أن الأسرى قاموا بالاختيار الفردي إذا ما كان سيتبع أنظمة وقوانين اللوائح الاعتقالية للنظام الداخلي أم لا. وقد حدثت هذه الفردانية بداية من خلال الفصيل، ولكن واحدة من أكثر الفصائل الوطنية أصبحت ضعيفة – حيث قرر الأسرى بصورة فردية لإتباع الأنظمة واللوائح الاعتقالية، كل على انفراد، بالإضافة إلى أن نظام الانضباط (القوانين والعقوبات) لم يعد قابلاً للتنفيذ. وقد انعكس هذا كله، على قدرة الأسرى على النضال الجماعي من خلال سلاحهم الرئيسي الذي كانوا يضطلعون به في الماضي، وهو – الإضراب عن الطعام، فكما تم توضيحه خلال الدراسة أن إضراب عام 2004 كان مؤشر واضح لتفكك النظام الداخلي، في حين أن عام 2005 بقي الأسرى هامدون يحاولون انتشال أنفسهم من نكسة إضراب عام 2004، حيث فشلت الحركة الأسيرة في أن تدمج جميع الأفراد والتنظيمات الأسيرة للالتزام بالإضراب الجماعي. وبعد هذه الفترة، بدأت إضرابات الأسرى لتكون إضرابات فصائلية فقط، وأصبحت بعد ذلك في نهاية المطاف، إضرابات فردية، يخوضها على وجه الخصوص الأسرى الإداريين، وبشكل غير منظم بينهم، كل على حدا، مما ساهم في تسهيل مهمة نظام السجن من خلال ممارساته بالتعامل مع كل أسير كقضية منفردة وذاتية تحل بشكل خاص من خلال عقد صفقات ما بين كل أسير مضرب عن الطعام ونظام السجن، وليست كقضية جماعية تحل بشكل جميع، فكل أسير في إطار الإضرابات الفردية، هو من يمثل نفسه، وليس "اللجنة النضالية الوطنية العليا" التي تمثله. وبالتالي، هو من يتفاوض مع إدارة السجن وينهي الإضراب بما يتناسب مع مطالبه الفردية.

الفصل السادس

الاستنتاجات والمخرجات

"لكي يناضل المرء عليه أن يغطي عينيه بغشاوة من الأوهام."

فريدريك نيتشه

سجلت انتفاضة الأقصى مع اندلاعها ولادة نضالية ومقاومة شعبية وطنية استنهضت همتها من رحم ما تمخض عن أوسلو من تبلد في مفهوم النضال وبث ثقافة المقاومة السلمية. ووفقاً لذلك، كان للأسرى في السجون الإسرائيلية نصيب من هذه الهمة في بداية عام 2000، ولكن نظراً لما رافقها من تقلبات في ديناميكيات الحياة السياسية والاجتماعية، تحولت إلى زمن أزمة ل"النظام المضاد" للأسرى، والذي عملت هذه الدراسة على حفر ركامه وانتشال ملامح الوحدة من جوفه – رغم تفكك بنيته – في دعوة إلى إعادة ترميم وبناء جديد للعلاقات التنظيمية والأيديولوجية الثقافية في جسم الحركة الأسيرة.

وقد تمخض عن الدراسة وفقاُ لمخرجات إجماع الأسرى في الإجابة على تساؤلات الدراسة، أن البناء الاجتماعي لمجتمع الأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000 ووفقاً لمقارنته بكل من عصر البناء والصمود في السبعينات والثمانينات والعصر الذهبي لفعالية "النظام المضاد" وهو مرحلة صعود تنظيم الحركة الأسيرة (1980–1990) ومرحلة الترويض والحكم الذاتي، عهد الهدنة وزمن التراخي ما بعد اتفاقية أوسلو (1993–2000)، أن انتفاضة الأقصى عام 2000 هي زمن الترهل والتفكك والانهيار، وما تلاها من تعاقب الأحداث والتحولات في الديناميكيات في الواقع السياسي قد أدى إلى تخلخل التلاحم في مجتمع السجن، وتراجع البنية الأيديولوجية الوحدودية للكل الأسير، واتخاذها مضموناُ مفاهيمياً في إطار بنائي جديد يتمثل في الفئوية التنظيمية والفردانية الشخصية كالتزام مستقل وحر غير انضباطي في زمن السجن من جهة، وتفوق الحياة الفردية على الحياة المشتركة، وبالتالي فقدان "النظام الشمولي البديل" لصفته الشمولية كأجندة "النظام الداخلي" للأسرى، ليصبح بإمكاننا الحديث – حسبما كشفت النتائج – عن بُنى اجتماعية تنظيمية فئوية في مجتمعات السجون الإسرائيلية، وليس الحديث عن البناء الاجتماعي الوحدوي لمجتمع السجن المقاوم، بالإضافة إلى أن هذا التفكك قاد إلى إنتاج مفاهيم ثقافية جديدة، ضمن أهداف ومحتويات مختلفة

للتنظيمات المختلفة، والعلاقات الفردية التي حلت مكان العلاقات الاشتراكية ما بين الأسرى والتنظيمات المختلفة، ونتيجة عدم الانضباط الداخلي القسري وعدم شمولية النظام لتقسيم الوقت في زمن السجن للأسرى، بات من الصعب الحديث عن أن السجن موقعاً توليدياً لبناء الهويات الوطنية والاجتماعية والثقافية، بل أصبح موقعاً توليدياً للثقافة الفردانية والفئوية التي تعزز أيديولوجية التشظي والانقسام. وعليه، فإن هذه الدراسة وقفت على انحدار البناء الاجتماعي لمجتمع الأسرى من قمة البناء الشمولي الوحدوي إلى قعر التفكك الفرداني التنظيمي في ظل بنية من العلاقات الفردية والفئوية التنظيمية المتشظية.

وعليه، فقد مرت الحركة الأسيرة خلال الأعوام من 2000 – 2013 في محطات كثيرة بين المد الوحدوي والجزر الفئوي في صفوف الأسرى، الذي أدى إلى الترهل والتفكك في الأيديولوجية الثقافية والمعرفية في الزمن المأزوم بين النظرية والممارسة لتاريخ الحركة الوطنية الوحدودية، كان أكثرها بشاعة تدهور وانهيار وحدة الحال والمنظومة القيمية والثقافية بعد عام 2007، ليصبح جسم الحركة الوطنية الأسيرة أجسام تنظيمية فئوية سياسة، أذابت ملامح الحياة والعلاقات الاجتماعية الاشتراكية للكل الأسير واتخذت شكلاً جديداً، يمكننا من خلاله أن نتحدث عن المجتمعات التنظيمية الاجتماعية للأسرى السياسيين في السجون الإسرائيلية، وليس عن النظام الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين السياسيين في السجون الإسرائيلية، حيث عملت هذه التغيرات على تقويض البنية الوحدوية والثقافية بعد عام 2000.

فمع بدايات اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 حدثت وحدة وجدانية وثورية نضالية في صفوف الأسرى من كافة التنظيمات في السجون الإسرائيلية، في حين أن الفترة ما بين 2001 – 2003 حدث تشظي في البنية الثقافية والأيديولوجية الوحدوية وانحدار قيمي بيم جيلين في السجون هم الأسرى القدامى والأسرى الجدد، لتفيض الأذهان بنشوء أيديولوجيا الذات الفردية والتنظيمية، والنزاعات على قيادة إدارة الحياة الداخلية للأسرى بين الجيلين.

وجاء عام 2003 حيث خطط الأسرى للدخول في إضراب موحد عن الطعام ولكن لعدم الإجماع عليه لم يتم خوضه. وكان عام 2004 محطة من محاولة الوحدة خوض الأسرى في الإضراب عن الطعام ضد إجراءات وممارسات إدارة مصلحة السجون بحقهم، وفشل، حيث كانت الجذور الأسوأ لتفكك البنية التنظيمية القائمة ليصبح كل سجن يمثل ذاته، مما عمل على إضعاف جسم الحركة الأسيرة، بسبب عوامل

منها إجراءات وممارسات إدارة مصلحة السجون، وعوامل داخلية في التنظيمات داخل السجون، وعوامل خارجية ذات علاقة بالواقع السياسي الخارجي.

وفيما يتعلق بحركة فتح/ فقد تعرضت لاهتزازات تنظيمية كانت بدايتها في أوسلو ووصلت ذروتها ما بعد عام 2000، حيث توافد جيل جديد غير منظم من الأسرى فظهر مصطلح القديم والجديد بين الأسرى. وفي عام 2004 زاد الشرخ بين أسرى فتح داخل السجون على خلفية التنازع على الإدارة والتنظيم للحياة الداخلية ما بين القدامى والجدد. وفي نفس العام مروا بمفترق صعب لفقدان الرمزية الوطنية المتمثلة في وفاة أبو عمار بالنسبة لهم. أما عام 2006 شكل الصدمة السياسية لحركة فتح نتيجة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي جعلتهم يرون التراجع التنظيمي لهم في الساحة الفلسطينية. وجاءت الكارثة عام 2007 حيث حدث الانقلاب العسكري / الحسم السياسي ما بين حركتي حماس وفتح في الضفة الغربية وقطاع غزة التي زادت من انتشار وتوليد النظام التنظيمي الفئوي السياسي في صفوف الحركة الأسيرة، كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني ككل.

حيث تنبه جسم الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية عام 2006 إلى تنامي بذور الاختلاف وترسيخ جذور الخلاف بين حركتي فتح وحماس، فعملوا على عقد جلسة وطنية تمثل الكل الأسير من كافة التنظيمات ووضع خطة للتوافق الوطني ضمن ما عرف ب "وثيقة الوفاق الوطني"، لكنها لم تلق غير الصدى الشعبي في تأييدها وتظاهر القيادات لكل من طرفي الخلاف في الكواليس السياسية التنظيمية أمام الشعب.

ومع حدوث الانقسام عام 2007 بين الحركتين قامت إدارة مصلحة السجون بنقل الأسرى وفصلهم من كلا التنظيمين وتفرقتهم في داخل السجون. وقد التقى هذا الإجراء مع رغبة البعض من كلا الطرفين تفادياً لانتقال الدموية من الخارج إلى الداخل.

وعليه، منذ عام 2007 إلى يومنا هذا تجذر الشرخ التنظيمي وتغيرت البنية الاجتماعية للأسرى في السجون الإسرائيلية، حيث أصبح مجتمع الأسرى يختلف من سجن إلى سجن حسب قوة التنظيم في كل سجن، ومن قسم إلى آخر داخل السجن الواحد، ومن غرفة إلى أخرى داخل القسم الواحد، ويختلف في نفس الغرفة من جماعة أو بلدية أو شللية إلى أخرى، وفي نفس الغرفة أو الشلة يختلف من شخص لآخر. ويشتركون فقط

في السجون أو السجن الواحد في تلقي الضربات من إدارة مصلحة السجن ضدهم، ومواجهتهم لهذه الإجراءات والممارسات بحقهم.

"يعتبر كل فرد نظاماً في ذاته، برغم أنه بالتأكيد ليس جزيرة منعزلة بنفسها تماما."

تومبسون

وحيث أن حالة الوحدة تخلق بين الأغلبية، نجد أن الأمر صعُب عليهم؛ لأن الغالبية هي حركتي فتح وحماس، وكلاهما على خلاف، وبالتالي لم تتحقق روح الوحدة غيما بينهم، وكل منهما سعى لأن يبني داخل السجن مملكة له. وعليه فلم يعد هنالك التزام بالوقت وانضباط ببرنامج النظام الداخلي، وأصيبت الحركة الأسيرة بالإحباط من فقدان الأمل بالتلاحم بين الأسرى في مجتمع السجن، نتيجة اختفاء العلاقات الاشتراكية في ظل حياة مشتركة داخل واقع مشترك.

وبهذا، فقد تغيرت أيديولوجية الانتماء لتصبح كالتالي، هرميا: انتماء الفرد إلى ذاته الفردية أولاً، وثانياً انتمائه إلى الشلة الصغرى التي ينتمي إليها (مجموعة الأصدقاء والرفاق) أو الشلة الأكبر التي هو عضواً فيها (مجموعة الأصدقاء والرفاق)، ومن ثم إلى بلده التي أتى منها (قرية/ مدينة/ مخيم/ بلدة)، وثالثاً إلى منطقته (شمال/ وسط/ جنوب)، ورابعاً التزامه بالانتماء إلى الأيديولوجية التنظيمية – السياسية الفئوية (فتح/حماس/ جهاد/جبهة)، بالإضافة إلى الأيديولوجية الفئوية التي تتمثل في الأسرى القدامى والأسرى الجدد، كما أن طبيعة شخصية الفرد تلعب دوراً مهما في بناء العلاقة والتفاعل ما بين التنظيمات المختلفة. وهنا الالتزام بالأيديولوجية يختلف من سجن لسجن حسب الجسم الأقوى إن كان التنظيم أم المنطقة أم أبناء البلد، فيتقدم أو يتأخر الالتزام بها حسب القوة التي تتمتع بها وتخدم مصالح الأسير الفردية أكثر من سواها.

وقد تختلف هذه الحلقة الانتمائية للفرد الأسير حسب طبيعة والسمات الشخصية للفرد من جهة، وتبعاً لعلاقاته مع التنظيمات الأخرى، أو حسب مصلحة الفرد مع من تلتقي مع قوة التنظيم أم مع قوة الشلة والبلدية، حسب معادلة من الأقوى داخل السجن.

وعليه، فإن "النظام الداخلي" للحياة الداخلية للأسرى في السجون الإسرائيلية، احتفظ بوجوده النظري وافتقر إلى بنيته التنفيذية ك"نظام شمولي بديل" بعد عام 2000. فقد أصبح الفرد الأسير يعمل على تنظيم وتغطية جميع جوانب حياته اليومية وفقاً لاهتماماته وميوله الشخصية من حيث الثقافة والتعليم ونمط الحياة

الاجتماعية وطبيعة العلاقات التي ينسجها مع التنظيمات المختلفة أو الأسرى الآخرين. ونتيجة لذلك، توجهت المقاومة نحو المصير الفردي للفرد الأسير وليس نحو المصير المشترك للكل الأسير. وهذا فيها إشارة إلى تراخي وضعف دور "اللجنة الوطنية النضالية العليا" في السجون الإسرائيلية المختلفة.

حيث أصبح بإمكاننا حسب مخرجات الدراسة الاستنتاج أن "النظام الداخلي" أصبح "أنظمة داخلية تنظيمية فئوية"؛ بمعنى لكل تنظيم سياسي مختلف نظام داخلي مختلف يحكم إدارته للحياة اليومية للأسرى الذين ينتمون للتنظيمات المختلفة في السجن الواحد، وتختلف الحيثيات التنفيذية والإدارية للحياة اليومية للأسرى فيما يتعلق ب"النظام الشمولي البديل" من سجن لأخر حسب ظروف السجن المادية وغير المادية. وبناء على ذلك، فقد فقدّ "النظام البديل" صفة الشمولية، وأضحى إجراءاً فردية شخصياً مستقل كل في فضائه الخاص.

ويتبين لي في هذا السياق أن "النظام الداخلي التنظيمي الفئوي" يخضع الأسير فيه لأربعة التزامات أيديولوجية. الأول: المحور الأيديولوجي–الذاتي الفردي وهو الالتزام الشخصي الخاص بكل فرد أسير على حدا، والثاني: المحور الأيديولوجي المناطقي/البلدي – الشللي وهو الالتزام الاجتماعي بالبنية العشائرية كأبناء المنطقة وأبناء البلد وأبناء الشلة الواحدة (الأصدقاء/ أبناء الحارة) – تنظيم الفزعة الاجتماعية، والثالث: الالتزام بالتنظيم السياسي– الفئوي الذي ينتمي إليه الأسير، أما الرابع والأخير فهو الالتزام بالتنظيم المظلة المشترك "اللجنة الوطنية النضالية العليا" لجميع التنظيمات الفئوية في حال وجود تهديدات خارجية فقط.

محاور الالتزام الأيديولوجي ل"النظام الداخلي" للأسرى قبل عام 2000

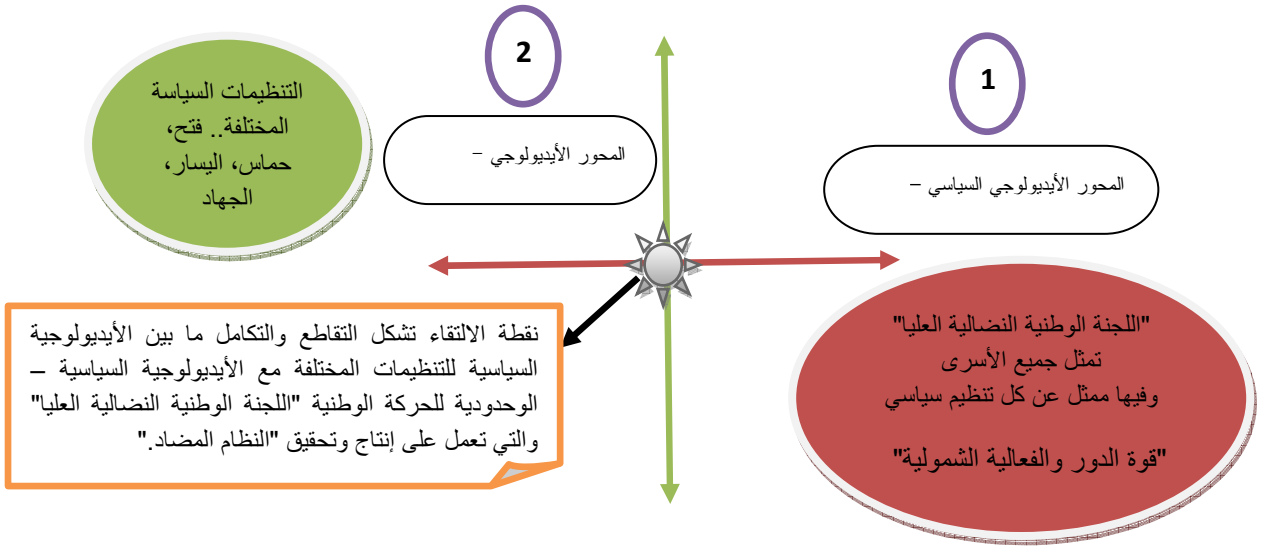

محاور الالتزام الأيديولوجي ل"النظام التنظيمي الفئوي الداخلي –الفردي" بعد عام 2000

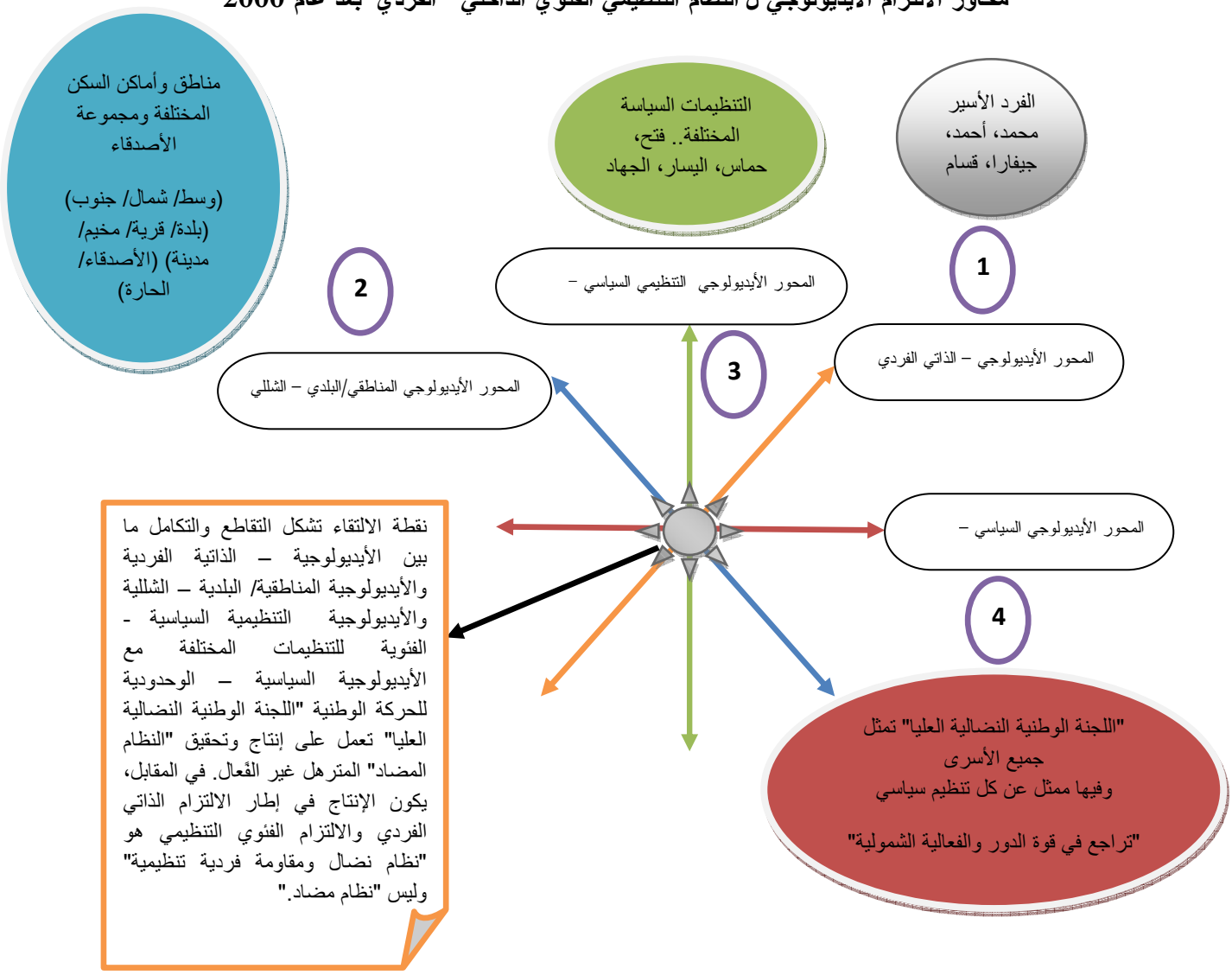

وفي ظل هذا الانتماء للأيديولوجية الفردية الشللية المناطقية بالدرجة الأولى، ومن ثم الانتماء للأيديولوجية السياسة التنظيمية الفئوية، وآخرها الانتماء للأيديولوجية الوطنية الوحدوية، فقد عملت هذه الحالة الفردانية على توليد اللامبالاة بالمقاومة نحو المصير المشترك، بل أصبحت موجهة نحو المصير الفردي.

كما أصبحت العلاقات الاجتماعية علاقات أضداد تنظيمية مبنية على التعصب والتنافس العدائي والمحاربة والتشكيك الأمني، وسيادة مفاهيم الهيمنة والقوة وليس المفاهيم الاشتراكية، بحيث أصبحت العلاقات هي علاقات شخصية وليست تنظيمية مع مختلف التنظيمات، تبنى على خلفية إنسانية وشخصية واجتماعية، وليس على خلفية وطنية ثورية وحدوية. ونظراً لهذه التركيبة الاجتماعية المفككة فقد أصبحت الخلافات بين التنظيمات والأفراد داخل مجتمع السجن يتم التعامل معها وحلها بعد عام 2007 من قبل قوة التنظيم داخل السجن، والتدخل الخارجي لقوة التنظيم خارج السجن، وتدخل الإطار الاجتماعي العشائري، وفي بعض الأحيان تدخل إدارة مصلحة السجون لفض الخلاف بين الأفراد أو التنظيمات المتنازعةــ وهذا خلق واقعاً تنظيمياً ضعيفاً فقد رمزيته، وبالتالي نتج عن هذا الضعف بروز الأيديولوجية الشللية ولبلدية والمناطقية.

ونجد أن جسم الحركة الأسيرة عمل على تفككه وإضعافه كنظام مضاد عوامل داخلية بين الأسرى في السجون، وعوامل سياسية خارجية، ونتيجة لممارسات وإجراءات نظام السجن الإسرائيلي بحقهم. ولكن نرى البنية الأسيرة موحدة للكل الأسير من مختلف الوقت حينما يتعرضون لتهديدات خارجية ذات صلة بإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية أو ذات علاقة بالواقع والأحداث السياسية الخارجية.

كذلك توجد وحدة وجدانية دائمة سواء أدركه الأسرى أو لم يدركوه فهي حاضرة معهم في واقع الحياة داخل السجن، وتظهر شعورياً أو لا شعورياً وتوحدهم في صور متعددة، المعاناة من مشاعر الإحباط، ومواجهة السجان ونظام السجن، والتمسك بالأمل بالتلاحم، والإدراك والوعي لأهمية الانتماء التنظيمي السياسي الوطني الذي لا يمكن لهم الانفصال عنه، والتفاوت في وجود مقومات الضبط والربط في إدارة الحياة اليومية لدى جميع التنظيمات في السجون المختلفة، والإيمان بالقضية الوطنية الفلسطينية والمقاومة من اجل التحرر، والإيمان بالله وبالحرية والتحمل والصبر على معاناة في واقع السجن المشترك الذي يحيون فيه حياة مشتركة وراء جدران مشتركة، والاستهداف للكل الأسير من قبل إدارة مصلحة السجون ككيان فلسطيني أسير دونما أي اعتبار للاختلافات التنظيمية، ووجود محاولات عقلانية للشروع بالإعلان عن إضرابات

موحدة تتوافق مع يوم الأسير الفلسطيني من كل عام بتاريخ 17 نيسان، بالإضافة إلى أن الجميع متعطش للتغيير ويميل للمصالحة الوطنية في داخل السجن وخارجه.، وأخيراً عيشهم المشترك في سجن عسقلان الذي لم يتأثر بحالة الأحداث الخارجية وحافظ على قوة التنظيم به والحياة والعلاقة المشتركة.

وقد لعبت سياسة القمع التي انتهجتها إدارة مصلحة السجون منذ عام 2000 – 2012 دوراً في إعاقة قوة النظام المضاد بعد عام 2000، من خلال حرصها على الإبقاء على حالة عدم الاستقرار داخل السجون ودعم التوجه التنظيمي الفردي الفئوي الفوضوي غير المنظم؛ حيث قامت بقمع الأسرى ونقل وعزل الكوادر التنظيمية عن القاعدة الأسيرة لكل تنظيم، الإبقاء على الفوضى التنظيمية، التشتيت وإهدار زمن السجن وعدم الالتزام به أو الانضباط ببرنامجه، سحب الانجازات وإلغاء تفاهمات أوسلو بينها وبين الأسرى، العقاب الجماعي من تفتيش ومداهمات ليلية وشن حملة لا هوادة فيها ضد الأسرى من مختلف التنظيمات في السجون المختلفة، والاستفراد بالأسرى في حالة الإضرابات الفردية وعدم توحيد جهود المقاومة وخاصة عام 2012.

وبناء على كل ما سبق، أصبحت النظام الثقافي في السجون مبني على أساس الثقافية التنظيمية بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية والدينية. حيث تعمل ثقافة التنظيم على غرس الثقافة الأمنية وتعزيز مكانة الأسيرة وتعليمه الانضباط والالتزام في إدارة حياته اليومية، لأنه صاحب رسالة وطنية نضالية في ثقافة اجتماعية مشتركة، وعليه الالتزام بالأعراف والقوانين والقيم والمعايير الاعتقالية للحياة الداخلية للأسرى وعلاقاتهم فيما بينهم وعلاقاتهم بإدارة مصلحة السجون ككل أسير جماعي، لكن هذه الثقافة أصبحت التي تحكم حياة الأسرى القدامى فقط، وليس حياة الأسرى الجدد بعد عام 2000.

إذ أصبح البناء الثقافي والأيديولوجي المعرفي وعلى وجه الخصوص بعد عام 2006 يختلف من سجن لآخر ومن قسم لآخر ومن غرفة لأخرى للتنظيمات المختلفة وللتنظيم الواحد أيضا، حيث أصبح كل أسير يعيش حسب ميوله ونظرته وتوجهاته الفردية، الذي يجعل من وقت السجن مساحة حرة ليس فيها إجبار أو التزام قسري بالبرنامج الثقافي. وتراجعت الأيديولوجية الثقافية وتفكك النظام البيداغوجي التعليمي الثوري الوطني في ظل تراجع الأداء التنظيمي لدى كافة التنظيمات بدرجات متفاوتة ولكن أكثرها تراجعا وترهلا هي حركة فتح.

فنجاح البناء الأيديولوجي الثقافي المعرفي يكمن في الاستفادة من الوقت، وتنفيذ أجندة النظام الشمولي البديل للنظام الداخلي، وقد حدثت العديد من المعيقات التي حالت دون تنفيذ هذه الأجندة، وتشمل وجود قاعدة أسيرة غير منظمة من الجدد، ونواة أسيرة متقاعسة من القدامى، وبالتالي غياب الكادر التنظيمي الموجه والباني. بالإضافة إلى تفسخ النسيج الاجتماعي وتراجع التعبئة التنظيمية وسيادة وقت الفراغ وعدم الالتزام بالنظام الداخلي. وشيوع حالة الفوضى وعدم الاستقرار النفسي والإحباط اثر الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس، ومعاناة الأسرى من تحطم معنوي وانعدام الدافعية في ظل الأحكام العالية بالسجن.

ناهيك عن الفردية في إدارة وتنظيم الوقت وتوجيه المقاومة نحو المصير الفردي وليس نحو المصير المشترك، في ظل اختلاف البناء الاجتماعي والتنظيمي بين المعتقل والسجن المركزين وتذبذب الجلسات الثقافية بين التنظيمات لتتراوح ما بين جلسة واحدة إلى أربع جلسات، والجلسة قد تكو 10 دقائق وقد تمتد لخمس ساعات، حسب عوامل كثيرة لدى التنظيمات المختلفة والتي تم الوقوف عليها سابقا، ودخول تكنولوجيا التلفزيون والهواتف الخلوية في منظومة الحياة الاجتماعية الثقافية اليومية للأسرى.

ورغم كل ما ذكر، فهنالك بناء ثقافي أيديولوجي تنظيمي، يعمل على زيادة الوعي بالانتماء التنظيمي الفئوي، والإنتاج المعرفي يختلف فيه من تنظيم إلى آخر، في ظل وجود قنوات اتصال ومصادر معرفية متعددة داخل السجن في الحياة المشتركة، والتي لا تقتصر على "الكبسولة" أو الكتاب والجلسة الثقافية فقط. حيث أصبح هنالك الرسائل، والزيارات العائلية، والهواتف الخلوية، ومواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، والتلفزيون والراديو. وفي ظل الانحدار من العلاقات الاشتراكية إلى العلاقات الشخصية والفئوية، فأن قوة البناء الأيديولوجي الثقافي المعرفي هي الأقوى لدى تنظيم حركة حماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم تأتي حركة الجهاد الإسلامي في مرتبة أقل، أما حركة فتح فتعاني من الانهيار في البناء الثقافي والإنتاج الأيديولوجي المعرفي الذي ينحدر إلى أسفل الدرك للبناء الأيديولوجي الثقافي. وبناء على ذلك، فإن النقلة النوعية من مستوى النضال وفقاً لوعي عاطفي لدى الأسير لا يحدث له نقلة نوعية كما يجب ليصل إلى الوعي بالانتماء الفكري والواعي المثقف، بل يقتصر على الوعي بالأيديولوجية التنظيمية السياسية الفئوية والشخصية الفردية، وبالتالي فإنه يفقد قدرته على تقديم أدوات للتحليل وخلق إطار للانتماء الفئوي

والتضامن العالمي في ظل فقدانه لصفة الشمولية كنظام ثقافي، وعليه فإنه لا ينتج نظام مضاد قوي، بل نظراً لذلك، يخلق نظام مضاد ضعيف، وبالتالي نظام ثقافي ضعيف أيضا.

وبذلك، نجد أن البناء الثقافي الذي يتم إنتاجه داخل السجون بعد عام 2000 هو "بناء ثقافي أيديولوجي ذاتي – تنظيمي"، يعمل على تطوير الوعي التنظيمي الفئوي وتعزيز التعصب له ولأيديولوجية الانقسام والفردانية و"حياة العزلة"، وانحدار المعايير الأيديولوجية الوحدوية والاجتماعية الاشتراكية. وأكثر أعراض التراجع في المنظومة الثقافية والتفكك والانهيار التنظيمي نجدها كما اجمع الأسرى المبحوثين، لدى تنظيم حركة فتح الذي تنهشه الشللية والفردانية، ونظراً لكثرة أعداد الأسرى من تنظيم فتح فإن تراجعهم التنظيمي يؤثر بشكل ملحوظ على بنية البناء الاجتماعي للأسرى في السجون ككل. في حين أن الأقوى تنظيمياً وثقافياً هو تنظيم حماس، من حيث قوة التنظيم والتماسك والاستفادة من الوقت في الثقافة الدينية والروحية والنضالية، والانضباط ب"النظام الداخلي التنظيمي الفئوي" الخاص بهم، وعدم شيوع الشللية في صفوهم. والتنظيم الأكثر حفاظاً على النمط الاشتراكي في علاقاته الداخلية والتنظيمية هو تنظيمات اليسار الفلسطيني، وحافظوا على بنيتهم الثقافية والاجتماعية رغم ترهلات واقع السجون. في حين تمركز تنظيم الجهاد الإسلامي حول نفسه وزاد تشظياً في واقعه التنظيمي، وضاع ما بين التنظيمات المختلفة داخل السجن.

وفي النهاية، تخرج الدراسة بقراءة البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في واقع السجون الإسرائيلية بعد عام 2000، من انه حدث تحولاً مفاهيمياُ في البنية الاجتماعية والثقافية والتنظيمية أدى هذا التحول إلى تراجع في الأداء الوطني الوحدوي والتنظيمي، والإنتاج المعرفي الثقافي للأسرى، في ظل شيوع الأيديولوجية الفردانية التنظيمية، التي تجعل من الصعب الحديث عن السجن كبناء اجتماعي واحد، وإنما يتم التعامل معه ودراسته على أساس بّنى اجتماعية تنظيمية مختلفة، وهي الهيكل الذي سعى "نظام السجن الإسرائيلي" إلى إنتاجه منذ بدأ عمليات بناء السجن للأسرى الفلسطينيين، من إفراغ لمحتواهم الوطني، وتوجيه نضالهم نحو المصير الفردي، والعمل على فرض حياة العزلة الاجتماعية للأسرى الفلسطينيين، أجدني لا أبالغ إن قلت أنها قد حققت مرادها وغايتها من بناء السجن بعد مضي 30 عاماً من المسيرة النضالية للتأكيد على الهوية الاجتماعية والثقافية والهوية الفلسطينية للأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

فكان عام 2007 "القشة التي قسمت ظهر البعير" هو – إن صح القول – عام "ضياع الهوية" الفلسطينية وتشرذم المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي من حيث الأهداف والغايات وولادة ثقافات تنظيمية فرعية. فلا يمكن الفصل بين الحالة الوطنية التي تعيشها الساحة الفلسطينية وحالة الأزمة التي تعيشها القوى السياسية، وبين حال الحركة الأسيرة، فهي امتداد طبيعي لهذه القوى." (الرياحي، 2007) كما أن الصراعات السياسية تقوم بتوظيف "التنبؤ الاجتماعي." (فوكو، 1990) وهذا الغياب لفعالية الجسم الوحدوي للكيان الأسير عمل على تعزيز واقع التفكك والانحدار في البناء الاجتماعي للأسرى في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000 وإنتاج حالة مبعثرة لكيان الحركة الأسيرة.

كما نستخلص من مخرجات الدراسة، أن كل من حركة فتح بتراخي وترهل دورها التنظيمي والثقافي، وحركة حماس بقوتها وتماسكها التنظيمي والثقافي، باعتبارها الغالبية من سكان مجتمع السجن، كلاهما صبّ دوره في ترسيخ التفكك في البناء الاجتماعي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وعليه، فإننا بحاجة إلى تغيير الصورة الذهنية لأسطورة الكائن الاجتماعي المثالي للفرد الأسير؛ لإثبات العلاقة بين القناعات الذاتية والاجتماعية وبين نمط الحياة الاجتماعي الجديد القائم.

التوصيات

أثناء إجراء الدراسة ظهرت بعض القضايا التي تستحق التعمق بها ودراستها والبحث فيها، لإثراء المعرفة والمكتبة العلمية فيما يتعلق بقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهي تأتي في التوصيات التالية:

"... فالحفريات تنفض عن أجساد المهمشين والمتمردين والمواطنين العاديين أدران التغييب والنسيان والتعتيم الذي لحقهم في الكتابة التاريخية الرسمية التي حجبتهم عنا، من خلال استنطاق المعالم الصامتة وبعثها من رمادها من جديد."

ميشيل فوكو

- ❖ دراسة ظاهرة الإضرابات الفردية من حيث البنية والفعالية النضالية في السجون الإسرائيلية.
- ❖ دراسة خصوصية تنظيم الجهاد الإسلامي بشكل مستقل ومعرفة أيديولوجيته الوطنية ودوافع التشظي الأيديولوجي الديني في بنيته الجهادية بعد عام 2000.
- ❖ دراسة بنية حركات اليسار الفلسطيني من حيث فعالية الدور التنظيمي والنضالي في السجون الإسرائيلية بعد عام 2000.
- ❖ دراسة النظام الاجتماعي للمعتقلات الإسرائيلية لكل من "عوفر، مجدو، والنقب" والتي أجمع الأسرى على حالة الاستثناء لها من حيث البناء الاجتماعي والثقافي والوطني.
- ❖ دراسة مفهوم زمن السجن الجديد في مجتمع السجن للأسرى الفلسطينيين بعد عام 2000.
- ❖ دراسة البنية الأيديولوجية التنظيمية والثقافية لمجتمع الأسرى في سجن "عسقلان"، باعتباره القلعة التاريخية الاستثناء التي حافظت على وحدوية الجسم الأسير للحركة الأسير رغم كل التقلبات وعدم الاستقرار التي انتشرت في واقع مجتمع السجن منذ عام 1967 إلى يومنا هذا.
- ❖ دراسة مجتمع السجن للأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، بحيث يتم البحث في بنائهن الاجتماعي، والعلاقات التي تعمل على تنظيمهن، وبنية تفاعلهن في السجن، باعتبارهن البنية المضادة المختلفة عن البنية المضادة للأسرى التي تقاوم ظروف السجن، بحيث يتم التعقب التاريخي لهذا البناء.

ملحق (1)

الحياة الجنسية للأسرى في السجون الإسرائيلية من منظور العرف الاعتقالي

عمل الأسرى على استحداث إستراتيجية أمنية أخلاقية في السجن ضمن النظام الشمولي البديل، وهي "العين الساهرة" بحيث يكون مناوبات بين الأسرى لمتابعة ومراقبة سلوكيات الأسرى في كل من ممرات السجن والحمامات وساحة الفسحة "الفورة." وحيث أن واقع السجون هو واقع مغلق، والأسير إنسان مرهف الحس وكتلة من المشاعر الجياشة، يعتبر السلوك الجنسي إحدى المعضلات التي يواجهها الأسرى على الصعيد الإنساني والاجتماعي والأخلاقي والأمني، وهي حياة تحكمها الضوابط والقوانين الاعتقالية لهذه القضية الإنسانية الفطرية.

وضمن العرف الاعتقالي فإن السلوك الجنسي مخالف للأدبيات والأخلاق والعادات والتقاليد والدين، ويقع عليه عقوبة الجلد التي ينص عليها النظام الداخلي من 1500 – 5000 جلدة، وربما الفصل من الحركة، حيث أن السلوك الجنسي يجعل الأسير فريسة سهلة للإسقاط الأمني والأخلاقي من قبل إدارة مصلحة السجون. إذ أن هذا الشعور والرغبة الجنسية تزيد مع وجود وقت الفراغ والتفكير العاطفي، وهو سلوك أجمع الأسرى المبحوثين على أنه طبيعة إنسانية طبيعية يحتاجها الأسرى، ومسموح لهم تفريغها من خلال الاستحلام والعادة السرية مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والمعايير الاعتقالية في حالة وقوعها، وغالبية الأسرى يمارسون هذه السلوكيات بغض النظر عن التنظيم، ولكن الاختلاف يقع فقط في عدم الاتفاق بين التحريم والتحليل لهذا السلوك من جهة، ولمثيرات هذا السلوك والظروف الاعتقالية التي تتيح الفرصة لمثل هذه السلوكيات من جهة أخرى.

وقد تجاوزت في بعض المعتقلات في واقع الحرمان والكبت لتصل إلى حدوث حالات تحرش واعتداءات جنسية مثلية ما بين الأسرى في الفترة الزمنية ما بين 2009 – 2012، وهو إفراز طبيعي لواقع السجن، وتم التعامل معه ضمن اللوائح الاعتقالية والسيطرة على الأمر، مع العلم أن هذه السلوكيات موجودة في تاريخ الحركة الأسيرة وليست بجديدة وإنما الذي زاد بعد عام 2000 هو تكراراها وشيوعها إلى حد ما.

قد تطرق الأسرى من التنظيمات المختلفة إلى هذه القضية بالإجماع حول آلية التعامل معها وإدارتها والسيطرة على الخروقات التي قد تحدث نتيجة واقع السجن. بحيث يقول عامر القواسمي:

"الجانب الجنسي محروم منه الأسير ... تم الاستعاضة عنها بالاستحلام أو العادة السرية ... لأن هذا الجانب مفقود النفس الصغير منه مقيد ... والمعظم بكون عنده انضباط أمني، زمان آه، اليوم لا، لأن اليوم فش مدرسة، مدرسة موجودة بحاجة إلى إعادة تأهيل. عند حماس أزمة يوم الجمعة، عندهم حمامات نجاسة وطهارة ومفاسد، الجبهة لم يضبط عندهم، وعند حماس والجهاد أكثر شي بالتحرشات واللواط نتيجة الكبت، فتح اخف من حماس والجهاد، فتح عندها انفتاحية شوي وتفريغ، صار عشق عند حماس في ال2009 بالنقب، والجهاد 2009 في الحمامات في النقب ... حالات فردية جدا موجود التحرش بالألف واحد، مرض. إصلاح ومن ثم إقصاء ... حتى السرقة أحيانا موجودة ..."

ويضيف رائد العملة:

"في السجن يوجد شفت العين الساهرة في المردوان في الحمامات في الفورة لمراقبة أي حركة مش طبيعية، واقع الأسرى طبيعي يفرز هيك أشياء ... ويوجد جلسات للثقافة الجنسية. واستخدام التفريق في العلاقات."

فيما يوضح عباس شبانة:

"عند حماس أكثر شي بثير الشهوة التلفزيون وفيه عليه ضوابط عند فتح له ضوابط، في معايير للمشاهدة حتى مستوى مشاهدة اللبس، حتى فتح في هذا الموضوع عندها ضبط وربط في هذا الموضوع، عند حماس لم يتم أي حالة لواط ما في، تحرشات محدودة جدا ... الضوابط الأخلاقية العامة، فيه تفاوت من شخص لشخص حسب وقت الفراغ والانشغال والمثيرات ... ممنوع النظر لأن الوطني إنسان محتشم ..."

أما محمد أبو علي فقد قال بهذا الشأن:

"... ضوابط ذاتية، إحنا تربة خصبة للاستهداف والموضوع بمس بشريحة كبيرة لكن نشره محرج يتعارض مع مكانة الأسير، عيب فتح مش اليوم من يوم الله خلقها ما في عندها أسرار، هو سلوك إنساني موجود في السجون قياسا بعدد الأسرى هي حالات وليست ظاهرة، هو سلوك إنساني يتفاوت بين فرد لآخر، وحسب استغلال الإدارة للموضوع، فالأسير هو أسير أفكاره وغرائزه كإنسان وليس كفصيل ... الأسرى عبارة عن مجتمع فيه الكثير من العوامل، نحن لسنا في المدينة الفاضلة، وهي مقاييس نسبية."

المراجع والمصادر

المقابلات الخاصة بالرسالة

1. مقابلة الأسير فراس القيق. مدة الحكم شهرين. 2012/3/26. مخيم العروب/الخليل.
2. مقابلة الأسير مجد حجاجرة. مدة الحكم 5 شهور. 2012/3/27. مخيم العروب/ الخليل.
3. مقابلة الأسير عامر القواسمي. مدة الحكم مدى الحياة (أمضى 24 سنة). 27+2012/3/28. مدينة الخليل.
4. مقابلة الأسير محمد الجواريش. مدة الحكم للاعتقال الأول 3.5 سنة والاعتقال الثاني 20 شهر إداري. 2012/4/2. مخيم عايدة/ بيت لحم.
5. مقابلة الأسير عباس شبانة. مدة الحكم 22.5 سنة (أمضى 20 سنة). 2012/4/4. مدينة الخليل.
6. مقابلة الأسير محمود عبيدي. مدة الحكم مؤبد (أمضى 22 سنة). 2012/4/7. اليامون/ جنين.
7. مقابلة الأسير نزار التميمي. مدة الحكم مؤبد (أمضى 19 سنة). 2012/4/11. رام الله.
8. مقابلة الأسير علاء شحادة. مدة الحكم 4 سنوات. 2012/4/16. عوريف/ نابلس.
9. مقابلة الأسير أحسان مدينة. مدة الحكم مؤبد + 15 سنة (أمضى 10 سنوات). 2012/4/16. جماعين/ نابلس.
10. مقابلة الأسير محمد أبو علي. مدة الحكم 2 مؤبد (أمضى 28 سنة). 2012/4/18. يطا/ الخليل.
11. مقابلة الأسير نائل البرغوثي. مدة الحكم مدى الحياة (أمضى 33.5 سنة). 2012/4/22. كوبر/ رام الله.
12. مقابلة الأسير خالد بطراوي. مدة الحكم أشهر على فترات اعتقالية متعددة (أمضى ما يقارب 2 سنة).2012/5/5. الطيرة/ رام الله.
13. مقابلة الأسير سيف المشايخ. اعتقال إداري على فترات اعتقالية متعددة (أمضى 3 سنوات). 2012/6/7. مخيم عايدة/ بيت لحم.
14. مقابلة الأسير محمد أبو ريان. مدة الحكم 6 سنوات (أمضى 6 سنوات). 2012/6/15. حلحول/ الخليل.
15. مقابلة الأسير مصطفى الأعرج. حكم واعتقال إداري متعدد (أمضى 4 سنوات). 2012/7/5. مخيم عايدة/ بتي لحم.
16. مقابلة الأسير هاني خمايسة. حكم مؤبد مدى الحياة (أمضى 12 سنة وما زال يقبع في السجن). مقابلته هاتفية على 3 فترات 2012/8/10 و2012/8/18 و2012/8/24. سجن ريمون.
17. مقابلة الأسير ر. ع. مدة الحكم للاعتقال الأول 17 شهر، والاعتقال الثاني 27 شهر إداري، والاعتقال الثالث 26 شهر إداري. 2012/9/16. بيت أولا/ الخليل.

الكتب

د. أحمد الحجازي، 1998. علم الاجتماع الأزمة. القاهرة : دار النشر والتوزيع.

الأحمر، أحمد سالم. 2005. التحديث والتحضير والتنمية البشرية . "اتجاه ما بعد الحداثة في علم الاجتماع" . تحرير: مصطفى النير. طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.

أمين، مصطفى. (لا يوجد تاريخ نشر). سنة أولى سجن. لا يوجد مكان نشر: دار أخبار اليوم.

أبو المجد، صبري. (1989). مذكراتي في السجن: صفحات مطوية من تاريخنا الوطني. لا يوجد مكان نشر: الهيئة المصرية العّامة للكُتّاب.

أبو هلال، فراس. 2009. معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أدلر، ألفرد. (1996). سيكولوجيتك في الحياة كيف تحياها؟ ط:1. ت: عبد العلي الجسماني. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر و الدار العربية للعلوم.

البرغوثي، مروان، وآخرون. (2010). مقاومة الاعتقال. رام الله: شركة مؤسسة الأيام.

الأرض، تيسير شيخ. (1994). الوجود والصيرورة والفعل: مقدمة فلسفية لملحمة الوجود والضارة والمصير. لا يوجد مكان للنشر: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

بارساميان، دايفيد. (لا يوجد تاريخ نشر). ادوارد سعيد: الثقافة والمقاومة. ت: علاء الدين أبو زينة. لا يوجد مكان نشر:دار الآداب.

روبرت باتج. 2005. أساطير بيضاء وكتابة التاريخ والغرب. ترجمة أحمد محمود. لا يوجد مكان نشر: مكتبة الأسرة.

بكري، محمود. (2010). أيام في السجن. ط:1. مكتبة جزيرة الورد.

بورديو، بيير. (1998). أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة. بيروت: دار الأزمنة الحديثة.

بورديو، بيير. (لا يوجد تاريخ). مختارات من الرمز والسلطة. الدار البيضاء: دار توبقال.

بورديو، بيير، وج.د. فاكونت. (1997). أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الانعكاسي. ترجمة عبد الجليل الكوز، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ص93.

تومبسون، ميشيل، ريتشارد أليس وآخرون. (1997). نظرية الثقافة. ت: علي سيد الصاوي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الثور، عبد الشهيد. (2009). كان يا ما كان: رواية سجين من رحم الحقيقة. ط:1. لا يوجد مكان نشر: دار الصفوة.

الدميني، علي. (2004). زمن للسجن .. أزمنة للحرية. بيروت: دار الكنوز.

الذاوي، عبدا لرزاق.(2004) حوار الفلسفة والعلم والاختلاف في مطالع الألفية الثالثة. الدار البيضاء : شركة النشر والتوزيع المدارس.

روي، أروناتي. (1999). الهم الاجتماعي: قراءة في "بؤس العالم" لبيير بورديو واخرين – ثمن العيش. (ترجمة: فخري صالح). نيويورك: مودرن لايبرري بابرباك.

الرياحي، إياد. (2004). الاعتقال الإداري: أبعاده النفسية على المعتقلين الإداريين. رام الله: مركز بانوراما.

الرياحي، إياد. (2007). الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة: 1988 – 2004 دراسة مقارنة. رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية.

حجازي، مصطفى. (2005). التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. ط5. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي.

حجازي، مصطفى. (2005). الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي.

المحلاوي، حنفي. (1993). حكايتي مع السجن. لا يوجد مكان للنشر: الدار المصرية اللبنانية.

خفاجي، عبد الحليم ومحمود محمد حامد. (لا يوجد تاريخ نشر). ملك السجن .. قصة واقعية من داخل الزنزانة. لا يوجد مكان نشر: لا يوجد دار نشر.

سعيد، حبيب. (1980). في أعماق السجون: قصة واقعية .. اعترافات ويوميات سجين ياباني. ت: كارولين مكدونالد. ألمانيا (ستوتغارت): Call of Hope

سكنر، ب.ف. (1980). تكنولوجيا السلوك الإنساني. (ترجمة: عبد القادر يوسف). الكويت: سلسلة عالم المعرفة سلسلة عالم المعرفة رقم 32.

السعدني، محمود. (لا يوجد تاريخ نشر). الولد الشقي في السجن. القاهرة: دار أخبار اليوم.

الصغير، رشاد. (1996). القرار: ألفان واثنا عشر يوما في سجون الاحتلال. الخليل: دار المستقبل.

صفوان، مصطفى. (2008). الكلام أو الموت: اللغة بما هي نظام اجتماعي: دراسة تحليلية نفسية. (ترجمة: مصطفى حجازي). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

عبد الله، حسن. (2003). الحضن الدافئ وعصاها الغليظة: علاقة الفرد بالجماعة في تجربة المعتقلين الفلسطينيين. ط:1. رام الله: نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

عبد الله، حسن. (2004). كلمات على جدار الليل – اثر الرسالة في حياة المعتقل الفلسطيني. رام الله: مركز الشهيد أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة و مركز المشرق للدراسات.

عبد الفتاح، فتحي. (1998). ثنائية السجن والغربة. القاهرة: دار الشروق.

عزام، ممدوح. (2004). بيير بورديو "التلفزيون واليات التلاعب بالعقول." ترجمة: درويش الحلوجي. دمشق: دار كنعان.

العريس، إبراهيم. (لا يوجد تاريخ نشر). كراسات السجن لأنطونيو غرامشي: كل الأفكار داخل الزنزانة. لا يوجد مكان نشر: لا يوجد دار نشر.

العيادي، عبد العزيز. (1994). ميشال فوكو: معرفة وسلطة. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

النعامي، صالح. (لا يوجد تاريخ نشر). محددات تعطي إسرائيل مع قضية الأسرى. لا يوجد مكان أو دار نشر.

غانم، عبد الله. (1985). مجتمع السجن "دراسة انثروبولوجية". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

غرامشي، انطونيو. (1991). غرامشي وقضايا المجتمع المدني. ط: 1. (ترجمة: فاضل جتكر وآخرون). القاهرة: مركز البحوث العربية.

غرامشي، انطونيو. (1994). كراسات السجن. القاهرة: دار المستقبل العربي.

صفوان، مصطفى. (2008). الكلام أو الموت. ط:1. ت: مصطفى حجازي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

فراونة، عبد الناصر. (2010). حرية الأسرى ما بين صفقات الأسرى والعملية السلمية. غزة: مركز الأسرى للدراسات.

فوكو، ميشال. (1994). المعرفة والسلطة. (ترجمة: عبد العزيز العيادي). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فوكو، ميشيل.(2007). نظام الخطاب. بيروت: دار التنوير.

فوكو، ميشيل. (1989 – 1990). الكلمات والأشياء. (ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون). الكويت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل. (1987). حفريات المعرفة. (ترجمة: سالم يفوت). ط: 2. بيروت: المركز الثقافي العربي.

فوكو، ميشيل. (1997). يجب الدفاع عن المجتمع – دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس لسنة 1976. (ترجمة: بغوره الزواوي). بيروت: دار الطليعة.

فوكو، ميشيل. (1981). المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. الكويت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل. (1990). المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. (ترجمة: علي مقلد). بيروت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل فوكو، هيدغر وليفي شتراوس. (1992). موت الانسان: في الخطاب الفلسفي المعاصر. (ترجمة: عبد الرزّاق الدواي). بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

فوكو، ميشيل. (1990). الكلمات والأشياء. (ترجمة: مطاوع الصفدي، سالم يفوت وآخرون). بيروت: مركز الإنماء القومي.

فياض، منى. (1999). السجن مجتمع بري. ط: 1. لا يوجد مكان نشر: دار النهار للنشر.

قراقع، عيسى. (2001). الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999. بيرزيت: معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.

كاره، مصطفى عبد المجيد. (1987). السجن كمؤسسة اجتماعية "دراسة عن ظاهرة العود". الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الهضيبي، سمير. (1987). رسائل من السجن في الحب والسياسة. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.

الهندي، خالد. (2000). التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الهودلي، وليد. (2005). ستائر العتمة: تسعون يوما من المواجهة الملتهبة في زنازين بني صهيون. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي.

الهودلي، وليد. (2004). مدافن الأحياء. رام الله: جمعية أنصار السجين.

الهودلي، وليد. (2010). أمهات في مدافن الأحياء. أبو ديس: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس.

موسى، حسين. (2009). ميشال فوكو الفرد والمجتمع. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
سحويل، وسام وآخرون (مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب). (2011). واقع التعذيب في السجون الإسرائيلية وأثره على المعتقلين الفلسطينيين. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2007/4). 40 عاما من الاحتلال، 40 عاما من الاعتقال: تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وصفي، عاطف. (1977). الثقافة والشخصية. القاهرة: دار المعارف.

ولد أباه، السيد. (2004). التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو. ط: 2. بيروت: الدار العربية للعلوم.

الوادعي، سعيد بن مسفر. (2004). فقه السجن والسجناء. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

رسائل ماجستير

أبو عطوان، منقذ. (2007). مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 1967 – 2005. فلسطين: جامعة بيرزيت. (رسالة ماجستير لم تنشر بعد). إشراف: د. إسماعيل الناشف. درجة الماجستير في علم الاجتماع: جامعة بيرزيت.

جابر، فراس. (2010). السجن "الإسرائيلي" كمفهوم زماني ومكاني: دراسة في المفهوم والأثر. فلسطين: جامعة بيرزيت. (رسالة ماجستير لم تنشر بعد). إشراف: أ. أيلين كتاب. درجة الماجستير في علم الاجتماع: جامعة بيرزيت.

قراقع، عيسى. (2001). الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو 1993 – 1999. فلسطين: جامعة بيرزيت.(رسالة ماجستير نشرت ككتاب). إشراف: ..... . درجة الماجستير في الدراسات الدولية: جامعة بيرزيت.

نجاجرة، إبراهيم. (2010). تقبل الأسرى المحررين لخدمة الإرشاد الاجتماعي في محافظتي بيت لحم والخليل. فلسطين: جامعة القدس – أبو ديس. (رسالة ماجستير لم تنشر بعد). إشراف: د. سهيل حسنين. درجة الماجستير في العمل الاجتماعي: جامعة القدس – أبو ديس.

الدوريات والصحف اليومية:

بدوي، أحمد موسى. "ما بين الفعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو"، مجلة إضافات، العدد الثامن، خريف 2009.

الخويلدي، زهير. (2009/10/24). "نهاية الإنسانوية: الإنسان محور تدور عليه الثقافة الحديثة." مجلة العرب، صفحة 8.

جابر، فراس. (2007). "التمرد على علاقات الرقابة والسيطرة داخل السجن". مجلة التراث والمجتمع. العدد 46. ص 72 – 85.

جوتنجن، جاري. (2009 – 2010) . "ميشيل فوكو." ترجمة محمد سعد أمين. مجلة أوراق فلسفية. العدد 26. ص187 – 202.

حمود، حسن، الطائي/ إيمان. (2006). "التكوين الاجتماعي والثقافي ودروهما في التنمية المستدامة." مجلة البحوث التربوية والنفسية. العدد 11. السلسلة: 18192068. ص: 45-83.

عبد العالي، معزوز. (2009 – 2010|). "فوكو وميكروفيزياء السلطة." مجلة أوراق فلسفية. العدد السادس والعشرين. ص 175- 180.

عطية، هشام. (يونيو 2003). "الطفل الفلسطيني في ضيافة السجون الإسرائيلية." مجلة المستقبل. العدد 144 .

عناتي، ابتسام، وعكرمة ثابت. (2009). "التقرير السنوي للظروف الاعتقالية والمعيشية والصحية للأسرى والأسيرات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وانتهاكات إدارات هذه السجون والمعتقلات والوحدات الأمنية التابعة لها بحقهم للفترة ما بين 2007/9/31 – 2008/10/31." رام الله: مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات".

صبحي، كاميليا. (2002). "نحو معرفة ملتزمة". مجلة إبداع. العدد 11.

فاكان، لويك، وإبراهيم فتحي.(2002). "نحو علم ممارسة اجتماعي: بنية سوسيولوجيا بورديو ومنطقها." (ترجمة: أحمد حسّان). مجلة فصول. العدد 60. ص 177 – 216.

القزاز، تامر. (يونيو 2009). "الذهبي: ادوارد سعيد، غرامشي، فوكو، فانون." مجلة أدب ونقد. العدد 286. الأمل للطباعة والنشر. ص15-24.

مختار، برياح. (2009 – 2010). "الإنسان في العلوم الإنسانية عند ميشيل فوكو." مجلة أوراق فلسفية. العدد السادس والعشرين. ص 181 – 186.

مغيث، أنور. (2009 – 2010). "أرشيف فوكو: صندوق الدنيا." مجلة أوراق فلسفية. العدد السادس والعشرين. ص 157 – 174.

موسى، حسين. (2009 – 2010). "دور السّلطة في توظيف تقنيات الاهتمام بالذّات." مجلة أوراق فلسفية. العدد السادس والعشرين. ص 137 – 155.

المصدق، حسن. (2007/7/26). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 1: تقنيات السيطرة على الجسد في أعمال ميشيل فوكو الفلسفية." صحيفة العرب الثقافي: زاوية فلسفة، الخميس. ص 11.

المصدق، حسن. (2007/8/2). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 2: السلطة وازدواجية العنف تجاه الروح والجسد". مجلة العرب الثقافي: زاوية فلسفة. الخميس. صفحة 11.

المصدق، حسن. (2007/8/9). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 3: أوهام الوعي الذاتي والثقافة عند ميشيل فوكو". مجلة العرب الثقافي: زاوية فلسفة. الخميس. صفحة 11.

المصدق، حسن. (2007/8/16). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 4: تكنولوجيا الرقابة الاجتماعية في أعمال ميشيل فوكو الفلسفية." مجلة العرب الثقافي: زاوية فلسفة. الخميس. صفحة 11.

المصدق، حسن. (2007/8/23). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 5: أنظمة الضبط أو "المراقبة اللينة" على الجسد في فكر ميشيل فوكو." مجلة العرب الثقافي: زاوية فلسفة. الخميس. صفحة 11.

المصدق، حسن. (2007/8/30). "البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة 6: أنظمة الحقيقة وبنيات المجتمعات الحديثة في فلسفة ميشيل فوكو". مجلة العرب الثقافي: زاوية فلسفة. الخميس. صفحة 11.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2012/4/17). بيان صحفي لمركز "عدالة" يتضمن معلومات إحصائية عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 23، العدد 91، صيف 2012.

المراجع الأجنبية:

Abrahamian, Ervand. 1999. **Tortured Confusions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran**. Berkeley: university of California press.

Abu Jidi, Nurhan. **The Palestinian States of Exception and Agamben. Contemporary Arab Affairs**. Vol.2. no. 2. April – June 2009. Pp. 273-293. Routledge Taylor and Francis Group.

Abu Rayyan, Nihaya. 2009. **Seasons Of Life: Ex-detainees Reclaiming Their Lives**. The International Journal Narrative Therapy & Community Work. Innovative Approaches To working With Young People. No. 2. ISSN 1446-5019.Pp 24-40.Adelaide: Dulwich Centre Publications PTY LTD.

Adkins, Lisa and Beverley Skeggs (eds).2000. **Feminism After Bourdieu**.

Ahearn, Laura M. **Language and Agency. Annual Review of Anthropology**. Vol. 30. 2001. Pp. 109-137. www.jstor.org.

Alon, Harel. 2011. **Who is a security prisoner and why? An examination of the legality of prison regulation governing security prisoners**. 1st published. London: Pluto Press.

Avni, Ronit. **Review: Mobilizing Hope: Beyond the Shame-Based Model in the Israeli-Palestinian Conflict**. American Anthropologist, New Series, Vol. 108, No. 1 (Mar., 2006), pp. 205-214

Baker, Abeer & Anat Matar. 2011. **Threat: Palestinian Political Prisoners In Israel**. 1st published. London: Pluto Press.

Baker, Abeer & Anat Matar. 2011. **The Arrest and The Persecution of Elected Political Leasers – Interview with Sheikh Muhammad Abu Tir**. 1st published. London: Pluto Press.

Barsella, Anat & Ben-Ari, Sigi. 2011.**family visits to the Palestinian prisoners held inside israel**. 1st published. London: Pluto Press.

Bevir, Mark. **Faucult and Critique: Developing Agency Against Autonomy. Political Theory.** Vol. 27. No. 1. Feb 1999. Pp. 65-84. www.jstor.org.

Bourdieu, Pierre. 1993 a. **The Field of Cultural Production: Essays on Art and Literature.** Edited and Introduced by Randal Johnson. Cambridge. Uk: Polity Press.

Bourdieu, Pierre. 2004. **Science of Science and Reflexivity**. Translated by Richard Nice. Chicago, II: Chicago University Press.

Bourdieu, Pierre. 1993 b. **Sociology in Question**. Translated by Richard Nice. London: Thousand Oasks, ca: Sage (theory, culture and society).

Bourdieu, Pierre. 1977. **Outline of a Theory of Practice**. Cambridge: Cambridge University Press.

Bornstein, Avarm. **Ethnography and The Politics of Prisoners in Palestine – Israel**. Journal of Contemporary Ethnography, Vol. 30. No. 5, October 2001. Pp 246 – 574. City University of new York.

Bornstein, Avarm. **Palestinian prison ontologies.** Springer Science + Business Media B.V. 2010. 26 June 2010. Department of Anthropology, John Jay College, CUNY, New York, NY, USA.

Buntman, Fran Lisa. 2003. **Robben Island and Prisoner Resistance to Apartheid**. Cambridge: Cambridgee University press.

Denborough, David. 1996. **Beyond The Prison: Gathering Dreams of Freedom**. Adelaide: Dulwich Centre Publications.

Emirbayer, Mustafa, and Ann Mishe. **What Is Agency?** JSTOR The American Journal of Sociology. Vol. 103. No. 4. Jan 1998. Pp. 962-1023. Chicago: University of Chicago Press.

Former Political Prisoners. 1978. **Prison and Prisoners in Israel**. Umm al-Fahm: The Committee for the Defense of Political Prisoners in Israel.

Feldman, Allen. 1991. **Formations of Violence .. The Narrative of The Body and Political Terror in Northern Ireland**. Chicago: The University of Chicago Press.

FIDH. After The Rose, **The Thorns: Political Prisoners in Post Revolutionary Georgia**. 2009.Georgia: FIDH, International Federation for Human Rights.

Flower, Bridget(ed). 2000. **Reading Bourdieu on Society and Culture**. Oxford: Blackwell Publishers.

Foucault, Michel. 1979. **Discipline and Punish: The Birth of the Prison**. London: Perigrin Books.

Foucault, Michel. 1978. **Discipline and Punish: The Birth of the Prison**. New York: Vinage Books.
Foucault, M. 1978. **The History of Sexuality**. Vol. 1,2. New York: Pantheon.
Francis, Sahar & Gibson, Kathleen. 2011.**isolation and solitary confinement of Palestinian prisoners and detainees in Israeli facilities**. 1st published. London: Pluto Press
Goffman, Erving. 1959. **The Presentation of Self in Everyday Life**. New York: Anchor Books.
Goffman, Erving. **Response Cries**. Language. 1978. Vol. 54. No. 4. Dec. 1978. Pp 787-815. JSTOR. www.jstor.org .
Goffman, Erving. 1956. **Embarrassment and Organization**. American Journal of Sociology. 62: 264 – 274.
Haker, Richard. 1990. **An Introduction to The Work of Pierre Bourdieu: The Practice of Theory**. London: Macmillan Press.
Hewitt, Nicholas (ed). 2003. **The Cambridge Companion to Modern French Culture.** Cambridge, ma: Cambridge University Press.
Hawkins, Gordon. 1976. **The Prison: Policy and Practice**. Chicago and London: The University of Chicago Press.
Kevorkian, Nadera Ahalhoub. June 2005**. Voice Therapy for Women Aligned with Political Prisoners: A Case Study of Trauma Among Palestinian Women in The Second Intifada.** Chicago: University of Chicago. Pp. 322-343.
Kivisto, Peter, and Dan Pittman. **Goffman's Dramaturgical Sociology: Personal Sales and Service In A Commodified World.** Chapter 10.
McEvoy, Kieran. 2004. **Paramilitary Imprisonment In Northern Ireland: Resistance, Management, and Release**. Oxford, New York: Oxford University Press.
Nashif, Esmail. 20**0**8. **Palestinian Political Prisoners: Identity and Community** . London: Routledge Taylor & Francis Group.
Nashif, Ismail. 2011.**Towards a Materialist reading of political imprisonment in Palestine**. 1st published. London: Pluto Press.
Pelleg-Sryck, Tamar . 2011. **The mysteries of administrative detention**. 1st published. London: Pluto Press.
Peteet, Julie m. **Violence and The Construction of A Gendered Identity in The Occupied Territories**. University of Louisville.
Pettit, Becky. January 2010. **Invisible Men: Prison Growth and The Construction of Social Statistics**. Washington: University of Washington.
Rapoport, Anatol & Others. 1965. **Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Corporation**. Ann Arbor: The University of Michigan Press.
Recjwitz, Andreas. **Toward A Theory of Social Practices A Development in Culturalist Theorizing. European Journal of Social Theory** . 2002. Vol. 5. No. 2. Pp. 245-265.
Rothman, David. 1990. **The Discovery of The Asylum: Social Order and Disorder in The New Republic**. Boston: Little Brown and co.
Rosenfeld, Maya. 2011. **The centrality of prisoners' movement to the Palestinian struggle against the Israeli occupation**. 1st published. London: Pluto Press.
Rosenfeld, Maya. 2014. **Confronting the occupation: work, education, and political activism of Palestinian families in a refugee camp.** California: Standard University Press, Stanford.
Schieffelin bb. 1990**. The Give and Take of Everyday Life: Language Socialization of Kaluli Children**. Cambridge, UK: Cambridge Univ. Press.
Sfard, Michael . 2011.**Devil's Island: the transfer of Palestinian Detainees into prisons within israel** . 1st published. London: Pluto Press.
Swartz, David. 1997. **Culture and Power: The Sociology of Pierre Bourdieu**. Chicago. IL: Chicago University Press.
Taussig, Michael. 1990. **Violence and Resistance in The Americas: The Legacy of Conquest. Journal of Historical Sociology**. Vol. 3. No. 3. Pp: 209 – 224.
Williams, Robin. 1988. **Goffman's Methods**. In Drew and Wooton.

مقالات الانترنت:

أبو عطوان، منقذ. (2005). "سيسيولوجيا تعذيب الأسرى في السجون." الموقع الالكتروني: www.palestinebehindbars.org.

أبو علان، محمد. (2013/5/26). تحقيق للقناة الثانية الإسرائيلية عن الأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية. موقع شبكة أمين الإعلامية. www.blog.amin.org. تاريخ النشر 2013/5/25. يوم الجمعة. الصحفيين "ايهود يعاري" و "موشيه نوسبام". رابط التقرير على الموقع الالكتروني لليوتيوب: http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=JToh3r-MECI.

بقوح، محمد. "نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو". مجلة الحوار المتمدن. موقع الحوار المتمدن. العدد 2469. 2008/11/18. www.ahewar.org.

بكر، عبير.(2009). تحديث بتاريخ (2010/10/30). تعريف السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية كـــ "سجناء أمنيين" – الدلالة أمنية للتمويه على الممارسة السياسية. مركز عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل. موقع مركز عدالة الالكتروني. العدد الخامس، 2009. www.adalah.org.

بوغارد، جون. (2012/4/3). ورقة علمية: الوضع القانوني للسجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال. موقع منظمة الأمم المتحدة الالكتروني. www.un.org.

جاد الله، مراد. (2013). الإطار القانوني لمعاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لوائح مصلحة السجون في عين القانون الدولي. موقع بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الالكتروني. www.badil.org.

جرادات، علي. (2012). حكومة نتنياهو-ليبرمان: أساليب مبتكرة للتنكيل بالأسرى الفلسطينيين. موقع الدراسات الفلسطينية الالكتروني. www.palestine-studies.org.

جمعية نادي الأسير الفلسطيني. (2013/4/16). الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. رام الله: الموقع الالكتروني لشبكة راية الإعلامية. www.raya.ps

دقة، وليد. (2006). سجناء أمنيون أم سجناء سياسيون. مركز عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. موقع مركز عدالة الالكتروني. العدد الرابع والعشرين، 2006. www.adalah.org.

دوح، خالد. 2007/5/11. "قراءة أولية في سوسيولوجية بيير بورديو." مجلة الحوار المتمدن. موقع الحوار المتمدن الالكتروني. العدد 1912. www.ahewar.org.

عبد السلام، ديرار. مفهوم "الحقل" عند بيير بورديو: القوة الإجرائية و الفعالية الاستكشافية." مجلة أنفاس.

حميدان، زياد. (2010). نظم المراقبة والعقاب: الاحتلال الإسرائيلي أنموذجا. فلسطين: مركز المعلومات البديلة. 2010/10/19. www.alternativenews.org.

عبيدات، راسم. (2014/3/28). الإفراج عن الأسرى بحاجة لمعادلات جديدة. موقع أمد الالكتروني. www.amad.ps.

سعيد، ادوارد. 2010/11/25. "عن ميشيل فوكو : فيلسوف المعرفة التي لا تكل." ترجمة: صبحي حديدي. مجلة سلمى.

حنش، كريم. (2008/3/25). غــرامشي سبل الفهم الواقعي لحركة التاريخ. www.belkis73.jeeran.com

سلوم، نايف. (2009/2/4). كراسات السجن لــ أنطونيو غرامشي. مجلة الحوار المتمدن. موقع الحوار المتمدن الالكتروني. العدد 801. www.ahewar.org.

العظيم، حسني. (2011/10/1). "بيير بورديو: الفلاح الفرنسي الفصيح." مجلة الحوار المتمدن. موقع الحوار المتمدن. العدد 3503. www.ahewar.org.

فراونة، عبد الناصر. (تموز 2004). الحركة الوطنية الأسيرة: تجربة رائدة وتاريخاً رائع. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2005). "تقرير شامل حول أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية." الموقع الالكتروني: www.hrinfo.net.

فراونة، عبد الناصر. (2012/2/11). إضراب "خضر عدنان" غير مسبوق وهو الأطول في تاريخ الحركة الأسيرة. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/2/13). بوحدتنا نجعل "الأربعاء" يوماً وطنياً وعربياً للتضامن مع "خضر" والأسرى. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/2/17). "خضر عدنان" يوحد غزة التي انتفضت اليوم لنصرة قضيته. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/2/20). خضر عدنان: "حالة نضالية فريدة". موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/3/27). الأسيرة "هناء" تسجل الإضراب الأطول في تاريخ الأسيرات. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/4/14). الإضراب الفردي: رؤية نقدية. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/5/3). دعهم يضربون حتى الموت. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/5/8). تداعيات خبر استشهاد الأسير ثائر حلاحلة؟ موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/5/24). وقفة تقييمية لإضراب الأسرى ... موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2012/7/28). أسير يضرب 75 يوماً لإنهاء الانقسام. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2014/1/25). تهريب "النطف" وزراعة الأطفال رغم السجن والمؤبد. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2014/2/23). الإبعاد وثقافة القبول، إلى متى ..؟ موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فراونة، عبد الناصر. (2014/3/29). الأسرى القدامى والمفاوضات. موقع فلسطين خلف القضبان الالكتروني. www.palestinebehindbars.org.

فرنسيس، سحر. (2013/5/15). الأسرى السياسيون الفلسطينيون: ما بين القانون الدولي والواقع السياسي. جريدة حق العودة. عدد 53. الموقع الالكتروني، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. www.badil.org

صحيفة القدس. (2014/2/28). الفلسفة السياسية للحركة الأسيرة. موقع صحيفة القدس الالكتروني. www.alquds.com.

لسمر، العروسي. (2010/5/10). "من الحفل التعذيبي إلى ولادة السجن ..التكنولوجيا السّياسيّة للجسد ومفهوم العقاب عند ميشيل فوكو". www.iwffo.org.

هموكيد. (2009/3/29). الحط من ظروف احتجاز سجناء حماس المحتجزين في إسرائيل. الموقع الالكتروني لمركز هموكيد للدفاع عن حقوق الفرد. www.hamoked.org.

منظمة التحرير الفلسطينية. خروقات إسرائيل لاتفاقيات أوسلو. (الموقع الالكتروني ل: منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات).www.nad-plo.org .

وزارة شؤون الأسرى والمحررين. (2012/5/19).الأبعاد الإستراتيجية لانتصار الأسرى في معركة الأمعاء الخاوية. موقع وزارة الأسرى والمحررين الالكتروني. www.freedom.pa.

وفا: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2011). تاريخ الحركة الأسيرة. موقع وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الالكتروني. www.wafa.ps.

وفا: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2012/8/1). ورقة حقوقية: الاحتلال يصنف الأسرى الفلسطينيين وفق مفهوم عنصري وتمييزي. موقع وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الالكتروني. www.wafa.ps.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا. (2011). عمليات تبادل الأسرى. الموقع الالكتروني، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. www.wafainfo.ps

المسعودي، وليد. (2005/8/31). "ميشيل فوكو والنزعة الإنسانية." مجلة الحوار المتمدن. العدد 1303. موقع الحوار المتمدن الالكتروني. www.ahewar.org.

أفلام:

Walsh, Enda & Steve McQueen. 2008**. Hunger: 1981 Irish Hunger Strike**.

Giorando, Mario & others. 2010. **The Experiment**.